وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة علي لونيسي – البليدة 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

# الضمانات القضائية لكفالة الحريات السياسيـــة في النظـــام الدستـــوري الجزائـــري

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في القانون العـــــام
تخصص : دولة ومؤسسات

إعـــداد الطالب :
خالد يزلي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :
جمال بن سالم

السنة الجامعـــية 2022/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة علي لونيسي – البليدة 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

# الضمانات القضائية لكفالة الحريات السياسيـــة في النظـــام الدستـــوري الجزائـــري

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في القانون العـــام
تخصص : دولة ومؤسسات

إعـــداد الطالب :
خالد يزلي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :
جمال بن سالم

أمام اللجنة المشكلة من :

| | | | |
|---|---|---|---|
| وليد شريط | أستاذ | لونيس علي – البليدة 2 | رئيسا |
| جمال بن سالم | أستاذ | لونيس علي – البليدة 2 | مشرفا ومقررا |
| هاني صوادقية | أستاذ | لونيس علي – البليدة 2 | عضوا مناقشا |
| فتيحة خالدي | أستاذة محاضرة أ | جامعة البويرة | عضوا مناقشا |
| عبد العزيز برقوق | أستاذ محاضر أ | المركز الجامعي تيبازة | عضوا مناقشا |
| سعيد أوصيف | أستاذ محاضر أ | جامعة بومرداس | عضوا مناقشا |

السنة الجامعـــية 2022/2021

# الإهـداء

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار... إلى من علّمني العطاء بدون
انتظار... إلى من أحمل إسمه بكل افتخار...
أرجو من الله ربي أن يرحمه ويتقبله من الشهداء
والدي العزيز –رحمه الله–

إلى معنى الحنان والتّفاني... إلى بسمة الحياة
وسرّ الوجود... إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي
وحنانها بلسم جراحي

أمي حفظها الله

إلى زوجتي... رفيقة الكفاح التي لم تبخل بمساعدتي يوما

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير
الذي كان له الفضل في بلوغي التعليم العالي
الشيخ الدكتور الضيف كيفاجي –رحمه الله–

إلى جميع من وقف بجواري وساعدني

أهدي لكم بحث تخرجي

# شكـــر وتقـديـــر

مصداقا لقوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾ أسجد لله عزوجل، شكرا وحمدا لعونه وفضله، فلله الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وعملا بقول المولى سبحانه: ﴿وَلاَ تنسَوُاْ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذين المشرفين الأستاذ الدكتور عبد الوهاب خريف الذي رعى هذا البحث منذ أن كان فكرة، والذي أتمنى له كل التوفيق في مهامه الجديدة بالمحكمة الدستورية، والدكتور جمال بن سالم الذي وضع ثقته في شخصي وتبنى هذا البحث بعد الأستاذ عبد الوهاب خريف متحملا مسؤوليته الكبيرة في ذلك، فالشكر لهما على كل ما قدماه من دعم وتسهيلات لانجاز هذا البحث، راجيا من الله سبحانه وتعالى أن يجازيهما عني خيرا.

أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه وصفته على تفضلهم بقبول المشاركة في تقييم هذا البحث وإثرائه بملاحظاتهم العلمية القيمة.

أشكر كل الأساتذتي الأجلاء في كل مشواري العلمي والذين ساهموا في تنمية معارفي ولو بحرف.

## ملخص

لما كانت الوظيفة الأولى والأساسيّة للقضاء هي ضمان التّنفيذ الصّحيح للقانون بمقتضى الدّستور، جاءت هذه الدّراسة لتسلّط الضّوء على موضوع الضّمانات القضائيّة لكفالة الحرّيات السّياسيّة، بالتّطرّق إلى التّفصيل في مسألة دور رقابة قاضي الإلغاء في حماية هذه الحرّيات، باعتباره الضّمانة الفعّالة في حماية الحرّيات السّياسيّة واسترجاعها، ودرء الاعتداء عنها في حال انتهاكها أو المساس بها. ولما كانت هذه الرّقابة تشكّل في الواقع أكثر أنواع الرّقابة القضائيّة تأثيرا، إذ تهدف إلى إعدام قرارات المخالف للقانون، لاسيما ما تعلّق منها بالحرّيات السّياسيّة، وإزالة ما يترتب عليها من آثار، كانت بذلك محور هذه الدّراسة.

وتبعا لكون قاضي الإلغاء هو حامي الحرّيات السّياسيّة، ويقع على عاتقه رسالة سامية في إرساء دعائم العدل، كان لابدّ من دعمه بالضّمانات الكافية، الّتي تكفل له أكبر قدر من الاطمئنان والاستقلاليّة، حتّى يتمكن من الوقوف على الحقيقة، ووقف تعسّف السّلطات المختصّة، وتقويم انحرافها.

وفي إطار تفعيل مقتضيات آليات الرّقابة القضائيّة، كان لابدّ من مراجعة أحكام الدّرجة الأولى عبر آلية الطعن بالاستئناف، الّتي تمثّل التّرجمة العمليّة لمبدأ التّقاضي على درجتين، وهذا بهدف ضمان حماية الحرّيات السّياسيّة من تعسّف الإدارة والسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات واستبدادها.

إن السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات، الّتي تشكّل نموذجا تطبيقيا في هذه الدّراسة، والّتي جاءت في سياق تدافع سياسيّ توّج بالتّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 وتوابعه، الّتي أبرزها تعديل قانون الانتخابات، وبالرغم من النّص على استقلاليّتها، بالإضافة إلى الصّلاحيات الّتي تتمتّع بها، إلّا أنّ احترازات كثيرة وانتقادات عديدة

طالتها، بسبب التّراجع عن طريقة تشكيلها وما اعترى أعمالها من عيوب، أكّد ضرورة خضوعها لرقابة القضاء، وهو ما تم التّطرق إليه في هذه الدّراسة.

**الكلمات المفتاحيّة :**

الحرّيات السّياسيّة – الضّمانات القضائيّة – السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات

# قائمة المحتويات


| | العـــنـــوان | الصفحة |
|---|---|---|
| *الشكر* | | |
| *الإهداء* | | |
| *مقدمة* | | |
| الباب الأوّل | **دور رقابة قاضي الالغاء في حماية الحرّيات السّياسيّة** | 10 |
| الفصل الأوّل | السّلطة التّقديريّة في قرار السّلطات المختصّة الواردة على الحرّيات السّياسيّة والرّقابة القضائيّة عليها | 13 |
| *المبحث الأوّل* | مدلول السّلطة التّقديريّة ونطاقها في قرار السّلطات المختصّة | *14* |
| المطلب الأوّل | مفهوم السّلطة التّقديريّة | 16 |
| الفرع الأوّل | تعريف السّلطة التّقديريّة وآثارها | 16 |
| أولا | تعريف السّلطة التّقديريّة | 17 |
| ثانيا | شروط ممارسة السّلطات المختصّة لسلطتها التّقديريّة وآثار الاعتراف بذلك | 23 |
| الفرع الثّاني | أساس السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة | 26 |
| أوّلا | الأساس الواقعيّ العمليّ | 27 |
| ثانيا | الأساس القانوني | 29 |
| المطلب الثّاني | نطاق السّلطة التّقديريّة في قرار السّلطات المختصّة | 30 |
| الفرع الأوّل | أركان القرار الّتي لا يرد عليها التّقدير | 31 |
| أوّلا | ركن الاختصاص | 31 |

| | | |
|---|---|---|
| ثانيا | ركن الشّكل والإجراءات | 33 |
| ثالثا | ركن الغاية | 35 |
| الفرع الثّاني | أركان القرار الّتي يرد عليها التّقدير | 37 |
| أوّلا | السّلطة التّقديريّة وركن السّبب | 37 |
| ثانيا | السّلطة التّقديريّة وركن المحلّ | 40 |
| *المبحث الثّاني* | رقابة قاضي الإلغاء على السّلطة التّقديريّة في قرارات السّلطات المختصّة | *43* |
| المطلب الأوّل | الأساليب التّقليديّة في الرّقابة القضائيّة على السّلطة التّقديريّة | 45 |
| الفرع الأوّل | الأساليب العامّة للرّقابة العادية على السّلطة التّقديريّة | 46 |
| أوّلا | الرّقابة القضائيّة العادية على المشروعية العناصر الخارجيّة للقرار | 46 |
| ثانيا | الرّقابة القضائيّة العادية على مشروعية العناصر الداخليّة للقرار | 47 |
| الفرع الثّاني | الأساليب الخاصّة للرّقابة العادية على السّلطة التّقديريّة | 52 |
| أوّلا | عدم التّناسب في مجال الحرّيات | 53 |
| ثانيا | عدم التّناسب في اختيار زمن القرار | 57 |
| المطلب الثّاني | ملامح الأساليب الحديثة في الرّقابة القضائيّة على السّلطة التّقديريّة | 58 |
| الفرع الأوّل | الرّقابة على الخطأ الظّاهر في السّلطة التّقديريّة | 59 |
| أوّلا | تعريف الخطأ الظّاهر في التّقدير | 60 |
| ثانيا | طبيعة الرّقابة القضائيّة على الخطأ الظّاهر في التّقدير ومجالها | 63 |
| الفرع الثّاني | تجليات القضاء في رقابة الخطأ الظّاهر في التّقدير | 66 |
| أوّلا | الرّقابة القضائيّة على عيب السّبب من خلال نظرية الخطأ الظّاهر قي التقدير | 66 |

| | | |
|---|---|---|
| ثانيا | مدى تأثّر قاضي الإلغاء الجزائريّ بالعمل القضائيّ الفرنسيّ في إعمال نظرية الخطأ الظّاهر | 69 |
| الفصل الثّاني | الاختصاص المقيّد لقرارات السّلطات المختصّة الواردة على الحرّيات السّياسيّة والرّقابة القضائيّة عليها | 74 |
| *المبحث الأوّل* | مدلول الاختصاص المقيّد في قرار السّلطات المختصّة ونطاقه | *75* |
| المطلب الأوّل | مفهوم الاختصاص المقيّد | 76 |
| الفرع الأوّل | تعريف الاختصاص المقيّد | 77 |
| الفرع الثّاني | التّمييز بين الاختصاص المقيّد والسّلطة التّقديريّة | 80 |
| المطلب الثّاني | نطاق الاختصاص المقيّد في القرار | 83 |
| الفرع الأوّل | التقييد في وسائل المشروعية الخارجيّة للقرار | 84 |
| أوّلا | الاختصاص المقيّد وركن الاختصاص | 84 |
| ثانيا | الاختصاص المقيّد وركن الشّكل والإجراءات | 92 |
| الفرع الثّاني | التّقييد في وسائل المشروعية الدّاخليّة للقرار | 94 |
| أوّلا | الاختصاص المقيّد وركن المحلّ | 95 |
| ثانيا | الاختصاص المقيّد وركن السّبب | 97 |
| ثالثا | الاختصاص المقيّد وركن الهدف (الغاية) | 99 |
| *المبحث الثّاني* | رقابة قاضي الإلغاء على الاختصاص المقيّد لقرار السّلطات المختصّة | *101* |
| المطلب الأوّل | الرّقابة على عدم المشروعيّة الخارجيّة للقرار | 103 |
| الفرع الأوّل | عدم المشروعيّة بسبب عيب عدم الاختصاص | 104 |
| أوّلا | عدم الاختصاص الجسيم | 106 |
| ثانيا | عدم الاختصاص البسيط | 107 |
| الفرع الثّاني | عدم المشروعية بسبب عيب الشّكل والإجراءات | 113 |
| المطلب الثّاني | الرّقابة على عدم المشروعية الدّاخلية للقرار | 116 |

| | | |
|---|---|---|
| الفرع الأوّل | عدم المشروعية بسبب عيب مخالفة القانون (المحلّ) | 117 |
| أوّلا | المخالفة المباشرة لأحكام القانون | 119 |
| ثانيا | مخالفة القانون بصورة غير مباشرة | 120 |
| الفرع الثّاني | عدم المشروعية المتعلّقة بعيب السّبب | 122 |
| أوّلا | حالة انعدام الوجود المادّيّ للوقائع | 123 |
| ثانيا | حالة الخطأ في التّكييف القانونيّ للوقائع | 124 |
| الفرع الثّالث | عدم المشروعية بسبب عيب الغاية | 126 |
| الباب الثّاني | **مقتضيات تفعيل آليات الرّقابة القضائيّة لحماية الحرّيات السّياسيّة** | 133 |
| الفصل الأوّل | استقلالية قاضي الإلغاء في الرّقابة على السّلطات المختصّة | 136 |
| *المبحث الأوّل* | المجلس الأعلى للقضاء باعتباره آلية لاستقلالية قاضي الإلغاء | *137* |
| المطلب الأوّل | تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء ونظام تسييره | 138 |
| الفرع الأوّل | تشكيل المجلس الأعلى للقضاء | 138 |
| أوّلا | بالنّسبة لرئاسة المجلس | 141 |
| ثانيا | تأثير السّلطة التّنفيذيّة على تشكيلة المجلس | 143 |
| ثالثا | من حيث اشتراط الكفاءة القانونيّة في أعضاء المجلس الأعلى للقضاء | 144 |
| رابعا | بالنّسبة لعهدة الأعضاء بالمجلس الأعلى للقضاء | 144 |
| الفرع الثّاني | سير المجلس الأعلى للقضاء | 145 |
| المطلب الثّاني | اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء | 150 |
| أوّلا | تعيين القضاة | 151 |
| ثانيا | ترقية القضاة | 154 |
| ثالثا | نقل القضاة | 159 |
| رابعاً | إلحاق القضاة | 164 |

| | | |
|---|---|---|
| خامسا | الإحالة على الاستيداع | 167 |
| الفرع الثّاني | اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء باعتباره هيئة تّأديب القضاة | 170 |
| أوّلاً | سلطة المجلس الأعلى للقضاء في مجال التّأديب | 172 |
| ثانياً | تدخّل وزير العدل في مجال تّأديب القضاة | 174 |
| ثالثا | الضّمانات المقرّرة للقاضي في الدّعوى التّأديبيّة | 179 |
| *المبحث الثّاني* | حصانة قاضي الإلغاء من العزل | *184* |
| المطلب الأوّل | مبدأ عدم قابلية القاضي للعزل | 186 |
| الفرع الأوّل | حقيقة حصانة القاضي ضدّ العزل | 186 |
| أوّلا | تعريف الحصانة القضائيّة ضدّ العزل | 186 |
| ثانيا | المقصد من تشريع حصانة القاضي ضدّ العزل | 187 |
| الفرع الثّاني | موقف التشريعات المقارنة من مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل | 190 |
| أوّلا | حصانة القاضي ضدّ العزل في تشريعات بعض الدّول العربيّة | 190 |
| ثانيا | حصانة القاضي ضد العزل في تشريعات بعض الدّول الغربيّة | 192 |
| ثالثا | حصانة القاضي ضد العزل في النّصوص والتّوصيات الدّوليّة | 193 |
| المطلب الثّاني | موقف المشرّع الجزائريّ من مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل | 194 |
| الفرع الأوّل | التّنصيص على مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل | 194 |
| الفرع الثّاني | إنهاء مهام القاضي والطعن في القرارات التّأديبيّة | 197 |
| أوّلا | حالات إنهاء مهام القاضي | 197 |
| ثانيا | الطّعن في القرارات التّأديبيّة | 203 |

| | | |
|---|---|---|
| الفصل الثّاني | مراجعة الأحكام القضائيّة ضرورة حتميّة لتفعيل رقابة القضاء<br>– الرّقابة القضائيّة على أعمال السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات نموذجا– | 208 |
| *المبحث الأوّل* | التّقاضي على درجتين في قضاء الإلغاء | 209 |
| المطلب الأوّل | الإطار المفاهيميّ لمبدأ التّقاضي على درجتين | 210 |
| الفرع الأوّل | السّياق التّاريخيّ لمبدأ التّقاضي على درجتين في القضاء الإداريّ الجزائريّ | 210 |
| أوّلا | وضع القضاء الإداريّ بعد الاستقلال وقبل 1996 | 211 |
| ثانيا | وضع القضاء الإداريّ بعد 1996 (الازدواجية القضائيّة) | 217 |
| الفرع الثّاني | تأصيل مبدأ التقاضي على درجتين | 219 |
| أوّلا | مضمون مبدأ التّقاضي على درجتين | 220 |
| ثانيا | مقاصد تكريس مبدأ التقاضي على درجتين والانتقادات الموجّهة له | 227 |
| المطلب الثّاني | مدى تكريس مبدأ التّقاضي على درجتين في القضاء الإداريّ | 233 |
| الفرع الأوّل | مبدأ التّقاضي على درجتين بالنّسبة للأحكام المحاكم الإداريّة | 234 |
| أوّلا | الأحكام والأوامر القابلة للاستئناف | 234 |
| ثانيا | الأحكام والأوامر غير القابلة للاستئناف | 238 |
| الفرع الثّاني | مبدأ التّقاضي على درجتين بالنّسبة لاختصاص مجلس الدّولة كأوّل وآخر درجة | 243 |
| أولا | اختصاصات مجلس الدولة باعتباره أول وآخر درجة | 243 |
| ثانيا | مبدأ التّقاضي على درجتين بالنّسبة لمنازعات الأحزاب السّياسيّة | 244 |

| | | |
|---|---|---|
| *المبحث الثّاني* | السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات والرّقابة القضائيّة على أعمالها | *246* |
| المطلب الأوّل | النّظام القانونيّ للسّلطة المستقلّة | 247 |
| الفرع الأوّل | البناء الهيكليّ للسّلطة المستقلّة وشروط العضويّة فيها | 248 |
| أوّلا | شروط العضويّة في السّلطة المستقلّة، والالتزامات النّاشئة عنها | 250 |
| ثانيا | تشكيلة السّلطة المستقلّة | 251 |
| الفرع الثّاني | مهام وأساليب عمل السّلطة المستقلّة | 253 |
| أوّلا | مهامّ السّلطة المستقلّة أثناء المرحلة التّحضيريّة للانتخابات | 254 |
| ثانيا | مهام السّلطة المستقلّة أثناء مرحلة الاقتراع، وتوابعها | 261 |
| المطلب الثّاني | رقابة القضاء على أعمال السّلطة المستقلّة | 265 |
| الفرع الأوّل | الرّقابة القضائيّة في المرحلة التّمهيدية للاقتراع | 266 |
| أوّلا | الرّقابة القضائيّة على عملية مراجعة القوائم الانتخابيّة | 266 |
| ثانيا | الرّقابة القضائيّة على صحة التّرشيح الانتخابيّ | 270 |
| ثالثا | رقابة القضاء على تعيين أعضاء مكاتب التصويت | 276 |
| الفرع الثّاني | الرّقابة القضائيّة في مرحلة ما بعد الاقتراع | 278 |
| **الخاتمة** | | 282 |
| **الملاحـــق** | | 290 |
| **قائمة المراجع** | | 304 |
| | ABSTRAT | **327** |

# مقـــدّمـــة

**مقدمة**

إنّ الحرّيات السّياسيّة هي تلك المكنات الّتي تتبع العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والّتي تهدف إلى إشراك الفرد في حكم بلاده بإعطائه الحقّ في تكوين الأحزاب السّياسيّة أو الدّخول في عضويتها، والحقّ في التّرشّح لرئاسة الدّولة، أو أن يكون نائبا أو عضوا في البرلمان، أو المجالس المحلّيّة وكذلك الحقّ في الانتخاب وإبداء الرّأي في الاستفتاء.

إن فكرة التّدافع السّياسيّ بين السّلطة التّنفيذية والمعارضة، يقتضي ضرورة ضبطها بما يمنع الأولى من التّعسّف في استعمال سلطاتها، وقمع وتقييد الثّانية دون وجه حقّ في ممارسة الحرّيات السّياسيّة، وبالتّالي كان من اللاّزم أن تخضع أعمال السّلطة العامّة إلى الرّقابة، لدرء الاعتداء عنها في إطار تجسيد دولة القانون.

إنّ ارتباط الحرّيات السّياسيّة بممارسة السّلطة ونظام الحكم يجعل أغلب التّجاوزات والعقبات الّتي تعترضها تكون من ناحية السّلطة العامّة في الدّولة، ومن السّلطات الفرعية الّتي تنشئها لتسيير الحياة السّياسيّة، كالسّلطات أو اللّجان المكلّفة بمراقبة الانتخابات (بالنّسبة للجزائر فالسّلطة الوطنيّة المستقلّة لانتخابات هي الموكول لها مهمّة الإشراف على كل الإستحقاقات الانتخابية ومراقبتها)، وهنا يبرز دور رقابة القضاء في صدّ هذه الانتهاكات وإعادة الأمور إلى جادة الصواب.

ويعدّ القضاء حارسا للقانون، وضامنا لتنفيذه، وهو الضّمانة الفعّالة في حماية الحرّيات واسترجاعها، ودرء الاعتداء عنها في حال انتهاكها، أو المساس بها، إذ تتناسب طردا قوة حماية الحرّيات السّياسيّة مع فاعلية الضّمانات القضائيّة، وفي هذا الصّدد تنهض رقابة الإلغاء باعتبارها أكثر أنواع الرّقابة القضائيّة تأثيرا، إذ تهدف

إلى إعدام قرار السّلطات المختصّة (يقصد بالسّلطات المختصّة في هذه الدّراسة، كل من السّلطات العامّة، والسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات) المخالف للقانون، وإزالة ما يترتّب عليه من آثار.

وفي مجال تكريس ما سبق ذكره، استحدث المشرّع الجزائريّ سلطة دستوريّة جديدة تتمثّل في السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات، الّتي استبدل بها الهيئة االعليا المستقلّة لمراقبة الانتخابات، والّتي جاءت في سياق تدافع سياسيّ، توّج بالتّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 وتوابعه، الّتي أبرزها تعديل قانون الانتخابات. هذه السّلطة وبالرّغم من النّصّ على استقلاليتها، وبالرّغم من الصّلاحيات الّتي تتمتّع بها، إلاّ أنّ احترازات كثيرة، وانتقادات عديدة طالتها، بسبب التّراجع عن طريقة تشكيلها، وما اعترى أعمالها من عيوب، يؤكّد ذلك كلّه ضرورة خضوعها لرقابة القضاء.

**أهمّية الموضوع:** من هذا المنطلق تكمن أهمّية دراسة موضوع الضّمانات القضائيّة لكفالة الحرّيات السّياسيّة في النّظام الدّستوريّ الجزائريّ، هو كونها أحد أهمّ عناصر البناء الدّيمقراطيّ في الدّولة، وتعكس تنظيمها وممارستها معالم النّظام السّياسيّ، وتكشف طبيعة الحكم السّائد فيها، وهل هو حكم استبداديّ أو ديمقراطيّ؟، ذلك أنّ دراسة الضّمانات المقرّرة لهذه الحرّيات بعمق في الجزائر، يمكّننا من تقييم النّصوص الدّستوريّة والقانونيّة المنظمة لها، فتتبيّن مواطن القوّة وجوانب الضّعف بغية الاستفادة من الإيجابيات وإثرائها، ومعالجة النّقائص أو تقليلها بقدر الإمكان، لتصبح الحماية القضائيّة الّتي توفّرها الجزائر للحرّيات السّياسيّة ضمانة لحماية كافية.

كما أنّ دراسة الضّمانات القضائيّة للحرّيات السّياسيّة من شأنها أن ترسيّ وعيا ثقافيّا لدى المواطنين، وتسهم في تكريس الدّيمقراطيّة الّتي تتجلّى بها، ومن خلالها إرادة الشّعب، وبالتّالي تحمّل الشعب مسؤوليته مع السّلطة في إقامة النّظام الديمقراطيّ، وتحقيق الصّالح العام، لأنّ انشغال المواطنين بالشّؤون السّياسيّة يتطلّب معرفة واسعة وثقافة سياسيّة دقيقة ووعيا بماهية الضّمانات الكفيلة، لحماية الحرّيات السّياسيّة من كلّ اعتداء.

إنّ الغاية الكبرى الّتي تسعى إليها التّشريعات السّماويّة والوضعية هي كيفية كفالة ممارسة الحرّيات العامّة بصفة عامّة، والحرّيات السّياسيّة بصفة خاصّة، فكلّما كانت هذه الحرّيات مصونة، وكفل لها القانون ضمانات ممارستها، ازدهر المجتمع وتقدّم، وكلّما تعرّضت للانتقاص والمصادرة اهتزّت ثقة الفرد في مجتمعه وأحسّ باغتراب سياسيّ، ممّا يجعله عنصرا سلبيّا، وهنا يبرز التلازم الحتميّ بين الحرّية السّياسيّة وضمانات ممارستها، حيث تنتقل بها من مرحلة النّصوص النّظرية المثاليّة إلى واقع عمليّ.

**أسباب اختيار الموضوع:** يرجع السّبب الرّئيس في اختيار الموضوع إلى الرّغبة والميل الشّخصيّ للبحث في القانون الدّستوريّ، وممّا حفزني أكثر هو الوضع السّياسيّ القائم في الجزائر، الّذي أثار فضولي العلميّ، ودفعني إلى البحث والدّراسة في الحرّيات السّياسيّة والضّمانات الكفيلة بحمايتها من كلّ اعتداء، في الظروف العادية دون الاستثنائية.

زيادة على ذلك تلك المقولة الرّائعة لعمر بن الخطاب –رضي الله عنه– الّتي هزّت كياني، وأثّرت في اختياري للموضوع، الّتي عبّر فيها عن قيمة الحرية في حياة الشّعوب فقال: "متى استعبدتم النّاس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا".

كما أنّ ضرورة التّغيير الّتي تحتّمها ظروف المجتمع المعاصر في مختلف مجالاته السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وغيرها، وارتباط كلّ ذلك بحقوق الإنسان وحرّياته السّياسيّة، بما تشمله من وجود معارضة منظّمة كالجماعات الضّاغطة، والأحزاب السّياسيّة وغيرها، وبما تضمنه للأمّة من حقّها في حكم نفسها بنفسها، وفقا لإرادتها، ومن أجل تحقيق مصلحتها المشروعة، وحقّها في الرّقابة على السّلطة الّتي تقيمها ونقدها وتقويمها واستبدالها بغيرها عند انحرافها، كلّ ذلك كان من جملة الأسباب الدّافعة لاختيار هذا الموضوع.

**الإشكاليّة:** وعليه نطرح الإشكاليّة الآتيّة: إلى أيّ مدى وفّق المشرّع الجزائريّ في توفير الضّمانات القضائيّة الضّرورية لكفالة الحرّيات السّياسيّة ؟ وما هي أنجع الآليات لتجسيد هذه الضّمانات ومقتضياتها في الظّروف العاديّة؟

**المنهج المتّبع:** نظرا لطبيعة البحث والإشكالية الخاصّة به، فقد تم اعتماد منهجين، هما المنهج الاستقرائيّ، والمنهج التّحليليّ، أين استخدمت المنهج الاستقرائيّ لتتّبع جزئيات الموضوع قصد حصرها، خصوصا مع تطّور الأحداث في السّنوات الثّلاث الأخيرة الّتي كان لها تأثير في تعديل الدّستور، وبعض القوانين الأخرى، وخاصّة القانون المنظّم للسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات. أمّا المنهج التّحليليّ فلقد كان ضروريّا في تحليل ما تمّ رصده، وفحصه من النّصوص القانونيّة.

**الدّراسات السّابقة:** ومن الدّراسات السّابقة الّتي تناولت موضوع الضّمانات القضائيّة لكفالة الحريّات السّياسية، نذكر منها:

رسالة/ علي قريشي حول الحريّة السّياسيّة في النّظام الدّستوريّ المعاصر والفقه الاسلاميّ "دراسة مقارنة" في الأصول النّظريّة وآليات الممارسة مع التّطبيق على الوضع الجزائر. للحصول على درجة دكتوراة دولة في القانون من كلّية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة الجزائر سنة 2005، وهي الرّسالة الّتي تناول فيه الباحث مصادر وأسس الحريّات السّياسيّة وأتبعها بآليات ممارستها في النّظامين الوضعيّ، والإسلاميّ، مع التّطبيق على الوضع الجزائريّ.

رسالة/ بوزيان عليان حول أثر حفظ النّظام العام على ممارسة الحريّات العامّة "دراسة مقارنة" بين الشّريعة الاسلاميّة والقانون الجزائريّ. للحصول على درجة دكتوراة في التّخصص "الشّريعة والقانون" بكلّية العلوم الانسانيّة والحضارة الاسلاميّة، قسم العلوم الاسلاميّة لجامعة وهران، بالجزائر سنة 2007، حيث تناول فيها الباحث علاقة حفظ النّظام العام بممارسة الحريّات العامّة- عملية التّأثير والتّأثّر المتبادل- وأتبعها بانعكاسات أساليب حفظ النّظام العام في مجال تقييد ممارسة الحريّات العامّة من خلال أثر أساليب حفظ النّظام العام في تقييد ممارسة هذه الحريّات وضمانات حمايتها في ظلّ الظّروف الاستثنائيّة والعادية، وقد اهتمّت هذه الدّراسة برقابة المشروعية وجعل من قضية العدل الاجتماعيّ، والتقدم الاقتصاديّ أساس فاعلية الضّمانات القضائيّة في حماية الحريّات العامّة.

رسالة/ بومعزة فاطمة حول الآليات القانونية لحماية الحريّات السّياسيّة في الدّول العربيّة ومظاهر الممارسة. لنيل شهادة دكتوراة العلوم في القانون الدّوليّ

العامّ، فرع قانون العلاقات الدّوليّة، وقانون المنظّمات الدّوليّة، بكلّية الحقوق لجامعة قسنطينة، الجزائر سنة 2017، حيث ركّزت على الإطار العام للحرّيات السّياسيّة، وضماناتها على المستوى الدّوليّ، والداخلي، وتناولت باختصار شديد كلّ من الضّمانات القانونيّة، والسّياسيّة، الواقعيّة والقضائيّة، وكان كلامها عاما، واتبعت دراستها بالحماية القانونيّة للحرّيات السّياسيّة في الدّول العربيّة.

رسالة/ محمد هاملي حول آليات إرساء دولة القانون في الجزائر لنيل شهادة دكتوراة في القانون العامّ بكليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة بجامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر سنة 2012، حيث استفاض في تحليل مبدأ الفصل بين السّلطات في النّظام الدّستوريّ الجزائريّ، وسبل تعزيزه من خلال التّطرّق للفصل بين السّلطتين التّنفيذيّة والتّشريعيّة، وكذلك استقلالية القضاء، كما أتبع الدّراسة بواقع التّعدديّة الحزبيّة وحرّية التّعبير في النّظام القانونيّ الجزائريّ وسبل الرقيّ بهما.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك دراسات أكاديميّة، وكتابات عامّة تناولت جوانب من الموضوع، أو جزئيات منه، لا يسع المقام إلى سردها كاملة.

وقد جاءت هذه الدّراسة لتفصّل الحديث عن أهمّ الضّمانات القضائيّة والمتمثّلة في رقابة قاضي الإلغاء في الظّروف العادية دون الاستثنائيّة، من خلال التّطرّق لسلطته ومدى رقابته على السلطة التّقديريّة والاختصاص المقيّد للسّلطات المختصّة، الّتي ترد أعمالها على الحرّيات السّياسيّة. كما تسلّط الدّراسة الضّوء على الدّور الرّقابيّ لقاضي الإلغاء، من خلال استقلالية القضاء الإداريّ، وضرورة مراجعة أحكامه وفق آلية التّقاضي على درجتين، هذا مع مسايرة هذه الدّراسة للتّطوّر التّشريعيّ في مجال الدّستور، وذلك بالتّطرّق إلى أحد أهمّ مخرجات التّعديل

الدّستوريّ لسنة 2020[1]، والمتمثّل في السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات، الّتي تؤثّر في جانب مهمّ من الحرّيات السّياسيّة، وهذا بالتّركيز على آلية عملها، والرّقابة على أعمالها.

**الصعوبات**

الجدير بالذّكر أنّه صادفتني صعوبات في إنجاز هذه الدّراسة، أبرزها عدم الحصول على أحكام قضائيّة تخصّ موضوع البحث، إذ بالرّغم من السعيّ للحصول على بعض الأحكام، من خلال مراسلة المحكمة الإداريّة بسكيكدة، والّتي بدورها أحالت الطّلب إلى وزارة العدل، الّتي جاءني الرّدّ منها بالسّلب، بذريعة عدم إمكانية الاطّلاع على هذا النّوع من الأحكام القضائيّة. والملحق رقم 01 يوضح ذلك.

**خطة البحث:** وللإجابة على إشكالية الدّراسة، ارتأينا تقسيمها إلى بابين.

تناول الباب الأوّل دور رقابة قاضي الإلغاء في حماية الحرّيات السّياسيّة، حيث قسّم إلى فصلين، الفصل الأول عنوانه: السّلطة التّقديريّة في قرار السّلطات المختصّة الواردة على الحرّيات السّياسيّة والرّقابة القضائيّة عليها، وتناولته في مبحثين، الأوّل مدلول السّلطة التّقديريّة في قرار السّلطات المختصّة ونطاقها، والمبحث الثّاني رقابة قاضي الإلغاء على السّلطة التّقديريّة لقرار السّلطات المختصّة الواردة على الحرّيات السّياسيّة.

1- المرسوم الرّئاسيّ رقم 20-442، المؤرّخ في 2020/12/30، المتعلّق بإصدار التّعديل الدّستوريّ، المصادق عليه في الاستفتاء أوّل نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرّسميّة عدد 82، الصّادرة في 2020/12/30.

أما الفصل الثّاني فعنوانه: الاختصاص المقيّد لقرارات السّلطات المختصّة الواردة على الحرّيات السّياسيّة والرّقابة القضائيّة عليها، وقد قسمّ إلى مبحثين، تناول المبحث الأوّل مدلول الاختصاص المقيّد في قرار السّلطات المختصّة ونطاقها، في حين تناول المبحث الثّاني رقابة قاضي الإلغاء على الاختصاص المقيّد لقرار السّلطات المختصّة الواردة على الحرّيات السّياسيّة.

أما الباب الثّاني فقد تناول مقتضيات تفعيل آليات الرّقابة القضائيّة لحماية الحرّيات السّياسيّة، وقد قسّم إلى فصلين، حيث تناول الأوّل تفعيل استقلالية قاضي الإلغاء في الرّقابة على السّلطات المختصّة، ودرسته في مبحثين، تناول المبحث الأوّل المجلس الأعلى للقضاء باعتباره آلية لاستقلالية قاضي الإلغاء، فيما تناول المبحث الثّاني حصانة قاضي الإلغاء من العزل باعتبارها آلية لاستقلالية القضاء.

أما الفصل الثّاني فقد تناول مراجعة الأحكام القضائيّة باعتبارها ضرورة حتمية لتفعيل الرّقابة القضائيّة، وكذا الرّقابة القضائيّة على أعمال السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات، وقد قسّم بدوره إلى مبحثين، تناول المبحث الأوّل فاعلية التقاضي على درجتين في قضاء الإلغاء، في حين تناول المبحث الثّاني السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات والرّقابة القضائيّة على أعمالها.

# الباب الأول

## دور رقابــة قاضــي الالغــاء
## في حماية الحريات السياسية

# الباب الأوّل

# دور رقابة قاضي الالغاء في حماية الحرّيات السّياسيّة

كون القضاء هو الضّامن للتّطبيق الصّحيح للقانون، خصوصا ما تعلّق منه بحماية الحقوق والحرّيات، لاسيما في حال انتهاكها، أو المساس بها، ونظرا لتأثّير الحرّيات السّياسيّة في نظام الحكم، لارتباطها بممارسة السّلطة، جعل أغلب التّجاوزات والعقبات الّتي تعترضها، تكون من طرف الإدارة والسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات (السّلطات المختصّة)، إذ يرى فيها ممثّلوا هذه السّلطات قوى ممانعة، تشكّل تهديدا وجوديّا لهم، لذلك تجدهم عند القيام بوظائفهم ينتقصون وفق أساليب مختلفة من فاعلية الحرّيات السّياسيّة، وهنا يبرّز دور القضاء في صدّ هذه الانتهاكات وإعادة الأمور إلى جادة الصواب.

ولّما كان من الضّروريّ أن تتمتّع السّلطات المختصّة بحرية اتّخاذ القرار في إطار ما يسمىّ السّلطة التّقديريّة، والّتي تعدّ ضروريّة إلى جانب الاختصاص المقيّد في سبيل أدائها لمهامها بغرض تحقيق الصّالح العام، وهو ما تجده في نصوص القانون، ومبادئ القضاء.

وبناء عليه فالاختلاف القائم بين السّلطة التّقديريّة والاختصاص المقيّد هو اختلاف في الجوهر، إذ لا يمكن القول بأنّ كلّ سلطة هي سلطة مقيّدة بصفة مطلقة، إذ لابدّ من السّماح للسّلطات المختصّة بالتّحرّك بحرية في نطاقات معيّنة، معملة التّقدير ضيقا واتّساعا تبعا للمعطيات الّتي تحوزها، ووفقا لاعتبارات قانونيّة، لاسيما ما تعلّق منها بالهدف المرجوّ تحقيقه.

ويأتي القضاء ليقوم بدور مهم لمراقبة أداء السّلطات المختصّة، بمناسبة إعمالها سلطاتها التّقديريّة أو الاختصاص المقيّد، وفحص مدى كونه في إطار القانون، لاسيما الأعمال الواردة على الحرّيات السّياسيّة.

بناء على ما سبق سيتمّ من خلال هذا الباب التّطرق إلى إبراز نطاق سلطة السّلطات المختصّة، في قرارتها، ودور قاضي الإلغاء في الرّقابة عليها، حيث خصّص الفصل الأوّل لدراسة السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، ودور قاضي الإلغاء في الرّقابة عليها، كما تناول الفصل الثّاني الاختصاص المقيّد للسّلطات المختصّة ودور قاضي الإلغاء في الرّقابة عليها.

# الفصـــل الأول

## السلطة التقديرية في قرار السلطات المختصـــة الواردة على الحريـــات السياسيـة والرقابة القضائية عليها

## الفصل الأوّل

## السّلطة التّقديريّة في قرار السّلطات المختصّة الواردة على الحرّيات السّياسيّة والرّقابة القضائيّة عليها

إنّ السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة يقصد بها أن تتمتّع تلك السّلطات بقدر من الحرّية التّصرف وهي تمارس اختصاصاتها القانونيّة، أي أنّ التّصرف لا يكون محدّدا سلفا من قبل قاعدة ملزمة، وتمتّع السّلطات المختصّة بالنّسبة لبعض عناصر تصرّفاتها بسلطة تقديريّة لا يمكن أن يكون في الدّولة القانونيّة خارج إطار القانون، وإنّما داخل حدوده، وإلّا فلا معنى للحديث عن السّلطة التّقديريّة لها، ذلك لأنّ سلطتهم ستكون عندئذ تحكّميّة لا تقديريّة[1]، ولهذا يتخلىّ القانون عن تحديد وتنظيم ركن من أركان القرار ويترك لهم السّلطة التّقديريّة في هذا الصّدد.

إنّ المصلحة العامّة تقتضي الاعتراف للسّلطات المختصّة بسلطة تقديريّة، ذلك لأنّ هذه السّلطات لا يمكن أن يقتصر دورها في أن تكون مجرّد تابعة للقانون، أو آلة صمّاء لتنفيذه تنفيذا حرفيّا، بل يجب منحها سلطة وحرّية الاختيار بين عدّة بدائل وحرّية التصرف وغرس روح الإبداع والابتكار والتّجديد حتىّ لا تكون جامدة، وهو ما يؤدّي إلى حسن ممارسة الوظيفة وسير المرفق العام بانتظام واطّراد، وهو الأمر الّذي لا يمكن لها الاستغناء عنه، ولكن في الوقت نفسه يجب عدم المبالغة في هذه الحرّية، لأنّ في ذلك ما يدفعها إلى تجاوز حدودها وتعسّفها في مواجهة الحقوق والحرّيات السّياسيّة للأفراد[2].

---

1- بنجلون عصام "السّلطة التّقديريّة للإدارة بين قواعد التّشريع واجتهاد القضاء الإداريّ"، **المجلّة المغربيّة للإدارة المحلّيّة والتّنمية**، عدد 80، 2008، ص55.

2- نسيغة فيصل، "الرّقابة على الجزاءات الإداريّة العامّة في النّظام القانونيّ الجزائريّ"، (رسالة لنيل شهادة دكتوراة)، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، السنة 2013، ص101.

ولهذا فإنّ السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة هي حقيقة واقعيّة لمواجهة حقائق الحياة المتغيّرة والمتنوّعة، وليس فيها إضرار بالأشخاص نتيجة أن المشرّع لا يعترف بها إلاّ لضرورة، ولزوم المصلحة العامّة، وتحت رقابة القضاء الإداريّ، الّذي يعدّ المظهر العمليّ والفعّال لمبدأ المشروعيّة[1].

من أجل ذلك فرقابة قاضي الإلغاء على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة تمثّل مطلبا ملحّا، وأساسيا في دولة القانون، لحماية حقوق الأشخاص وحرّياتهم السّياسيّة من تعسّف السّلطات المختصّة عند مباشرتها للسّلطة التّقديريّة[2]، وذلك وفق مبادئ متنوّعة يرسمها القضاء الإداريّ، ففي بعض الأحيان تخضع السّلطات المختصّة للرّقابة العادية أو لرقابة الحدّ الأدنى، وفي أحيان أخرى تخضع لأساليب خاصّة بهدف الحدّ من السّلطة التّقديريّة.

وسيتمّ دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين نتناول في الأوّل: مدلول السّلطة التّقديريّة ونطاقها في قرار السّلطات المختصّة، أما المبحث الثّاني فخصص لرقابة قاضي الإلغاء على السّلطة التّقديريّة في قرار السّلطات المختصّة.

## المبحث الأوّل

## مدلول السّلطة التّقديريّة ونطاقها في قرار السّلطات المختصّة

إنّ مجلس الدّولة الفرنسيّ قبل أن يطبّق نظرية "السّلطة التّقديريّة" أخذ أوّلا بفكرة "الأعمال التّقديريّة"، ومضمون هذه الفكرة أنّ المشرّع لم يشترط بالنّسبة لمشروعية

1- جمال قروف، "دور القاضي الإداريّ في دعوى الإلغاء"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراة)، كلّية الحقوق، جامعة باجيّ مختار، عنابة، الجزائر، سنة 2019، ص10.

2- العربي زروق، "التّطوّر القضائيّ لمجلس الدّولة الفرنسيّ في رقابة السّلطة التّقديريّة للإدارة ومدى تأثّر القضاء الجزائريّ بها". **المجلّة الجزائريّة للعلوم القانونيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة**، العدد01، كلّية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص150.

بعض الأعمال إلاّ ضرورة صدورها من الجهة المختصّة، وفيما عدا هذا الشّرط كانت الإدارة تتمتّع بحريّة مطلقة بشأن تلك الأعمال، وكان مجلس الدّولة يرتّب على ذلك امتناعه عن النّظر في الطّعون بالإلغاء الموجّهة ضد تلك الأعمال، فكانت في حصانتها من الإلغاء القضائيّ بمنزلة أعمال السّيادة الّتي لا تخضع لرقابة القضاء الإداريّ[1].

إلاّ أنّ مجلس الدّولة الفرنسيّ قد تراجع عن فكرة الأعمال التّقديريّة في حكمه الصّادر في03/31/ 1902، حيث رأى أنّ الأعمال التّقديريّة هي فكرة خاطئة، وما هو موجود فعلا هو السّلطة التّقديريّة ولو اختلف مداها من إدارة لأخرى ومن قرار لآخر[2].

إنّ مدلول السّلطة التّقديريّة ومجالها أمر يتّصل بتطبيق القواعد القانونيّة، ومن ثمّ فإنها ترجع بالدّرجة الأولى إلى المشرّع عند سنّ القواعد القانونيّة، بحيث قد يصيغها في قواعد مرنة وفقا للسّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، وهذا معناه أنّها تباشر اختصاصها التّقديريّ، وفقا لتلك القواعد، كما تخضع السّلطة التّقديريّة، ومجالها كما يفسّرها القضاء لأوضاع مختلفة، ومتنوعة، ومبادئ يرسمها، ومن ثمّ يلزم فهم هذه السّلطة التّقديريّة ومجالها بوضوح حتّى يتبيّن مضمونها، ولهذا سيتمّ تناول مفهوم

1- حمد عمر حمد، **السّلطة التّقديريّة للإدارة ومدى رقابة القضاء عليها**. الطّبعة الأولى، أكاديميّة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، الرياض، السعودية، 2003، ص93.

2- الحكم يتعلّق بإلغاء قرار أصدره رئيس فرنسا بحل أحد المجالس البلديّة استنادا إلى القانون الصّادر عام 1884، وكانت هذه القرارات تعدّ من قبيل الأعمال التّقديريّة الّتي لا تخضع لرقابة القضاء، حيث عدل مجلس الدّولة الفرنسيّ عن موقفه السّابق من حيث اعترافه بالأعمال التّقديريّة، وقضى بإلغاء القرار الصّادر بالحلّ وقرّر حقه في مراقبة الأسباب الّتي تبني عليها الإدارة هذه القرارات. نقلا عن جمال قروف، المرجع السّابق، ص12.

السّلطة التّقديريّة في مطلب أوّل، بينما يخصص المطلب الثّاني لنطاقها في قرارات السّلطات المختصّة.

## المطلب الأوّل
## مفهوم السّلطة التّقديريّة

تكون نشاطات أيّ جهة إداريّة أو السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات وفقا للقانون، ويكون لها في حدوده سلطة تقديريّة، حيث تتمتّع بهذه الحرّيّة بمقتضى القانون الّذي خوّلها سلطة تقديريّة مناسبة للتّصرّف، فإذا تجاوزت هذا الحدّ تكون قد خرجت عن نطاق المشروعية.

لم يتفّق الفقه على مفهوم للسّلطة التّقديريّة، ولهذا فقد اختلفت التّعاريف لها ضيقا واتّساعا من اتّجاهات مختلفة، وعلى أسس وأسباب ومسوّغات متميّزة، وحتّى يسهل الوصول إلى مفهوم السّلطة التّقديريّة للإدارة، فإنّنا سنتناوله في فرعين، الأوّل نبيّن فيه تعريف السّلطة التّقديريّة، ونظهر من خلاله آثار الاعتراف بها، وأمّا الثّاني فنبرز فيه أساس السّلطة التّقديريّة.

### الفرع الأوّل
### تعريف السّلطة التّقديريّة وآثارها

حتّى يمكن تحقيق المصلحة العامّة على أكمل وجه ولدت السّلطة التّقديريّة، وما يترتّب عليها من آثار، لمواجهة مختلف الظّروف الخاصّة الّتي يمرّ بها نشاط السّلطات المختصّة، وهذا ما يستوجب التّطرّق إلى تعريف السّلطة التّقديريّة، والآثار المترتّبة عن الاعتراف بها.

## أولا - تعريف السّلطة التّقديريّة

### 1. تعريف السّلطة التّقديريّة فقها

عرّف الفقيه "bonnard" السّلطة التّقديريّة للإدارة، فقال " إن السّلطة تكون تقديريّة pouvoir discrétionnaire حينما يترك لها القانون الّذي يمنحها هذه الاختصاصات، بصدد علاقتها مع الأفراد، الحرّية في أن تتدخّل أو تمتنع، ووقت هذا التّدخّل وكيفيته وفحوى القرار الّذي تتّخذه، فالسّلطة التّقديريّة هي الّتي يتركها القانون للإدارة لتحديد ما يصح عمله، وما يصحّ تركه"[1].

وعرّفها الفقيه Vidal تتمتّع الإدارة بسلطة تقديريّة عندما تترك لها القوانين والأنظمة حرّية التّصرّف بصورة أو بأخرى[2].

أمّا الفقيه ميشو فيري "Meizhau" أنّ السّلطة التّقديريّة تتحقّق في كلّ مرّة تستطيع فيها السّلطة الإداريّة أن تعمل بحرّية، ودون أن يكون هناك مسلكا محدّدا تفرضه بطريقة مسبقة إحدى القواعد القانونيّة[3].

---

1- Jacqueline Morand- Devili, Cours,de droit Administratif.Montchrestien, 6éme édition, paris, 1999, p 278.

نقلا عن: سليمان محمّد الطّماويّ، محمود عاطف البنّا، النّظريّة العامّة للقرارات الإداريّة، دراسة مقارنة، دار الفكر العربيّ، القاهرة، 2008، ص 26.

2- نقلا عن مصلح الصّرايرة، "مدى تطبيق محكمة العدل العليا للمبادئ الّتي أقرها القضاء الإداريّ في رقابته على السّلطة التّقديريّة للإدارة". **مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة**، العدد الأوّل، المجلد 25، 2009، ص167.

3- محمّد رفعت عبد الوهّاب، **القضاء الإداريّ**، الكتاب الأوّل، منشورات حلبي الحقوقيّة، بيروت، 2003، ص197.

كذلك عرف موريس هوريو السّلطة التّقديريّة بأنّها: سلطة تقدير مدى ملاءمة الإجراءات الإداريّة[1].

وقد تطرّق جانب من الفقه العربيّ إلى تعريف السّلطة التّقديريّة، حيث يرى سليمان مّحمد الطماويّ بأنّ السّلطة التّقديريّة هي: "نوع من الحرّية تتمتّع بها الإدارة لتقدير خطورة بعض الحالات الواقعيّة الّتي تحدث، ولاختيار وقت تدخّلها ولتقدير أصلح الوسائل لمواجهة هذه الحالة، في هذا المجال هي حرّة، ولكنّها محاطة دائما بفكرة المصلحة العامّة الّتي تشرف على جميع أعمالها، وتهيمن على كلّ تصرفاتها، وفي نطاق المصلحة العامّة يلزمها المشرّع بمراعاة هدف محدّد، ومعين من أهداف المصلحة العامّة، فالحدود الخارجيّة للسّلطة التّقديريّة هي فكرة المصلحة العامّة، وعناصرها الدّاخليّة هي أهمية الوقائع، ووقت التّدخّل، ووسيلة مواجهة الحالة" [2].

وعرّفها عبد العزيز الجوهريّ: "السّلطة التّقديريّة أن تمنح الإدارة قدرا من الحرّية والمرونة في تنفيذ القانون، بحيث لا تكون النّصوص قيدا دائما عليها في كلّ عمل، أو تصرّف تقوم به" [3].

كما عرّفها محمود سامي جمال الدّين: "السّلطة التّقديريّة هي أمر بتطبيق القواعد القانونيّة، ومن ثمّ فإنّها ترجع بالدّرجة الأولى إلى موقف المشرّع عند سنّه القواعد القانونيّة، فقد يتولىّ صياغتها في صورة جامدة، بحيث لا يملك أحد سلطة

---

1- أحمد حافظ عطية نجم، "السّلطة التّقديريّة للإدارة ودعاوى الإنحراف بالسّلطة في الأحكام الحديثة لمجلس الدّولة الفرنسيّ"، **مجلّة العلوم الإداريّة**، السنة 23، العدد 01، القاهرة، مصر، 1982، ص46.

2- سليمان مّحمد الطّماويّ، **نظرية التّعسّف في استعمال السّلطة**، الطّبعة الثّالثة، مطبعة جامعة عين الشمس، مصر، 1978، ص63.

3- عبد العزيز الجوهريّ، **القضاء الإداريّ (دعوى الإلغاء، دعوى التعويض)**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1983، ص18.

تقديريّة في تطبيقها، وقد يصيغها في صورة مرنة، بحيث تنطبق على الحالات الخاصّة وفقا للسّلطة التّقديريّة لمن يتولىّ هذا التّطبيق، سواء كان قاضيا أو رجل الإدارة أم أحد الأفراد العاديين المخاطبين بأحكام هذه القواعد القانونيّة"[1]، ويعرّف السّلطة التّقديريّة للإدارة بمعناها الواسع: "تمتّعها -أي الإدارة- بقسط من حرّية التّصرّف عندما تمارس اختصاصاتها القانونيّة، بحيث يكون للإدارة تقدير اتّخاذ التّصرّف أو الامتناع عن اتّخاذه، أو اتّخاذه على نحو معيّن، أو اختيار الوقت الّذي تراه مناسبا للتّصرّف، أو السّبب الملائم له، أو في تحديد محلّه" [2].

كما عرّفها أيضا عمّار بوضياف: "إنّ قواعد القانون، أو التّنظيم هي الّتي تبرز لنا متى نكون أمام إرادة حرّة، أو إرادة مقيّدة، فحينما يترك القانون للإدارة حرّية تقدير الظّروف، وتكييف الوقائع المعروضة أمامها، ولا يلزمها بإصدار قرار محدّد بمضمون معيّن خلال مدة معيّنة فهي في هذه الحالة تتمتّع بسلطة تقديريّة..." [3].

ويضيف عمّار بوضياف: "غير أنّ تمتّع الإدارة بقدر معيّن من الحرّية لا يعني تفرّدها بشكل مطلق باتّخاذ القرار، وأن لا رقيب عليها، ذلك أنّ السّلطة المطلقة لا تولّد إلاّ تعسفا، ثمّ أنّ مفهوم دولة القانون يفرض إخضاع مجموع قرارات الإدارة من حيث الأصل إلى رقابة القضاء، إلاّ إذا قدر القضاء أن بعض الأعمال تخرج عن ولاية رقابته" [4].

---

1- محمود سامي جمال الدّين، "القرار الإداريّ والسّلطة التّقديريّة للإدارة – دراسة مقرنة- بين دولة الإمارات ومصر وفرنسا"، **مجلّة الشّريعة والقانون**، العدد03، كلّية الشّريعة والقانون، جامعة الإمارات العربيّة المتحدة، الإمارات العربيّة المتحدة، 1989، ص325.

2- محمود سامي جمال الدّين، المرجع السّابق، ص329.

3- عمّار بوضياف، **القرار الإداريّ**، الطّبعة الأولى، جسور للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2007، ص50.

4- المرجع نفسه، ص50.

وقد عرفت فريدة أبركان رئيسة مجلس الدّولة الجزائريّ سابقا السّلطة التّقديريّة هي: "أن تكون الإدارة حرّة تماما في التّصرّف في هذا الاتّجاه، أو ذلك وبدون أن تكون خاضعة لأيّ شرط، فهي قادرة على تقدير الشّروط الّتي تتّخذ على ضوئها قرارها... وفي الواقع فإنّ القرارات الصّادرة عن التّقدير المحض، والكامل للإدارة قليلة، إذ لا بدّ من توفر حدّ أدنى من الشّروط أو من القواعد الّتي يتعيّن احترامها، فالسّلطة المختصّة هي وحدها الّتي في إمكانها اتّخاذ القرار العائد إليها احترام قواعد شكلية أو إجرائية سنها المشرع" [1].

وأيضا عرّفها محمّد الصّغير بعلي "عندما يترك للإدارة قدر معيّن من الحرّية من حيث الاختيار بين اتخاذ القرار من عدمه، رغم توافر شروطه، مراعاة للظّروف والمعطيات والمقتضيات السّائدة بالإدارة ".

يلاحظ على التّعريفات سالفة الذّكر أنّ جلّها يدور حول معنى واحد، كلماته المفتاحيّة هي : الحرّية، إختيار الأهداف، المصلحة العامّة، إطلاق الإرادة، الصّياغة المرنة، والّتي تمثّل في مجموعها جوهر السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة وكخلاصة ممّا سبق يمكن القول أنّ: السّلطة التّقديريّة هي مكنة منحها المشرّع للسّلطات المختصّة، من خلال إطلاق إرادتها في اختيار الأهداف والوسائل والإجراءات في سبيل تحقيق المصلحة العامّة، بمقتضى القواعد القانونيّة المرنة.

### 2. تعريف السّلطة التّقديريّة قضاء

يلعب القضاء إلى جانب التشّريع والفقه دورا هاما في إعطاء تعريفات لمختلف التّصوّرات القانونيّة، وهو الدّور الّذي لعبه كلّ من القضاء الجزائريّ والمقارن، فقد

1- فريدة أبركان، "رقابة القاضي الإداريّ على السّلطة التّقديريّة للإدارة". **مجلّة مجلس الدّولة**، العدد01، الجزائر، 2002، ص39، 40.

قدّمت محكمة القضاء الإداريّ المصريّ ما يمكن اعتباره تعريفا للسّلطة التّقديريّة، وذلك في قرار لها بتاريخ 1952/02/20، حيث جاء فيه :... ليس للمحكمة أيّة رقابة على المناسبات الّتي تحمل الإدارة على تقدير الملاءمة، أو عدم الملاءمة في إصدار قرارها، أو على الاعتبارات الّتي تراعيها في ذلك إلاّ إذا قام الدّليل المقنع على أنّ هذه المناسبات، والاعتبارات تنطوي في ذاتها على إساءة استعمال السّلطة....ذلك أنّ الإدارة في تقدير ظروف الأمر الإداريّ، وملاءمة إصداره، تحتاج بطبيعة وظيفتها إلى قسط كبير من حرّية تقدير مناسبات العمل، وملابساته، ووزن مختلف السّبل الّتي تصح أن تسلكها، لتخير منها أفضلها فيما تجريه من تصرّفات...." [1].

من خلال ذلك اعتبرت المحكمة بأنّ السّلطة التّقديريّة للإدارة هي ذلك القسط الكبير من حرّية تقدير مناسبا العمل وملابساته، الّتي لابدّ منها للإدارة، كي تستطيع القيام بوظيفتها، من حيث ملاءمة إصدار قرارها، أو عدم إصداره، ولا يمكن أن تستقيم إذا أخضعت للرقابة من ناحية تقدير الأفضليّة، وإلاّ أدّى ذلك إلى عرقلة الجهاز الإداريّ.

كما أكّد القضاء الإداريّ الجزائريّ فكرة السّلطة التّقديريّة، مقرّرا أن الصّالح العام يقتضي الاعتراف للإدارة بسلطة تقديريّة في بعض الحالات، حيث لا يقتصر دور الإدارة على مجرّد أن تكون تابعا للقانون، ومجرّد آلة صمّاء، أو أداة لتّنفيذ تنفيذا حرفيّا، بل يتعيّن منحها القدرة على الاختيار والاعتراف لها بقدر من حرّية التّصرّف، مما يكفل حسن سير المرافق العامّة، ويؤكّد هذا المفهوم بعض القرارات

1- خالد محمد العتريس، "دور مجلس الدّولة المصريّ في التّصديّ للمسائل المتعلّقة بالوظيفة العامّة". **مجلّة مجلس الدّولة**، عدد خاص بمنازعات الوظيفة العامّة، 2007، ص24.

القضائيّة، من بينها قرار الغرفة الإداريّة بالمحكمة العليا رقم 76732 المؤرخ في 1991/03/24، في قضية والي ولاية بشّار ضد ( ي ب ) [1]، حيث اعترف الوالي بتجريد موظّف من منصب نوعيّ، ولم يجز لهذا الأخير الطّعن في هذا القرار بعنوان الاعتراف للإدارة بالسّلطة التّقديريّة، وممّا جاء فيه: "متى كان من المقرّر قانونا أنّ تعيين مدير مؤسّسة ولائيّة يتمّ بموجب مقرّر من الوالي، فإنّ مقرّر العزل لمدير عام مؤسّسة عموميّة محلّية يخضع للسّلطة التّقديريّة للوالي، باعتباره منصبا نوعيّا، ومتى كان كذلك، يستوجّب رفض الطّعن"[2].

هذا وتجدر الإشارة إلى ما ذهبت إليه محكمة القضاء الإداريّ في مصر بشأن نطاق التّقدير الّذي يشكل عنصرا مهمّا في التّعريف، من أنّه: "... من المتّفق عليه في الفقه الإداريّ الحديث أنّه لا يوجد قرار إداريّ تستقلّ الإدارة بتقدير جميع عناصره، ومن ثمّ تختلف درجات التّقدير من قرار إلى آخر" [3].

1- المجلّة القضائيّة، الصّادرة عن المحكمة العليا، قسم المستندات، العدد الأوّل، 1993، ص146.

2- تتمثل وقائع القضية في أنّ السيّد (ي ب) طعن بالبطلان في قرار تمّ اتّخاذه من الوالي ولاية بشّار بتاريخ 1989/05/15، الّذي أوقفه عن مهامه كمدير عام لمكتب الدّراسات التّقنية متعددة الخدمات بولاية بشّار، وأسس طعنه بأنّه أوفى بكلّ التزاماته المهنيّة، وأنّ قرار التّوقيف بني على نزاع آخر بخصوص سكن وظيفيّ.

3- محمّد فؤاد عبد الباسط، أعمال السّلطة الإداريّة – القرار الإداريّ، العقد الإداريّ-، دار الفكر الجامعيّ، مصر، 1989، ص109.

## ثانيا - شروط ممارسة السّلطات المختصّة لسلطتها التّقديريّة وآثار الاعتراف بذلك

### 1 . شروط ممارسة السّلطات المختصّة للسّلطة التّقديريّة[1]

إنّ حرّية السّلطات المختصّة وسلطتها التّقديريّة لا تخرج عن مبدأ المشروعية، لأنّ القانون يوجب عليها حماية الحرّيات السّياسيّة، ويوجب عليها أيضا احترام القواعد القانونيّة المتعلّقة بنشاطها. ويرجع السّبب في منح السّلطات المختصّة صلاحيات تقديريّة بصفة مباشرة إلى الحرص على رفع قدرة التّكيّف مع متطلّبات تحقيق المصلحة العامّة، ولا يعني هذا أنّ السّلطة المخولة لها هي سلطة مطلقة، حيث أنّ هناك ضوابط وشروط لممارستها هذه السّلطة، حيث ستورد هذه الشّروط في الآتي:

#### 1.1. انتفاء النّصّ المقيّد

حيث يجب في هذه الحالة أن لا نجد أي نصّ قانونيّ يحكم تصرّف السّلطات المختصّة في مواجهة الموقف، أو الظّرف سبب اتّخاذ القرار، لأنّه في حالة وجود نصّ قانونيّ يلزم هذه السّلطات باتّباع مسلك معيّن لا يمكن لها اللّجوء إلى السّلطة التّقديريّة وإنّما تكون سلطتها مقيّدة لأنّ القانون ضبط ذلك مسبقا.

#### 1.2. التّكييف القانونيّ الصّحيح

في هذه الحالة يجب أن تكون الوقائع الّتي تصرّفت كلّ من الإدارة والسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات، وبنت عليها قراراتها، قد خضعت إلى تكييف قانونيّ

---

1- لطفاوي محمّد عبد الباسط، **دراسة تحليليّة لمضمون السّلطة التّقديريّة للإدارة ومدى خضوعها للرّقابة القضائيّة**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص30.

صحيح، حيث تعدّ عملية التّكييف القانونيّ عملية مزدوجة ومختلفة، تتمثّل في تقدير الواقعة من جهة وتقدير القانون من جهة ثانية.

فالمقصود بالتّكييف القانونيّ هو إسناد الوقائع الثّابتة إسنادا سليما وصحيحا ضمن إطار قانونيّ[1]، وهذه العملية ذات أهمية كبيرة، فهي تهدف إلى البحث أو إلى إيجاد قاعدة قانونيّة تنطبق على الوقائع المادّية.

ولقد استمرّ القضاء الإداريّ الفرنسيّ على اختصاصه في رقابة التّكييف القانونيّ الّذي تقوم به الإدارة على الوقائع، باللّجوء إلى رقابة صحّة التّكييف للتّأكّد من وجود ما يبرر إصدار الإدارة لتلك القرارات من النّاحية القانونيّة[2].

### 1.3. التناسب في التّصرف

في هذه الحالة يتطلّب الأمر من السّلطات المختصّة عدم المغالاة في التّقدير، أي أن تقوم باتّخاذ ما يتناسب من قرارات مع الوقائع المادّية، ولا تقوم بتضخيم هذه الوقائع بالزّيادة فيها بالافتراض مثلا.

ولا شكّ أنّ عملية التّمييز بين رقابة التّكييف القانونيّ للوقائع وتقدير ملائمة الإجراءات المادّية هي عملية غاية في الصّعوبة، خصوصا أنّ القضاء الإداريّ لا يقرّ بمشروعية الإجراءات والتّدابير الّتي تتّخذها السّلطات المختصّة، إلاّ إذا كانت ضروريّة للمحافظة على النّظام العام بعناصره المختلفة، أي أنّها ملزمة بأن تكون

1- عمّار عوابدي، **النّظرية العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، الجزء الثّاني، ديوان مطبوعات الجامعيّة، الجزائر، سنة 2014، ص551.

2- لطفاوي محمّد عبد الباسط، المرجع السّابق، ص31.

قراراتها ملائمة للوقائع الماديّة، مع احترام مبدأ التّناسب بين أهمية الإجراء وخطورة الوقائع[1].

### 1.4. عدم الانحراف بالسّلطة

وفي هذه الحالة يطلب أيضا من السّلطات المختصّة ألاّ تنحرف حال استخدام سلطتها التّقديريّة، أي أنّها ملزمة عند ممارسة صلاحياتها التّقديريّة بالتقيّد بضرورة عدم الانحراف في ممارسة هذه الصّلاحية، ويكون هذا ضامنا ألاّ تحيد هذه السّلطات عن الأهداف الّتي من أجلهم منحت هذه الصّلاحية، ولذلك وجب أن تكون جميع قراراتها في تقدير واقعة ما خاليا من أي تعسّف[2].

## 2. آثار الاعتراف بالسّلطة التّقديريّة

إنّ الاعتراف بالسّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة يترتّب عليه مجموعة من الآثار منها[3]:

- إنّ الاعتراف بالسّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة في الدّولة، تجعل هذه الأخيرة تستطيع أكثر من غيرها من الدّول، الّتي تعتمد على السّلطة المقيّدة من مواجهة الظّروف والمستجدات والمشاكل، وملائمة التّغيرات والتّطورات الّتي تحدث في المجتمع.
- عند إعمال السّلطات المختصّة سلطتها التّقديريّة يتمّ منحها مجالا من حرّية التّصرّف والتّنويع في المعاملة، وهذا ما يختلف عن الاختصاص المقيّد لها.

---

1- لطفاوي محمّد عبد الباسط ، المرجع السّابق، ص32.

2- أمزيان كريمة، **دور القاضي الإداريّ في الرّقابة على القرار المنحرف عن هذفه المخصّص**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص105.

3- حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص145.

- إنّ الاعتراف بالسّلطة التّقديريّة يؤدّي إلى عدم شلّ حركة السّلطات المختصّة وتحرير نشاطها.
- يترتّب على السّلطة التّقديريّة منح السّلطات المختصّة حرية المبادرة في التّدخّل لمواجهة أيّ ظرف، كما يمنحها بصفة غير مطلقة اختيار وقت التّحرّك دون تأخّر، وطريقة التّحرّك وأسلوبه، ومضمون التّصرّف الّذي تتّخذه، بشرط أن يكون ممكنا، ومشروعا قانونا.
- إنّ منح السّلطات المختصّة نوعا من السّلطة التّقديريّة ليس بدعا من الأمر في ذاته، فجميع السّلطات العامّة في الدّولة تتمتّع بقدر من حرّية التّصرّف يختلف ضيقا واتّساعا حسب الظّروف.
- إنّ السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة تعمل على سدّ الثّغرات الّتي قد توجد في النّصوص القانونيّة الصّادرة عن السّلطة التّشريعيّة، والمتعلّقة بنشاطها، إذ تهتمّ القوانين بالقواعد والإطار العامّ، وتترك الجزئيات والمستجدّات للسّلطات المختصّة، لقدرتها على الإلمام بتفاصيل الأمور.
- بالرغم من الحرّية الّتي تتمتّع بها السّلطات المختصّة بمناسبة أدائها لعملها في إطار سلطتها التّقديريّة، فإنّها لا تفلت كلّيّا من الرّقابة، إذ تخضع لرقابة قضاء الإلغاء.

## الفرع الثّاني
## أساس السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة

إنّ المقصود بأساس السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة هو المبرّرات والأسس الواقعيّة والعملية والقانونيّة، الّتي تستلزم منحها تلك السّلطة التّقديريّة،

والاعتراف بها، وإعطائها الحرّية حينما تقوم بنشاطاتها، لذلك فإنّ للسّلطة التّقديريّة عدّة أسس تحتم وجودها وهي:

**أوّلا - الأساس الواقعيّ العمليّ**

يرجع السّبب الرّئيس لقيام السّلطة التّقديريّة إلى اعتبارين أساسين:

**1. استحالة وضع قواعد عامّة لكلّ تفاصيل الحياة للسّلطات المختصّة**

إنّ السّلطة التّقديريّة تجد أساسها وتبريرها في أنّ المشرّع عند سنّه للنّصوص القانونيّة في شكل عامّ ومجرّد، عمليّا لا يستطيع أن يحيط علما بمجمل الوقائع بما تحمله من احتمالات مختلفة، وحالات متباينة، والتّفاصيل والجزئيات المتداخلة والمتشابكة[1]، والمشكلات الّتي تقوم وتثار عند تنفيذ القانون، ولا مناص في مثل تلك المجالات من أن يكتفي المشرّع بوضع القيود العامّة، ويترك للسّلطات المختصّة في نطاق اختصاصها أن تتصرّف بقدر من الحرّية والتّقدير، لأنّها الأقدر- بحكم اتّصالها بالواقع- على أن تواجه الأمور بالوسائل المناسبة والملائمة[2].

ففي مجال الضّبط الإداريّ مثلا، من الممكن أن يحدّد المشرّع سلطات الإدارة والقيود المهمّة، ولكنّه لايستطيع مقدّما أن يبيّن أيّ حالة واقعيّة بذاتها يمكن استعمال هذه السّلطة،[3] إذ هناك ضرورة الاعتراف للإدارة بقدر من السّلطة التّقديريّة والحرّية لأنّها هي الأقرب عمليّا وميدانيا، والأكثر اتّصالا بالحياة اليوميّة للأشخاص،

---

1- محمّد فؤاد عبد الباسط، **القرار الإداريّ**، دار الفكر الجامعيّ، الإسكندريّة، مصر، 2000، ص217.

2- محمّد عبد العال السناري، **دعوى التّعويض ودعوى الإلغاء**، مطبعة الإسراء، دون سنة النّشر، القاهرة، مصر، ص539.

3- محمّد رفعت عبد الوهّاب، **مبادئ وأحكام القانون الإداريّ**، منشورات الحلبيّ الحقوقيّة، دون تاريخ، ص591.

وهي الأعلم بالمستجدّات والمسائل غير المشمولة تشريعيّا، وذلك بهدف مواجهة هذه الحالات والوضعيات، وإيجاد حلول مناسبة لها[1].

ولهذا كان من الواجب منح الإدارة قسطا من الحرّية بحكم موقعها الحركيّ، لمواجهة وتقدير الوقائع، ووزنها حسب الظّروف الّتي تعترض طريق عملها، خاصّة تلك الّتي فيها خطر على النّظام العامّ[2].

### 2. فكرة صلاحية السّلطات المختصّة

يرجع إلى القدر الكافي من الخبرة والتّجارب الّتي يتمتّع بها الجانب البشريّ للسّلطات المختصّة، ووسائلها الخاصّة الّتي تستقي منها معلوماتها، والرّوح العمليّة الّتي تستمدّها من إشرافها المستمرّ على المرافق العامّة بالنسبة للإدارة[3]، والسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات بمناسبة أدائها عملها، ممّا يسمح بضمان استمرارية وتطوّر أجهزة السّلطات المختصّة في مواجهة كلّ المشاكل المستجدّة، وحسن تقدير واتّخاذ كلّ القرارات المناسبة، وهذا يؤدّي إلى تحسين الأداء والمردود، وهذا من خلال غرس ودعم وتنمية روح الإبداع والابتكار والتّطوير والتّجديد في الموارد البشريّة السّلطات المختصّة، وتجنيبها الآلية والجمود، ومنحها حرّية تقدير ووزن النّشاط بما يحقق المصلحة العامّة.

1- عمّار بوضياف، القرار الإداريّ، المرجع السّابق، ص48.

2- محمّد عبد العال السناري، المرجع السّابق، ص539.

3- أحمد حافظ عطية نجم، المرجع السّابق، ص48.

**ثانيا - الأساس القانوني**

إنّ خضوع السّلطات المختصّة للقانون يستلزم أن تكون كلّ تصرّفاتها مستندة إلى أساس من القانون، بحيث يكون عملها مبنيّا وقائما على أسس قانونيّة تجيز لها القيام به، ويكفي أن يكون هذا النّشاط متّفقا، وغير مخالف للقانون على الأقلّ حتى يكون مشروعا.

وكون الأساس القانونيّ للسّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة هو مبدأ المشروعية، وسيادة القانون، فرجل هذه السّلطات الّذي يمارس سلطته التّقديريّة في تطبيق القانون لا يستمدّها من نفسه، ولكن من النّصوص القانونيّة المرنة الّتي يقوم بتطبيقها.

وبالتّالي فإنّ السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة هي في حقيقة الأمر وسيلة لتطبيق القانون، ومن ثمّ فإن الالتزام بمبدأ المشروعية فيها مثله مثل الالتزام به في الاختصاص المقيّد، وبالتّالي فإعمال السّلطة التّقديريّة ليس استثناء يرد على مبدأ المشروعيّة. ولمعرفة ما إذا كانت السّلطات المختصّة تتمتّع بسلطة تقديريّة إزاء تصرّف ما من عدمه، فيجب العودة إلى النّظام القانونيّ الخاصّ بهذا النّشاط، فإذا تخلّى المشرّع عن تنظيم جانب من جوانبه، كنّا حينها في إطار السّلطة التّقديريّة فيما يخصّ ذلك الجانب، لأنّه قدّر أنّ منح حرّيّة التّصرّف لهذه السّلطات في مجال ما، هو الأصلح والأجدر لتحقيق الغاية المرجوّة منه، أمّا إذا نظّم كلّ جوانبه فنكون بصدد اختصاص مقيّد، ويكون مسلكها حينئذ محدّدا تشريعيّا سلفا[1].

1- جمال قروف، المرجع السّابق، ص20.

ولقد اعترف المشرّع الجزائريّ بالسّلطة التّقديريّة سواء في الدّستور، وفي القوانين في مجالات مختلفة، ففي الضّبط الإداريّ مثلا منح الدّستور أو القانون صلاحيات الضّبط الإداريّ للسّلطة التّنفيذية[1]، من خلال منحها الحرّية في إصدار تدابير الضّبط الإداريّ حسب الظّروف والخطورة على النّظام العامّ.

وعليه فإنّ السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة هي حقيقة مبنية على أسس واقعيّة عمليّة وقانونيّة، وهي مسألة لا غنى عنها من أجل تمكينها من القيام بنشاطها بالقدر اللّازم والضروريّ، وتحسين أدائها، مع تحقيق أهدافها، دون المساس بالحرّيات السّياسيّة للأشخاص، وتحت رقابة القضاء الإداريّ.

## المطلب الثّاني

## نطاق السّلطة التّقديريّة في قرار السّلطات المختصّة

يعود الحديث عن نطاق السّلطة التّقديريّة في قرارات السّلطات المختصّة إلى الأهمّية الكبيرة الّتي حظيت بها السّلطة التّقديريّة، بعد اتّساع دور الدّولة وتدخّلها في كلّ المجالات، وما نتج عنه من ظهور لميادين ومواضيع يصعب على المشرّع تقنينها بدقّة، لضمان السّير الحسن للمرافق العامّة بصفة عامة، والسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات بصفة خاصّة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الخوف من استغلال التّقدير في التّعسّف وتقييد الحرّيات السّياسيّة، بالانحراف عن الهدف المحدّد له، لذلك فإنّ تحديد نطاق التّقدير في قرارات السّلطات المختصّة، له أهمية معتبرة وهذا حتّى يتمكّن قضاء الإلغاء من معرفة إطار تدخّله لحماية الحرّيات السّياسيّة من دون المساس بحرّية التّقدير للسّلطات المختصّة.

---

1- سلطات رئيس الجمهوريّة في هذا المجال حدّدت بموجب المواد من 97 إلى 102 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020.

لقد استقرّ لدى الفقه والقضاء الإداريين، أنّ جميع أركان القرار الخمسة الّتي هي: الاختصاص، الشّكل والإجراءات، السّبب، المحلّ والهدف، تعدّ مجالا للتّقييد والتّقدير، وأنّ السّلطة التّقديريّة في كلّ واحد منها تختلف عن الآخر في مختلف قرارات السّلطات المختصّة.

ومن ثمّ تجسّدت حدود السّلطة التّقديريّة في أوجه المشروعية المختلفة الّتي يجب على السّلطات المختصّة احترامها وعدم تجاوزها.

وتبعا لذلك ستعالج الدّراسة حدود السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة في قراراتها في فرعين: حيث يعالج الأوّل أركان قرار السّلطات المختصّة الّتي لا يرد عليها التّقدير، أمّا الثّاني فيخصّص لأركان قرار السّلطات المختصّة الّتي يرد عليها التّقدير.

## الفرع الأوّل
## أركان القرار الّتي لا يرد عليها التّقدير

إنّ أركان الّتي لا يرد عليها فعل التّقدير في قرار السّلطات المختصّة هي كالآتي: ركن الاختصاص وركن الشكل والإجراءات وركن الغاية.

**أوّلا - ركن الاختصاص**

تقوم السّلطات المختصّة على مبدأ تقسيم وتوزيع الاختصاص بين مختلف هيئاتها والأشخاص العاملين بها، بهدف تحسين الأداء وتحديد المسؤوليات، حيث يسند إصدار أيّ قرار إلى شخص، أو موظف معيّن.

ويمكن تعريف الاختصاص بأنّه: "القدرة أو المكنة أو الصّلاحية المخوّلة لشخص، أو جهة إداريّة على القيام بعمل معيّن على وجه القانون" [1].

ويرى غالبية الفقه الإداريّ أن السّلطة التّقديريّة غير متصوّرة في هذا الرّكن، لأنّ الجهة الّتي تصدر القرار إمّا أن تكون مختصّة، أو غير مختصّة [2]، وإذا صدر القرار من جهة غير مختصّة فإنّه سيكون مشوبا بعيب عدم الاختصاص، وبالتّالي موضعا للإلغاء، فضلا على أنّ قواعد الاختصاص من النّظام العام، فالقاضي الإداريّ يملك حقّ التّصدّي له، والبحث فيه من تلقاء نفسه[3].

وأساس ذلك أنّ الاختصاصات المحدّدة لكلّ سلطة ليست حقوقا قابلة للتّصرّف فيها بغير قيود، فالاختصاص الّذي يتقرر لجهة معيّنة من جهات السّلطات المختصّة، تراعى فيه ضمانات خاصّة، تكفل قيام هذه الجهة بمباشرة هذا الاختصاص على نحو يحقّق أهدافه، ويؤمّن الأفراد ضدّ المساس بحرّياتهم السّياسيّة، إلاّ بالقدر الّذي تقتضيه المصلحة العامّة.

ولذلك استقرّ القضاء الإداريّ على أنّه إذا تخلّى القانون عن تنظيم اختصاص معيّن، بأن لم يعهد به إلى جهة من جهات السّلطات المختصّة، فإنّ الجهة الّتي تختصّ بذلك هي الجهة الّذي يتّفق هذا الاختصاص مع واجبات وظيفتها. ومن ناحية أخرى فقد يتحدّد الاختصاص لجهة على سبيل الإلزام، فلا يكون لغيرها ممارسة هذا الاختصاص، وقد يتحدّد على سبيل التّخيير بالسّماح لجهة معيّنة بتفويض هذا

---

1 – محمّد الصّغير بعلي، **الوسيط في المنازعات الإداريّة**، دار العلوم للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2009، ص179.

2 – ماجد راغب حلو، **القضاء الإداريّ**، منشأة المعارف، مصر، 2000، ص52.

3– نواف كنعان، **القضاء الإداريّ**، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2002، ص40.

الاختصاص أو جانب منه لجهة أخرى، غير أنّ هذا الأخير لا يعدّ من قبيل السّلطة التّقديريّة، لأنّ التّفويض لا يتمّ إلاّ بناء على شروط محدّدة تجعل الاختصاص سلطة مقيّدة[1].

وبهذا فلا توجد سلطة تقديريّة بالنّسبة لركن للاختصاص، فالسّلطات المختصّة إمّا أن تكون صاحبة الاختصاص، وإمّا لا تكون كذلك، أي ليس لها في ذلك حرّية الاختيار.

**ثانيا - ركن الشّكل والإجراءات**

يقصد بركن الشّكل والإجراءات "هي مجموعة الشّكليات والإجراءات الإداريّة الّتي تتعاون وتتكامل في تكوين وبناء القالب والإطار الخارجي الّذي يكشف ويبرّر إرادة السّلطة الإداريّة في اتّخاذ وإصدار قرار إداريّ معيّن، وذلك حتّى يصبح القرار الإداريّ ظاهر ومعلوم ومنتجا آثاره القانونيّة، ومحتجّا به إزاء المخاطبين به"[2].

الأصل أنّ الإدارة والسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات غير مقيّدتين عند الإفصاح عن إرادتهما، بإفراغ قراراتهم في صيغة معيّنة، فالسّلطات المختصّة تتمتّع بحرّية تقدير لإفراغ القرار في الشّكل الّذي تراه مناسبا، مالم يحتّم القانون ضرورة إتباع شكل خاصّ بالنّسبة لقرار معيّن[3].

---

1- حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص114.

2- عمّار عوابدي، **النّظرية العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص508.

3- نواف كنعان، المرجع السّابق، ص216.

لذلك ذهب جانب من الفقه إلى أنّ السّلطات المختصّة تملك سلطة تقديريّة أصليّة من خلال هذا الرّكن، كما تستطيع مخالفة الشّكليات والإجراءات المنصوص عليها بالقانون دون أن يؤدّي ذلك إلى إبطال قراراتها، إذا كانت تلك الشّكليات ثانويّة من حيث تأثيرها على مضمون القرار الإداريّ الصادر عن الإدارة[1]، والشّيئ نفسه بالنّسبة لقررات السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات، كون القواعد المنظّمة لها قواعدا مكمّلة.

وعليه فإنّه لا يوجد مجال، أو نطاق للسّلطة التّقديريّة في هذا الرّكن، إلاّ في حالة واحدة، وذلك عندما يتعلّق الأمر بالأشكال الثّانويّة، الّتي لم يحدّد فيها المشرّع شكلا، أو إجراء معيّنا، أو الّتي حدّدها ولم يرتّب البطلان على مخالفتها.

حيث اتّجه الفقه والقضاء إلى التّفرقة بين الشّكليات الجوهريّة، والّتي يلزم على السّلطات المختصّة احترامها واتّباعها، ورتّب على مخالفتها بطلان القرار الإداريّ، وبين الشّكليات الثّانويّة الّتي لا يترتّب على مخالفتها بطلان التّصرّف[2].

فمتى تطلّب القانون أو القضاء شكلا أو إجراء معيّنا، فلا مجال لاستخدام السّلطات المختصّة لسلطتها التّقديريّة، ويستوي في ذلك أن يكون الشّكل مقرّرا لمصلحة هذه السّلطات، أو لمصلحة الأفراد، حيث أنّه لا يكون لهم في هذه الحالة مجال للاختيار، ومن ثمّ فإنّها تصبح ملتزمة بالشّكل، أو الإجراء المقرّر، وإلاّ كان قرارها معيبا.

---

1- ماجد راغب حلو، المرجع السّابق، ص52.

2- خالد سمارة الزّعبي، **القرار الإداريّ بين النّظرية والتّطبيق**، مكتبة دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الثّانية، الأردن، 1999، ص62.

أمّا تسامح القضاء في بعض الأحيان من خلال عدم التّفرقة بين ما يعدّ شكلا جوهريّا، وما يعدّ شكلا ثانويّا، لا يعني اعتراف من القضاء للإدارة بسلطة تقديريّة في هذا الصّدد، بل يقصد به حرص القضاء على عدم عرقلة عمل السّلطات المختصّة بإجراءات أو أشكال غير مطلوبة وضروريّة[1].

**ثالثا - ركن الغاية**

الغاية هي النّتيجة النّهائية الّتي تسعى السّلطات المختصّة إلى تحقيقها من وراء اتّخاذها قرارها، فالقرار ليس غاية بل وسيلة لتحقيق غرض معيّن هو المقصود من اتّخاذه، ولذلك فإنّ الأهداف المحدّدة لوظيفة السّلطات المختصّة تشكّل في الوقت نفسه حدودا للسّلطات الممنوحة لها، بحيث يمكن القول في بعض الحالات أن السّلطات المختصّة قد تنحرف عن أهدافها المحدّدة لها، وهو ما يشكّل عيب الانحراف بالسّلطة.

ولهذا فإنّ القاعدة في هذا الخصوص أنّه لا حرّية في تحديد الغرض، حتّى ولو لم تتحدّد بنصّ القانون، أو من طبيعة الاختصاص، فيكون للسّلطات المختصّة قدر من تقدير الغرض من تصرّفها في إطار المصلحة العامّة[2]، فالسّلطات المختصّة في أيّ مجال تقديريّ يجب أن تستهدف المصلحة العامّة، وإلاّ أصبح قرارها معيبا بعيب الانحراف بالسّلطة[3].

وفي الحالة الّتي يفضل فيها المشرّع تخصيص هدف معيّن لكلّ قرار على حِدَةٍ، فلا يمكن أنّ نفترض أن للسّلطات المختصّة الحرّية في تقدير اختيار أيّ

1- حمد عمر حمد، المرجع السابق، ص115.

2- سليمان محمد الطماوي، **نظرية التعسف في استعمال السلطة**، المرجع السابق، ص73.

3- محمد رفعت عبد الوهاب، **القضاء الإداري**، المرجع السابق، ص208.

غرض تشاء، إذ لابدّ أن يستهدف في مثل هذه الحالة تحقيق المصلحة العامّة بما نصّ عليه القانون، وإلاّ شاب القرار عيب الانحراف بالسّلطة. وفي ذلك يقول الدّكتور سليمان الطّماوي: "أنّ أساس نظريّة الانحراف بالسّلطة أو التّعسّف في استعمال السّلطة – كما يسمّيها قضاؤنا– يقوم على أنّ تحديد غرض العمل الإداريّ هو عمل المشرّع، لا رجل الإدارة (لا رجل السّلطة المختصّة) وأنّه بذلك يدخل ضمن السّلطة المحدّدة لا السّلطة التّقديريّة"[1].

غير أنّه ذهب جانب آخر من الفقه[2]، إلى أنّ اختصاص السّلطات المختصّة لا يكون مقيّدا بالنّسبة لركن الغاية إلاّ في حالة تخصيص الأهداف، وقد يتمّ هذا التّخصيص من المشرّع نفسه، أو عن طريق القضاء، وفيما عدا ذلك فإنّ السّلطات المختصّة لها أن تحقّق من الأهداف بما يتناسب مع طبيعة الأحوال.

وبالتّالي يمكن القول أنّ ركن الاختصاص، والشكل والإجراءات الجوهريّة والغاية لا توجد للسّلطات المختصّة بها سلطة تقديريّة فيها.

فركن الاختصاص يحدّده المشرّع بدقة، بحيث يظهر الجهة المختصّة باتّخاذ القرار دون سواها سلفا، وبالتّالي لا يكون للسّلطات المختصّة سلطة تقديريّة في ذلك. والشيئ نفسه بالنّسبة لركن الشّكل والإجراءات فالسّلطات المختصّة ملزمة عندما تقوم بإصدار القرار بإتّباع الإجراءات والأشكال الجوهريّة الّتي حدّدها المشرّع بدقّة في غياب السّلطة التّقديريّة[3]. أمّا بالنّسبة لركن الغاية فإنّه مقيّد

1– سليمان محمّد الطّماوي، **نظريّة التّعسّف في استعمال السّلطة**، المرجع السّابق، ص73.

2– حمدي ياسين عكاشة، **القرار الإداريّ في قضاء مجلس الدّولة**، الطّبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندريّة، مصر، 1997، ص661.

3– وبمفهوم المخالفة إذا لم يحدّدها المشرّع كانت الشّكليات ثانويّة وللسّلطات المختصّة سلطة تقديريّة في اختيار وإتباع أو عدم إتباع أيّة شكليات.

بطبيعته، لأنّ في حالة تحديده من طرف المشرّع، تكون السّلطات المختصّة ملزمة بذلك، وهو ما يعرف بقاعدة تخصيص الأهداف، أمّا إذا تخلّى المشرّع عن تحديده، فهي تعمل على تحقيق المصلحة العامّة الّتي لا يمكن تحديد الأهداف إلاّ في إطارها، ولهذا نرجئ دراسة هذه الأركان إلى الفصل الثّاني من هذا الباب في الاختصاص المقيّد للسّلطات المختصّة، أمّا السّلطة التّقديريّة فسنقتصر دراستها على ركن السّبب، والمحلّ.

## الفرع الثّاني
## أركان القرار الّتي يرد عليها التّقدير

إنّ أركان الّتي يرد عليها فعل التّقدير في قرار السّلطات المختصّة هي ركني: السّبب والمحلّ، وهذا ما سيتمّ تناوله فيما يأتي:

### أوّلا - السّلطة التّقديريّة وركن السّبب

يعرف ركن السّبب في القرار على أنّه: "هو الواقعة القانونيّة أو المادّية التي تحدث وتقوم خارجيا وبعيدة عن ذهنية وإرادة السّلطة الإداريّة المختصّة، فتحرّكها وتدفعها إلى اتّخاذ قرار معيّن في مواجهة الواقعة المادّية أو القانونيّة" [1].

كما أن السّبب هو: "الوقائع والظّروف المادّية والقانونيّة الّتي دفعت الإدارة لإصدار قرارها"[2]، ولهذا فإنّ تحديد سبب القرار لا يرجع لإرادة مصدر القرار، ولا لكيفية تصوّره هو شخصيّا للظّرف والوقائع الّتي بنى عليها قراره، وإنّما يكون الرّجوع فيه إلى هذه الظّروف، وتلك الوقائع بطريقة مجرّدة، أي من حيث حقيقتها

1- عمّار عوابدي، **النّظريّة العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص544.

2- عمّار بوضياف، **القرار الإداري**، المرجع السّابق، ص155.

القانونيّة، أو الماديّة دون اعتداد بما يدور في ذهن مصدر القرار، أو تقديره الشّخصيّ لها[1].

ولكي يوجد ركن السّبب في القرار في مجال السّلطة التّقديريّة بصورة صحيحة يشترط أن يكون مشروعا وقائما وحالا، بمعنى أن تكون الحالة القانونيّة أو الماديّة الّتي يستند إليها القرار موجودة فعلا وحقيقة، وأنّ زوال تلك الحالة لا يسمح للسّلطات المختصّة بإصدار القرار، أو الاستمرار فيه، كما أنّه لا يكفي أن يكون السّبب الّذي استندت إليه موجودا، بل يجب أن يكون مشروعا ومبّررا قانونا[2].

ولقيام ركن السّبب في قرار السّلطات المختصّة، يجب أن تتوفر ثلاثة عناصر وهي: عنصر الوجود الماديّ والقانونيّ للوقائع، وعنصر التّكييف القانونيّ الصّحيح لها، وعنصر التّقدير السّليم لما تعلّق بالوقائع من ملائمة وأهمية وخطورة.

أمّا فيما يخصّ عناصر ركن السّبب في قرارات السّلطات المختصّة في مجال إعمال السّلطة التّقديريّة، فيجب التّمييز بين الأسباب القانونيّة والأسباب الماديّة الواقعيّة.

فالأسباب القانونيّة للقرار هي تلك الحالة القانونيّة الّتي توجب على السّلطات المختصّة اتّخاذ القرار المتعلّق بها، فهي تمثّل الأساس القانونيّ له، من خلال قواعد قانونيّة التي تستوجب معالجة المسألة بقرار، وبالتّالي فلا يجوز إصدار قرار دون أسباب قانونيّة، فانعدامها يؤدّي إلى إلغاء القرار، كأن تتّخذ السّلطات المختصّة قرارا بناء على قانون ألغي من طرف المشرّع، ففي هذه الحالة يكون القرار معيبا، ومعنى

1- حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص120.

2- جمال قروف، المرجع السابق، ص33.

هذا أن السّلطات المختصّة ليست لها السّلطة التّقديريّة في إصدار قرار يستند لأسباب قانونيّة [1].

أمّا الأسباب الواقعيّة فهي الحالات، أو الأعمال أو الوقائع الّتي يشترط القانون قيامها، حتّى يمكن للسّلطات المختصّة إصدار قرار متعلّق بها، وبالتّالي فهي الحالة الواقعيّة الّتي تقع وتدفع وتجيز لرجل السّلطات المختصّة التّصرّف لمواجهتها، بحيث يتمّ تكييف الأسباب الواقعيّة تكييفا قانونيّا صحيحا، وإعطائها الوصف القانونيّ الدّافع للتّدخّل، كتكييف تجمّعات الأحزاب السّياسيّة في ظلّ الوباء ( كوفيد 19 ) تهديدا للنّظام العامّ، ويتمّ مواجهتها بالإجراءات الضّبطيّة الواجبة، بالإضافة إلى إلزامية أن تتناسب وتتلاءم الوقائع الّتي استند إليها مع محلّ ومضمون القرار، ففي هذه الحالات وغيرها تتمتّع السّلطات المختصّة بسلطة تقديريّة واسعة، لأنّها هي الأقدر من غيرها على تقديرها تقديرا صحيحا يبرّر تدخّلها من عدمه.

وبالتّالي فإنّ السّلطات المختصّة وإن كانت تملك سلطة تقديريّة في تقييم وقائع على أنّها تعدّ أو لا تعدّ سببا للتّدخّل بإصدار القرارات، إلاّ أنّ ما لا تملك فيه سلطة تقديريّة في هذا الإطار هو وجود الوقائع المادّية في حدّ ذاتها، فهي إمّا أن تكون، أو لا تكون، بالإضافة إلاّ ذلك، فإنّها لا تملك أيضا حرّية التّقدير في وصف الوقائع وتكييفها تكييفا قانونيا، فهي ملزمة بإلحاق الوقائع المادّية بالقاعدة القانونيّة الّتي تتطابق معها، وتعمل على التّطبيق الصّحيح لسحب الوقائع على النصّ القانونيّ الّذي يخدمها، وبالتّالي فمن هذه النّاحية فسلطة السّلطات المختصّة ليست تقديريّة، وإنّما هي محدّدة ومقيّدة من طرف المشرّع، وبرقابة قضاء الإلغاء.

1- حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص124.

إذا لا يجوز للسّلطات المختصّة أن تصدر قرارا لا يستند لأسباب واقعيّة، فانعدامها معناه أن ليس لها سلطة تقديريّة في هذا المجال، بالإضافة إلى أنّها لا تملك سلطة تقديريّة في التّكييف القانونيّ لتلك الوقائع، وبالموازاة مع ذلك فمتى توفرت تلك أسباب الواقعية يكون لها حرية تقدير التّدخل من عدمه متى ترك لها المشرع ذلك. وبتقدير أهمّية الوقائع وخطورتها والنّتائج المترتّبة عن ذلك باتّخاذ التّصرّف المناسب، فلقاضي الإلغاء سلطة رقابة الوجود المادّيّ للوقائع من عدمه، الّتي برّرت للسّلطات المختصّة ورتبت عليه صحّة تكييفها، ووصفها القانونيّ، وكذا مدى تناسب وملاءمة القرار المتّخذ[1].

**ثانيا - السّلطة التّقديريّة وركن المحلّ**

يقصد بركن المحلّ في القرار، هو الأثر الحال والمباشر المترتّب عن صدور القرار، بحيث يؤدّي إلى تغيير في النّظام القانونيّ السّائد، وذلك بإنشاء مركز القانونيّ جديد أو تعديله أو إلغائه، فيجب لصحّة قرار السّلطات المختصّة في عنصر المحلّ، أن يكون هذا المحلّ ممكنا، وجائزا قانونا، فإذا كان الأثر القانونيّ الّذي تريد هذه السّلطات ترتيبه مخالفا للقانون يكون القرار غير مشروع[2].

ذهبت المحكمة الإداريّة العليا في مصر بتاريخ 03-05-1992 فيما يخص طعن رقم 4358 في تحديدها للمحلّ بأنّه: هو المركز القانونيّ الّذي تتجه إرادة مصدر القرار إلى إحداثه، والأثر القانونيّ الّذي يترتّب عليه يقوم مباشرة وفي

1- جمال قروف، المرجع السّابق، ص34.

2- عمّار عوابدي، **النّظريّة العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص523.

الحال، وهذا الأثر هو إنشاء حالة قانونيّة جديدة، أو تعديل في مركز قانونيّ قائم أوتمّ إلغاؤه[1].

وقد يترك القانون للسّلطات المختصّة الحرّية في أن تصدر قرارات مختلفة، وبالتّالي فالسّلطة التّقديريّة هي سلطة الاختيار بين أكثر من قرار، أي الاختيار بين عدّة قرارات بمضمون مختلف، وهذا عندما يكون مسلكها غير محدّد مسبقا من طرف المشرّع، بمعنى أدقّ مدى اتّفاق مضمون القرار مع أسبابه الواقعيّة[2].

فبعد أن تتحقّق السّلطة المختصّة من قيام الحالة الواقعيّة أو القانونيّة الّتي تبرّر تدخّلها، وبعد أن تكيّفها التكييف القانونيّ الصّحيح، وتقدر الأخطاء الّتي قد تنجم عنها، تتبع ذلك اتّخاذ القرار المناسب، وهنا يكمن معظم الاختصاص التّقديريّ للسّلطات المختصّة، والّذي يتجلّى في ثلاثة مظاهر:

- **المظهر الأوّل: حرّية السّلطات المختصّة في أن تتدخل أو تمتنع** ( حرّية إصدار القرار، أو عدم إصداره ) ما لم يحتّم المشرّع على السّلطات المختصّة أن تتدخّل إذا تحقّقت أسباب معيّنة وأن تقوم بتصرّف معيّن، فإنّ للسّلطة المختصّة حرّية في التّدخل من عدمه لما لها من سلطة تقديريّة في ذلك[3]، كأن ترى السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات صرف النّظر عن خطأ ناتج عن مترشّح للانتخابات مثلا، أو ترى أنّ تدخّلها في ظلّ اضطرابات سيفاقم الوضع.

---

1- سلام عبد الحميد محمد زنكنة، **الرّقابة القضائيّة على مشروعية القرارات الإداريّة – دراسة مقارنة –** (رسالة لنيل شهادة ماجيستير)، كلّية القانون والسّياسة، الأكاديميّة العربيّة المفتوحة في الدّنمارك، نوقيشت بألمانيا في سبتمبر 2008، ص101.

2- محمّد محمّد عبد اللطيف، المرجع السّابق، ص317، 318.

3- سليمان محمّد الطّماويّ، **نظريّة التّعسّف في استعمال السّلطة**، المرجع السّابق، ص37.

**- المظهر الثّاني: حرّية السّلطات المختصّة في اختيار وقت التّدخّل**

يعدّ هذا أبرز مظاهر السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، فإذا لم يفرض المشرّع على هذه السّلطات أن تتدخّل خلال فترة معيّنة أو توقيت معيّن، فإنّها حرّة في اختيار وقت التّدخّل، لأنّ الوقت المناسب لإصدار القرار لا يمكن تحديده مقدّما في معظم الحالات، ومن ثمّ فإنّ المشرّع كثيرا ما يترك تحديده للسّلطات المختصّة بناء على خبرتها[1].

إن السّلطات المختصّة بما لها من سلطة تقدير مناسبات إصدار القرار، تقوم بتحديد الوقت الملائم لإصداره دون رقابة القاضي، بشرط ألاّ يكون القانون قد حدّد لها ميعادا يتمّ إصدار القرار فيه، وإلاّ كان إصداره بعد فوات الميعاد مخالفا للقانون[2].

**- المظهر الثّالث: حرّية السّلطات المختصّة في اختيار فحوى القرار**

يمكن القول أنّ السّلطة التّقديريّة ليست في حقيقتها سوى تقدير مناسبة الإجراء المتّخذ مع الوقائع الّتي دفعت إلى اتّخاذه، أي تناسب المحلّ مع السّبب، فما لم يحدّد المشرّع للسّلطات المختصّة على وجه الدّقة مضمون القرار الواجب اتّخاذه، تمتّعت في هذا الخصوص بسلطة تقديريّة واسعة، بشرط أن يكون هذا الأثر على حدّ تعبير مجلس الدّولة المصريّ ممكنا وجائزا قانونا[3].

---

1- نذير أوهاب، **السّلطة التّقديريّة للإدارة**، دراسة مقارنة، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، سنة 1412هجرية، الموافق لـــ 1992، ص165.

2- حسين فريجة، "السّلطة التّقديريّة واجتهاد القاضيّ الإداريّ". **مجلّة الاجتهاد القضائيّ**، العدد 02، بسكرة، الجزائر، 2007، ص216.

3- رمضان محمّد بطيخ، **الاتّجاهات المتطوّرة في قضاء مجلس الدّولة الفرنسيّ للحدّ من سلطة الإدارة التّقديريّة وموقف مجلس الدّولة المصريّ منها**، دار النهضة العربيّة، 1996، ص63.

خلاصة القول هي أنّ السّلطات المختصّة تتمتّع حين ممارستها لنشاطها بالسّلطة التّقديريّة من أجل تحقيق المصلحة العامّة، كما أنّ هناك اتّفاق على أنّ السّلطة التّقديريّة ينبغي أن لا تكون خارج حدود القانون لما في ذلك من ضمانات، وتحت الرّقابة القضائيّة الّتي تعدّ مطلبا أساسيّا وملحّا في الدّول القانونيّة، لحماية حريات السّياسيّة من التّسلّط والتّعسّف والانحراف والاستبداد المحتمل من طرف السّلطات المختصّة حين ممارستها لحريّة التّقدير.

## المبحث الثّاني

## رقابة قاضي الإلغاء على السّلطة التّقديريّة في قرارات السّلطات المختصّة

يقصد بالرّقابة القضائيّة هنا إسناد الرّقابة على الأعمال التّقديريّة للسّلطات المختصّة إلى السّلطة القضائيّة، باعتبارها سلطة مستقلّة عن السّلطة التّنفيذيّة، فتقوم المحاكم المختصّة ببحث مدى مشروعية وملاءمة أعمال هذه السّلطات، بناء على طعن صاحب المصلحة، فإذا ما تبيّن مخالفة هذا العمل للقانون أو عدم ملاءمة، فإنّ المحكمة المختصّة تقوم بإلغائه، بالإضافة إلى إمكانية الحكم بالتّعويض عن الضّرر المترتّب، إذا طلب ذوو الشّأن ذلك من المحكمة [1].

وبالتّالي فإنّ رقابة قاضي الإلغاء على أعمال السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة رغم أهمّيتها، لا تمتدّ دائما إلى حريّة التّقدير الّتي تشمل عناصر القرار، فهو عادة ما يرفض البحث في عناصر الملائمة الّتي لا تدخل في سلطاته كونه قاضي مشروعية، وليس قاضي ملائمة، ويمارس الرّقابة في إطار ضيّق، ولا تمتدّ رقابته إلى بحث الوقائع المستند إليها، وتناسبها مع القرار المتّخذ، ويجد هذا الموقف

1- أحمد إسماعيل، "أثر تغير الظروف القانونية والواقعية في القرارات الإدارية". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة**، العدد الأوّل، المجلد 20، كلّية الحقوق، جامعة دمشق، ص8 و9.

تبريره في الطّبيعة الفنّية المعقّدة للتّقديرات الّتي تعتمدها السّلطات المختصّة، وطبيعة تكوين القاضي، الّتي لا تمكّنه من الوقوف على صحّة تلك التّقديرات، بالإضافة إلى أنّ دوره الأساسيّ هو تحديد ما إذا كانت الوقائع ثابتة وموجودة ماديّا، ومدى تكييفها تكييفا قانونيّا صحيحا من طرف السّلطات المختصّة، حيث يرفض تجاوز ذلك على أساس احترام حدود مبدأ الفصل بين السّلطات [1].

ولكن هذا لا يمنع قاضي الإلغاء في إطار دوره ومهمّته، وبعد استنفاذه وسائل وأساليب رقابة المشروعية، من فرض رقابته على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، على أساس ما يتمتّع به القضاء الإداريّ بصفة عامّة من دور في إنشاء القواعد القانونيّة، وإسهامه بفعالية في تقييدها وتنظيمها وتحديد مجالها بالقدر الّذي يسمح به القضاء حسب الظّروف، ممّا يجعل القرارات الّتي تقدّر السّلطات المختصّة بمفردها عنصر الملاءمة فيها، لا تفلت من أيّة رقابة قضائيّة[2]، متجاوزا بذلك الفاصل المصطنع في الرّقابة بين المشروعية والملائمة، فيمكن له أن يحول بعض القضايا المندرجة في إطار السّلطة التّقديريّة والمرتبطة بالملائمة، إلى مسائل تندرج تحت مظلّة مبدأ المشروعية، أين تكون السّلطات المختصّة ملزمة فيها بمراعاته تحت طائلة البطلان [3].

إنّ الرّقابة القضائيّة على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة يباشرها قاضي الإلغاء في النّزاعات المطروحة أمامه، حيث يتوقّع حكمه فيها بالإلغاء، والّذي يعيد الأمور إلى مجراها الطّبيعيّ، ويجعل مبدأ المشروعية يولّد كلّ آثاره.

---

1- أمال المشرفي، "حماية الحقوق والحرّيات بالتقييد القضائيّ لسلطة الإدارة التّقديريّة". **المجلّة المغربيّة للإدارة المحلّيّة والتّنمية**، عدد13، المغرب، 1995، ص50.

2- محمود سامي جمال الدّين، المرجع السّابق، ص352، 353.

3- حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص169

كما أن قاضي الإلغاء هو جهة منفصلة عن السّلطات المختصّة وبذلك تتحقّق الاستقلاليّة والحياد والموضوعيّة، وتتجسّد ضمانة حماية الحرّيات السّياسيّة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو يجسّد حماية لحقوق السّلطات المختصّة وأهداف نشاطها، وبالتّالي فهذا هو المجال الحقيقيّ لتجسيد غايته، وهو العدل بين أطراف الخصومة، وتفعيل دوره في تحقيق التّناسب والتّوازن والتّكافؤ بين المصالح المتعارضة، وبالتّالي فإنّ قاضي الإلغاء له الأحقّية في مراقبة القرارات السّلطات المختصّة في مجال السّلطة التّقديريّة، وذلك بعدم التّضييق التّام على السّلطات المختصّة مع حماية الحقوق والحرّيات السّياسيّة، وهذه المراقبة تكون بأساليب معيّنة وفي حدها الأدنى [1].

ومن هنا ستعمد الدّراسة إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث ستعالج الأساليب التقليديّة العامّة والخاصّة الّتي يعتمدها في هذه الرّقابة في المطلب الأوّل، أمّا المطلب الثّاني فإنّه سيتطرّق إلى ملامح الأساليب الحديثة لمراقبة السّلطة التّقديريّة.

## المطلب الأوّل

## الأساليب التّقليديّة في الرّقابة القضائيّة على السّلطة التّقديريّة

لقاضي الإلغاء عدّة أساليب في الرّقابة على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، وذلك سواء كانت بأساليب العامّة للرّقابة عادية، وهذا ما سيتناوله في الفرع الأوّل، أو بأساليب الخاصّة للرّقابة العادية في الفرع الثّاني.

1- حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص170.

تتحدّد ممارسة السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، وفقا لمقتضيات مبدأ المشروعية، وبالتّالي فإنّ مقدار السّلطة التّقديريّة يتناسب تناسبا عكسيّا مع مقتضيات المشروعية في كلّ قرار، لذلك فإنّ قاضي الإلغاء يفرض رقابة المشروعية على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة كرقابة عادية بأساليب عامّة وأخرى خاصّة [1].

## الفرع الأوّل

## الأساليب العامّة للرّقابة العادية على السّلطة التّقديريّة

يقوم قاضي الإلغاء في إطار الرّقابة العادية على السّلطة التّقديريّة، بفحص القرار المحال إليه من شتّى جوانبه الدّاخليّة والخارجيّة، ويتأكّد من احترامه للمقتضيات القانونيّة الّتي تحمي الحقوق والحرّيات السّياسيّة، فغالبا ما تكون الرّقابة على جلّ أركان القرار، ولهذا فالرّقابة العادية على السّلطة التّقديريّة تمتدّ لتشمل المشروعية الدّاخليّة والخارجيّة للقرار المتنازع فيه.

### أوّلا - الرّقابة القضائيّة العادية على المشروعية العناصر الخارجيّة للقرار

يتعيّن على السّلطات المختصّة حال ممارستها لسلطتها التّقديريّة أن تحترم جميع أوجه المشروعية، فيجب أن يكون قرارها وفقا للقانون بمعناه الواسع، وإنّ وسائل هذه المشروعية هي تلك العناصر الّتي يمكن أن يستند إليها العارض للحصول على إبطال تصرّف السّلطات المختصّة محلّ الدّعوى لانحرافها بالسّلطة، والّتي يعمل قاضي الإلغاء على رقابتها، ولهذا فعندما ينازع القرار في المشروعية

1- محمّد محمّد عبد اللطيف، المرجع السّابق، ص326.

الخارجيّة، فإنّ المنازعة لا تنصبّ على ما الّذي تمّ تقريره واتّخاذه، وإنّما على الطّريقة الّتي استخدمت في اتّخاذ القرار[1].

فالمشروعية الخارجيّة هي الّتي تتعلّق بالأركان الخارجيّة أو المتعلّقة باختصاص صاحب التّصرّف وشكل وإجراءات تصرّفه. وهنا يقوم قاضي الإلغاء بفحص المشروعية الخارجيّة للقرار السّلطات المختصّة، ويبحث عن ما إذا كان القرار محلّ النّزاع قد صدر عن هيئة مختصّة أم لا، وهل روعي في إصداره الإجراءات والأشكال المحدّدة قانونا أم لا؟.

وبالتّالي فإنّ رقابة قاضي الإلغاء على المشروعية الخارجيّة لقرار السّلطات المختصّة هي رقابة عادية، يفحص فيها عيب عدم الاختصاص، وعيب الشّكل والإجراءات، وهذا ما تتطرّق إليه الدّراسة في الفصل الثّاني من هذا الباب.

**ثانيا- الرّقابة القضائيّة العادية على مشروعية العناصر الداخليّة للقرار**

ويقصد بالرّقابة العادية على المشروعية الداخليّة للقرار السّلطات المختصّة: "هي تلك الرّقابة الّتي يقوم بها قاضي الإلغاء، يبحث فيها عيب السّبب، بتحقّقه من الوجود المادّيّ للوقائع وتكييفها ووصفها القانونيّ، وعيب المحلّ يفحص مخالفة أو خرق في تطبيق القانون، وعيب الغاية يفحص فيه الانحراف، أو إساءة استعمال السّلطة، لذلك قيل أنّه إذا كان القرن التّاسع عشر هو عصر الإطلاق بالنّسبة لسلطات الإدارة، فإنّ القرن العشرين هو عصر تقييدها" [2].

1- لحسين بن شيخ آث ملويا، **دعوى تجاوز السّلطة**، الطّبعة الأولى، دار الرّيحانة للكتاب، الجزائر،2000، ص58.

2- العربي زروق، المرجع السابق، ص152.

لذلك يتعيّن على قاضي الإلغاء أن يبحث ويتحقّق من الوجود الفعليّ للوقائع الماديّة والقانونيّة للقرار، سواء تلك التي عدّها القانون شرطا لصدوره أو لم يعدّها، والّتي تدّعيها السّلطات المختصّة في إطار سلطتها التّقديريّة، فإذا لم توجد هذه الحالة الماديّة، فإنّ معنى ذلك أنّ مضمون القاعدة القانونيّة لا يمكن أن يوضع موضع التّنفيذ في مواجهة حالة متوهمّة، أو مزعومة ليس لها قوام في الواقع، فإذا تبيّن للقاضي أنّ الوقائع المستند إليها في القرار غير موجودة، كان القرار معيبا، ويستوجب الإبطال[1].

وبهذا الصّدد جاء في منطوق قرار مجلس الدّولة الجزائريّ رقم 209958 المؤرّخ في 2021/10/26 في قضية بين (ج ت) ضد ( السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات المندوبيّة الولائيّة سكيكدة )، إلغاء الحكم المستأنف والقضاء من جديد بإلغاء قرار الرفض المطعون فيه[2]. إنّ الوجه الّذي تأسس عليه ما ذهب إليه مجلس الدّولة في قراره هذا يفهم بالرّجوع إلى الحكم المستأنف المؤرّخ بـــ 2021/10/18، ومن خلال حيثيات القضية رقم 21/01506[3]، الّتي تتلخص في أنّ المدّعي (ج ت) المباشر لخصام قام برفع دعوى قضائيّة ضد المدّعى عليها (السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات المندوبيّة الولائيّة سكيكدة)، لإلغاء قرارها المتضمّن رفض ترشّح المدّعي لانتخابات أعضاء المجلس الشّعبيّ البلديّ المقرّرة ليوم 2021/11/27. فبالرّجوع للقرار[4] محلّ الطّعن نجد أنّه يستند على نصّ

1- حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص124

2- إشهاد منطوق القرار لمجلس الدّولة، رقم 209958، الملحق رقم 02.

3- حكم المحكمة الإداريّة سكيكدة، الملحق رقم 03.

4- القرار رقم 2021/45 ، محضر تبليغ رفض ملف التّرشّح، الملحق رقم 04.

المادّة 184 من الأمر رقم 21-01[1] المتعلّق بالقانون الانتخابات المعدّل والمتمّم، وفي الوقت ذاته تضمّن خرقا لأحكام المادّة 183 من ذات القانون بافتقاره للتّعليل الكافي والصّريح، وأنّه فضلا عن إنكار المدّعي ما هو منسوب إليه من خلال مضمون القرار محلّ الطّعن، فإنّ الأخير جاء مبهما فيما تعلّق بوجه الصّلة مع أوساط المال والأعمال المشبوهة، مفتقرا بذلك للتّعليل الكافي الّذي يستوجبه القانون، إذ أنّه لم يوضّح لا طبيعة الصّلة الّتي تربط المدّعي بهذه الأوساط، ولا أساس الشّبهة، ممّا يجعله محلاّ للطّعن بالإلغاء.

حيث أنّ المدّعى عليها السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات المندوبيّة الولائيّة سكيكدة، التمست من المحكمة الحكم برفض دعوى المدّعى لعدم التأسيس[2]. حيث فصلت المحكمة فيه بتأييد وتثبيت قرار السّلطة المستقلّة المستند إلى التّحقيق الإداريّ[3] الّذي قامت به المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة لولاية سكيكدة، والّتي

---

1- الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021، يتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، الجريدة الرّسميّة العدد 17، الصّادرة بتاريخ 10 مارس 2021، المعدّل والمتمّم بالأمر رقم 21-05 مؤرخ في 10 رمضان عام 1442 الموافق 22 أبريل سنة 2021، الجريدة الرّسميّة العدد 30، الصّادرة بتاريخ 22 أبريل 2021.

2- كما وردت عدّة أحكام وقرارات متشابهة في المنطوق وأساسه، بل نلاحظ أنّه هناك نمط في هذه الأحكام إذ نلاحظ تطابقا في المصطلحات والكلمات ومن أمثلة ذلك قضية ( ق.أ.ر) تحت رقم 21/01530 بالمحكمة الإداريّة سكيكدة، قضية ( ق. ص) تحت رقم 21/01529 بالمحكمة الإداريّة سكيكدة، وقضية ( ب. خ) تحت رقم 21/01531 بالمحكمة الإداريّة سكيكدة، أين كان منطوق أحكامها في الموضوع رفض الدّعوى لعدم التأسيس. وبالنّسبة لمنطوق قرار مجلس الدّولة بشأنها كالآتي: " إلغاء الأمر المستأنف والقضاء من جديد بإلغاء المقرر المطعون فيه بالإلغاء المتضمّن رفض ترشّح المدعي.

3- كمّا يثور التّساؤل حول مدى قانونيّة الأسس الّتي تستند إليها السّلطة المستقلّة بمناسبة إعمالها لسلطتها التّقديريّة، وعلى سبيل المثال مسألة التحقّيق الإداريّ بإعتباره أساسا لقرار السّلطة المستقلّة في تقدير قيام مقتضى المادة 184، 200 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم ( تقدير الوجود المادي للوقائع)، ومدى إمكانية إطلاع المدّعي على مضمّون هذا التحقّيق الإداريّ، ففي قرار مندوبيّة السّلطة المستقلّة لم نجد له ذكرا كتعليل باعتباره وسيلة إثبات وجود الوقائع المادّية المذكورة في المواد المذكورة أعلاه، في حين نجده

قدّرت بناء على التّحقيق الإداريّ قيام علاقة بين المدّعي وأوساط من المال الفاسد، وعليه تمّ رفض ترشّح المدّعي (ج ت) لانتخابات أعضاء المجلس الشّعبيّ البلديّ المزمع إجرائها يوم 2021/11/27 للعلة المذكورة سابقا، طبقا للمادّة 184[1] فقرة 06 من الأمر 21-01 المعدّل والمتمّم، والّذي كان محلّ الطّعن بالاستئناف أمام مجلس الدّولة الموضّح أعلاه.

وقد وضع قيد آخر للحدّ من السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة بعد التّحقّق من الصّحة المادّيّة والقانونيّة للوقائع، وهو بسط قاضي الإلغاء رقابته على صحّة التّكييف القانونيّ لها، والّتي تتطلّب إخضاع واقعة معيّنة أو حالة خاصّة للقاعدة القانونيّة الواجب تطبيقها، وذلك عن طريق نقل هذه القاعدة من حالة سكون، أي العموميّة والتّجريد، إلى حالة الحركة أي الخصوصيّة والتّجسيد.

فالمقصود من عملية التّكييف هو"إدراج حالة واقعية معيّنة داخل إطار فكرة قانونيّة[2]، فإذا تبيّن له عدم تطابقها حكم بعدم صحّة التّكييف القانونيّ للوقائع، دون

---

مذكورا كأساس قانونيّ لحكم المحكمة الإداريّة الّذي أيدت فيه قرار السّلطة المستقلّة، لكن بطريقة غير واضحة وكافية وصريحة وفق ما تقتضيه المادّة 183 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم.

1- تجدر الإشارة بأنّ المادّتين 184 و200 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخاب، وبناء على مقتضى مبدأ الأمن القانونيّ المنصوص عليه في ديباجة التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، الّتي كرّست في الفقرة الرّابعة المادّة 34 منه، -إذ بالرّغم من تحفظ المجلس الدّستوريّ عليهما بسبب الغموض الوارد فيهما- فإنّه ينبغي صدور تفسير قضائيّ، أو تشريع تفسيريّ أو تعديلها بالمرّة بما يرفع اللّبس والغموض، وهذا للحدّ من الانحراف الحاصل من طرف السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات، عند إعمالها لسلطتها التّقديريّة، بمناسبة تطبيق هاتين المادّتين.

2- خليفة سالم الجهمي، **الرّقابة القضائيّة على التّناسب بين العقوبة والجريمة في مجال التّأديب**، دار الجامعة الجديدة للنّشر، الاسكندريّة، مصر، 2009، ص329.

أن يتجاوز هذا الحدّ إلى مراقبة أهمّية وخطورة الوقائع، وتناسبها مع القرار، فكان يعدّ ذلك دائما من عناصر ملائمة تخضع للسّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة [1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ عملية التّكييف القانونيّ للواقعة ليست بالأمر الهيّن، وإنّما تقتضي من القائم بها جهدا مزدوجا فيما يخص تحديد عنصري القانون والواقع:

– عنصر القانون: يتمثّل في تخصيص النصّ القانونيّ العام والمجرّد، وذلك بإنزاله على وقائع محدّدة وأشخاص معيّنين.

– عنصر الواقع: يتمثّل في إلحاق الوقائع المادّية الفردية بالقواعد القانونيّة وفق مقتضى عموميتها، وبالتّالي فإنّه وفق ماسبق يتمّ تحديد القواعد القانونيّة العامّة والمجرّدة على الوقائع الخاصّة الّتي تتوفر فيها الأوصاف الواردة في القاعدة القانونيّة.

حيث جاء في القضاء المصريّ في القضيّتين رقم 546 لسنة 9 القضائيّة، ورقم 364 لسنة 10 القضائيّة بجلسة 25 فبراير 1967 ما يلي:

"...إنّ رقابة القضاء الإداريّ لصحّة الحالة الواقعيّة أو القانونيّة الّتي تكون ركن السّبب، تجد حدّها الطّبيعي في التّحقّق ممّا إذا كانت النّتيجة الّتي انتهى إليها القرار مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول موجودة تنتجها ماديّا أو قانونيّا، فإذا كانت مستخلصة من أصول غير موجودة، أو لا تنتجها، أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديّا، لا تنتج النّتيجة الّتي يتطلّبها القانون، كان القرار فاقدا لركن من أركانه وهو السّبب ووقع مخالفا للقانون.

1– أمال المشرفي، المرجع السّابق، ص53.

أمّا إذا كانت النّتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديّا وقانونيّا، فقد قام القرار على سببه، وكان مطابقا للقانون. وإذا كان للقضاء الإداريّ أن يراقب صحّة الوقائع الّتي تكون ركن السّبب، وصحّة تكييفها القانونيّ، فإنّه لجهة الإدارة حرّية تقدير أهمية الحالة والخطورة النّاجمة عنها، والتّصرّف الّذي تتّخذه حيالها"[1].

وبسب تطوّر القضاء الإداريّ، وأمام عجز الأساليب العامّة عن الرّقابة على الوجود المادّيّ للوقائع والرّقابة على التّكييف القانونيّ لها، والّتي يملكها قاضي الإلغاء لمواجهة السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، ودون المساس بالرّقابة العادية، فإنّه قد يلجأ إلى الأساليب الخاصّة في الرّقابة على تلك السّلطة.

## الفرع الثّاني
## الأساليب الخاصّة للرّقابة العادية على السّلطة التّقديريّة

بهدف الحدّ من السّلطة التّقديرية للسّلطات المختصّة فإنّ قاضي الإلغاء قد ينتقل في الرّقابة العادية إلى أساليب خاصّة، ومن بينها مبدأ التّناسب، أو رقابة الملائمة والّتي يبحث فيها أهمّية وخطورة الوقائع ومدى التّناسب بينها وبين الإجراء المتّخذ على أساسها[2]، كاستثناء من قاعدة عامّة هي عدم جواز تجاوز حدّ مراقبة التّناسب، أو الملائمة، أي أنّ قاضي الإلغاء لا يراقب التّناسب والعلاقة بين محلّ القرار وسببه، لأنّه يدخل في مهام السّلطات المختصّة، فكان يعدّها دائما عناصر ملائمة تدخل في السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة.

---

1- حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص126.

2- عبد العالي حاحة، آمال يعيش تمام، "الرّقابة على تناسب القرار الإداريّ ومحلّه في دعوى الإلغاء". **مجلّة المنتدى القانونيّ**، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005، ص135.

حيث طوّر قاضي الإلغاء أسلوبه في الرّقابة على التّناسب من خلال فحص الصّحّة للسّبب وقيمته القانونيّة، ومدى تناسبه مع القرار المتّخذ، أي أنّه أصبح يفرض رقابته على عناصر الملائمة الّتي تنفرد السّلطات المختصّة بسلطة تقديرها، أي يراقب التّقدير في حدّ ذاته.

**أوّلا - عدم التّناسب في مجال الحرّيات**

إنّ الحرّيات السّياسيّة كقاعدة عامّة تجد مكانها وكفالتها في الدّستور[1]، ونظرا لاعتبارات قانونيّة وعمليّة قد تحول دون توسّع النّصوص الدّستوريّة في تفاصيل تنظيمها، فقد يعهد الدّستور للقانون بهذه المهمّة[2].

تماشيا مع ذلك فإنّ النّصّ على الحرّيات في إطار واضح من القواعد القانونيّة يلقي على عاتق هيئات الضّبط الإداريّ واجب حمايتها وكفالتها، وفي هذا الإطار فإنّه يمنح لها جانب من الحرّية تحت رقابة القضاء الإداريّ،[3] نظرا للظّروف المستعجلة الّتي تجبر هيئات الضّبط الإداريّ أحيانا على مجانبة النّصوص القانونيّة. بناء على ذلك فإنّ الضّبط الإداريّ هو مفهوم يتفاعل مع مدلول "الحرّية" لما بينهما من صلات وارتباطات وثيقة للغاية[4].

1- المادّة 08 فقرة 02 و03، والمواد 12، 56، 57، من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020.

2- المادّة 140 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020.

3- لحسين بن شيخ آث ملويا، **المنتقى في قضاء مجلس الدّولة**، الجزء الأوّل، دار هومة، الجزائر، 2002، ص183 و184.

4- باية سكاني، **دور القاضي الإداريّ في حماية الحقوق والحرّيات الأساسيّة**، (رسالة لنيل شهادة دكتوراة)، تخصص القانون، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص58.

ولهذا فإنّ هيئات الضّبط الإداريّ بما تتمتّع به من سلطات وامتيازات للمحافظة على النّظام العامّ، يمكن لها أن تتدخّل لضبط الحرّيات السّياسيّة، إلاّ أن هذه المكنة في حالة وجود قواعد قانونيّة تنظم الحرّيات السّياسيّة تختلف عنها في حالة عدم وجودها[1]، فإذا تمّ تحديدها من طرف المشرّع تقيّدت سلطات الضّبط الإداريّ بذلك، فلا يمكنها وضع قيود أكثر من الّتي نصّ عليها القانون وإلاّ عدّ ذلك تجاوزا لسلطاتها، أمّا إذا كانت الحرّيات السّياسيّة غير محدّدة من طرف المشرّع، فإنّ هيئات الضّبط الإداريّ تصبح لها سلطات واسعة في تحديد الظّروف المحيطة بممارستها، ولكن حتّى لا تطغى قيّد نطاق الحرّيتها برقابة القضاء[2].

فالأصل إذن أنّ الإدارة كونها أحد السّلطات المختصّة لها سلطة تقدير وجود الوقائع، وأهميتها وخطورتها مع الإجراء أو التّدبير الّذي يتناسب معها، واستثناء من ذلك فقاضي الإلغاء يبحث العلاقة بين ركن السّبب ومحلّ القرار، حيث يفرض رقابة على القرار المتّخذ خاصّة إذا كان من شأنه تقييد الحرّيات السّياسيّة، فعادة تلجأ سلطات الضّبط الإداريّ بهدف الحفاظ على النّظام العام إلى اتّخاذ تدابير وقرارات تحدّ بها من هذه الحرّيات بغية دفع ذلك التّهديد أو الخطر والحفاظ على النّظام العامّ، وبالتّالي فالسّلطة التّقديريّة في هذا الخصوص تكون مقيّدة برقابة قاضي الإلغاء باعتباره حامي الحرّيات السّياسيّة[3].

---

1- محمّد صلاح عبد البديع السّيّد، **الحماية الدّستوريّة للحرّيات العامّة بين المشرّع والقضاء**، دار النّهضة العربيّة، القاهرة، مصر، 2009، ص91.

2- عمّار عوابدي، "الجوانب القانونيّة لفكرة البوليس الإداريّ". **المجلّة الجزائريّة للعلوم القانونيّة والاقتصاديّة والسياسيّة**، العدد 04، كلّية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 1987، ص999.

3- جمال قروف، المرجع السّابق، ص52.

ولهذا فعلى الإدارة أن تصدر قرارات تتناسب مع الأسباب الّتي من أجلها تحرّكت، فإذا حدّ تدبير من تدابير الضّبط حقّا، أو حرّية ما، ولم يكن لازما ولم يهدف للحفاظ على النّظام العامّ أخضعه قاضي الإلغاء للرّقابة وحكم بإبطاله، وهذا يؤدّي إلى تقييد السّلطة التّقديريّة للإدارة، لذلك فإن سلطات الضّبط الإداريّ هي دائما سلطات مقيّدة[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ قاضي الإلغاء بفرضه الرّقابة السّابق ذكرها في مجال الحقوق والحرّيات السّياسيّة، يبقى قاضي مشروعية لا ملائمة، لأنّ الملائمة في هذا الخصوص هي عنصر من عناصر المشروعية في القرار، أي أنّ مشروعية القرار مرتبطة بمدى تناسب وملائمة الوقائع للإجراء الضّبطيّ المتّخذ واللاّزم لمواجهة التّهديد[2].

اعترف مجلس الدّولة الفرنسيّ لنفسه بتطبيق رقابة قضائيّة فعالة على إجراءات الضّبط الإداريّ الّتي تمارسها الإدارة حماية للحرّيات السّياسيّة[3]، "حيث أرسى مبدءا جوهريا في مجال الرّقابة على قرارات الضّبط الإداريّ في أولى أحكامه في حكمه (بنجامين) **BENJAMIN** المتعلّق بحرّية المواطنين في عقد الاجتماعات، حيث ألغى مجلس الدّولة قرار صادر عن عمدة مدينة **NEVES** بمنع عقد اجتماع بسبب التّخوف من حدوث اضطرابات تهدّد النّظام العامّ، حيث قام مجلس الدّولة بفرض رقابته على الظّروف المحلّيّة الّتي أحاطت بعقد الاجتماع،

---

1- محمّد حسنين عبد العال، **الرّقابة القضائيّة على قرارات الضّبط الإداريّ**، الطّبعة الثّانية، دار النّهضة العربيّة، مصر، 1991، ص69.

2- محمّد محمّد عبد اللطيف، المرجع السّابق، ص332.

3- أحمد أحمد الموافي، **بعض ملامح الاتّجاهات الحديثة في الرّقابة القضائيّة على السّلطة التّقديريّة**، دار النّهضة العربيّة، مصر، 2008، ص27.

حيث اتّضح لمجلس الدّولة بأنّ السّلطات المحلّية كان بإمكانها الاستعانة بقوّات البوليس للمحافظة على النّظام العامّ والموافقة على الاجتماع.

حيث حكم مجلس الدّولة بإلغاء قرار منع الاجتماع، لأنّ التّحقيقات أثبتت أن الاضطرابات المحتملة الّتي تحجج بها العمدة لا تبلغ في خطورتها الدّرجة الّتي لا يستطيع معها المحافظة على النّظام العامّ، بما يحوزه من سلطات البوليس للسماح بعقد الاجتماع، ثمّ تتابعت قرارات مجلس الدّولة الفرنسيّ على نفس هذا المبدأ بضرورة المحافظة على النّظام العامّ، مع حماية حرّية الموطنين في عقد الاجتماعات".

كما أقرّ القضاء المصريّ هذا المبدأ في محكمة القضاء الإداريّ بتاريخ 1953/04/29، في قضية 1026 بأنّه: " فيما يتصل بالحرّيات العامّة وجب أن يكون تدخّل الإدارة لأسباب جدّية تبرّره، فلا يكون العمل الإداريّ عندئد مشروعا إلاّ إذا كان لازما.....أمّا إذا اتّضح أنّ هذه الأسباب لم تكن جدّية، ولم يكن فيها من الأهمّية الحقيقيّة ما يسوغ التّدخّل لتقييد الحرّيات العامّة كان القرار باطلا"[1].

وبالرّجوع للقضاء الإداريّ الجزائريّ، ففي قرار صادر عن مجلس قضاء الجزائر بتاريخ 1982/01/27 حيث جاء فيه: "...حيث أنّ الدّليل على وقوع التّصرّف الخطير للنّظام العام الّذي يدّعي به (والي ولاية الجزائر) غير قائم وثابت، فذريعة الحفاظ على النّظام العام لا يمكن أن تتحوّل إلى التّعسّف في استعمال السّلطة من شأنه خرق أبسط قواعد حماية المواطنين" [2].

1- أشار إليها أحمد أحمد الموافي، المرجع السابق، ص29.

2- أشارت إليه: عزيزة بغدادي، مراقبة شرعية أعمال المجموعات المحلية من طرف القضاء الإداري، ملتقى قضاة الغرف الإدارية، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1992، ص 58، نقلا عن جمال قروف، المرجع السابق، ص55.

**ثانيا- عدم التّناسب في اختيار زمن القرار**

إنّ من أهم المسائل التّقديريّة للسّلطات المختصّة في إصدار القرار هو عامل الزّمن، حيث أنّ لها الحقّ في اختيار الزّمن المناسب الّذي يعد مسألة موضوعية متروكة لتقدير الجهة السّلطات المختصّة، وهذا ما جاء في حكم صادر عن مجلس الدّولة المصريّ بتاريخ 10 ماي 1950، والّذي أشار فيه: "...إنّ الإدارة بما لها من سلطة تقدير مناسبات القرار الإداريّ، ترخّص في تعيين الوقت الملائم لإصداره بلا معقب عليها في هذا الشّأن من المحكمة، وبشرط ألاّ يكون القانون قد عيّن لها ميعادا يحتّم إصدار القرار فيه، وإلاّ كان إصداره بعد الميعاد المعيّن لذلك مخالفا للقانون"[1].

غير أنّ السّلطات المختصّة ليس لها سلطة مطلقة في تحديد زمن تدخّلها، بل تفرض عليها الضّوابط التّشريعيّة القيود الّتي حدّدها القانون، فما على السّلطات المختصّة إلاّ تنفيذها وفي وقت معلوم، مع قيام الرّقابة القضائيّة عليها.

ولهذا فإنّ قاضي الإلغاء يراقب مدى تعسّف الإدارة في اختيار الوقت المناسب، أم أنّها اختارت الزّمن بناء على معايير بعيدة لا تصبو من خلالها لتحقيق غاية مشروعة، أو أنّها تدخلت بسرعة وفي وقت لا يستدعي تدخّلها لانعدام المصلحة، وقد يحدث أن تتأخّر السّلطات المختصّة تأخّرا غير مبرّر.

1- أشار إليه: حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص146، نقلا عن جمال قروف، المرجع السابق، ص60.

## المطلب الثّاني

## ملامح الأساليب الحديثة في الرّقابة القضائيّة على السّلطة التّقديريّة

إنّ القضاء يقيّد السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة ببسطه رقابته على أسباب القرار، بحيث يتأكّد من الوجود المادّيّ والقانونيّ للوقائع، ومن صحّة التّكييف السّليم لها.

ومع هذه القيود الّتي أوجدها مجلس الدّولة الفرنسيّ، وذلك بهدف ضبط السّلطة التّقديريّة للإدارة[1]، إلاّ أنّها لا تكفي عمليّا للحدّ من تعسّف السّلطات المختصّة، وأيضا لا توفّر ضمانات كافية لحماية الحقوق والحرّيات السّياسيّة للمخاطبين بقرارها، إذ قد تفلت وقائع عديدة من رقابة القضاء، لأنّ القيود السّابقة الذّكر، حتّى وإن كانت تغطّي بعض الوقائع في قضايا تتمتّع فيها السّلطات المختصّة بسلطة تقديريّة كمنازعات الضّبط الإداريّ، إلاّ أنّ هذه القيود لا تتناسب مع تطبيقها على وقائع في ميادين حديثة[2]، ولهذا فإنّ السّلطات المختصّة تواجه تلك الوقائع بمرونة وسرعة باستعمال سلطتها التّقديريّة، الأمر الّذي قد يهدّد الحرّيات السّياسيّة للأشخاص.

ولهذا عمد مجلس الدّولة الفرنسيّ إلى إيجاد حلول تعمل على ضبط ومراقبة سلطة الإدارة (السّلطات المختصّة) في مجال الملاءمة، وذلك عن طريق مراقبة عيب السّبب باللّجوء إلى نظرية رقابة الخطأ الفادح، أو الظّاهر في التّقدير، ولهذا سيتمّ تقسيم المطلب إلى فرعين، يتناول الفرع الأوّل الرّقابة على الخطأ الظّاهر في

1- والمقصود في هذه الرسالة هي السّلطات المختصّة (الإدارة والسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات).

2- العربي زروق، المرجع السابق، ص153، 154.

السّلطة التّقديريّة، على حين يتطرّق الفرع الثّاني إلى تجلّيات القضاء في رقابة الخطأ الظّاهر في التّقدير.

## الفرع الأوّل
## الرّقابة على الخطأ الظّاهر في السّلطة التّقديريّة

تختلف رقابة الحدّ الأدنى على السّلطة التّقديريّة كقاعدة عامّة، عن الرّقابة العادية، في استبعاد التّكييف القانونيّ للوقائع، حيث يبسط قاضي الإلغاء رقابته على عناصر المشروعية الدّاخليّة المتمثّلة في المحلّ والغاية، والسّبب فيما تعلّق منه بالوجود المادّيّ للوقائع فقط.

إنّ رقابة القضاء على التّكييف القانونيّ للوقائع ليست مطلقة، إذ قد يرفض إعمال هذه الرّقابة في بعض الحالات الاستثنائية، أين يقتصر فيها على مجرّد التّحقّق من الوجود المادّيّ للوقائع، دون أن يتطرّق إلى بحث صحّة التّكييف الّذي خلعته الإدارة عليها، وفي هذا السّياق يستبعد قاضي الإلغاء بسط رقابته على التّكييف القانونيّ للوقائع، في القضايا المتعلّقة بأمور فنّيّة تحتاج إلى متخصّصين، كإثبات حالة الجنون الّتي تفقد صاحبها الأهلية، وبالتّالي تفقده إمكانية التّرشّح للانتخابات، سواء بالنّسبة للبلديّة والولائيّة طبقا لنصّ المادّة 184 من الأمر رقم 21-01 المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، أو بالنّسبة لانتخابات المجلس الشّعبيّ الوطنيّ طبقا لنصّ المادّة 200 من القانون نفسه، اللّذين نصّا على أن يستوفي المترشّح الشّروط المنصوص عليها في المادّة 50 من القانون نفسه والّتي جاء فيها: "... ولم يوجد في إحدى حالات فقدان الأهلية المحدّدة في التّشريع السّاري المفعول...".

غير أنّ هذا الموقف تغّير بتطوّر الفعل الإيجابي للقضاء الإداريّ الّذي يفرض في بعض الأحيان الرّقابة على التّكييف القانونيّ للوقائع، بناء على "نظرية الخطأ الظّاهر أو البيّن في التّقدير"[1] كستثناء من رقابة الحدّ الأدنى.

وفي هذا الصّدد ستركّز الدّراسة على نظرية الخطأ الظّاهر، على أساس أنّها من الأساليب الحديثة الّتي تحتاج نوعا من التّفصيل قصد التّعريف بجوهرها، ولما لها من أهمية في ضمان حماية الحرّيات السّياسيّة من تعسّف السّلطات المختصّة، باسم رقابة الحدّ الأدنى.

تعدّ نظرية رقابة الخطأ الظّاهر من المستجدّات الّتي استحدثها مجلس الدّولة الفرنسيّ في رقابته للسّلطة التّقديريّة للإدارة (السّلطات المختصّة)، وحتّى نقف على مفهومها، فإنّ الدراسة ستتناول تعريف الخطأ الظّاهر في التّقدير، وطبيعة الرّقابة عليه ومجاله.

**أوّلا- تعريف الخطأ الظّاهر في التّقدير**

لم يقدم مجلس الدّولة الفرنسيّ في اجتهاداته تعريفا لنظرية الخطأ الظّاهر، لأنّه كان يحاول عدم التّدخّل في التّقديرات الّتي تجريها الإدارة، إلاّ إذا قامت على وقائع ماديّة غير موجودة، أو كانت مبنية على خطأ ظاهر وواضح، ولذلك وضع الفقه معيارين لتمييز وتحديد الخطأ الظّاهر: المعيار اللّغويّ أو الوصفيّ والمعيار الموضوعيّ.

1- العربي زروق، المرجع السّابق، ص155.

### 1.المعيار اللّغويّ:

هو المعيار الّذي يشير إلى المعنى اللغويّ لصفة "الظّاهر" الّتي يوصف بها الخطأ الّذي ترتكبه السّلطات المختصّة، في تقدير الوقائع الّتي تستند إليها في قراراتها.

فالخطأ الظّاهر طبقا لهذا المعيار هو الخطأ البديهيّ (évidente) أو الجسيم (grossière)أو الصّارخ (flagrante) أو الخطير(grave) أو الجليّ (éclatante)، ولهذا يعرفه الأستاذ "أوبي" AUBY على أنّه: "الخطـــأ الواضح والجسيم الّذي يكون مرئيا حتّى بالنّسبة لغير المتخصّصين من رجال القانون"[1].

كمّا عرفه الفقيه "كرنبوست" بأنّه: أداة تحليل تسمح برقابة أكثر فعالية للتّقديرات الّتي تقوم بها الإدارة في المسائل الفنّية الدقيقة، وأنّه يقع على وصف الوقائع، وقد ابتكره القاضي الإداريّ لزيادة رقابته ولمراجعة الإدارة في تقديرها الّتي كانت تتهرب بها من الرّقابة[2]، هذا وقد اعتمد مجلس الدّولة المصريّ وصف الجسامة في المعيار اللّغويّ باعتباره معيارا مميزا للخطأ الظّاهر في التّقدير، حيث وصف بأنّه: "الخطأ الّذي يجري على عكس ما تقتضيه طبيعة الأشياء أو الّذي لا تخطئه العين"[3].

---

1- محمود سلامة جبر، رقابة مجلس الدّولة على الغلط البيّن في تكييف الوقائع وتقديرها في دعوى الإلغاء، **مجلّة هيئة قضايا الدّولة**، العدد 01، القاهرة، 1993، ص212.

2- يعقوب يوسف الحمادي، **القضاء ومراقبة السلطة التّقديريّة للإدارة**، دراسة مقارنة، منشأة المعارف بالإسكندريّة، مصر، سنة 2012، ص237.

3- زكي محمود النّجّار، **فكرة الغلط البيّن في القضاء الدّستوريّ**، دار النّهضة العربيّة، القاهرة، مصر، 1997، ص49.

ورغم أنّ كلمة " الظّاهر" وفقا للمعيار اللّغويّ، توحي بأنّ هذا الخطأ قد وصل إلى درجة من الوضوح تكفي لإقناع القاضي بوجود مثل هذا الخطأ، أوتكفي لإزالة أيّ شكّ لديه حول هذا الخطأ، إلاّ أنّ هذا المعنى اللّغويّ للخطأ الظّاهر لم يكن محلّ إجماع من جانب رجال القانون والفقه، على أساس أنّ وصف "الجسامة" قد يكون وصفا ملازما للخطأ الظّاهر، وقد يكون غير ملازم، أو غير ضروريّ له[1].

**2. المعيار الموضوعيّ:**

من خلال هذا المعيار يلجأ القاضي الإداريّ إلى إجراء دراسة وفحص لكافة عناصر الموضوع المطروح أمامه، وفي هذا الصّدد فهو لا يكتفي بما سبق ذكره، بل قد يلجا إلى إجراء تحقيق من خلال الأطراف الحاضرة أمامه، أو حتّى زيارة المواقع محلّ النّزاع، فالقاضي الإداريّ من خلال هذا المعيار، لا يقف عند حدّ المقارنة والملاحظة عن بعد، بل يمتدّ نطاق عمله وبحثه إلى الدّراسة المعمّقة للموضوع[2].غير أنّ هناك من الفقهاء من عدّ فكرة الخطأ الظّاهر مجرّد قرينة على عيب الانحراف بالسّلطة[3].

فالخطأ الظّاهر في التّقدير يتعلّق بركن السّبب، وهو الخطأ الّذي ترتكبه السّلطات المختصّة في تقدير التّكييف القانونيّ للوقائع، ويكون واضحا غير خفيّ، فهذه النّظرية تجبر السّلطات المختصّة على التّقيّد بحد أدنى من المنطق والصّواب، والّذي لا يسمح لها بفعل أيّ شيء ضمانا للعدالة، وحماية للحرّيات السّياسيّة.

---

1- خليفة سالم الجهمي، **الرّقابة القضائيّة على التّناسب بين العقوبة والجريمة في مجال التّأديب**، دار الجامعة الجديدة للنّشر، الاسكندريّة، مصر، 2009، ص135.

2- العربي بن شهرة، "الصّور الحديثة للرّقابة القضائيّة على السّلطة التّقديريّة للإدارة"، **المجلّة الجزائريّة للحقوق والعلوم السّياسيّة**، العدد الأوّل، 2016، ص70، 71.

3- أحمد أجمد الموافى، المرجع السّابق، ص52.

ممّا سبق نجد أنّ المعيارين يكمّل كلّ واحد منهما الآخر، بحيث لا يمكن الإعتماد على أحدهما فقط للتّعرّف على الخطأ، فالوضوح والجسامة في الخطأ وفق المعيار اللّغويّ، يساعد القاضي عند فحصه لملفّ الدّعوى، أو الظّروف الّتي أحاطت بتقدير السّلطات المختصّة للوقائع وفق المعيار الموضوعيّ، على اكتشاف هذا الخطأ، أو التّعرّف عليه بسرعة[1].

**ثانيا- طبيعة الرّقابة القضائيّة على الخطأ الظّاهر في التّقدير ومجالها**

إنّ رقابة الخطأ الظّاهر تنصبّ طبعا على ملاءمة القرار وليس على مشروعيته، خاصة أنّها تهدف كما يقول Kahm – مفوّض الحكومة – إلى تصحيح كلّ ما تنطوي عليه نظريّة السّلطة التّقديريّة من إمكانية للتّجاوز والتّعسّف[2].

ولهذا فإنّ قاضي الإداريّ يقوم من خلال هذه النّظرية بإحلال تقديره الشّخصيّ محلّ تقدير رجل السّلطات المختصّة، وذلك في حالة ما إذا كان تقدير هذا الأخير مشوبا بخطأ ظاهر. وهنا لنا أن نتساءل عن موقع رقابة الخطأ الظّاهر بين مستويات الرّقابة الّتي يباشرها القاضي، حيث هناك ثلاث مستويات وهي كالآتي[3]:

– رقابة دنيا، وتتناول الوقائع الّتي تدّعيها السّلطات المختصّة لقراراتها من حيث وجودها المادّيّ أو عدم مخالفتها للقانون، وكذلك من حيث عدم إنطوائها على تعسّف أو سوء استعمال من جانب السّلطات المختصّة.

---

1- نويري سامية، **الرّقابة القضائيّة على السّلطة التّقديريّة للإدارة**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير)، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة العربيّ بن مهيديّ، أم البواقي، الجزائر، ص188.

2- السّيّد محمّد إبراهيم، **رقابة القضاء الإداريّ على الوقائع في دعاوى الإلغاء**، الطّبعة الأوّلى، مطابع جريدة السّفير، الاسكندريّة، مصر، 1963، ص33.

3- رمضان محمّد بطيخ، المرجع السّابق، ص223.

– رقابة عادية، تتناول التّكييف القانونيّ للوقائع الّتي تستند إليها السّلطات المختصّة في قراراتها، ومدى تناسبها مع الإجراء المتّخذ على أساسها.

– رقابة قصوى، تتناول أهمية وخطورة الوقائع الّتي تستند إليها السّلطات المختصّة في قراراتها، ومدى تناسبها مع الإجراء المتّخذ على أساسها.

لقد ذهب معظم الفقهاء الفرنسيين والمصريين إلى عدّ رقابة الخطأ الظّاهر عنصرا من عناصر الرّقابة الدّنيا. فالفقيه الفرنسيّ "دراجو" يقول بأنّ: "مفهوم الحدّ الأدنى للرّقابة القضائيّة على أعمال الإدارة، قد اتّسع ليضيف إلى عناصر رقابة الحدّ الأدنى عنصرا جديدا، هو وجود خطأ ظاهر في التّقدير، يعني أن الرّقابة على تقدير الوقائع لا تمثّل أقصى صور التّطوّر في الرّقابة على الوقائع، بل تدخل في رقابة الحدّ الأدنى من جانب قاضي الإلغاء"[1]. وفي الفقه المصريّ يقول "يحي الجمل" إنّ أحكام مجلس الدّولة الفرنسيّ عمّمت تطبيق هذه الفكرة، واعتبرتها أحد عناصر الحدّ الأدنى للرّقابة[2].

في حين يرى جانب آخر من الفقه بأنّ رقابة الخطأ الظّاهر تدخل ضمن مستوى الرّقابة العادية، الّتي تتناول التّكييف القانونيّ للوقائع الّتي تستند إليها السّلطات المختصّة في قراراتها. وبالتّالي فالقاضي لم يلجأ إلى فكرة الخطأ الظّاهر إلاّ للتّغلّب على الصّعوبات الّتي تواجهه لبسط رقابة التّكييف القانونيّ على المسائل تتّسم بالدّقة أو تتطلّب خبرة عمليّة معيّنة لارتباطها بالواقع العمليّ أكثر من ارتباطها

---

1- Alain Moyrand, le droit administratif, Lhermés, Lyon, 1992, p 166 -167.
نقلا عن نويري سامية، المرجع السّابق، ص189.

2- يحي الجمل، "رقابة مجلس الدّولة على الغلط البيّن للإدارة في تكييف الوقائع"، **مجلّة القانون والاقتصاد**، حقوق القاهرة، العدد 03 و04، السنة 41، 1972، ص235.

بالواقع النّظريّ، ومن ثمّ فقد عدّت رقابة الخطأ الظّاهر آنذاك وسيلة ناجعة لسدّ الثّغرات الّتي تصيب تلك الرّقابة[1]، الأمر الّذي يحقّق فكرة تناسب الإجراءات المتّخذة مع التّكييف القانونيّ للوقائع، وهو ما يقال له رقابة التّناسب[2]. وفي ذلك ذهب الأستاذ " شانتا" chanta إلى أنّ "القضاء الغلط الظّاهر يعدل مجال الملاءمة، حيث تنصب الرّقابة على ملاءمة هذا التّقدير، ومن ثمّ يمكن أن يستند الخطأ إلى مبدأ التّناسب"[3].

أمّا الجانب الثّالث من الفقه فقد أدرج رقابة الخطأ الظّاهر ضمن الرّقابة القصوى، وذلك لأنّ الواقع العمليّ قد أثبت أنّ رقابة الخطأ الظّاهر، لم تعد تباشر فقط في مجال التّكييف القانونيّ للوقائع، وإنّما إمتدّ مجال إعمالها إلى تقدير السّلطات المختصّة للوقائع في حدّ ذاته. لهذا يقال على الرّقابة هنا بأنّها رقابة ملاءمة، ومن ثمّ فقد أطلق على رقابة القاضي للخطأ الظّاهر في هذه الحالة اسم "رقابة الخطأ الظّاهر في التّقييم"[4].

وبالتّالي يمكن القول بأن رقابة الخطأ الظّاهر في مجال السّلطة التّقديريّة تشمل: الخطأ الظّاهر في تكييف الوقائع، الخطأ الظّاهر في تقييم وتقدير هذه الوقائع، والخطأ الظّاهر في ملاءمة القرار لظروف الواقع.

وعليه فإنّ نظرية الخطأ الظّاهر في التّقدير لا تتعارض مع حرية السّلطات المختصّة في التّقدير، فهي استثناء عليها، حيث إنّ قاضي الإلغاء لا يطبّقها إلاّ في

---

1- زروق العربي، المرجع السّابق، ص123.

2- المرجع نفسه، ص123.

3- زكي محمود النجار، المرجع السّابق،1997، ص37.

4- نويرة سامية، المرجع السّابق، ص190.

حالة الأخطاء الظّاهرة المبالغ فيها، من طرف هذه السّلطات في القضايا ذات الطّابع الفنّيّ.

## الفرع الثّاني
## تجليات القضاء في رقابة الخطأ الظّاهر في التّقدير

رغم محاولات ضبط السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة[1]، إلاّ أنّها لم تكن كافية، ولهذا فإنّ القضاء الإداريّ لم ينتهج مسلكا واحدا لضبط السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، حيث غيّر وسائله تبعا للحالات والمجالات الّتي تمارس فيها هذه السّلطة، فانتقل للبحث عن وسيلة فعّالة لتحقيق الرّقابة الشّاملة، فوجد آلية حديثة في الرّقابة، تضاف إلى الرّقابة العادية الواقعة على القرار. هذه الآلية الجديدة تسمح له من أن يتبيّن تعسّف السّلطات المختصّة من عدمه في استعمال سلطتها التّقديريّة، وأنّها لم تتجاوز الإطار الواضح في اختيار القرار الذي يتناسب ويتلاءم مع السبب، وذلك بضبط السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، بمراقبته عيب السّبب من خلال نظرية الخطأ الواضح في التّقدير.

### أوّلا - الرّقابة القضائيّة على عيب السّبب من خلال نظرية الخطأ الظّاهر قي التقدير

إنّ رقابة الخطأ الظّاهر هي من إبداع القاضي الإداريّ (مجلس الدّولة الفرنسيّ)، فقد جاءت كتتويج للمجهودات الّتي يقوم بها القاضي في سبيل تحقيق العدل والتّوافق بين الحرية والسّلطة، والّتي انتهجها على الحالات المستثناة من رقابة التّكييف القانونيّ على الوقائع، لكي يستطيع فرض رقابته عليها.

1- أمال المشرفي، المرجع السابق، ص 56، 57.

ولمواكبة تطوّر النّظم الاقتصاديّة والاجتماعيّة الحديثة، فقد اضطر مجلس الدّولة الفرنسيّ إلى أن يتّخذ موقفا إيجابيّا للحدّ من تسلّط الإدارة في هذا المجال، تجسّد هذا الموقف في خطوات شكّلت ثورة في مجال رقابة القضاء الإداريّ على السّلطة التّقديريّة للإدارة، وهذا ليس معناه ثورة القضاء على هذه السّلطة التّقديريّة، وإنّما ثورة لضبط وإقرار التوازن الّذي من أجله منحت تلك السلطة للإدارة، بين تمكين الإدارة من مباشرة نشاطها بما يحقّق المصلحة العامّة والنّظام العام، وبين حماية الحقوق والحرّيات العامّة[1].

لقد اعتمد مجلس الدّولة الفرنسيّ لأوّل مرة فكرة الخطأ الظّاهر في الوظيفة العامّة، بمراقبته تناسب العقوبة التّأديبيّة مع الوقائع، في قضية "ليبون" **LEBON**، والّتي تتمثّل وقائعهافي أنّ "... ليبون رفع دعواه أمام محكمة تولوز الإداريّة، طالبا إلغاء القرار الصّادر في 10 جويلية 1974 من رئيس أكاديمية تولوز بإحالته إلى المعاش بدون طلب، وإلغاء هذا القرار، ومنازعا ليس في مادّيات الوقائع، وإنّما في جسامة الجزاء، وقد استندت الأكاديميّة في إصدار القرار المطعون فيه إلى ارتكاب المدّعي – وهو معلم –لأفعال مخلّة بالحياء مع تلميذاته في الفصل، والّتي ثبتت من وقائع التّحقيق معه.

ورفضت المحكمة الإداريّة طلب إلغاء القرار، وذلك لكفاية السّبب الّذي قام عليه، وطعن المدّعي في هذا الحكم أمام مجلس الدّولة، هذا الأخير الّذي وضح في حكمه أنّ الوقائع الّتي ارتكبها المدّعي وقام عليها قرار الفصل كافية لتبريره، وأنّ

1– العربي زروق، المرجع السّابق، ص155.

تقدير الإدارة بشأنها لم يكن مشوبا بغلط بيّن، وقد كانت هذه الوقائع أيضا سببا كافيا لرفض محكمة تولوز الإداريّة إلغاء قرار الفصل"[1].

وأوّل تطبيق لمجلس الدّولة الفرنسيّ لحكم ليبون كان في حكم "فينولاي" **(VINOLAY)** في 26 جويلية 1978، حيث ألغى لأوّل مرة عقوبة تأديبيّة (العزل من الخدمة) المطبّقة على مدير للخدمات بغرفة الزّراعة، لعدم تناسبه مع الخطأ المرتكب من قبله[2].

إنّ قاضي الإلغاء بعد انتهائه من الرّقابة العادية، يبدأ بمراقبة أهمّية وخطورة الأسباب، ومدى تناسبها مع القرار محلّ الإلغاء، وباستعماله نظرية الخطأ الظّاهر في التّقدير، يمارس قاضي الإلغاء إعادة تقدير الوقائع وخطورتها، ثمّ يعرج إلى ما إذا كان القرار يستند إلى مبرّرات قانونيّة أم لا[3]، ثمّ يقوم بتحديد أحسن اختيار بناء على وقائع وظروف الملفّ، ثمّ يستخرج الفروق الموجودة مع الاختيار الّذي قامت به الإدارة، ويستنتج ما إذا كان تقديرا صحيحا أو تعسفيّا، أين يقوم في الحالة الثّانية بإبطال القرار[4].

إنّ نظرية الخطأ الظّاهر في التّقدير هي وسيلة يلزم بها قاضي الإلغاء السّلطات المختصّة لتجنّب عدم الإنصاف، الّذي يترتّب عن عدم التّقيد بالتّناسب المنطقيّ بين الوقائع والقرار المتّخذ من طرفها، وهذا ليس معناه أن يكون التّناسب

---

1- جمال قروف، المرجع السّابق، ص69.

2- أشار إليه: عبد العالي حاحة، المرجع السّابق، ص138.

3- عبد الحميد بن علي، الرّقابة القضائيّة على ركن السّبب في قرار التأديب، **مجلّة البحوث القانونيّة والسّياسيّة**، العدد02، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة د/الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2014، ص01.

4- أمال المشرفي، المرجع السّابق، ص57.

دقيقا، ولا أن يكون مطلقا، وبالتّالي فالتّناسب ليس له معنى واحد يطبّق في كلّ الميادين وبنفس الشّكل.

ولهذا فإنّ التّناسب ذو طابع مرن ومتطوّر ومتغيّر ونسبيّ، ولا يجوز تعميم تطبيقه على كلّ الوضعيات، وإنّما يتجسّد تفعيله حسب معطيات كلّ ملفّ وطابعه وظروفه ومعطياته، الّتي يستند ويتحكّم فيها قاضي الإلغاء.

وعليه فإنّ نظرية الخطأ الظّاهر كما أسلفنا ذكره، تمثّل عمليّا نقلة نوعية في ضبط السّلطات المختصّة التّقديريّة، بأن تلزم متّخذ القرار بالمعقولية والموضوعية والحذر عند تكييف الوقائع، أو تقييمها من اقتراف أخطاء ظاهرة أو فادحة[1]، وهذا ضمانة لحماية الحرّيات السّياسيّة.

**ثانيا - مدى تأثّر قاضي الإلغاء الجزائريّ بالعمل القضائيّ الفرنسيّ في إعمال نظرية الخطأ الظّاهر**

لقد تأثّر قضاء الإلغاء بالأساليب العامّة للرّقابة العادية على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، وذلك بفرضه للرّقابة على الوجود المادّي والقانونيّ للقرارات الّتي يكون فيها للسّلطات المختصّة حرّيّة التّقدير، وكذلك فحص التّكييف القانونيّ للحالة.

أمّا بخصوص مدى تأثّر قضاء الإلغاء الجزائريّ بالأساليب الحديثة لمجلس الدّولة الفرنسيّ، والمتمثّلة في نظرية الخطأ الظّاهر أو البين في التّقدير، يمكن القول بأنّ الغرفة الإداريّة بالمحكمة العليا سابقا ومجلس الدّولة حاليا لم يتأثّرا كثيرا وبشكل واسع بهذه الأساليب الحديثة كما جاء بها القضاء الفرنسيّ، حيث تتمتّع السّلطات

1- العربي زروق، المرجع السابق، ص156.

المختصّة فيهما بسلطة تقديريّة، أين يتحدّد دور القاضي الإداريّ في مراقبة المشروعية دون البحث في الملائمة[1].

فبالنّسبة لنظرية الخطأ الظّاهر في التّقدير فقد طبّق القضاء الإداريّ في الجزائر هذه النّظريّة في منازعات الوظيفة العامّة، والّتي من تطبيقاتها التّناسب بين العقوبة التّأديبيّة والخطأ التّأديبيّ.

حبّذا لو أنّ المشرّع الجزائريّ تبنى صراحة فكرة الرّقابة على الخطأ الظّاهر في التّقدير، من خلال تجاوز رقابة الحدّ الأدنى (الّتي تحول دون التطرّق إلى الرّقابة على التّكييف القانونيّ للوقائع)، إلى إمكانية الرّقابة على التّكييف القانونيّ للوقائع، حتى ولو تعلّق الأمر بأمور فنّيّة تحتاج إلى متخصّصين. إنّ المشرّع الجزائريّ عند تبنّيه للفكرة سابقة الذّكر، يكون قد خطا خطوة هامّة في مجال ضبط إعمال السّلطات المختصّة للسّلطة التّقديريّة، والحدّ من خطورة انحراف هذه السّلطات وتعسّفها في ذلك، الأمر الّذي ينعكس إيجابا على الحياة السّياسيّة، من خلال توفير ضمانة تفعل عمل القاضي في مجال حماية الحرّيات السّياسيّة خصوصا.

مع ما قيل آنفا لا يمكن الجزم بالموقف السّلبيّ للقاضي الإداريّ الجزائريّ على إطلاقه، ففي المسائل المتعلّقة بحماية الحرّيات السّياسيّة، وكلّما فرضت عليه متطلّبات المصلحة العامّة، ومقتضيات المصلحة الخاصّة ذلك، فإنّه يتدخّل لمراقبة ملائمة قرارات السّلطات المختصّة الّتي تصدرها بناء عن سلطتها التّقديريّة، إلاّ أنّ هذا نجده عادة بشكل محدود واستثنائيّ وضيّق ومحتشم في المجالات غير الحرّيات السّياسيّة، ناهيك عن إعمالها في مجال الحرّيات السّياسيّة، إنّ هذا الوضع ينمّ عن

1- جمال قروف، المرجع السابق، ص74.

غياب الجرأة في التّصدّي لحماية الحرّيات السّياسيّة خصوصا، بإعمال الأساليب الحديثة غير المعهودة في العمل القضائيّ الجزائريّ.

يتأكّد بناء على ما قيل أن ليس هناك ما يمنع القاضي الإداريّ الجزائريّ من أن يوسّع الرّقابة على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، وأن يطبّق بشكل صريح نظرية الخطأ الظّاهر في التّكييف، وأن يواكب التّطوّر بكلّ مرونة لمواجهة تعسّف الإدارة وحفاظا على الحرّيات السّياسيّة للأشخاص، وذلك بمدّه وتوسيعه مجال المشروعية إلى الملائمة، حتّى ولو بصفة نسبيّة وضيّقة ودون إطلاق، وكلّما دعت ضرورة المصلحة العامّة إلى ذلك لأنّ الحدّ بينهما جدّ دقيق.

## خلاصة الفصل الأوّل

إنّ السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة هي مسألة ضرورية لبقاء استمرارها في تحقيق المصلحة العامّة، ولضبط إعمال هذه السّلطة التّقديريّة، والحدّ من إعمالها بطريقة تعسّفيّة، فرضت الرّقابة القضائيّة عليها من طرف مجلس الدّولة الفرنسيّ، الأمر الّذي ينعكس بالضّرورة على ضمان حماية وكفالة الحرّيات السّياسيّة.

إنّ هذا النّوع من الرّقابة القضائيّة قد مرّ بعدّة مراحل وخطوات تبعا لتطوّر نشاط الدّولة، فبدأ بالرّقابة العادية من خلال أساليبها العامّة، الّتي ترد على الوجود المادّيّ والقانونيّ للوقائع، وصحّة التّكييف القانونيّ لها. ومن خلال أساليبها الخاصّة أين يتمّ فحص التّناسب، بالإضافة إلى رقابة الحدّ الأدنى، وصولا إلى الأساليب الحديثة بالاعتماد على نظرية الخطأ الظّاهر في التّقدير.

لقد سعى مجلس الدّولة الفرنسيّ من خلال هذا التطوّر إلى تحقيق توازن جديد لعمل الإدارة، من خلال التوفيق بين استعمالها لسلطتها التّقديريّة لتحقيق المصلحة العامّة، بتقييد توسعها وتحديدها وعدم إطلاقها، وبين حماية حقوق وحرّيات الأشخاص بشكل كاف، يضمن عدم انحرافها والحدّ من إساءة استعمالها صلاحياتها.

وبدوره فرض القضاء الإداريّ الجزائريّ الرّقابة العادية بمختلف الأساليب، حيث أخذ بالأساليب العامّة على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة من حيث الوجود المادّيّ والقانونيّ للوقائع، والتّكييف القانونيّ لها. إلاّ أنّه لم يأخذ بالأساليب الحديثة، إلاّ في نطاق ضيّق، وفي حالات محدّدة غير الحرّيات السّياسيّة، مما انعكس سلبا على الحياة السّياسيّة أين شكل تأخرا في الأخذ بالضّمانات الحديثة، وبالتّالي عدم الكفاية في حماية الحرّيات السّياسيّة وفق المعايير العالمية الحديثة، ولذلك ينتظر

من المشرّع ومن القضاء أخذ منعطف مهمّا في العمل التّشريعيّ والاجتهاد القضائيّ لتجاوز الإطار العادي والعامّ لهذه الرّقابة على السّلطة التّقديريّة، ولمسايرة التّطوّر ومن أجل التّماشيّ مع التّحوّلات النّوعية، الّتي يعرفها المجتمع الجزائريّ في كلّ المجالات، لا سيما في مجال النّضال السّياسيّ، الّذي كان له الأثر البارز في التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020.

# الفصـــل الثانـي

## الاختصاص المقيد لقرارات السلطات المختصـــة الـــواردة على الحريـــات السياسية والرقابة القضائية عليها

## الفصل الثّاني

## الاختصاص المقيّد لقرارات السّلطات المختصّة الواردة على الحرّيات السّياسيّة والرّقابة القضائيّة عليها

بعد التّطرق في الفصل الأوّل للسّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، حيث تقرّر أنّها حقيقة واقعيّة لا غنى عنها، حتّى تستطيع تسيير دولاب العمل المنوط بها ومن أجل تحقيق المصلحة العامّة، دون أيّ تأثّير أو المساس بالحرّيات السّياسيّة، وذلك بتأكيد المشرّع والقضاء على عدم تمتّع السّلطات المختصّة بحرية التّقدير إلاّ بالشّكل الّذي يؤدي إلى تجسيد أهدافها مع مراعاة الحقوق والحرّيات.

وبالتّالي لابدّ من تمكين السّلطات المختصّة من السّلطة التّقديريّة كأصل عام، حيث تضيق وتتّسع هذه السّلطة حسب الظّروف والعوامل الّتي يحدّدها القانون والاستثناء هي تقييد السّلطة هذه السّلطات، لذلك فإنّ أيّ نشاط يحتوي في الواقع على جانب من السّلطة التّقديريّة والمقيّدة معا، ففي بعض الأحيان تعطى إلى حدّ بعيد حرّية السّلطة التّقديريّة، وقد تنحدر حتّى يمكن وصفها بالمقيّدة، لذلك يمكن القول أنّه في أيّ نشاط للسّلطات المختصّة لا توجد سلطة تقديريّة مطلقة بشكل كلّيّ، ومن المستحيل أن تجد اختصاص مقيّد بالمجمل.

وعليه فالقانون إذن قيّد إرادة السّلطات المختصّة، وألزمها باتّخاذ القرار عند توافر ظروف واجتماع عناصر ووقائع معيّنة، كنّا أمام إرادة مقيّدة بتلك النّصوص في أركان القرار، ويكون تصرّفها قانونيّا، أو غير قانونيّ إذا قامت تلك الأركان وفقا لما نصّت عليه النّصوص القانونيّة أو لا.

إذن فالاختصاص المقيّد ضرورة لاستمرار وحسن سير السّلطات المختصّة، كما أنّ الأشخاص في حاجة إلى وضع قيود على حرّية هذه السّلطات، لأنّ ذلك يعدّ أكبر ضمانة لحماية حقوقهم وحرّياتهم السّياسيّة من تغوّل وتعسّف وانحراف السّلطات المختصّة، فلكل ذي صفة ومصلحة إثبات انحراف السّلطات المختصّة عن إطار النص، واللجوء إلى قاضي الإلغاء لتصويبها وردّها إلى مقتضيات القانون. فنشاط السّلطات المختصّة بالاستناد إلى للاختصاص المقيّد لها تقريبا شبيه بنشاط قاضي الإلغاء، لأنّهما يسهران على تطبيق القانون كلّما الظّروف والشروط نفسها الّتي تتطلب تطبيق القاعدة القانونيّة[1].

حيث اقتضت دراسة هذا الفصل تقسيمه إلى مبحثين، حيث يتمّ توضيح مدلول الاختصاص المقيّد للسّلطات المختصّة ونطاقه في القرار في المبحث الأوّل، أمّا في المبحث الثّاني فيفصل فيه مدى رقابة قاضي الإلغاء على الاختصاص المقيّد للسّلطات المختصّة في القرار الوارد على الحرّيات السّياسيّة.

## المبحث الأوّل

## مدلول الاختصاص المقيّد في قرار السّلطات المختصّة ونطاقه

إنّ الاختصاص المقيّد هو أن تكون السّلطات المختصّة ملزمة ومقيّدة بما يضعه القانون من قواعد آمرة تتضمّن شروطا وقيودا بشأن معالجة أمر معيّن، فالقانون يفرض على السّلطات المختصّة في حال توفر شروط معيّنة، حتمية إصدار القرار الّذي لا تملك السّلطات المختصّة بشأنه إلاّ صلاحية التّثبّت من توفّر هذه الشّروط، لذلك فإنّ هذه السّلطة تعود إلى إرادة المشرّع حينما يضع النّصّ القانونيّ، باعتماده

1- جمال قروف، المرجع السابق، ص86.

على أسلوب صياغة القاعدة القانونيّة الثّابت الجامد والملزم الآمر للسّلطات المختصّة.

فعند خضوع السّلطات المختصّة للنّصّ القانونيّ الملزم والجامد يفيد بشكل واضح، بأنّ سلطتها ضيّقة ومحصورة، وبالتّالي مقيّدة ومحدّدة، وغير تقديريّة، يستلزم الأمر تنفيذها من طرف رجل السّلطات المختصّة بشكل بسيط وسهل وآليّ، ولا يستدعي ذلك جهدا في البحث والتّفكير والإبداع والاختيار.

ويعود سبب ميل المشرّع إلى توسيع اللّجوء للاختصاص المقيّد، إلى رغبته في ضمان استقرار المعاملات من جهة، ومن جهة أخرى فلكون القاعدة الجامدة تجسّد العدل والمساواة والارتياح في معظم الحالات بين الأشخاص، لعلمهم بها وبطريقة تنفيذها وبآثارها[1].

ولهذا سيتمّ البحث عن مفهوم الاختصاص المقيّد في مطلب الأوّل، ثمّ نطاق الاختصاص المقيّد في القرار في المطلب الثّاني.

## المطلب الأوّل

## مفهوم الاختصاص المقيّد

إنّ الاختصاص المقيّد لرجل السّلطات المختصّة تجبره على عدم الاستخفاف والتّلاعب بحقوق والحرّيات السّياسيّة، وذلك لأنّ القواعد القانونيّة تأمره بأن يصدر القرار إذا توافرت ظروف، واجتمعت عناصر وشروط وإجراءات معيّنة، فمتى وجدت ولم يتّخذه أو اتّخذه بالطّريقة والكيفية الّتي لم يقرّها المشرّع، كان قراره

1- جمال قروف، المرجع السّابق، ص88.

عرضة لرقابة قاضي الإلغاء، ولم يكن له الحقّ في الدّفع بحرّيته في إعمال السّلطة التّقديريّة، لتغطية الانحراف، ومخالفة القانون.

ويقتضي البحث عن مفهوم الاختصاص المقيّد للسّلطات المختصّة أن يتمّ تناول تعريفه في الفرع الأوّل، ثمّ التّمييز بينه وبين السّلطة التّقديريّة في الفرع الثّاني.

## الفرع الأوّل
## تعريف الاختصاص المقيّد

لقد وردت عدّة تعريفات للاختصاص المقيّد للسّلطات المختصّة والّتي سيتمّ الاكتفاء بعرض بعضها فيما يأتي:

وصف الأستاذ "ميشو" هذا النّوع من السّلطة وإن كان أهمل اصطلاح "سلطة مقيّدة" فقال: "إنّ على الإدارة أن تتّخذ قرارات فرضها القانون مقدّما، فمهمّتها مقصورة على تطبيق القانون على الحالات الّتي تصادفها عندما تتحقّق أسبابها"[1].

وعرّفها "دي لوبادير" : إنّ السّلطة المقيّدة توجد كلّما كانت الإدارة إزاء ظروف معيّنة من الواقع ملتزمة باتّخاذ قرار ما، فليس لها الخيار بين عدّة قرارات ممكنة، وإنّما يكون سلوكها محدّدا بالقاعدة القانونيّة"[2].

"كما عرّفها الأستاذ "جيرو" Géraud" بقوله: إنّ السّلطة المقيّدة أو المحدودة توجد حينما لا يترك القانون للإدارة أيّ حرّيّة في تقدير، بل يفرض عليها بنصّ آمر

---

1- سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، الطبعة السادسة، مطبعة جامعة عين شمس، 1991، ص31.

2- André De laubadére, Yves gaudemet, traité de droit administratif, tome 1, 16 éme édition, paris, 1999, p 232.

نقلا عن نويري سامية، المرجع السابق، ص20.

التّصرّف الّذي يجب عليها أن تسير وفقا له، فهي تشبه في هذه الحالة عامل المسرح الّذي يلتزم بأن يجلس كلّ متفرّج في مكانه المحدّد له.

وعرّفها سليمان محمّد الطّماويّ بأنّها: عندما يفرض القانون على رجل الإدارة بطريقة آمرة وعلى سبيل الإلزام، الهدف المعيّن الّذي يجب عليه أن يسعى إلى تحقيقه، ويحدّد له الأوضاع الّتي يجب عليه أن يخضع لها للوصول إلى هذا الهدف، فإذا سلك المشرّع هذا الطّريق، فإنّه يملي مقدّما على رجل الإدارة فحوى القرار الّذي يجب عليه اتّخاذه، وتسمّى سلطاته واختصاصاته محدّدة أو مقيّدة"[1].

كما عرّفتها فريدة أبركان بأنّها: "الوضعية الّتي تكون فيها الإدارة ملزمة بالتّصرّف، أو برفض التّصرّف، عندما تتوفر بعض الشّروط ذات الصّلة بالواقع أو القانون، فسلوكها مفروض عليها كإحالة موظّف بلغ سنّ التّقاعد"[2].

وفي السياق نفسه عرّفها عمّار بوضياف: "فإذا قيّد القانون إرادة الإدارة وألزمها باتّخاذ القرار بتوافر ظروف واجتماع عناصر ووقائع معيّنة، كنّا أمام إرادة مقيّدة" [3].

كما جاء في تعريف لها من طرف محمود سامي جمال الدّين: "أنّ إرادة الإدارة تكون مقيّدة في مجال الاختصاص، ولا تملك أيّ سلطة تقديريّة، لأنّ اختصاص تحكّمي بعيد عن اعتبارات الملائمة نتيجة الصّياغة الجامدة للقاعدة

1- سليمان محمد الطماوي، المرجع السّابق، ص31.

2- فريدة أبركان، المرجع السابق، ص37.

3- عمار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإدارية، جسور للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، 2013، الجزائر، ص43.

القانونيّة الّتي تنظّم هذا الاختصاص، إلاّ أنّ هذا التّحكّم لا يجافي الواقع تماما، لأنّه قائم على استقراء الواقع والأخذ بالأمر الغالب فيه" [1].

وعرّفها أيضا عمّار عوابدي في مجال الاختصاص المقيّد: "عندما تكون السّلطة الإداريّة المختصّة بإصداره لا تتمتّع بحرّيّة التّصرّف، وسلطة التّقرير والملائمة، لأنّ النّظام القانونيّ قد شمل وأحاط بكلّ تفاصيل وعناصر وأركان وشروط وظروف التّصرّف بصورة ملزمة، ولم يترك مجالا، أو عنصرا أو ركنا للتّقدير، وحرّيّة التّصرّف فيكون الاختصاص عندئذ اختصاصا مقيّدا" [2].

كما توجد السّلطة المقيّدة للسّلطات المختصّة: "حينما يرسم القانون بادئ ذي بدء القرار الّذي يجب على الموظّف اتّخاذه تجاه حالة معيّنة" [3].

يلاحظ على التّعريفات سالفة الذّكر أنّ جلّها يدور حول معنى واحد، كلماته المفتاحيّة هي: الإرادة المقيّدة، الأهداف المحدّدة، القواعد الآمرة، الصّياغة الجامدة، والّتي تمثّل في مجموعها جوهر الاختصاص المقيّد للسّلطات المختصّة، وكخلاصة ممّا سبق يمكن القول أنّ: الاختصاص المقيّد يرد على إرادة السّلطات المختصّة، فيقيّد عملها بمقتضى القواعد الأمرة، المصاغة صياغة جامدة لتحقيق الأهداف المحدّدة من طرف المشرّع.

1- محمود سامي جمال الدّين، المرجع السّابق، ص326.

2- عمّار عوابدي، نظرية القرارات الإداريّة بين علم الإدارة والقانون الإداريّ، دار هومة، الجزائر، دون سنة النّشر، ص71.

3- حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص96.

## الفرع الثّاني
## التّمييز بين الاختصاص المقيّد والسّلطة التّقديريّة

يختلف الاختصاص المقيّد للسّلطات المختصّة عن السّلطة التّقديريّة لها من عدّة جوانب، غير أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ السّير الحسن للمرافق الّتي تشرف عليها هذه السّلطات يقتضي خضوعها لمقتضى الاختصاص المقيّد، وتمتّعها بالسّلطة التّقديريّة، فالاختصاص المقيّد هو ضمانة لتجسيد الحماية القانونيّة للحرّيات السّياسيّة، من دون أن تكون للسّلطات المختصّة إمكانية التّقدير لتبرير اختياراتها وحرّيتها في التّصرّف.

وفي الآتي محاولة للتّمييز بينهما في النقاط الآتية:

– إنّ السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة هي الأصل، بحيث تزاول نشاطها المعتاد، وتمارس سلطتها التّقديريّة حسب اختلاف معطيات وظروف كلّ حالة، على حين تجد الاختصاص المقيّد هو الاستثناء، إذ لا يجوز التّقييد أو التّضييق على نشاط السّلطات المختصّة إلاّ بوجود قاعدة قانونيّة ملزمة[1].

– إذا كان الاختصاص المقيّد ثابتا في الحالة الّتي تفرض فيها القاعدة القانونيّة على السّلطات المختصّة اتّخاذ قرار معيّن عندما تتوفّر الشّروط الّتي حدّدتها، فإنّ السّلطة التّقديريّة تثبت في الحالة الّتي تترك فيها القاعدة القانونيّة للسّلطات المختصّة حرّية التّقدير في ممارسة الاختصاص، وبالتّالي فإنّ الاختصاص المقيّد بهذا الشّكل يعدّ الأسلوب الأمثل لحماية الحرّيات السّياسيّة من تعسّف السّلطات المختصّة، ما دام

1– جمال قروف، المرجع السّابق، ص90.

أنّ القاعدة القانونيّة قد حدّدت نطاق اختصاصها بطريقة دقيقة، إذ لم تترك لها مجالا لإعمال التّحكّم والاستبداد[1].

– إنّ السّلطة التّشريعيّة استطاعت في حالة الاختصاص المقيّد، أن تحدّد وتضبط الوقائع والمسائل الّتي يحقّق فيه القرار غرضه الموضوعيّ، لذلك قيّدت السّلطات المختصّة، بمراعاة هذه الوقائع وألزمتها باتّخاذ القرار عند توافرها، على حين في السّلطة التّقديريّة تجد السّلطة التّشريعيّة قد راعت ضرورة الالمام بتحديد الوقائع والحالات بكلّ تفاصيلها وجزئياتها، بأن أحلّت السّلطات المختصّة محلّها في تقدير الوقائع، وخوّلت لها سلطة التّقدير في ذلك في الحدود وبالمعايير[2] الضّروريّة لتحقيق المصلحة العامّة.

– إنّ اختصاص رجل السّلطات المختصّة في الاختصاص المقيّد ينحصر في التّطبيق الحرفيّ للقاعدة الّتي استمدّ منها اختصاصه، دون أن يضيف أيّ جديد إليها، عل حين يتجلّى عمله بمقتضى إعماله لسّلطة التّقديريّة في القدر الّذي يضيفه في عناصر قراره بغرض تحقيق المصلحة العامّة.

– الأصل أنّ مجال إعمال عيب التّعسّف والانحراف بالسّلطة لا يكون في إطار الاختصاص المقيّد، لأنّ النّصّ التّشريعيّ هو الّذي يأمر ويخاطب السّلطات المختصّة بضرورة القيام باتّخاذ القرار السّليم، وما على رجل السّلطات المختصّة إلى تنفيذ تلك القواعد القانونيّة، وإلاّ تعرّض قراره للإلغاء. أمّا في السّلطة التّقديريّة فنتيجة لحريّة السّلطات المختصّة، وتوافر إرادتها في تقدير الوقائع، وأهمّيتها

1– مراد بدران، **الرّقابة القضائيّة على الإدارة في ظل الظّروف الاستثنائية**، دار المطبوعات الجامعيّة، الاسكندريّة، 2008، ص72.

2– حسين فريجة، المرجع السّابق، ص206.

وخطورتها، وإصدار ما يناسبها من قرارات، فهي بذلك تعمل في مجال خصب ومناسب للانحراف والتّعسّف، بالرّغم من أنّ الإدارة محكومة في جميع تصرّفاتها بتحقيق المصلحة العامّة.

– إنّ المشرّع قد استطاع في إطار الاختصاص المقيّد أن يحدّد الوقائع والحالات الّتي يحقّق فيها القرار غرضه الموضوعيّ، ولذلك قيّد السّلطات المختصّة بمراعاة هذه الوقائع والحالات، وألزمها باتّخاذ القرار عند توافرها، أمّا في مجال السّلطة التّقديريّة فقد عجز المشرّع عن تحديد هذه الوقائع والحالات المبرّرة بتشريعها في نصوص، فكان أن أحلّ السّلطات المختصّة محلّه في تقدير الوقائع والحالات المبرّرة لإصدار القرار[1].

– أمّا من حيث مجال السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة فإنّه متى سكت المشرّع عن تحديد الحالة الّتي تستلزم تدخّلها، ولم يوضّح سببه، كانت عندئذ حرّة في تقدير التّصرّف الملائم الّذي سوف تتّخذه.

– لا تكون سلطة السّلطات المختصّة مقيّدة بالنّصّ القانونيّ فقط (السّلطة المقيّدة تشريعيّا)، لأنّ قاضي الإلغاء أيضا بإمكانه في الحالات الّتي لم ينصّ القانون على صلاحيات السّلطات المختصّة في مواجهة وضعيات معينّة أن يقيّد تلك السّلطات الّتي يفترض في هذه الحالة أنّ لها سلطة تقديريّة واسعة (السّلطة المقيّدة قضائيّا)[2]، خصوصا إذا تعلّق الأمر بأعمال ترد على الحرّيات السّياسيّة.

---

1– نابي عبد القادر، "حدود التّشابه والاختلاف بين السّلطة التّقديريّة والسّلطة المقيّدة للإدارة "، **مجلّة دفاتر السّياسيّة والقانون**، العدد الثّالث عشر، سنة 2015، ص358.

2– حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص106.

– ترتيبا على ما قيل فإنّ السّلطة المقيّدة شديدة الالتصاق بمبدأ المشروعية وبرقابة قاضي الإلغاء، الّذي يتجسّد دوره في التأكّد من مدى تطبيق السّلطات المختصّة للقانون من عدمه، فإذا ثبت العكس ألغى القاضي القرار غير المشروع، أمّا السّلطة التّقديريّة فهي متعلّقة بمبدأ الملائمة بحيث يتخلّى القانون عن التّقييد، ليمنح التّقدير لرجل السّلطات المختصّة من خلال حرّية ملاءمة القرار المتّخذ، وهو بذلك لا يمنح لقاضي الإلغاء الرّقابة، إلاّ في أضيق الحدود[1]، حماية للحرّيات السّياسيّة، لأنّ قاضي الإلغاء هو قاضي مشروعية لا قاضي ملائمة.

## المطلب الثّاني

## نطاق الاختصاص المقيّد في القرار

قد ينحصر الاختصاص المقيّد للسّلطات المختصّة في القرار في ركن أو أكثر من أركانه، الخمسة الّتي هي: ركن الاختصاص، والشّكل والإجراءات وهي من وسائل المشروعية الخارجية للقرار، وركن المحلّ والسّبب والهدف أو الغاية من وسائل المشروعيّة الدّاخلية للقرار.

وفي هذا ستتطرّق الدّراسة في هذا المطلب إلى نطاق الاختصاص المقيّد للسّلطات المختصّة في وسائل المشروعية الخارجيّة والداخليّة لقراراتها.

1– جمال قروف، المرجع السّابق، ص91.

## الفرع الأوّل
## التقييّد في وسائل المشروعية الخارجيّة للقرار

وينبغي هنا تسليط الضّوء على وسائل مشروعيته الخارجيّة، ويقصد بوسائل المشروعية الخارجيّة للقرار السّلطات المختصّة، تلك المتعلّقة باختصاص مصدر القرار، وشكله وإجراءاته.

### أوّلا- الاختصاص المقيّد وركن الاختصاص

إنّ المكنة القانونيّة الواردة على قرارات السّلطات المختصّة أي الاختصاص، بمختلف أشكاله وعناصره، تجد مصدرها في قواعد النّظام القانونيّ السّائد بالدّولة، على اختلاف مراتبها ودرجاتها والمتمثّلة أساسا في التّشريع: الدّستور، القانون، التّنظيم[1]، أي هي من صميم أعمال المشرّع، وبالتّالي فهو الّذي يحدّد للسّلطة التّنفيذيّة مجال عملها بما تتضمّنه من هياكل إداريّة كثيرة مركزية[2]، ومحلّية، وبالتّالي فقواعد الاختصاص هي عمل منوط بالمشرّع، فهو الّذي يحدّد المهام والوظائف ويوزّع الأدوار، ويترتّب على ذلك اعتبارها من النّظام العام[3]، بحيث لا يجوز الاتّفاق على مخالفة قواعد الاختصاص، كما لا يجوز التّنازل عنها، ولا

---

1- محمّد الصّغير بعلي، **القرارات الإداريّة**، دار العلوم للنّشر والتّوزيع، الجزائر، سنة 2005، ص50.

2- اختصاصات رئيس الجمهوريّة طبقا للمادة 91 ، 92، 97، 98،99، 100، 101،102 من المرسوم الرّئاسيّ رقم 20-442، مؤرّخ في 15 جمادى الأولى عام 1442، الموافق 30 ديسمبر 2020، يتعلّق بإصدار التّعديل الدّستوريّ، المصادق عليه في الاستفتاء أوّل نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرّسميّة، العدد 82، الصّادرة 30ديسمبر 2020.

وكذلك من اختصاص الوزير المكلّف بالدّاخليّة منح ترخيص للحزب السّياسيّ بعقد مؤتمره التّأسيسيّ طبقا للمادّة 20 و21 من القانون العضويّ رقم 12-04، المؤرّخ في 18 صفر عام 1433، الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلّق بالأحزاب السّياسيّة، الجريدة الرّسميّة، العدد02، الصّادرة في 15 يناير 2012.

3- جمال قروف، المرجع السّابق، ص93.

يلحقها التّصحيح، إلاّ أنّه يمكن إثارة الدّفع بعدم الاختصاص في أيّ مرحلة من مراحل النّزاع، كما يجوز لقاضي الإلغاء إثارتها من تلقاء نفسه.

كما يقصد بالاختصاص: " المكنة والقدرة القانونيّة والصّفة القانونيّة الّتي منحتها القواعد والأحكام القانونيّة المنظّمة للاختصاص في الدّولة لشخص معيّن أو لهيئة إداريّة محدّدة لتتصرّف وتتّخذ القرارات الإداريّة بإسم ولحساب المؤسّسة والمنظّمات والمرافق العامّة الإداريّة والوظيفة الإداريّة في الدّولة بصورة شرعيّة[1].

ولهذا فإنّ قواعد الاختصاص هي الّتي: "تقرّر الرّخص القانونيّة للهيئات العامّة، لكي تمارس نشاطا معيّنا على صورة تضمن شرعية هذا النّشاط، وتؤكّد صحّته القانونيّة، لذلك قيل بأنّ المقصود بالاختصاص هو تحديد مجموعة التّصرّفات والأعمال الّتي يكون لموظّف عام، أو لسلطة عامّة أن تمارس قانونا وعلى وجه يعتدّ به شرعا" [2].

وبالتّالي فإنّ المصدر التّشريعيّ لقواعد الاختصاص يضمن السّير الحسن للجهاز السّلطات المختصّة، عن طريق توزيع المهام على الهيئاتها بالشّكل الّذي يحافظ على عدم التّداخل والتّنازع في صلاحياتها، وتجنب صدور قرارات متعارضة، وإعطاء القرارات الصّادرة عنها صورة الشّرعية والسّلامة، الّتي تحافظ على الحرّيات السّياسيّة، كما أنّ قواعد الاختصاص من جانب آخر تعمل على تحديد المسؤوليات، وتتجنّب تلاشيها في التّسلسل الإداريّ مثلا، وتسمح مسبقا لمن له

1- عمّار عوابدي، **النّظريّة العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص501.

2- طعيمة الجرف، **رقابة القضاء على أعمال الإدارة العامّة**، قضاء الإلغاء، دار النّهضة العربيّة، مصر، 1977، ص240.

الصّفة والمصلحة بمعرفة الجهة من السّلطات المختصّة الّتي يتمّ مخاصمتها أمام قاضي الإلغاء، في حالة وجود نزاع[1].

إذا فإنّ صلاحيات السّلطات المختصّة تكون مقيّدة في ركن الاختصاص، ولا مجال للسّلطة التّقديريّة في هذا الخصوص، لأنّ قواعد الاختصاص تسنّها السّلطة التّشريعيّة لتوزيع الصّلاحيات بين مختلف الأجهزة السّلطات المختصّة[2]، فهذه الأخيرة تكون إمّا مختصّة أو غير مختصّة، ونشير أنّه في حالة اختصاصها قد يتبع ذلك أنّ يمنحها القانون في نشاطها حرّية التّقدير أو يقيّد إرادتها، ولهذا فركن الاختصاص عدّة صور، أو عناصر أو أشكال منها:

### 1 . الاختصاص الشّخصيّ

الأصل أنّ جهة السّلطات المختصّة الّتي عينها المشرّع ملزمة بممارسة الاختصاص بصفتها الأصيلة، وبالتّالي فكلّ مسؤول في السّلطات المختصّة مهما كانت رتبته مسؤول عن ممارسة اختصاصاته المنصوص عليها قانونا بصفة شخصية، وأن ينفّذ المهام الموكلة إليه، وهذا ما جاء في نص المادّة 47 من القانون الأساسيّ العام للوظيفة العامّة بالنّسبة لرجل الإدارة مثلا[3].

واستثناء من ذلك ولأسباب متعدّدة، منها تعدّد نشاط السّلطات المختصّة، قد يمارس الاختصاص من أشخاص في الأصل غير مختصّين شخصيا، كحالة التّفويض والحلول والإنابة، ففي التّفويض فيجب أن ينصّ عليه القانون تجسيدا

---

1- جمال قروف، المرجع السابق، ص93.

2- عمار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإدارية**، المرجع السابق، ص36.

3- الأمر رقم 06-03، المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427،الموافق 15 جويلية 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة في 16 جويلية 2006.

لقاعدة "لا تفويض إلاّ بنصّ"، حيث يجوز للشّخص أن يفوّض جزء من اختصاصاته إلى معاونيه وفي المواضيع الّتي نصّ عليها القانون، وأن يعلم الغير بذلك عن طريق النّشر[1].

يعد تفويض الاختصاص من الاختصاص المقيّد ولا مجالا لحرّية التّقدير، فهاهي المادّة 93 من المرسوم الرّئاسيّ رقم 20-442 المتضمّن التّعديل الدّستوريّ، تقيّد رئيس الجمهوريّة بمنعه من تفويض بعض اختصاصاته، حيث نصّت في فقرتها الثّالثة على أنّه: "لا يجوز أن يفوّض سلطته في اللّجوء إلى الاستفتاء، وحلّ المجلس الشّعبيّ الوطنيّ، وتقرير إجراء الانتخابات التّشريعية قبل أوانها، ..."

والأمر نفسه بالنّسبة للحلول الّذي يقصد به أن يتغيّب صاحب الاختصاص الأصيل، أو أن يعترضه مانع، سواء كان إراديّا كالاستقالة، أو الامتناع عن العمل كالتّقاعس أو التّمرّد، أو كان غير إراديّ كالمرض والموت، وعندئذ يحلّ من يعيّنه المشرّع محلّ الأصيل[2]، وهي حالة تضمن استمرار المرفق العام عن طريق حلول من عيّنه المشرع[3] بقوّة القانون مؤقّتا مكان غيره المختصّ، متى توافرت الشّروط اللاّزمة الّتي نص عليها القانون، وبالتّالي فسلطته مقيّدة في ذلك.

---

1- عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص43.

2- المرجع نفسه، ص47.

3- نصّت عليه المادّة 94 من المرسوم الرّئاسيّ 20-442 المتضمّن التّعديل الدّستوريّ، المرجع السّابق، أنّه: في حالة حدوث مانع لرئيس الجمهوريّة يكلف رئيس مجلس الأمّة برئاسة الدّولة لمدة أقصاها 45 يوما.

أمّا بالنّسبة للإنابة، والّتي يقصد بها "حالة الشّغور الّذي يحدث في الوظيفة نتيجة غياب، أو امتناع سلطة عامّة، فتقوم ذات السّلطة في حالة الغياب، أو سلطة أعلى منها بتعيين نائب يقوم بالعمل ضمن الكيفية الّتي يجيزها النصّ القانونيّ" [1]

وبالتّالي فالإنابة مثلها مثل التّفويض والحلول تستند في وجودها بالضّرورة إلى نصّ تشريعيّ.

### 2 . الاختصاص الموضوعيّ

الاختصاص الموضوعيّ معناه: "تحديد دائرة أو مدى ونطاق السّلطات الممنوحة للمختصّ شخصيّا، وذلك ببيان وذكر التّصرّفات، أو الأعمال القانونيّة المخوّلة للشّخص أو الهيئة الإداريّة، فهو الوجه الآخر للاختصاص الشّخصيّ" [2].

كما يقصد به: " تحديد أنواع معيّنة ومحدّدة من الأعمال يلزم المسؤول الإداريّ بمراعاتها عند إصداره للقرارات الإداريّة، وتوزيعها من طرف المشرّع على الجهات الإداريّة المختلفة مركزية ومحلّية ومرفقيّة، ويرسم الحدود بينها، تفاديا لتداخل وتنازع الاختصاصات" [3].

إنّ الاختصاص الموضوعيّ هو طريقة من طرق تحكّم الدّولة في هياكلها، وتجسيدا لقيد الاختصاص الموضوعيّ، حيث يحدّد الدّستور سلطات رئيس الجمهوريّة في المواد 91 و92 من المرسوم الرّئاسيّ 20-442، المتضمّن التّعديل

---

1- عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص48.

2- محمّد الصّغير بعلي، **القضاء الإداريّ، دعوى الإلغاء**، دار العلوم للنّشر والتّوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص303.

3- عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص49.

الدّستوريّ سلطات رئيس الجمهوريّة، وصلاحيات الوزير الأوّل في حال أسفرت الانتخابات التّشريعيّة عن أغلبية رئاسيّة، أو رئيس الحكومة في حال أسفرت الانتخابات التّشريعيّة عن أغلبية برلمانيّة في المواد 112، 113 من نفس التّعديل الدّستوريّ.

وقد حدد قانون الولاية 12-07[1]، اختصاصات وسلطات الوالي سواء كممثّلا للولاية أو الدّولة في الموادّ من 102 إلى 123، كما نصّ قانون البلديّة 11-10[2]، على نفس قيد الاختصاص الموضوعيّ لصلاحيات رئيس المجلس الشّعبيّ البلديّ سواء كممثّل للبلديّة، أو للدّولة في الموادّ من 77 إلى 95 منه.

### 3 . الاختصاص المكانيّ

إنّ المشرّع الجزائريّ لا يكتفي بتقييد السّلطات المختصّة بالاختصاص الشّخصيّ والموضوعيّ، وإنّما تعدّاها إلى تقييدها بتحديد النّطاق الإقليميّ الّذي ينبغي مراعاته في اتّخاذ القرار، وإلاّ كان قرارها مشوبا بعيب عدم الاختصاص المكانيّ.

ولهذا فهناك جهات من السّلطات المختصّة تمارس اختصاصها على كامل التّراب الوطنيّ كالسّلطات الإداريّة المركزيّة مثل رئيس الجمهوريّة، الوزير الأوّل، أو رئيس الحكومة حسب الحالة، الوزراء، أمّا السّلطات المحلّيّة فقد قيّدها القانون في مجال اختصاصها الإقليميّ كالوالي، ورئيس المجلس الشّعبيّ البلديّ، حيث أوجب قانون الولاية 12-07، على الوالي اتّخاذ القرارات الإداريّة في حدود الولاية، حيث

1- قانون 12-07، المؤرّخ في 28 ربيع الأوّل عام 1433، الموافق 21 فبراير سنة 2012، يتعلّق بالولاية، الجريدة الرّسميّة العدد 12، الصّادرة بتاريخ 29 فبراير 2012.

2- قانون 11-10، المؤرّخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلّق بالبلديّة، الجريدة الرّسميّة العدد 37، الصّادرة بتاريخ يوليو سنة 2011.

نصّت المادّة 09 منه على أنّه: "يتطابق إقليم الولاية مع أقاليم البلديات الّتي تتكوّن منها".

وألزم قانون البلديّة 11-10، رئيس المجلس الشّعبيّ البلديّ في إصداره للقرارات الإداريّة أن يأخذ بعين الاعتبار اختصاصه المكانيّ، حيث نصّت المادّة 08 منه: " تضع البلديّة معالم حدود إقليمها باتّخاذ كافّة الإجراءات التّقنية والماديّة المرتبطة بذلك.."، كما نصّت المادّة 03 منه: "تمارس البلديّة صلاحياتها في كلّ مجالات الاختصاص المخوّلة لها بموجب القانون."

### 4 . الاختصاص الزّمنيّ

قد يلزم المشرّع الجزائريّ السّلطات المختصّة بقيد زمنيّ محدّد، لذلك فيجب على رجل هذه السّلطات عدم مخالفته حينما يقوم بإصدار القرار.

إنّ التّقيّد بالاختصاص الزّمنيّ يستلزم مراعاة أن يصدر التّصرّف من شخص له صفة، وأثناء الزّمن المقرّر قانونا، فالمسار المهنيّ للموظّف العام على سبيل المثال يبدأ بتعينه، وينتهي بخروجه من الوظيفة بأحد الأسباب الّتي نصّ عليها الأمر رقم 06-03، المتضمّن القانون الأساسيّ العام للوظيفة العامّة في المادّة 216 منه، حيث أشارت إلى أنّه: "ينتج إنهاء الخدمة التّام الّذي يؤدّي إلى فقدان صفة الموظّف عن:

- فقدان الجنسية الجزائريّة أو التّجريد منها.

- فقدان الحقوق المدنيّة.

- الاستقالة المقبولة بصفة قانونيّة.

- العزل.

- التّسريح.

- الإحالة على التّقاعد.

- الوفاة.

يتقرّر الإنهاء التّامّ للخدمة بنفس الأشكال الّتي يتمّ فيها التّعيين".

ولهذا لا ينبغي للموظّف العام اتّخاذ قرار إداري قبل تاريخ اكتسابه لهذه الصّفة، ولا بعد فقدانه لها بأحد الأسباب المشار إليها أعلاه، لأنّه يكون غير مختصّ زمنيّا.

كما لابدّ أن يمنح الوزير المكلّف بالدّاخليّة الاعتماد للأحزاب السّياسيّة أو يرفضه، بعد دراسة الملفّ المودع، ووفقا الآجال المنصوص عليها في المادّة 34 من القانون العضويّ رقم 12-04، المتعلّق بالأحزاب السّياسيّة، حيث نصّت "يعدّ سكوت الإدارة بعد انقضاء أجل ستين (60) يوم المتاح لها بمثابة اعتماد الحزب السّياسيّ..."، والّتي لا يمكن رفضه بعد انقضاء هذه الآجال.

حيث نصّت المادّة 108 من المرسوم الرّئاسيّ رقم 20-442، المتضمّن تعديل الدّستور على أنّه إذا لم تحصل الحكومة على موافقة المجلس الشّعبيّ الوطنيّ لمخطّط عملها من جديد ينحلّ المجلس وجوبا. حيث تستمرّ الحكومة القائمة في تسيير الشّؤون العادية إلى غاية انتخاب المجلس الشّعبيّ الوطنيّ، وذلك في أجل أقصاه ثلاثة(03) أشهر. حيث يفترض من خلال نصّ المادّة أنّ بعد هذا الأجل أن لا تقوم الحكومة القائمة بأيّ عمل، لوقوعه خارج الاختصاص الزّمنيّ.

وعليه فركن الاختصاص في قرار السّلطات المختصّة يكون مقيّدا حفاظا على نظام في الدّولة بصفة عامّة، وعلى عمل السّلطة المستقلّة بصفة خاصّة، وما يترتّب عن ذلك من الحفاظ على الحرّيات السّياسيّة للأشخاص المتعاملين معها.

**ثانيا- الاختصاص المقيّد وركن الشّكل والإجراءات**

ركن الشّكل والإجراءات هو: "مجموعة الشّكليات والإجراءات الّتي تتعاون وتتكامل في تكوين وبناء القالب أو الإطار الخارجيّ، الّذي يكشف ويبرّر إرادة السّلطات المختصّة في اتّخاذ وإصدار قرار معيّن، وذلك حتّى يصبح القرار ظاهر ومعلوم ومنتجا لآثاره القانونيّة، ومحتجّا به إزاء المخاطبين به [1].

فيتطلّب في القرار السّلطات المختصّة، الإعلان عنه، وإعلامه في مظاهر خارجيّة، تكشف وتبيّن مضمون الإرادة الدّاخليّة لهذه السّلطات بواسطة ركن الشّكل والإجراءات [2].

فالقاعدة العامّة أنّ القرارات السّلطات المختصّة لا تقتضي اتّباع إجراءات معيّنة، أو اتّخاذ أشكال محدّدة، أو إفراغها في قوالب خاصّة[3]، إلاّ أنّه وبغرض تقوية مبدأ المشروعية في الدّولة، قد تلزم السّلطات المختصّة باتّباع شكليات وإجراءات تفرضها القوانين، والتّنظيمات[4]، وأحكام القضاء الإداريّ، من أجل

1- عمّار عوابدي، **النّظريّة العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص508.

2- المرجع نفسه، ص73.

3- محمّد الصّغير بعلي، **الوسيط في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص189.

4- الإدارة ملزمة اتّجاه المواطن بتبسيط الإجراءات، وهذا ما نصّت عليه الموادّ من 21 إلى 27 من المرسوم 88-131، مؤرّخ في 20 ذي القعدة عام 1408 الموافق 04 يوليو، سنة 1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، الجريدة الرّسميّة العدد 27 الصّادرة بتاريخ 06 يوليو 1988.

ضمان المصلحة العامّة وحمايتها من الهفوات والانزلاقات والارتجال والتسرّع، فتضفي عليها نوعا من الهدوء والثّقل الإيجابيّ والتّأنيّ، فمن خلالها تبرز الإرادة الخفية للسّلطات المختصّة في إصدار القرار في شكل خارجيّ ظاهر للأشخاص، وفي ذلك حماية حرّياتهم السّياسيّة ومصالحهم الخاصّة، وضمانا لعدم تعسّف الإدارة معهم من جهة أخرى.

ومن بين الشّكليات الجوهريّة والإجراءات الإلزاميّة الّتي تدخل المشرّع الجزائريّ بالحث على ضرورة احترامها أثناء اتّخاذ القرار، أو أقرّها القضاء تجد الشّكلية في تحرير القرار في وثيقة مكتوبة[1]، وباللّغة العربيّة[2]، بالإضافة أيضا إلى أنّ هناك شكليّة التّاريخ، وشكليّة التّوقيع، وشكليّة التّسبيب[3]، وشكليّة النّشر والتّبليغ، وكلّها ضروريّة نظرا لقيمة المصلحة والغاية الّتي تهدف لحمايتها.

---

1- نصّت عليه المادّة 819 من القانون رقم 08-09، المؤرّخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فيفري 2008، المتضمّن قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة، الجريدة الرّسميّة العدد 21، المؤرّخة في 23 أفريل 2008.

2- المادّة 05 من القانون رقم 91-05، المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16يناير سنة1991، المتضمّن تعميّم استعمال اللّغة العربيّة، الجريدة الرّسميّة عدد03 الصّادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1990، المعدّل والمتمّم بالأمر رقم 96-30، المؤرّخ في 10 شعبان عام 1417 الموافق 21 ديسمبر1996، الجريدة الرّسميّة عدد81، الصّادرة بتاريخ 22 ديسمبر1996.

3- حيث أصبح العديد والمزيد من النّصوص القانونيّة يفرض على الإدارة العامّة أن تسبيب قراراتها ( ذكر السّبب في صلب القرارات ) وإلاّ كانت باطلة لعدم مراعاة هذه الشّكلية. أنظر في ذلك محمّد الصّغير بعلي، القرارات الإداريّة، المرجع السّابق، ص45.

- تسبيب قرار وزير الدّاخليّة بتوقيف منتخب ولائيّ، نصّت عليه المادّة 45 من قانون الولاية 12-07، المصدر السّابق.

- تسبيب قرار وزير المكلّف بالدّاخليّة عند رفض التّرخيص بعقد المؤتمر التأسيسيّ، أو الاعتماد الأحزاب السّياسيّة، نصّت عليه المادّة 21 الفقرة 04 والمادّة 33 على التّوالي من القانون العضويّ رقم 12-04، المصدر السّابق.

- تسبيب قرار وزير المكلّف بالدّاخلية بإبطال مداولة المجلس الشّعبيّ الولائيّ، نصّت عليه 53 من القانون

ولهذا فإذا تدخّل المشرّع، أو أقرّ القضاء الإداريّ شكليات أو إجراءات محدّدة، يجب على السّلطات المختصّة الالتزام بها في اتّخاذها للقرارات، وبالتّالي تكون سلطتها وإرادتها مقيّدة بتلك الشّكلية أو بذلك الإجراء، وتنعدم حرّيتها في اختيار الشّكل الملائم أو الإجراء المناسب[1].

وعليه تكون إرادة السّلطات المختصّة مقيّدة أيضا في مجال الأشّكال والإجراءات والآجال، فلا تملك مخالفتها أو استبدال قاعدة بقاعدة أخرى، أو إجراء بإجراء آخر، أو الزّيادة أو الإنقاص في المدّة أو المواعيد، وهذا يعدّ ضمانة لحماية الحرّيات السّياسيّة من انحراف السّلطات المختصّة، كون احترام الأشّكال والإجراءات والآجال من النّظام العامّ.

## الفرع الثّاني
## التّقييد في وسائل المشروعية الدّاخليّة للقرار

إنّ تقييد قرارات السّلطات المختصّة لا يقتصر على وسائل المشروعية الخارجيّة، بل يمتدّ إلى وسائل المشروعية الدّاخليّة، فعندما نحاول البحث عن الاختصاص المقيّد في وسائل المشروعية الدّاخليّة للقرار، فنكون بصدد تقييّد مشروعية المحتوى، أو المضمون، والّذي يرد على ركن المحلّ، وركن السّبب، أو مشروعية الهدف، فنكون أمام تقييد ركن الغاية.

---

12-07، المرجع السّابق، فإنّ إبطال مداولة المجلس الشّعبيّ الولائيّ تكون برفع الوالي دعوى أمام المحكمة الإداريّة المختصّة في الآجال المنصوص عليها في المادّتين 54 و57 من القانون نفسه.

- تسبيب قرار الوالي بالتّوقيف، نصّت عليه المادّة 43 من قانون البلديّة 11-10، المصدر السّابق.

- تسبيب قرار الوالي بإبطال مداولة، نصّت عليه المادّة 60 من قانون البلديّة 11-10، المصدر السّابق.

1- حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص112.

**أوّلا- الاختصاص المقيّد وركن المحلّ**

يقصد بمحلّ القرار السّلطات المختصّة هو: "ذلك الأثر القانونيّ النّاتج عنه، سواء تمثّل هذا الأثر في إنشاء مركز قانونيّ جديد، أو تعديل مركز قانونيّ قائم أو إلغاء هذا المركز"[1].

كما يعرف محلّ القرار على أنّه: "الأثر القانونيّ المباشر والحال المترتّب عن صدور القرار الإداريّ، ويؤدّي إلى إحداث تغيير في الهيكل القانونيّ السائد، وذلك عن طريق إنشاء مركز قانونيّ جديد، وتعديل أو إلغاء مركز قانونيّ كان قائما وموجودا"[2].

كما يقصد به أيضا: "الأثر القانونيّ المترتّب على إصداره حالا ومباشرة، ويكمن محلّ أيّ قرار إداريّ في موضوعه المتمثّل في مركز قانونيّ عامّ أو خاصّ، من حيث الإنشاء أو التّعديل أو الإلغاء[3].

ومن الطّبيعيّ التّمييز- في القرار الإداريّ مثلا - بين القرار الفرديّ، والقرار اللّائحيّ (التّنظيميّ)، فلأوّل ينتج أثرا شخصيّا يمسّ شخصا بذاته، أمّا القرار اللّائحيّ فينتج أثرا عامّا واسع النّطاق، أي يمسّ مجموعة من الأشخاص ليس بذواتهم، وإنّما بصفاتهم، ويشتركان في أنّ كليهما ينتج آثار قانونية يطلق عليها تسمية محلّ

1- عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص62.

2- عمّار عوابدي، **نظرية القرارات الإداريّة بين علم الإدارة العامّة والقانون الإداريّ**، المرجع السّابق، ص76.

3- محمّد الصّغير بعلي، **القرارات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص80.

القرار الإداريّ، الّذي قد استقرّ الفقه والقضاء أنّه حتّى يحكم بصحّة القرار الإداريّ من حيث المحلّ، لابدّ أن يكون القرار ممكنا غير مستحيلا، ومشروعا[1].

فيكون اختصاص السّلطات المختصّة مقيّدا في ركن المحلّ، وذلك عندما لا يترك لها المشرّع سلطة الاختيار والانتقاء بين عدّة فرضيات واحتمالات. كما يتحدّد الاختصاص المقيّد للسّلطات المختصّة في ركن المحلّ عندما ينصّ المشرّع على وقائع معيّنة تشكّل ركن المحلّ، يرتّب عليه أثار قانونيّة معيّنة، كحالة تأسيس الحزب سياسيّ لأشخاص استوفوا كلّ الشّروط القانونيّة، فسلطة الإدارة مقيّدة بإحداث الأثر الّذي نصّ عليه القانون، وهو الاعتماد.

ولهذا يكون الاختصاص مقيّدا للسّلطات المختصّة في ركن المحلّ، بأن تلتزم بتطبيق القانون بصفة مباشرة، كما يجب عليها أن تعمل على تطبيق القانون ولو بصفة غير مباشرة، خاصّة إذا كان مبهما، فتتقيّد في إصدارها للقرارات بالتّطبيق والتّفسير السّليم لمحتوى النصّ القانونيّ بالشّكل الّذي يتّفق مع النّظام القانونيّ السّائد في الدّولة، تجسيدا لمبدأ المشروعية ودولة القانون.

وعليه فالسّلطات المختصّة تعمل وفق الاختصاص المقيّد لمحلّ القرار، بالتّطبيق المباشر للنّصّ القانونيّ الّذي لم يضع بين يديها عدّة اختيارات، أو بالتّطبيق غير المباشر، بالالتزام بالنّظام القانونيّ في تأويل محتوى النصّ الغامض.

1- عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص62.

**ثانيا- الاختصاص المقيّد وركن السّبب**

يعرّف ركن السّبب في قرار السّلطات المختصّة: "كل واقعة قانونيّة أو ماديّة تحدث وتقوم خارجيّا وبعيدة عن ذهنية وإرادة السّلطة الإداريّة المختصّة، فتحرّكها وتدفعها إلى اتّخاذ قرار إداريّ معيّن في مواجهة هذه الواقعة الماديّة أو القانونيّة"[1].

كما يقصد به: "الحالة الواقعيّة أو القانونيّة تكون سابقة على اتّخاذ القرار والدّافعة إلى رجل الإدارة المختصّ لأنّ يتدخل، إذن فهو مبرّر وسند خارجيّ لإصداره"[2].

ويقصد أيضا بالسّبب: "الحالة القانونيّة أو الواقعيّة الّتي تسوغ إصدار هذا القرار، أي أنّ السّبب هو الوقائع والظّروف الماديّة والقانونيّة الّتي دفعت الإدارة لإصدار قرارها"[3].

وبالتّالي فإنّ تحديد ركن السّبب في القرار لا يستند إلى إرادة مصدر القرار، ولا لكيفية تصوّره هو شخصيا للظّروف والوقائع الّتي بنى عليها قراره، ولكن يكون بالاستناد إلى تلك الظّروف والوقائع الّتي يسندها إلى قاعدة قانونيّة عامّة، ومجرّدة تعبّر عن حقيقة قانونيّة معيّنة، حيث يصدر القرار بإنزال تلك الحقيقة القانونيّة على الوقائع الماديّة[4] الماثلة أمامه لتحقيق المصلحة العامّة.

---

1- عمّار عوابدي، **النّظريّة العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص544.

2- محمّد الصّغير بعلي، **الوسيط في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص176.

3 - عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص64.

4- حمد عمر حمد، المرجع السّابق، ص120.

لذلك فإنّ السّلطات المختصّة، وإن كانت مجبرة بأن يستند قرارها لواقعة ماديّة أو قانونيّة، فإنّ ركن السبب يؤثر في إرادة هذه السّلطات المختصّة، خصوصا إذا كانت اختصاصاتها مقيّدة.

ففي حالة الأسباب الماديّة مثلا، يمكن لرئيس المجلس الشّعبيّ البلديّ أن يوقف بعض نشاطات الأحزاب السّياسيّة للوقاية، ولضمان سلامة وحماية الأشخاص من الوباء، حيث نصّت المادّة 89 من قانون البلديّة رقم 11-10 على أنّه: "يتخذ رئيس المجلس الشّعبيّ البلديّ في إطار القوانين والتّنظيمات المعمول بها، كلّ الاحتياطات الضّروريّة، وكلّ التّدابير الوقائيّة لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العموميّة الّتي يمكن أن تحدث فيها كارثة، أو حادث.

وفي حالة الخطر الجسيم والوشيك، يأمر رئيس المجلس الشّعبيّ البلديّ بتنفيذ تدابير الأمن الّتي تقتضيها الظّروف، ويعلم الوالي بها فورا...".

أمّا في حالة الأسباب القانونيّة الّتي تعدّ الأساس القانونيّ للقرار، فيمكن مثلا للوزير المكلّف بالدّاخليّة، وفي حالة الاستعجال، وقبل االفصل في الدّعوى القضائيّة المرفوعة، اتّخاذ جميع التّدابير التّحفظيّة الضّروريّة لتجنب، أو مواجهة، أو إيقاف وضعيات الاستعجال النّاتجة عن خرق القوانين من طرف حزب سياسيّ معيّن، حيث نصّت على ذلك المادّة 71 من القانون العضويّ 12-04، المتعلّق بالأحزاب السّياسيّة.

وعليه فإذا نصّ القانون على أسباب معيّنة كمبرّر لإصدار السّلطات المختصّة لقرارات محدّدة، ففي هذا الإطار تكون سلطة رجل السّلطات المختصّة وحرّيته

مقيّدة، لدى يجب عليه اتّخاذ القرار متى وجدت تلك الأسباب، دون أن تكون له سلطة المبادرة، أو الاختيار.

**ثالثا- الاختصاص المقيّد وركن الهدف (الغاية)**

إنّ ركن الهدف، أو الغاية في القرار السّلطات المختصّة يتمثّل أساسا في: الأثر البعيد والنّهائيّ، وغير المباشر الّذي يستهدفه متّخذ القرار في قراره. فأهداف قرارات السّلطات المختصّة تدور جميعها، وتتمحور حول تحقيق المصلحة العامّة، وتستهدف من خلال ذلك ضمان سير المنظّمات والمؤسّسات والمرافق العامّة بانتظام، واطراد وبكفاءة ورشادة، كما تستهدف المحافظة على النّظام العامّ، واحترام الحرّيات السّياسيّة[1].

كما أنّ ركن الهدف في القرار يتمثّل في النّتيجة النّهائيّة الّتي تهدف السّلطات المختصّة إلى تحقيقها من وراء إصدارها للقرار[2].

فركن الغاية، أو الهدف في قرار السّلطات المختصّة هو تعبير عن قصد ونية وإرادة مصدر القرار، وبالتّالي فهو يتميّز بالطّابع الذّاتيّ، إذ تنحرف السّلطات المختصّة بالسلطة حينما تسيء استعمالها، من خلال سعيها إلى تحقيق أهداف وأغراض وغايات غير مشروعة [3]. ولهذا فإنّ القرارات الصّادرة عن السّلطات المختصّة يجب أن تصبو إلى تحقيق غاية مشروعة، تتجسّد عندما تنصّ القاعدة القانونيّة على هدف محدّد، فيجب على رجل هذه السّلطات أن يستهدفه بالذّات دون

1- عمّار عوابدي، **النّظريّة العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص532.

2- عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص70.

3- محمّد الصّغير بعلي، **الوسيط في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص194.

غيره، وهذا ما يعرف بقاعدة تخصيص الأهداف، خاصّة في قرارات الضّبط الإداريّ الّتي تهدف إلى تحقيق النّظام العام بعناصره التّقليدية: الأمن العامّ، الصّحة العامّة، السّكينة العامّة، فإذا لم ينصّ القانون على هدف بعينه، فإنّ السّلطات المختصّة حينها تكون ملزمة بتحقيق المصلحة العامّة، ذلك أنّ القانون حينما اعترف لها بإتّباع آليات معيّنة، وأجبر الأشخاص بتنفيذ القرار، فالغاية من ذلك هو تجسيد المصلحة العامّة، وتجنب التّعسّف والتّحيّز والانحراف في استعمال السّلطة، وإلاّ كان التّصرّف قابلا للإلغاء[1]. حيث نصّت المادّة 25 من المرسوم الرّئاسيّ رقم 20-442، المتعلّق بإصدار التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 إلى أنّه: "يعاقب القانون على استغلال النّفوذ والتّعسّف في استعمال السّلطة"، وأضافت المادّة 26 فقرة 02 من الدّستور نفسه على أنّه: " يضمن القانون عدم تحيّز الإدارة "، كما نصّت المادّة 06 من المرسوم رقم 88-131 الّذي ينظّم علاقة الإدارة بالمواطن على أنّه: "تسهر الإدارة دوما على تكييف مهامها وهياكلها مع احتياجات المواطنين.

ويجب أن تضع تحت تصرّف المواطن خدمة جيدة"، كما نصت المادة 05 من نفس المرسوم على أنّه: "يترتّب على كلّ تعسّف في ممارسة السّلطة، تعويضا وفقا للتّشريع المعمول به، دون المساس بالعقوبات الجزائيّة والمدنيّة والتأديبيّة الّتي يتعرض لها المتعسّف".

وبالتّالي فإنّ إرادة السّلطات المختصّة في مجال الاختصاص المقيّد تكون مقيّدة في ركن الغاية، فلا يمكنها إلاّ الوصول إلى استهداف الغاية المحدّدة الّتي في نهاية المطاف تدخل في نطاق المصلحة العامّة، فإن إنحرفت عنها كان عملها مشوبا بعيب

1- قروف جمال، المرجع السّابق، ص111.

الهدف، وتخضع تصرّفاتها لرقابة قاضي الإلغاء، وعلى رافع الدّعوى إثبات أنّ جهة من السّلطات المختصّة الّتي انحرفت عن متطلّبات المصلحة العامّة[1].

وعليه فإنّ السّلطة المقيّدة في أركان القرار هي الضّمانة العامّة الّتي تحمي مبدأ المشروعية، ويظلّ قاضي الإلغاء الملاذ الخاصّ للتّطبيق السّليم للقانون من جهة، وحماية الحرّيات السّياسيّة من تعسّف السّلطات المختصّة من جهة أخرى.

## المبحث الثّاني

## رقابة قاضي الإلغاء على الاختصاص المقيّد لقرار السّلطات المختصّة

لابدّ على السّلطات المختصّة في إطار سلطتها المقيّدة، أن تلتزم بمبدأ المشروعية حينما تقوم باتّخاذ قراراتها، لأنّ مخالفتها لهذا المبدأ، وخروجها على أحكام القانون يترتّب عليه بطلان عملها القانونيّ.

عندما يقبل القاضي الإداريّ الطّعن شكلا لتوافر جميع الشّروط اللّازمة لقبول دعوى الإلغاء في المنازعة الّتي ترد على الحرّيات السّياسيّة والمطروحة أمامه، يقوم بالتّدخّل في مرحلة أخيرة وهامة وهي البحث في موضوع النّزاع، وذلك ليفصل في الدّعوى، وعلى الطّاعن أنّ يثبت أن القرار قد شابه عيب من العيوب الّتي تجعل قرار السّلطات المختصّة غير مشروع ليحكم لصالحه بالإلغاء.

حيث يقوم قاضي الإلغاء برقابة مشروعية على هذه القرارات، استناد إلى النّصوص التّشريعيّة، حيث يقوم بالبحث في مدى توافر مشروعية أركان القرار المطعون فيه بدعوى الإلغاء[2]، ومدى سلامته، وخلوّه من عيوب عدم المشروعية، سواء

---

1- عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص72.

2- عمار عجابي، "رقابة القاضي الإداري على أوجه إلغاء قرارات الترخيص بالبناء". **مجلة الباحث للدراسات**

بالنّسبة للأركان الخارجيّة كعيب الاختصاص، وعيب الشّكل والإجراءات، أو عيوب عدم المشروعية الواردة على الأركان الدّاخليّة، كعيب المحلّ، وعيب السّبب، وعيب الغاية[1].

وبالتّالي إذا توصل قاضي الإلغاء إلى أنّ القرار مشروع وخال من العيوب، حكم برفض الدّعوى لعدم التّأسيس، أمّا إذا وصل إلى أنّ القرار محلّ الإلغاء مشوب بعيب من العيوب، فإنّه ينطق بإلغائه لعدم مشروعيته[2].

يتّضح ممّا سبق أنّ هناك ارتباطا ظاهرا بين فكرة المشروعية والاختصاص المقيّد، ومن ثمّ فإنّ السّلطات المختصّة تخضع حين ممارستها لهذا الاختصاص لقاضي الإلغاء، الّذي يتحقّق من خلال البحث عن البعد القانونيّ المطلوب في أعمالها، وذلك ببسط رقابته على عدم المشروعية الخارجيّة والدّاخليّة لتلك الأعمال.

إنّ عيب عدم المشروعية الخارجيّة والدّاخليّة للقرار محلّ الإلغاء، يمكن من خلاله تحديد مدى رقابة قاضي الإلغاء على السّلطة المقيّدة للسّلطات المختصّة، فإذا أسّس رافع دعوى الإلغاء طعنه على عيوب عدم المشروعية الخارجيّة للقرار، فإنّ قاضي الإلغاء يراقب ظاهر القرار، دون أن يغوص ويتعمّق في دوافعه وبواعثه، أمّا إذا ارتكز رافع الدّعوى في دعواه على عيوب عدم المشروعية الدّاخليّة للقرار محل الطّعن، فإنّ قاضي الإلغاء يراقب الدّوافع والبواعث والنّوايا الّتي استند عليها القرار، والأسباب الّتي تبرر قانونا مضمونه[3].

---

**الأكاديمية**، عدد 04، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014، ص248.

1- قروف جمال، المرجع السابق، ص113.

2- عمار عوابدي، **عملية الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة في النظام الجزائري**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص123.

3- عبد الله طلبة، **الرّقابة القضائيّة على أعمال الإدارة، القضاء الإداريّ**، المطبعة الجديدة، سوريا، 1976، ص287.

ولهذا ستركّز الدّراسة على رقابة عدم المشروعيّة الخارجيّة للقرار في المطلب الأوّل، ثمّ سيتمّ تخصيص الحديث عن رقابة عدم المشروعيّة الدّاخليّة للقرار السّلطات المختصّة في المطلب الثّاني.

## المطلب الأوّل

## الرّقابة على عدم المشروعيّة الخارجيّة للقرار

إنّ لقرار السّلطات المختصّة أركان ضروريّة لقيام مشروعيته، وحتّى ينتج آثاره، فإذا تخلّف أحد هذه الأركان، أو أصابه عيب، أثّر ذلك في سلامة القرار، فيكون من الممكن أن يلغى، لأنّه أصبح غير مشروع، وغير منتج لتلك الآثار، لذلك فإنّ وصف عدم المشروعيّة الخارجيّة لقرار السّلطات المختصّة، هو تلك الأوجه الّتي يستند إليها رافع دعوى إلغاء القرار، سواء أمام المحاكم الإداريّة، أو مجلس الدّولة[1].

كما يقصد بعدم مشروعية الخارجيّة لقرار السّلطات المختصّة: تلك العيوب الّتي تتعلّق بالأركان الشّكليّة الخارجيّة للقرار، أي عدم المشروعيّة المرتبطة بعيب عدم الاختصاص، وعيب مخالفة الشّكل والإجراءات، والّتي تقع عليها رقابة القاضي الإداريّ في القرار محلّ دعوى الإلغاء[2].

لذلك ستتناول الدّراسة عدم المشروعيّة في قرار السّلطات المختصّة، بسبب عيب عدم الاختصاص في الفرع الأوّل، ثمّ سيتمّ تناول عدم المشروعيّة بسبب عيب الشّكل والإجراءات في الفرع الثّاني.

---

1- محمّد الصّغير بعلي، **الوسيط في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص175 و176.

2- لحسين بن شيخ آث ملويا، **دروس في المنازعات الإداريّة -وسائل المشروعيّة-**، الطّبعة الثّانية، دار هومة، الجزائر، 2006، ص63.

## الفرع الأوّل
## عدم المشروعيّة بسبب عيب عدم الاختصاص

إنّ عيب عدم الاختصاص يقع حينما يفقد رجل السّلطات المختصّة القدرة على مباشرة العمل، بسبب كونه غير مخوّل قانونا بإتيان ذلك العمل، فبذلك هو غير مختصّ به، فإذا أتاه كان قراره باطلا.

فمثلا نجد في داخل السّلطة الإداريّة توزع الاختصاصات بين موظّفي الإدارة، والجهات الإداريّة المختلفة، ومن ثمّ فإذا اعتدى موظّف أو اعتدت جهة إداريّة على اختصاص موظف آخر، أوجهة إداريّة أخرى، فإنّه يلحق بالقرار الإداريّ المتّصل بهذه الجهة عيب عدم الاختصاص، والّذي يؤدّي إلى قابلية هذا القرار للإلغاء لعدم مشروعيته[1].

حيث دهب الأستاذ شابي في تعريفه لعيب عدم الاختصاص أنّه: "تكون بصدّد عدم الاختصاص عندما تتّخذ سلطة إداريّة ما قرار دون أن يكون لها الصّفة لفعل ذلك، أي عندما لا تكون مؤهّلة قانونا بالتّصرّف كما فعلت، ويمكن أن يكون القرار المتّخذ مشروعا حسب وجهات النّظر المتعدّدة، لكنّه لم يتمّ اتّخاذه من الّذي كان يستطيع إصداره"[2].

ويعدّ عيب عدم الاختصاص أيضا في دعوى الإلغاء: "عدم القدرة على مباشرة عمل قانونيّ معين، لأنّ المشرّع جعله من سلطة هيئة، أو فرد آخر" [3].

---

1- محمود سامي جمال الدّين، المرجع السّابق، ص338.

2- لحسن بن شيخ آث ملويا، **دروس في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص68، 69.

3- سليمان محمّد الطّماويّ، **الوجيز في القضاء الإداريّ**، دار الفكر العربيّ، مصر، 1985، ص239.

وعدم الاختصاص هو أوّل حالة تفتح الباب إلى دعوى تجاوز السّلطة الّتي استنبطها القاضي، وهذا تبعا لقرار مجلس الدّولة الفرنسيّ بتاريخ 28 مارس 1807 في قضية "ديبي بري ياسي"، وهذا ما لخّصه الأستاذ دي لوبادير أن عدم الاختصاص يوجد كلّما وجدت مخالفة لقواعد الاختصاص[1].

وبالتّالي يكون عدم الاختصاص هو العيب الّذي يصيب قرار السّلطات المختصّة، بسبب صدوره من غير مختصّ باصداره قانونا، سواء أكان هذا الشّخص يحمل صفة الموظّف العام، أو لا يحمل هذه الصّفة، ولهذا يكون القرار معيبا بعيب عدم الاختصاص، إذا كان صادرا من شخص، أو هيئة لا تملك القدرة القانونيّة على إصداره طبقا للقواعد المنظّمة لاختصاص السّلطات المختصّة، وما يتفرّع عنها من أجهزة مختلفة[2].

إذا فإنّ عيب عدم الاختصاص ينقسم بسبب جسامة عدم مشروعيته إلى عدم الاختصاص الجسيم أو اغتصاب السّلطة الّذي يجعل القرار مجرّدا من أيّ أثر، أو منعدما[3]، وإلى عيب عدم الاختصاص البسيط، حيث يختلف هذا الأخير عن عيب عدم الاختصاص الجسيم، في أنّه يعدّ قابلا للإلغاء، أي يجوز طلب إلغائه خلال الميعاد القانونيّ، بحيث إذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة ضد الإلغاء، أمّا عيب عدم الاختصاص الجسيم، أي القرار المعيب بعيب اغتصاب السّلطة فمن شأنه أن يجعل القرار باطلا، لأنّه يفقده خصائصه القانونيّة، ويجعله عديم الأثر

1- لحسن بن شيخ آث ملويا، **دروس في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص69.

2- طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص243.

3- أحسن غربي، **القرار المنعدم**، (رسالة لنيل شهادة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2015، ص58.

قانونا، فيعدّ العمل معدوما، ومن ثمّ لا يتقيّد بأجل دعوى الإلغاء، ولا يتمتّع بالحصانة المقرّرة للقرارات، مثلما يتمتّع بها القرار المعيب بعيب عدم الاختصاص البسيط، إذا انقضى أجل الطّعن فيه بالإلغاء[1].

**أوّلا- عدم الاختصاص الجسيم**

إنّ عيب عدم الاختصاص الجسيم يتحقّق، ويقوم عندما تعتدي سلطة من السّلطات المختصّة على اختصاصات سلطة عامّة أخرى، سواء أكانت قضائيّة أو تشريعيّة أو سياسيّة، أو كانت حالات اعتداء كلّ من السّلطة التّشريعيّة أوالقضائيّة على اختصاصات السّلطات المختصّة، وهذا العيب بهذه الصّورة يشكّل ما يعرف اصطلاحا بعيب اغتصاب السّلطة والوظائف، حيث لا يؤدّي في هذه الحالة إلى إلغاء القرارات وإنّما يؤدّي إلى إنعدامها، أي فقدانها كلّ من الطّبيعة القانونيّة والطّبيعة الإداريّة، وتحوّلها إلى مجرّد أعمال ماديّة، تصبح محلاّ للمتابعة أمام جهات القضاء العادي، وفي أيّ مدّة زمنيّة[2].

كما أنا عيب عدم الاختصاص الجسيم قد يظهر في صورة إنتحال الوظائف، أي صدور القرار من شخص عادي ليست له أيّة صفة عامّة، ويؤدّي عدم الاختصاص الجسيم في حالة الانتحال الوظائف إلى تجريد المتصرّف باسم السّلطات المختصّة في هذه الحالة من الصّفة الّتي انتحلها، بحيث تتحول أعماله بتلك الصّفة إلى أعمال إجراميّة شخصية بالنّسبة للأفراد الّذين أقترفوها، والّذين يكونون محلّ متابعة جزائيّة.

---

1- عبد الله الطابة، المرجع السابق، ص296.

2- عمّار عوابدي، **النّظريّة العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص505.

وبالتّالي يظهر عدم الاختصاص الجسيم في حالتين:

- **الحالة الأولى:** صدور القرار من شخص عادي ليس له صفة رجل السّلطة المختصّة، وفي هذه الحالة لا يكون القرار معيبا بعيب عدم الاختصاص فحسب، بل يرقى إلى درجة اغتصاب السّلطة، ويعدّ معدوما ولا أثر له. وتتجلّى هذه الأمور في الأفراد الّذين ينتحلون صفة ضبّاط الشّرطة، أو رجال الأمن، وقد حرصت التّشريعات الجنائيّة في مختلف الدّول على تجريم تلك الأفعال. إلاّ أنّ مجلس الدّولة الفرنسيّ ابتدع نظريّة الموظّف الفعليّ في الظّروف العادية والاستثنائيّة، وهذه الحالة حسب بعض الفقه نادرة الحدوث، على الأقلّ في الظّروف العادية داخل الجهاز الإداريّ للدّولة[1].

- **الحالة الثّانية:** اعتداء السّلطات المختصّة على اختصاص السّلطة التّشريعيّة والقضائيّة.

**ثانيا- عدم الاختصاص البسيط**

عدم الاختصاص البسيط هي الحالة الأكثر شيوعا لعيب عدم الاختصاص، والّذي يتمثّل أساسا في حالات عدم احترام قواعد الاختصاص، بإصدار القرارات بين السّلطات والأشخاص من جهة، والأجهزة الإداريّة فيما بينها من جهة أخرى[2]، كاعتداء إدارة أو هيئة إداريّة، أو موظف على صلاحيات إدارة أو هيئة أو موظّف آخر، داخل نطاق السّلطة التّنفيذيّة، أو تدخّل الإدارة في أعمال السّلطة المستقلّة،

1- أحمد علي أحمد محمّد الصّغيري، **القرار الإداريّ في كل من فرنسا والإمارات ودور المحاكم في إلغائه**، دار الفكر العربيّ، مصر، 2008، ص273.

2- عمّار عوابدي، **النّظريّة العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص504.

وذلك نتيجة التّشابك والتّداخل في السّلطات، ومن ثمّ يأخذ عدم الاختصاص البسيط عدّة صور، يبسط قاضي الإلغاء رقابته عليها، منها: عدم الاختصاص الشّخصيّ، والموضوعيّ، والمكانيّ والزّمنيّ، وفي الآتي يتمّ تفصيل ذلك.

### 1. عدم الاختصاص الشّخصيّ

يقصد بعدم الاختصاص الشّخصيّ، أن يصدر القرار من غير صاحبه المحدّد والمعيّن من طرف القانون، أو التّنظيم، وعدم قدرته وأهليته للقيام به.

وبالتّالي فإنّ قاضي الإلغاء يراقب مدى توافر الاختصاص الشّخصيّ في القرار المتّخذ من طرف السّلطات المختصّة، فإذا ثبت له قيام عنصر عدم الاختصاص الشّخصيّ حكم بإبطاله.

كما يراقب قاضي الإلغاء الاستثناءات الواردة على الاختصاص الشّخصيّ، كالتفويض والحلول والإنابة[1].

### 2. عدم الاختصاص الموضوعيّ

يثور عدم الاختصاص الموضوعيّ، حينما تقوم السّلطات المختصّة، أو سلطات منها، بإصدار قرار لا يدخل ضمن الموضوعات والصّلاحيات المخوّلة لها بموجب التّشريع، أي أن تتدخّل هذه السّلطات في موضوعات لا تختصّ بها قانونا، كقيام الوالي بمنع حزب سياسيّ معيّن، من عقد تجمّع مرخّص من طرف السّلطة المستقلّة، في إطار برنامجه للحملة الانتخابيّة المصادق عليه من طرف ذات السّلطة، فيكون

1- للمزيد يرجى الإطلاع على عمار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإدارية**، المرجع السابق، ص من 43 إلى 48.

الوالي في هذه الحالة قد تعدّى على اختصاص السّلطة المستقلّة، والمتعلّق بالتّرخيص بالتّجمّعات في إطار الحملات الانتخابيّة.

ويظهر عيب عدم الاختصاص الموضوعيّ في عدّة صور، يمكن لقاضي الإلغاء أن يبسط عليها رقابته[1]، وتتمثّل هذه الصّور في الآتي:

– اعتداء هيئة إداريّة على اختصاص هيئة موازية لها: على الرّغم من محاولة النّصوص توزيع الاختصاصات بين مختلف الموظّفين والهيئات الإداريّة، إلاّ أنّه يمكن لهيئة إداريّة الاعتداء على اختصاص هيئة أخرى موازية لها، لوجود ترابط وتشابك بين العلاقات الإداريّة داخل الإدارة العامّة، كأن يتدخّل وزير الثّقافة بإصدار قرار يمسّ نشاط حزب سياسيّ، يعود أساسا لوزير الدّاخليّة.

– اعتداء هيئة مركزيّة على اختصاص هيئة لا مركزيّة: يعهد النّظام اللّامركزيّ الإداري بإدارة وتسيير المصالح المحلّيّة المتميّزة عن المصالح والشّؤون المركزيّة إلى هيئات وأجهزة محلّيّة مستقلّة عن الإدارة المركزيّة، وذلك بإضفاء الشّخصية المعنويّة عليها، ومن ثمّ فإنّه لا يحقّ للسّلطة المركزيّة أن تعتدي وتتدخّل في أعمال الإدرة المحلّيّة، كأن تتدخّل وزارة الدّاخليّة لممارسة صلاحيات والاختصاصات الموكلة قانونا للبلديّة أو الولاية في مجال الحرّيات السّياسيّة.

– اعتداء الرّئيس على اختصاص المرؤوس: إن لسّلطة الرّئيس على المرؤوس حدودا يشكّل تجاوزها اعتداء على الاختصاصات المرؤوس، الأمر الّذي يجعل قرار الرّئيس معيبا من حيث الاختصاص، إلاّ في حالة الحلول[2].

1– محمد الصغير بعلي، **الوسيط في المنازعات الإدارية**، المرجع السابق، ص183.

2– المرجع نفسه، ص184.

– اعتداء المرؤوس على اختصاص الرّئيس: كأن يصدر الوالي قرار منع إنعقاد المؤتمر التّأسيسيّ لحزب سياسيّ، في حين تدخل مثل هذه القرارات في صلاحيات وزير الدّاخليّة. وأيضا كأن يعتدي مندوب ولائيّ للسّلطة المستقلّة على أعمال رئيس السّلطة في حدّ ذاته.

حيث فصل مجلس الدّولة في قرار مؤرّخ في 2000/02/28، بإبطال مقرّر رئيس الدّائرة بعد إلغائه قرار الغرفة الإداريّة لمجلس قضاء الجزائر، بسبب عيب عدم الاختصاص، حيث جاء في تسبيبه: "...حيث أنّ المستأنف يعيب على المقرّر المذكور أعلاه من جهة أنّه صادر عن سلطة إداريّة ليس لديها الاختصاص لإلغاء مقرّر رئيس البلديّة، ومن جهة أخرى أنّه تصرّف بدون تفويض بالإمضاء من طرف الوالي، وأنّه طبقا للمرسوم رقم 86-30 المؤرّخ في 1986/02/18 وخاصة المادّة 75، فإنّه لا يظهر أنّه من بين مهام رئيس الدّائرة أنّ له الاختصاص لإبطال قرار إداريّ صادر عن رئيس البلديّة، كما أنّ مقتضيات المادّتين 76، 77 من المرسوم المذكور أعلاه، لا تنصّان على إمكانية تلقيه تفويضا بالإمضاء لهذا الغرض من طرف الوالي، وأنّه يستخلص أنّ القرار الإداريّ المطعون فيه مشوب بتجاوز صارخ للسّلطة.

حيث لا يظهر من خلال المادّة 75 من المرسوم رقم 86-30 المؤرّخ في 1986/02/18، أنّه من بين مهام رئيس الدّائرة إبطال القرارات الإداريّة الصّادرة عن رئيس البلديّة.

حيث أنّ التّفويض بالإمضاء يكون اسميّا، أي باسم رئيس الدّائرة شخصيّا، وهو الشّيء الّذي لم تثبته الولاية، كما يجب أن يكون منشورا ليعلم به الغير، ومدوّنا كذلك في مدوّنة القرارات الإداريّة الخاصّة بالولاية.

ويجب أن يسمح القانون، أو التّنظيم بذلك التّفويض، وهو الشّيء المنعدم في هذه القضيّة لكون المرسوم رقم 86-30 لا يسمح بذلك.

كما أنّ مهمّة إبطال قرارات رئيس البلديّة هي من اختصاص الوالي دون سواه طبقا لقانون البلديّة.

وعلى ذلك فإنّ قرار رئيس الدّائرة مشوب بعدم الاختصاص المادّيّ، ويتمثّل في اعتدائه على سلطات الرّئيس، وهو الوالي"[1].

### 3- عدم الاختصاص المكانيّ

إنّ عدم الاختصاص المكانيّ هو: أن تصدر جهة ما قرارا يسري خارج المجال الإقليميّ لمزاولة اختصاصها، وهي بهذا تكون قد اعتدت بقرارها على المكان التّرابيّ والجغرافيّ لجهة أخرى[2].

ولحسن سير عمل السّلطات المختصّة، يتمّ توزيع الصّلاحيات بين موظّفيها في النّطاق الجغرافيّ والمكانيّ لهذه السّلطات بموجب القوانين والتّنظيمات، ولهذا فالمشرّع غالبا هو من يحدّد المجال المكانيّ والحيّز الجغرافيّ، الّذي لا يجوز لرجل

---

1- قرار مجلس الدّولة، الغرفة الرّابعة، مؤرّخ في 2000/02/28، ملفّ رقم 880321، قضية (ش أ) ضدّ (والي ولاية تيزي وزو)، (قرار غير منشور).

أشار إليه: لحسين بن شيخ آث ملويا، **دروس في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص124.

2- عدنان عمرو، **القضاء الإداريّ- قضاء الإلغاء-**، الطّبعة الثّانية، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص104.

السّلطات المختصّة أن يتجاوزه حين ممارسته اختصاصاته، ولهذا فقد نصّت مثلا المادّة 09 من قانون الولاية12-07 على أنّ الوالي ملزم باتّخاذ القرارات الإداريّة في الحدود الإقليميّة للولاية، كما ألزمت المادّة 03 و08 من قانون البلديّة11-10 رئيس المجلس الشّعبيّ البلديّ باتّخاذ قراراته في الاختصاص المكانيّ للبلديّة.

وفي هذا الصّدد تجدر الإشارة إلى أنّ حالات الوقوع في عيب عدم الاختصاص المكانيّ قليلة، إن لم نقل نادرة، نظرا لأنّ المجال الإقليميّ معلوم من طرف السّلطات المختصّة، وقليل جدّا أن يتجاوز رجل السّلطات حدود اختصاصاته المكانيّة [1].

### 4- عدم الاختصاص الزمانيّ

لكلّ رجال السّلطات المختصّة ممّن لهم صلاحية إصدار القرارات، نطاق زمنيّ يكتسب من خلاله صفة تؤهّله لمباشرة صلاحيات، تنتهي مدّتها بانتهاء هذه الصّفة، وزوالها عن هؤلاء المسؤولين.

فالمقصود بعدم الاختصاص الزّمنيّ هو أن يمارس رجال السّلطات المختصّة مهامهم دون مراعاة للقيود الزّمنيّة، ويكون قرارهم في هذه الحالة مشوبا بعدم الاختصاص الزّمنيّ، ويتجلّى ذلك في حالتين هما:

- حالة أن تصدر السّلطات المختصّة قرارا في زمن لم تعد فيه مختصّة.

- حالة أن تصدر السّلطات المختصّة قرارا خارج الزّمن المحدّد قانونا.

1- عبد الله طلبة، المرجع السّابق، ص307.

نتيجة لذلك فالقرار السّلطات المختصّة المشوب بعيب عدم الاختصاص الزّمنيّ يخضع لرقابة قاضي الإلغاء، حيث يمكن أن يكون قابلا للإبطال بسبب ذلك[1].

وبالتّالي فإنّ سلطة ودور قاضي الإلغاء في الرّقابة على ركن الاختصاص في قرار السّلطات المختصّة هي سلطة كاملة، ذات نطاق واسع، إذ ليس هناك حدود، أو قيودا تحدّ منه، فإذا وجد قاضي الإلغاء أنّ القرار محلّ الطّعن يخرج عن اختصاص السّلطات المختصّة المدّعى عليها، قرر عدم مشروعيته وحكم بإلغائه[2].

## الفرع الثّاني

## عدم المشروعية بسبب عيب الشّكل والإجراءات

القاعدة العامّة أنّ القرارات الإداريّة لا تقتضي اتّباع إجراءات معيّنة، أو اتّخاذ أشكال محدّدة، أو إفراغها في قواليب خاصّة.

ومع ذلك، ومن أجل حماية الحرّيات السّياسيّة وضمان المصلحة العامّة، فقد ينصّ القانون أو التّنظيم على إجراءات وأشكال معيّنة، يؤدّي عدم احترامها وخرقها، إلى إصابة قرارات السّلطات المختصّة بعيب الشّكل والإجراءات، ممّا يسمح للقاضي الإداريّ باتّخاذه وجها لإلغائه[3].

وبالتّالي يقصد بعيب الشّكل والإجراءات: عدم احترام القواعد الإجرائيّة، أو الشّكلية المقرّرة في القوانين واللّوائح لإصدار قرارات السّلطات المختصّة، سواء كان ذلك بإهمال تلك القواعد الكلّيّة، أو بمخالفتها جزئيّا، ويراد من ذلك حماية

1- جمال قروف، المرجع السّابق، ص137.

2- أبو بكر أحمد عثمان النّعيميّ، **حدود سلطات القضاء الإداريّ في دعوى الإلغاء**، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص125.

3- محمّد الصّغير بعلي، **الوسيط في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص189.

المصلحة العامّة، وكفالة الحرّيات السّياسيّة على السّواء، وذلك بتجنيب السّلطات المختصّة مواطن الزّلل والتّسرّع[1].

كما يقصد أيضا بعيب الشّكل والإجراءات: عدم التزام السّلطات المختصّة بالقواعد الشّكلية والإجرائيّة الّتي أوجبتها القوانين واللّوائح في إصدار قراراتها[2].

ولبيان أثر مخالفة الشّكل والإجراءات يلزم التّفرقة بين حالتين:

الحالة الأولى إذا ألزم القانون السّلطات المختصّة، وشدّد على شرط الشّكل، أو الإجراء، فسلطتها تكون مقيّدة، فإذا ما تمّ خرقه أصبح القرار غير مشروع، ومعيب وقابل للبطلان من طرف قاضي الإلغاء، احتراما لإرادة المشرّع.

أمّا الحالة الثّانية فقد يغفل القانون بيان أثر تجاوز قواعد الإجراء والشّكل، وفي هذه الحالة لا يقضي قاضي الإلغاء بالبطلان بصورة آلية – خشية عرقلة إجراءات السّلطات المختصّة –، خصوصا إذا كانت معقّدة، ومن ثمّ فإنّه يجب أن يكون النّظر في الأمر بطريقة أكثر اعتدالا وتحقيقا للأغراض الّتي شرع من أجلها الشّكل، أو الإجراء[3].

وبالرّجوع إلى القضاء الإداريّ الجزائريّ (الغرفة الإداريّة بالمجلس الأعلى، والمحكمة العليا سابقا، ومجلس الدّولة حاليا) فإنّه من النّادر ما يميّز بين مختلف

1– سليمان محمّد الطّماويّ، **الوجيز في القضاء الإداريّ**، المرجع السّابق، ص248.

2– عبد الله طلبة، المرجع السّابق، ص211.

3– فتحي فكري، **وجيز دعوى الإلغاء طبقا لأحكام القضاء**، شركة ناس للطّباعة، مصر، 2004، ص242.

وسائل الإبطال، فقليلة هي القرارات الّتي أسّست على عيب الشّكل، وأشارت إليه باعتباره جوهريّا، وإنّما يرتكز للإبطال على ذكر"عيب مخالفة القانون"[1].

أمّا الأحكام القضائيّة الّتي تناولت عيب الإجراءات فإنّها كثيرة، حيث ذكرته كوجه عام لعدم المشروعية الخارجيّة للقرار السّلطات المختصّة، والّتي تعرّضه للإبطال من طرف قاضي الإلغاء.

حيث جاء في قرار لمجلس الدّولة متعلّق بعدم احترام لغة القرار، مؤرّخ في 2002/02/11 أنّ القانون متى ألزم الإدارة بتحرير قراراتها بلغة معيّنة، وجب التّقيّد بمضمون القانون، وإصدار القرارات الإداريّة بذات اللغة المقنّنة.

حيث أن المادّة 03 من الدّستور أقرّت بصريح النّصّ أن اللّغة العربيّة هي اللّغة الرسميّة، وكرّست اللّغة العربيّة في المؤسّسات الإداريّة الرّسميّة للدّولة بموجب القانون91-05 المتضمّن تعميم استعمال اللّغة الوطنيّة المعدّل والمتمّم بالأمر رقم 96-30.

وحيث أنّ قرار منظّمة المحامين لناحية وهران صدر بتاريخ 1999/09/08 بلغة أجنبيّة.

لذا حكم مجلس الدّولة بتأييد القرار القاضي بإلغاء القرار الصّادر عن منظّمة المحامين لناحية وهران[2].

---

1- لحسين بن شيخ آث ملويا، **دروس في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص166.

2- قرار مجلس الدّولة، الغرفة الثّالثة، المؤرّخ في2002/02/11، ملفّ رقم 005951، مجلّة مجلس الدّولة، العدد01، سنة 2002، ص148.

وعليه فإنّ عيب الاختصاص وعيب الشّكل والإجراءات باعتبارهما من عيوب عدم المشروعيّة الخارجيّة للقرار السّلطات المختصّة المطعون فيه، فإنّهما الأكثر وضوحا، لأنّ هذه العيوب إمّا أنّها تتعلّق بمصدر القرار في حالة عدم الاختصاص، أو تتعلّق بالأشكال والإجراءات الّتي يجب أن تراعى عند إصداره، فلا يجد قاضي الإلغاء عناء أو صعوبة كبيرة في الوقوف عليها، أو تحديدها، نظرا لأنّ القانون هو من تكفّل بتحديد الجهة المختصّة باتّخاذ القرار، وهو من حدّد الأشكال والإجراءات الّتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند إصداره.

## المطلب الثّاني

## الرّقابة على عدم المشروعية الدّاخلية للقرار

تعدّ رقابة القاضي الإداريّ على المشروعية الدّاخليّة لقرارات السّلطة المختصّة، من أهمّ أوجه الإلغاء على الإطلاق، وأكثرها تطبيقا في العمل، لأنّها رقابة موضوعيّة تستهدف مطابقة قرار السّلطات المختصّة، من حيث سببه ومحلّه وغايته مع أحكام القانون العام، فقرار السّلطات المختصّة قد يكون معيبا بسبب عدم مشروعية محتواه.

ولهذا فالعيوب المتعلّقة بالجانب الموضوعيّ لقرار السّلطات المختصّة، إما أن تكون في محلّه، أو في سببه، أو في غايته.

وبالتّالي ستتطرّق الدّراسة لهذه العيوب في الفروع الثّلاثة الآتية، حيث سيعالج في الفرع الأوّل عدم المشروعية بسبب عيب المحلّ، وفي الفرع الثّاني عدم المشروعية بسبب عيب السّبب، أمّا في الفرع الثّالث عدم المشروعية بسبب عيب الغاية.

## الفرع الأوّل
## عدم المشروعية بسبب عيب مخالفة القانون (المحلّ)

ظهر الحديث عن عيب مخالفة القانون في النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر، كسبب من أسباب الحكم بالإلغاء، وذلك بعد كلّ من عيب عدم الاختصاص، وعيب مخالفة ركن الشّكل والإجراءات في القرارات الإداريّة، وكان هذا العيب يطلق عليه اسم عيب مخالفة الحقوق المكتسبة، ثمّ سمي بعيب مخالفة القانون، والحقوق المكتسبة، إلى أن استقرّت بصفة نهائيّة تسميته بعيب مخالفة القانون[1].

والمقصود بعيب المحلّ، أو مخالفة القانون هو العيب الّذي يشوب محلّ قرارات السّلطات المختصّة، عندما تصدر مخالفة في محلّها، أي في آثارها القانونيّة، بمناسبة مباشرة تطبيق أحكام وقواعد مبدأ الشّرعيّة، والنّظام القانونيّ السّائد في الدّولة، فيصبح بذلك محلّ قرارات السّلطات المختصّة مشوبا بعيب مخالفة أحكام وقواعد القانون في معناه الواسع، ويشكّل نتيجة لذلك حالة وسببا من حالات وأسباب الحكم بالإلغاء في دعوى الإلغاء[2].

كما يقصد بعيب المحلّ، أن يكون قرار السّلطات المختصّة معيبا في فحواه، أو موضوعه، وأن يكون الأثر القانونيّ المترتّب عليه غير معتبر، أي مخالف للقانون، أو غير ممكن تحقيقه فعلا أو قانونا[3].

---

1- عمّار عوابدي، **النّظريّة العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص522.

2- المرجع نفسه، ص523.

3- طعيمة الجرف، المرجع السّابق، ص251.

لقد اتّسع مدلول عيب المحلّ، وأصبح شاملا للمراكز القانونيّة الّتي تترتّب عليها آثار قانونيّة، بعدما كان يقتصر على مخالفة القانون بالمعنى الضّيّق كونه قاعدة عامّة ومجرّدة، فكلّ تنكّر لقاعدة عامّة ومجرّدة أيّا كان مصدرها، وكلّ مساس بمركز قانونيّ مشروع يعد مخالفة للقانون، يترتّب عليها الحكم بإلغاء القرار، ولهذا فالمقصود بعيب مخالفة القانون بالمعنى الواسع هو: مخالفة أيّ قاعدة قانونيّة ملزمة لمن أصدر القرار، وكلّ القواعد الملزمة بما فيها قواعد الدّستور وقواعد القانون الصّادر عن السّلطة التّشريعيّة، والقواعد اللّائحية الصّادرة من السّلطة التّنفيذيّة [1].

إذا يمكن القول بأنّ قرار السّلطات المختصّة يكون مشوبا بعيب مخالفة القانون، إذا كان موضوعه في حد ذاته غير مطابق للمشروعية، وبالتّحديد القواعد القانونيّة الّتي صدر القرار استنادا لها، وحتّى يمكن تحديد ما إذا كان محلّ القرار مشروعا أم لا، فإنّ قاضي الإلغاء يقوم بإعادة وضع القرار المطعون فيه على سلّم التّدرّج القانونيّ للقواعد القانونيّة المختلفة، وإجراء مقارنة بين هذا القرار والقاعدة الأعلى، ولهذا فرقابة قاضي الإلغاء على محلّ قرار السّلطات المختصّة هي رقابة موضوعيّة[2]، إذ يقوم من خلالها بإلغائه عندما ترتكب السّلطات المختصّة مخالفة صريحة للقانون، أو الخطأ في تطبيق القانون، أو بعض مبادئه العامّة، أو في تفسيره.

1- إبراهيم المنجي، **إلغاء القرار الإداريّ**، الطّبعة الأولى، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص195.

2- محمّد محمّد عبد اللطيف، المرجع السّابق، ص261.

**أوّلا- المخالفة المباشرة لأحكام القانون**

يكون عيب مخالفة القانون في صورة المخالفة الصّريحة والمباشرة له، عندما يصدر قرار من السّلطات المختصّة يخالف الآثار القانونيّة المتولّدة عنه حالا ومباشرة لقاعدة قانونيّة، أي يخالف في محلّه صراحة ومباشرة قاعدة من قواعد القانون بمعناه الواسع، كأن يكون القرار السّلطات المختصّة مخالفا لمبدأ من المبادئ العامّة الدّستوريّة، أو مخالفا لقاعدة من قواعد القوانين التّشريعيّة، أو مخالفا لمبدأ من المبادئ العامّة للقانون، أو مخالفا لعرف دستوريّ، أو عرف إداريّ، أو مخالفا لمعاهدة دوليّة معترف بها، ومصادق عليها من السّلطات الرّسميّة الوطنيّة المختصّة، أو يكون القرار مخالفا لقرارات إداريّة عامّة، أو مخالفا لحقوق فرديّة مكتسبة[1].

تتجسّد رقابة قاضي الإلغاء على عيب المحلّ في قرار السّلطات المختصّة باعتباره أحد الأوجه الّتي يقوم بفحصها، للتّأكّد من مدى انتهاك الإدارة أو السّلطة المستقلّة، وعدم تقيّدهما ومخالفتهما المباشرة للقانون بمعناه الواسع.

ومن المؤكد أن رافع دعوى الإلغاء سيكون في وضع من السهل عليه وبأقل جهد إثبات مخالفة السلطات المختصة للقانون، فيقدم لجهة القضاء الإداري نسخة من القرار مركزا على مخالفة القرار في محله للقانون الجاري به العمل[2]. وعندئذ سيتولى القاضي الإداري إلغاء قرارات السلطات المختصة لمخالفتها للقانون.

1- عمّار عوابدي، **النّظريّة العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص524.

2- عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص63.

**ثانيا- مخالفة القانون بصورة غير مباشرة**

قد يتحقّق عيب المحلّ، أو مخالفة القانون نتيجة خطأ السّلطات المختصّة في تطبيق وتفسير القانون فيما تصدره من قرارات، حيث تكون الأثار الثّانويّة النّاجمة والمتولّدة عن قرارات السّلطات المختصّة، مخالفة للقانون في معناه العام والواسع مخالفة غير مباشرة، عن طريق الخطأ في تطبيق وتفسير القانون.

ومن أمثلة حالات وصور مخالفة القانون عن طريق الخطأ في تطبيق وتفسير القانون من قبل السّلطات المختصّة، الصّور الآتية المستقاة من تطبيقات القضاء الإداري الفرنسيّ:

- حالة أن تصدر السّلطات المختصّة قرارا، تطبيقا لنصّ قانونيّ غير النّصّ القانونيّ الصّحيح والواجب التّطبيق، بمعنى الخطأ في القانون واجب التّطبيق.

- حالة إغفال نصوص قانونيّة موجودة ونافذة من طرف السّلطات المختصّة، وعدم تطبيقها عند إصدارها لقرارات، بمعنى الإخلال بمقتضيات اليقظة التّشريعيّة.

- حالة صدور قرارات بخصوص حالات وأوضاع لا يشملها النّصّ القانونيّ الّذي صدرت قرارات السّلطات المختصّة تطبيقا وتفسيرا له[1]، أو الخطأ في تحديد نطاق القاعدة القانونيّة.

إنّ الخطأ في تفسير القانون قد يكون غير متعمّد من طرف السّلطات المختصّة، بسبب غموض النّصّ، وعدم وضوحه، أو أنّه يحتمل أكثر من تأويل، كما قد يكون متعمّدا حينما يكون النّصّ القانونيّ واضحا لا يحتمل الخطأ في التّفسير،

1- عمار عوابدي، **النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري**، المرجع السابق، ص525.

ولكن رجل السّلطات المختصّة يتعمّد التّفسير الخاطئ، وهنا يختلط عيب المحلّ بعيب الغاية[1].

وبالتّالي فإنّ حالات المخالفة المباشرة للقانون تعدّ سهلة في ميدان رقابة قاضي الإلغاء، فيكفي معرفة النّصّ القانونيّ المطبق وقت اتّخاذ القرار، للتحقّق ممّا إذا كان القرار خالف أو لم يخالف القانون، في حين هناك حالة التّطبيق أو التّفسير السّيّئ للنّصّ اللذان لا يمكن التّحقّق منهما بسهولة، لأنّ السّلطات المختصّة أخطأت في معنى القاعدة القانونيّة، أو في تطبيقها. كما يعدّ مخالفة للقانون عدم مراعاة السّلطات المختصّة للمبادئ العامّة للقانون الّتي تعدّ مصدرا من مصادر القانون الإداريّ، إلى جانب النّصوص القانونيّة، كمبدأ عدم رجعية قرارات السّلطات المختصّة، ومبدأ قوّة الشّيء المقضي به، ومبدأ ضمان احترام الحقوق المكتسبة[2].

وفي سياق ما سبق جاء في قرار للغرفة الإداريّة بالمجلس الأعلى، مؤرّخ في1984/05/26 ما يلي: "...حيث أنّه من الثّابت ومن المبادئ المعمول بها أنّ القرارات الفرديّة الضّارّة بالأفراد لا تطبّق في حقّهم بأثر رجعيّ، وإنّما تطبّق ابتداء من تاريخ تبليغ قرار التّصريح بالعقوبة.

وأنّه كان يتعيّن على المدّعى عليه، وبخصوص هذه النّقطة، اللّجوء على الأقلّ إلى إجراءات التّوقيف قبل اتّخاذ القرار المطعون فيه.

1- طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص252.

2- لحسين بن شيخ آث ملويا، **دروس في المنازعات الإدارية**، المرجع السابق، ص269.

وأنّه من الملائم من أجل هذه الأسباب إبطال المقرّرة الصّادرة في 11 أفريل 1982 لمخالفتها للقانون"[1].

وبالتّالي فإنّ دور وسلطة قاضي الإلغاء في تقديره لمشروعية عيب المحلّ في قرار السّلطات المختصّة مرتبط بسلطتها المقيّدة، وأيّ تجاوز منها يترتّب عليه عدم مشروعية قرارها، وبالتّبعية يستوجب إلغائه من طرف القاضي الإداريّ.

## الفرع الثّاني
## عدم المشروعية المتعلّقة بعيب السّبب

إنّ عيب السّبب في قرارات السّلطات المختصّة، هو عيب من عيوب عدم مشروعية قراراتها، حيث يصيب ويشوب ركن السّبب في قرارات السّلطات المختصّة فيجعله حالة وسبب ووسيلة من أسباب ووسائل الحكم بالإلغاء في دعوى الإلغاء.

حيث نشأ هذا العيب كسبب من أسباب رقابة للقضاء على مدى مشروعية قرارات السّلطات المختصّة، وكحالة من حالات الحكم بالإلغاء في دعوى الإلغاء، في منتصف القرن العشرين على يد القضاء الإداريّ، في نطاق سياسة التّوسع في عملية الرّقابة القضائيّة على أعمال الدّولة والإدارة العامّة، تطبيقا وتحقيقا وتجسيدا لفكرة الدّولة القانونيّة ومبدأ الشرعية، وحماية النّظام والقانون لحقوق الانسان في الدّولة المعاصرة[2].

---

1- قرار المجلس الأعلى، الغرفة الإداريّة، مؤرّخ في 1984/05/26، ملفّ رقم 33853، قضية (ل.خ) ضدّ (وزير الشّؤون الخارجيّة)، المجلّة القضائيّة، العدد04، قسم المستندات، سنة 1989، ص215، 216.

2- عمار عوابدي، **النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري**، المرجع السابق، ص543.

فإذا حدّد القانون أسبابا معيّنة لاتّخاذ السّلطات المختصّة قرارات معيّنة، فتكون إرادتها حينئذ إرادة مقيّدة، فيجب عليها إصدار القرارات الملائمة لتلك الأسباب، وإلاّ أصيب قرارها بعيب السّبب، وهو العيب الّذي يلحق العناصر القانونيّة والواقعيّة الّتي يستند إليها القرار، سواء فيما يتعلّق بوجودها أو بسلامتها[1].

حيث يقوم قاضي الإلغاء بمراقبة السّلطة المقيّدة للسّلطات المختصّة من خلال فحص عدم المشروعية المتعلّق بعيب السّبب، وذلك بتفحّصه لتقدير وجود الوقائع، أو ما يسمّى انعدام الوجود المادّي لها، وكذلك مدى الخطأ في اسنادها لقانون معيّن، أو ما يسمى الخطأ في التّكييف القانونيّ للوقائع[2].

ولكن قضاء الإلغاء في الجزائر لا يفصل الأمر على النّحو السّابق، بتأسيس الإلغاء على عيب السّبب كأساس مستقلّ عن عيب مخالفة القانون، بالرّغم من وجود العديد من صور هذا العيب في قرارات الجهات القضائيّة الجزائريّة منها: انعدام الوجود المادّي للوقائع، والخطأ في التّكييف القانونيّ للوقائع[3].

**أوّلا- حالة انعدام الوجود المادّيّ للوقائع**

إنّ حالة انعدام الوجود المادّيّ للوقائع المادّيّة أو القانونيّة في عيب السّبب في قرارات السّلطات المختصّة، كسبب ووسيلة من أسباب ووسائل الحكم بالإلغاء في دعوى الإلغاء، هي حالة استناد السّلطات المختصّة في إصدار قرارات معيّنة، إلى وقائع ماديّة أو قانونيّة غير موجودة ماديا، وغير صحيحة من النّاحية الواقعيّة، أي

1- علي الدين زيدان، محمد السيد، **الموسوعة الشاملة في شرح القضاء الإداري**، الجزء الثالث، القرارات الإدارية، أركانها، الرقابة عليها، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2005، ص93.

2- سليمان محمد الطماوي، **الوجيز في القضاء الإداري**، المرجع السابق، ص292.

3- لحسين بن شيخ آث ملويا، دروس في المنازعات الإدارية، المرجع السابق، ص397.

أنّها أرتكبت خطأ في تحديد الوجود المادّي للوقائع المادّيّة، أو القانونيّة الّتي شكّلت سبب إصدار القرار، ففي هذه الحالة يعدّ القرار مشوبا بعيب انعدام السّبب، ويعدّ بذلك قرارا غير مشروع، يستوجب الحكم بإلغائه بواسطة رفع دعوى أمام قاضي الإلغاء[1].

إنّ قاضي الإلغاء وهو يراقب قرار السّلطات المختصّة، يبحث عن الوجود المادّيّ والقانونيّ للوقائع الّتي أسّس عليها القرار محلّ الطّعن، فإذا وجدها معدومة ألغى القرار لوجود عيب في السّبب في صورة عدم الوجود المادّيّ لكلّ من الوقائع المادّية والوقائع القانونيّة.

**ثانيا- حالة الخطأ في التّكييف القانونيّ للوقائع**

المقصود بالخطأ في التّكييف القانونيّ للوقائع هو خطأ السّلطات المختصّة في إسناد الوقائع الثّابتة والموجودة إسنادا سليما وصحيحا إلى مجموعة القواعد القانونيّة والتّنظيميّة الّتي تحكمها وتنظّمها، وكذا الخطأ في عملية تفسير هذه القواعد القانونيّة والتّنظيميّة بخصوص الوقائع القائمة والثّابتة، أي الخطأ في عملية المقابلة والتّخصيص والتّجسيد للقواعد القانونيّة والتّنظميّة حتّى تنطبق على الوقائع، وكذا الخطأ في عملية اسناد خصائص الوقائع إلى التّعميم، والتّجريد الوارد في القواعد القانونيّة الواجب تطبيقها عليها، حتّى تدخل في النّظام القانونيّ الّذي يحكمها، وتتحقّق عملية التّطابق بين القواعد القانونيّة والتّنظميّة الواجبة التّطبيق على الوقائع المادّيّة أو القانونيّة القائمة والثّابتة[2].

---

1- عمار عوابدي، **النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري**، المرجع السابق، ص549.

2- المرجع نفسه، ص551.

هنا تجدر الإشارة رقابة قاضي الإلغاء لا تقتصر على التّثبّت من الوجود المادّيّ والقانونيّ للوقائع، بل تتعدّاها إلى الرّقابة على الوصف القانونيّ لها، إذ لا يكفي أن تكون الوقائع الّتي استند إليها القرار موجودة، بل يستلزم كذلك أن يكون القرار سائغا من النّاحية القانونيّة.

تعدّ السّلطات المختصّة مرتكبة للخطأ في التّكييف القانونيّ للوقائع، إذا استندت في قرارها إلى وقائع قانونيّة أو ماديّة غير مؤسّسة، وغير مسندة على أسس قانونيّة صحيحة أي غير شرعيّة.

ومن تطبيقات عدم المشروعية المتعلّقة بعيب السّبب في القضاء الإداريّ الجزائريّ، ما جاء في حكم المحكمة الإداريّة [1] بسكيكدة، المؤرّخ في 2012/04/09، حيث نجد أنّ المدّعي (ع. ب)، إلتمس من المحكمة الإداريّة إلغاء القرار الصّادر عن المدّعي عليها (ولاية سكيكدة)، المتضمّن رفض ملفّ ترشّحه لانتخابات أعضاء المجلس الشّعبيّ الوطنيّ يوم 2012/05/10، حيث تمّ تبليغه بموجب وصل تبليغ[2] رفض ملفّ التّرشّح بتاريخ 2012/04/04 على أساس أنّ نتائج التّحقيق كانت سلبيّة.

وأسّس المدّعي إلتماسه على أنّ القرار المطعون فيه جاء مخالفا للقانون، حيث تجاوزت فيه المدّعي عليها حدود السّلطة المخوّلة لها قانونا، إذ بالرّجوع إلى نصّ المادّة 90 من القانون العضويّ 01/12 يتّضح أنّه قد استوفى الشّروط المتطلّبة كافّة للتّرشّح إلى عضوية المجلس الشّعبيّ الوطنيّ، وبمعاينة السّبب الظّاهر الّذي بنت

1- حكم المحكمة الإداريّة سكيكدة، مؤرّخ في 2012/04/09، قضية (ع . ب) ضد ولاية سكيكدة ملحق رقم05.

2- وصل تبليغ رفض ملف التّرشّح، ملحق رقم 06.

عليه المدّعي عليها قرارها، فإنّه لا يدخل ضمن الشّروط الواجب توفّرها في المترشّح، وأنّ قرارها غير معلّل تعليلا قانونيّا طبقا للمادّة 01/96 من القانون العضويّ 12-01.

حيث أنّ المدّعي عليها تلتمس رفض الطّعن، وتدفع بأنّ ملفّ المترشّح المعنيّ بالطّعن غير مستوف للشّروط المنصوص عليها في المادّة 90 من القانون العضويّ 12-01.

ولهذه الأسباب رفضت المحكمة الإداريّة بسكيكدة إلغاء القرار الصّادر عن المدّعى عليها ( ولاية سكيكدة) المتضمّن رفض ترشّح المدّعي (ع. ب). وعليه، فإنّ القرار الإداريّ يكون غير مشروع لتخلّف الأسباب الّتي حدّدها المشرّع لتبريره، وهذا ما يعرف بانعدام الأسباب القانونيّة.

في بعض الأحيان يكون قرار السّلطات المختصّة غير مشروع، لانعدام الأسباب الّتي تدّعيها السّلطات المختصّة لتبرير قرارها، أو أنّها أخطأت في التّكييف القانونيّ للوقائع، فإذا ثبت لقاضي الإلغاء عدم مشروعية قرار السّلطات المختصّة، لوجود عيب السّبب في مجال السّلطة المقيّدة للإدارة، فإنّه يقضي بإلغائه[1].

## الفرع الثّالث

## عدم المشروعية بسبب عيب الغاية

إنّ عيب الانحراف في استعمال السّلطة أو عيب الغاية، هو حالة من حالات عدم مشروعية قرارات السّلطات المختصّة، وهو سبب ووسيلة من أسباب ووسائل

1- أبو بكر أحمد عثمان النّعيمي، المرجع السّابق، ص162.

الرّقابة على مدى مشروعية قرارات السّلطات المختصّة، والحكم بالإلغاء في دعوى الالغاء من طرف القاضي الإداريّ.

وعيب الغاية هو الّذي يصيب ويشوب ركن الهدف في قرارات السّلطات المختصّة، فيجعلها غير مشروعة من حيث ركن الهدف، كما يعدّ وسيلة قضائيّة جدّيّة وقويّة وفعّالة في مراقبة أعمال السّلطات المختصّة في الدّولة بصفة عامّة، وقراراتها بصفة خاصّة، وهذا لضمان تحقيق وتطبيق فكرة الدّولة القانونيّة، ومبدأ الشّرعية، وحماية للحرّيات السّياسيّة[1].

ويعدّ القرار السّلطات المختصّة معيبا بعيب الغاية، أو الانحراف بالسّلطة، أو إساءة استعمالها، إذا قامت باتّخاذ قرار تصبو من خلاله إلى تحقيق غاية ليست تلك الّتي من أجلها كان يفترض أن يصدر[2].

ولهذا يكون قرار السّلطات المختصّة مشوبا بعيب الانحراف بالسّلطة، أو إساءة استعمالها، وذلك عند اتّجاهها إلى تحقيق هدف آخر، خارج مقتضيات المصلحة العامّة، أو الهدف المخصّص بموجب النّصوص[3].

كما يقصد أيضا بهذا العيب، انحراف السلطات المختصة بالسلطة المخولة لها عن هدفها المقرر لها، سعيا وراء غرض غير معترف لها به، ولهذا وجب على السلطات المختصة أن تلتزم هذا الهدف في إصدار قرارها، فلا تتعداه إلى غيره[4].

---

1- عمّار عوابدي، **النّظريّة العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص551.

2- محمّد محمّد عبد اللطيف، المرجع السّابق، ص298.

3- محمّد الصّغير بعلي، **الوسيط في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص197.

4- عبد الله طلبة، المرجع السّابق، ص334.

ويتحقّق عيب الانحراف في استعمال السّلطة عندما تستعمل السّلطات المختصّة امتيازات ومظاهر السّلطة العامّة، لتحقيق أهداف غير تلك الأهداف الّتي منحت من أجلها الاختصاص، ومظاهر وامتيازات السّلطة العامّة، كأن تستهدف السّلطات المختصّة أهدافا بعيدة وخارجة عن نطاق الأهداف المرجوّة، أو تستهدف أهدافا تدخل في نطاق أهداف المصلحة العامّة، ولكنّها غير الأهداف المخصّصة والمحدّدة قانونا للسّلطات المختصّة [1].

إنّ عيب الانحراف في استعمال السّلطة من طرف السّلطات المختصّة، من أصعب العيوب من حيث اكتشافها والتّأكّد منها وإثباتها من طرف قاضي الإلغاء، نظرا لأنّه من العيوب الخفية غير الظّاهرة، ولأنّه يتضمّن عناصرا نفسيّة شخصية تتعلّق بنية مصدره، ولذلك كانت أزمة ومشكلة تطبيق عيب الإنحراف في استعمال السّلطة، تكمن في كيفية اكتشافه وإثباته من طرف قاضي الإلغاء.

ومن خلال تحليل أحكام قضاء مجلس الدّولة الفرنسيّ أمكن استنباط الوسائل لاكتشاف وإثبات عيب الانحراف في استعمال السّلطة في النّقاط الآتية[2]:

1- يمكن أن يستشفّ عيب الانحراف في استعمال السّلطة، من شكل ومضمون قرار السّلطات المختصّة نفسه، والّذي هو محلّ الرّقابة القضائيّة، حيث يمكن لقاضي الإلغاء أن يكشف من خلال شكل ومحتوى قرار هذه السّلطات، أنّه قد حقّق الهدف الّذي من أجله منحت تلك السّلطات بموجب القانون اختصاص وصلاحيات إصداره، أم لا.

---

1- عمار عوابدي، **النّظريّة العامّة للمنازعات الإداريّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص534.

2- المرجع نفسه، ص540 إلى 542.

2- كما يمكن للقاضي الإلغاء أن يكشف عيب الانحراف في استعمال السّلطة، من خلال فحص وتحليل أوراق ووثائق ملفّ الموضوع الّذي صدر بشأنه قرار السّلطات المختصّة، محلّ رقابة الإلغاء.

3- يمكن للقاضي الإلغاء أن يكشف ويثبت عيب الانحراف في استعمال السّلطة، من خلال ملاحظة وتحليل الظّروف والملابسات والمناقشات، المثارة حول الموضوع محلّ قرار السّلطات المختصّة المطعون فيه بعدم المشروعية وبدعوى الإلغاء.

4- كما يمكن لقاضي الإلغاء الكشف عن عيب الانحراف في استعمال السّلطة، من خلال فحص وتحليل طريقة اتّخاذ السّلطات المختصّة قرارها، مثل السّرعة والفجائيّة في اتّخاذ القرار وتنفيذه.

لكي يكون قرار السّلطات المختصّة معيبا بعيب الغاية أو الانحراف، يجب أن يكون سليما من ناحية المشروعية الخارجيّة، وهذا معناه أنّ قاضي الإلغاء يلجأ لهذا العيب عندما تكون الأوجه الأخرى غير مجدية وسليمة، ويترتّب عن ذلك أنّ عيب الغاية هو الحالة الأخيرة الّتي يبحثها قاضي الإلغاء بعد فحصه لبقية العيوب الأخرى[1].

ويعود السّبب في ذلك لصعوبة إثبات هذا العيب لتعلّقه بالبواعث والنّوايا والجوانب الشّخصيّة الّتي تقف وراء إصدار القرار. فهو بمنزلة عيب احتياطيّ يستعمله قاضي الإلغاء عندما يتعذّر على المدّعي إثبات عيب آخر، أمّا إذا تمكّن من

1- سمير دادو، الانحراف في استعمال السّلطة في القرارات الإداريّة، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير)، فرع تحولات الدولة، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص24.

إثبات ذاك العيب الآخر، فإنّ قاضي الإلغاء يكتفي به لإلغاء القرار دون الخوض في عيب الغاية[1]، وقد يلجأ إلى اختيار أسهل الحلول بالإقرار بقيام عيب مخالفة القانون، وبذلك يتجنّب الغوص في عيب الغاية[2].

بناء على ما تقدم فإنّ وسائل عدم المشروعية الدّاخليّة الّتي تتعلّق بمضمون قرار السّلطات المختصّة، والمتمثّلة في عيب المحلّ، وعيب السّبب، وعيب الغاية، فإنّ دور قاضي الإلغاء وسلطاته في تقديرها يتّسم بالتّعقيد، وذلك لأنّها تتطلّب رقابة عميقة لارتباطها بمضمون القرار محلّ الإلغاء، ومدى تطابقه مع القانون، وهي بذلك تختلف عن الرّقابة على وسائل عدم المشروعية الخارجيّة لقرار السّلطات المختصّة، والّتي تتميّز بالسهولة والوضوح نوع ما.

إنّ دور قاضي الإلغاء في الرّقابة على عيوب عدم المشروعية الدّاخليّة للقرار المطعون فيه كاملة، لكون صلاحيات السّلطات المختصّة في هذه الحالة مقيّدة، بالإضافة إلى أنّ هذا الدّور يختلف باختلاف نشاط السّلطات المختصّة، الّذي ترتّب عنه اتّخاذ القرار محلّ الطّعن بالإلغاء.

1- طعيمة الجرف، المرجع السّابق، ص259.

2- لحسين بن شيخ آث ملويا، **دروس في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص335.

## خلاصة الفصل الثّاني

لقد تطرقنا خلال هذا الفصل إلى مدلول السّلطة المقيّدة للسّلطات المختصّة، ونطاقها في القرار الصّادر عنها، ورقابة قاضي الإلغاء عليها. فبخصوص يخصّ المبحث الأوّل من هذا الفصل، تمّ بيان مفهوم السّلطة المقيّدة للسّلطات المختصّة، من خلال تعريفها، وتمييزها عن السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، وكذلك نطاق السّلطة المقيّدة للسّلطات المختصّة، من خلال التّطرّق للتّقييد في وسائل المشروعية الخارجيّة والدّاخليّة لقرار السّلطات المختصّة، أين تمّ الخلوص بأنّ السّلطة المقيّدة في أركان القرار السّلطات المختصّة هي الضّمانة العامّة الّتي تحمي مبدأ المشروعية، ويظلّ قاضي الإلغاء الإطار الخاصّ للتّطبيق السّليم للقانون من جهة، وحماية الحرّيات السّياسيّة من تعسّف الإدارة من جهة أخرى.

أمّا المبحث الثّاني من هذا الفصل فتمحور حول رقابة قاضي الإلغاء على السّلطة المقيّدة للسّلطات المختصّة في قراراتها.

حيث تمّ الوصول إلى أنّ من أهمّ نتائج ومقتضيات مبدأ المشروعية، هو خضوع السّلطات المختصّة للقانون، غير أنّ تعدّد وتنوّع نشاطات هذه السّلطات (الإدارة بصفة عامّة، والسّلطة المستقلّة بصفة خاصّة)، واحتكاكها اليوميّ والدّائم بالأشخاص أثناء ممارستها لنشاطها، قد يؤدّي إلى خروجها على هذا المبدأ.

وأنّ مخالفة السّلطات المختصّة لمبدأ المشروعية، وخروجها على أحكام القانون، يترتّب عليه بطلان عملها، وذلك بالحكم عليه من طرف القاضي الإداريّ بالإلغاء، والّذي يلحق بالقرارات الّتي لها أركان تنشأ مشوبة بعيب مخالفة القواعد الّتي قيّدها بها القانون عمل السّلطات المختصّة، ومن ثمّ فإنّ عيوب الاختصاص،

والشّكل والإجراءات وهي من أوجه عدم المشروعية الخارجيّة، وعيب المحلّ، والسّبب والغاية وهي من أوجه عدم المشروعية الدّاخليّة، تعدّ أسسا للطّعن بالإلغاء في قرارات السّلطات المختصّة.

فإذا استند رافع دعوى الإلغاء إلى أحد عيوب المشروعية الخارجيّة فإنّ قاضي الإلغاء يراقب القرار من ناحية الاختصاص والشّكل والإجراءات، أي الطّريقة الّتي استخدمت في اتّخاذ ذلك القرار، ولا تمتدّ إلى البواعث والدّوافع والنّوايا والخلفيات الّتي تشكّل من ورائها القرار. أمّا إذا أستند رافع دعوى الإلغاء على أحد عيوب عدم المشروعية الدّاخليّة لقرار السّلطات المختصّة، فإنّ رقابة قاضي الإلغاء تنصبّ على البحث في عدم مشروعية محتواه، وأسبابه، وأهدافه، مع ارتباطها بالبواعث الّتي قام عليها القرار المطعون فيه، ومدى مطابقتها للقانون.

يستنتج ممّا سبق أنّ هناك ارتباطا وثيقا بين فكرة المشروعية، وبين السّلطة المقيّدة للسّلطات المختصّة، وما يترتّب عن ذلك من خضوعها حين ممارستها للسّلطة المقيّدة لرقابة قاضي الإلغاء، للتحقّق من مراعاتها للقواعد القانونيّة الملزمة حين إصدارها للقرارات، وهذا بهدف حماية الأشخاص من تصرّفات السّلطات المختصّة، ذات الطّابع التّعسّفيّ، والّتي تخرج من خلالها عن مبدأ المشروعية الّذي تخضع له الدّولة برمّتها، وما ينعكس ذلك بالإيجاب على حماية وكفالة الحرّيات السّياسيّة.

# الباب الثاني

## مقتضيات تفعيل آليات الرّقابة القضائيّة لحماية الحرّيات السّياسيّة

# الباب الثّاني

# مقتضيات تفعيل آليات الرّقابة القضائيّة لحماية الحرّيات السّياسيّة

ولمّا كانت استقلالية القضاء امتدادا لمبدأ الفصل بين السّلطات، الّذي تعدّ الغاية من تطبيق هذا الأخير، منع قيام سلطة مستبدّة مطلقة تنتهك الحقوق والحرّيات، والعمل على قيام سلطة تلتزم بصون تلك الحقوق والحرّيات في إطار دولة القانون، أي دولة تضع فيها السّلطة التّشريعيّة القوانين الّتي تحمي الحقوق والحرّيات، تنفّذها السّلطة التّنفيذيّة، ويفصل القضاء في الخلافات النّاجمة عن تنفيذ وعدم تنفيذ القانون، لاسيما فيما تعلّق بالحرّيات السّياسيّة، الّتي لطالما قام الصّراع بشأنها بين الفاعلين في مجال السّياسيّة والقانون، ولعلّ حراك الشّعب الجزائريّ وتوابعه أحدث دليل على ذلك.

إنّ مبدأ استقلالية القضاء يحول دون تدخّل أي جهة أخرى في أعمال القضاة مهما كانت، ولضمان تطبيق هذا المبدأ، يجب أن يعهد بتسيير مرفق القضاء إلى هيئة مستقلّة عن السّلطة التّنفيذيّة، تتشكّل هذه الهيئة من أفراد ينتمون إلى سلك القضاء وتتمتّع بالحصانة الكاملة، الّتي تمكّنها من أداء وظيفة تحقيق العدالة على أكمل وجه.

إنّ ما قيل سابقا لم يتحقّق في الجزائر إذ لطالما نادى مناضلون سياسيون وباحثون بضرورة إلغاء وزارة العدل، وإسناد قطاع العدالة إلى المجلس الأعلى للقضاء، لتحقيق الاستقلال الوظيفيّ والعضويّ للسّلطة القضائيّة.

وفي إطار بعث مقتضيات تفعيل آليات الرّقابة القضائيّة، لحماية الحرّيات السّياسيّة كان لابدّ من تسليط الضّوء على مراجعة الأحكام القضائيّة، لما لها من أهمية خاصّة في المادّة الإداريّة، وهنا تظهر ضرورة مراجعة أحكام الدّرجة الأولى

من طرف قضاة الدّرجة الثّانية، وذلك عبر آلية الطّعن بالاستئناف الّتي تمثّل التّرجمة العمليّة لمبدأ التّقاضي على درجتين، وهذا بهدف ضمان حماية الحرّيات السّياسيّة من تعسّف الإدارة واستبدادها.

ثمّ يأتي الحديث عن السّلطة المستقلّة، باعتبارها نموذجا يلخّص جدلية السّلطة والمعارضة، وضرورة ضبط التّوازن بينهما من خلال تفعيل مبادئ دولة القانون، لاسيما ما تعلّق منها بالرّقابة على أعمال السّلطة المستقلّة، في إطار مقتضيات التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020.

# الفصل الأوّل

## استقلالية قاضي الإلغاء في الرّقابة على السّلطـات المختصّـة

## الفصل الأوّل

## استقلالية قاضي الإلغاء في الرّقابة على السّلطات المختصّة

إنّ الدّساتير الحديثة، وإن كانت تتبنّى النّصّ على استقلالية القضاء، وعدّه سلطة مستقلّة، إلاّ أنّ ذلك لا يكفي لوحده، فقد تضمن الدّساتير النّصوص، وحتّى لا تبقى مجرّد نصوص نظريّة، يجب ترجمتها إلى واقع عمليّ من خلال تحويلها إلى تشريعات عادية، وإعمال تلك النّصوص على أرض الواقع، لا سيما وأنّ الإيمان لدى الحاكم والمحكوم بوجود سلطة قضائيّة مستقلّة، تتمتّع بقدر عال من الحيدة والمهنيّة، كما هي ضمانة لكافة الحقوق والحرّيات بصفة عامّة، والحرّيات السّياسيّة محلّ الدّراسة بصفة خاصّة، وبالتّالي لا بديل عن توثيق هذا الاستقلال وترسيخ الاعتقاد بضرورته[1].

ولهذا نجد الدّستور الجزائريّ قد تبنّى صراحة استقلالية القضاء إذ جاء في المادّة 163 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 أنّ القضاء سلطة مستقلّة، وأنّ القاضي مستقلّ لا يخضع إلاّ للقانون، وجعل المجلس الأعلى للقضاء المؤسّسة الّتي تضمن استقلالية القضاء، وهذا ما نصّ عليه في المادّة 180 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، كما عزّز هذا التّعديل الدّستوريّ في المادّة 172، مبدأ استقلالية القضاء من خلال تكريسه لمبدأ حصانة القاضي، بمنع عزله إلاّ بضمانات دستوريّة وقانونيّة، يتمّ التّفصيل فيها لاحقا.

وعلى هذا فقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأوّل المجلس الأعلى للقضاء كونها آلية لاستقلالية قاضي الإلغاء، وعدم قابلية القضاة للعزل في المبحث الثّاني.

---

1- أحمد عبد الزّهرة الفتلاويّ، **استقلال السلطة القضائيّة وأثره في نظام دولة القانون -دراسة مقارنة-**، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2018، ص6.

## المبحث الأوّل

## المجلس الأعلى للقضاء باعتباره آلية لاستقلالية قاضي الإلغاء

على غرار مختلف دول العالم، تمّ إنشاء هيئة تقع على عاتقها تسيير وإدارة المسار المهنيّ للقضاة، وإن اختلفت تشكيلة هذه الهيئة من دولة إلى أخرى، وذلك بالنّظر إلى مدى تكريس مبدأ استقلالية السّلطة القضائيّة، وأطلق على هذه الهيئة في كلّ من فرنسا ومصر والجزائر، المجلس الأعلى للقضاء[1].

لقد خصّ المشرّع الجزائريّ القضاء الإداريّ بخصيصة تتمثّل في أنّ الّذي يتولّى وظيفة قاضي إداريّ لابدّ أن يكون برتبة مستشار في القضاء العادي، وعليه فإنّه لا يمكن تعيين القضاة المتخرجين في المدرسة العليا للقضاء في سلك القضاء الإداريّ، إلاّ بعد ترقيتهم على مستوى القضاء العادي إلى رتبة مستشار.

ولمّا كان أعضاء القضاء الإداريّ هم قضاة حسب الفقرة الثّانية من المادّة الثّانية من القانون العضويّ رقم 04-11، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء[2]، والّتي نصّت على ما يلي: "يشمل سلك القضاء... قضاة الحكم ومحافظي الدّولة لمجلس الدّولة والمحاكم الإداريّة"، وبالتّالي فهم يخضعون للقانون الأساسيّ للقضاء، وكذلك للهيئة المشرفة على مسارهم الوظيفيّ، وهي المجلس الأعلى للقضاء والّتي تعدّ الضّمانة الكبرى لاستقلال القضاء والقضاة.

ومن هنا وجب التّطرّق لهذه المؤسّسة الدّستوريّة، وكذا مدى استقلاليتها عن السّلطة التّنفيذيّة، ومن ثمّة مدى تكريس استقلال القاضي، وهذا بالتّعرُّض في البداية

---

1- عبد القادر محمّد القيسي، **الحصانة القضائيّة ومبدأ استقلالية القضاء في التّشريع الإسلاميّ**، دراسة مقارنة، المركز القوميّ للإصدارات القانونيّة، مصر، سنة 2017، ص296.

2- القانون العضويّ رقم 04-11، المتعلّق بالقانون الأساسيّ للقضاء، المؤرّخ في 21 رجب 1425 الموافق 06 سبتمبر 2004، الجريدة الرّسميّة عدد 57، الصّادرة بتاريخ 08 سبتمبر 2004.

إلى تشكيل المجلس الأعلى للقضاء ونظام سيره، ثمّ التّعرض بعد ذلك إلى صلاحياته.

## المطلب الأوّل

## تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء ونظام تسييره

لا يمكن الحديث بتاتا عن وجود قضاء مستقلّ، دون أن تكون الهيئة المخوّلة بمتابعة المسار المهنيّ للقاضي مشكّلة من القضاة أنفسهم، ومزوّدة بنظام تسيير يمنع تدخّل السّلطتين التّشريعيّة والتّنفيذيّة في شؤون القضاة.

وهنا يقوم التّساؤل عن الكيفية الّتي نظم بها المشرّع الجزائريّ تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، باضافة إلى التّساؤل حول قواعد تسييره، هذا ما ستتمّ الإجابة عنه في الفروع الآتية.

### الفرع الأوّل

### تشكيل المجلس الأعلى للقضاء

بالرّجوع إلى دساتير الجزائريّة المختلفة، نجدها قد تبنّت طريقتين في كيفية تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، الطّريقة الأولى وهي النّصّ على رئاسة المجلس في الدّستور والإحالة على القانون ليبيّن كيفية تشكيل بقية الأعضاء. أمّا الطّريقة الثّانية فهي النّصّ على التشكيلة كلّها في الدّستور، ويتمّ تفصيل ذلك في الآتي:

– **الطّريقــة الأولــى**: وهي النّصّ على رئاسة المجلس في الدّستور، والإحالة على القانون ليبيّن بقية التّشكيلة، وهذا ما جاء في دستور 1976[1]، حيث نصّت

1– الصّادر بالأمر رقم 76 – 97 المؤرّخ في 30 ذي القعدة عام 1390 الموافق 22 نوفمبر 1976، يتضمّن إصدار دستور الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبيّة، الجريدة الرّسميّة العدد 94 الصّادرة بتاريخ 24 نوفمبر1976.

الفقرة الأولى من المادّة 181 على أنّه: "يرأس رئيس الجمهوريّة المجلس الأعلى للقضاء"، ثمّ نصّت الفقرة الثّالثة من المادّة نفسها على أنّه: "يحدد القانون تأليف المجلس الأعلى للقضاء وطرق تسييره وصلاحياته الأخرى". وبدوره تبنّى دستور 1989[1] هذه الطّريقة، حيث نصّت المادّة 145 منه على أنّ رئيس الجمهورية هو رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ثمّ أحالت المادّة 148 منه على القانون لبيان كيفية تشكيل المجلس وصلاحياته[2]. وهو الصّنيع نفسه الّذي ورد في دستور 1996[3]، حيث نصّت المادّة 154 منه على أنّ رئيس الجمهوريّة هو رئيس المجلس، وأحالت المادّة 157 منه على قانون عضويّ يحدّد بقية أعضاء المجلس وصلاحياته[4].

– **الطريقــة الثّانيــة:** وهي النّــص على تشكيلــة المجلــس كلّها في الدّستور، وهذا ما ورد في دستور 1963[5]، حيث نصّت المادّة 65 منه على هذه

1– الصّادر بالمرسوم الرّئاسيّ رقم 89 – 18 المؤرّخ في 22 رجب 1409 الموافق 28 فيفري 1989، المتعلّق بنشر نصّ تعديل الدّستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، الجريدة الرّسميّة العدد 9 الصّادرة بتاريخ 01 مارس 1989.

2– وقد صدر قانون تشكيل المجلس الأعلى للقضاء فعلا، وهو القانون رقم 89–21، مؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1410، الموافق في 12 ديسمبر 1989، يتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء، الجريدة الرّسميّة العدد 53 الصّادرة في 13 ديسمبر 1989. ونصّت المواد 63 وما بعدها من هذا القانون على تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء وتسييره وصلاحياته.

3– الصّادر بالمرسوم الرّئاسيّ رقم 96 – 438 المؤرّخ في 26 رجب 1417 الموافق 07 ديسمبر 1996، يتعلّق بإصدار نصّ تعديل الدّستور، المصادق عليه في في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرّسميّة العدد 76 الصّادرة بتاريخ 08 ديسمبر 1996.

4– بالفعل صدر هذا القانون، وهو القانون العضويّ رقم 04–12، المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله، وصلاحياته، المؤرّخ في 21 رجب 1425، الموافق 06 سبتمبر 2004، الجريدة الرّسميّة العدد 57 ، الصّادرة بتاريخ 08 سبتمبر 2004.

5– دستور 1963 الصّادر بموجب إعلان 10 سبتمبر 1963، والموافق عليه في استفتاء شعبيّ يوم 8 سبتمبر 1963، الجريدة الرّسميّة عدد 64، سنة 1963.

التّشكيلة[1]، وكذلك فعل الشيء نفسه المشرّع الدّستوريّ في التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، حيث نصّت المادّة 180 منه، على أنّ تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء هي على النّحو الآتي: "

- رئيس الجمهورية، رئيسا،

- الرّئيس الأوّل للمحكمة العليا، نائبا للرّئيس،

- رئيس مجلس الدّولة،

- خمسة عشر(15) قاضيا ينتخبون من طرف زملائهم حسب التّوزيع الآتي:

* ثلاثة(3) قضاة من المحكمة العليا، من بينهم قاضيان اثنان(2) للحكم وقاض واحد(1) من النّيابة العامّة،

* ثلاثة (3) قضاة من مجلس الدّولة، من بينهم قاضيان اثنان(2) للحكم ومحافظ الدّولة(1)،

* ثلاثّة (3) قضاة من المجالس القضائيّة، من بينهم قاضيان اثنان(2) للحكم وقاض واحد(1) من النّيابة العامّة،

* ثلاثة (3) قضاة من الجهات القضائيّة الإداريّة غير قضاة مجلس الدّولة، من بينهم قاضيان اثنان (2) للحكم ومحافظ الدّولة (1)،

1- ونصها: "يتألّف المجلس الأعلى للقضاء من رئيس الجمهوريّة ووزير العدل، والرّئيس الأوّل للمحكمة العليا، ووكيل الدّولة العام لديها، ومحام لدى المحكمة العليا، واثنين من رجال القضاء أحدهما من قضاة الصّلح، ينتخبان من طرف زملائهم على المستوى الوطنيّ، وستّة أعضاء تنتخبهم لجنة العدل الدّائمة في المجلس الوطنيّ من بين أعضائها".

* ثلاثة (3) قضاة من المحاكم الخاضعة للنّظام القضائيّ العادي، من بينهم قاضيان اثنان (2) للحكم وقاض واحد (1) من النّيابة العامّة.

- ستّ (6) شخصيات يختارون بحكم كفاءاتهم خارج سلك القضاء، اثنان (2) منهم يختارهم رئيس الجمهوريّة، واثنان (2) يختارهما رئيس المجلس الشّعبي الوطنيّ من غير النّواب، واثنان (2) يختارهما رئيس مجلس الأمّة من غير أعضائه،

- قاضيان اثنان (2) من التّشكيل النّقابيّ للقضاة،

- رئيس المجلس الوطنيّ لحقوق الانسان"[1].

يدفعنا التّأمّل في هذه التّشكيلة إلى التّوقّف لتسجيل بعض الملحوظات والمآخذ حول بعض النّقاط، والّتي يتمّ بيانها في الآتي:

**أوّلا- بالنّسبة لرئاسة المجلس**

أسندت المادة 154 من دستور سنة 1996، وعلى غرار الدّساتير الجزائريّة السّابقة رئاسة المجلس الأعلى للقضاء إلى رئيس الجمهوريّة، وهو ما ترجمته المادّة الثّالثة من القانون العضويّ رقم 04-12 المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته، وكذلك تجسّدت في التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 في المادّة 180 منه، وفي هذا الصّدد تجدر الإشارة إلى الاتّجاه الحديث الوارد في الدّساتير والتّشريعات المقارنة، الّذي يقضي بمنح رئاسة المجلس إلى رئيس محكمة النّقض، وهو ما نصّت عليه مثلا المادّة 65 من الدّستور الفرنسيّ لسنة 1958، المعدّلة بموجب القانون الدّستوريّ رقم 2008-724، المؤرّخ في 23 جويلية 2008، حيث

1- المادّة 180 من المرسوم الرّئاسيّ رقم 20-442، المتعلّق بإصدار التّعديل الدستوريّ لسنة 2020، المصدر السّابق.

أسندت رئاسة المجلس الأعلى للقضاء في تشكيلته المختصّة بشؤون قضاة الحكم وتشكيلته المجتمعة، إلى الرّئيس الأوّل لمحكمة النّقض، فيما أسندت رئاسة المجلس في تشكيلته المختصّة بشؤون قضاة النّيابة، إلى النّائب العام لدى محكمة النّقض[1].

وبالعودة إلى الدّستور الجزائريّ، الّذي يؤخذ عليه إصراره على إبقاء رئاسة المجلس الأعلى للقضاء إلى رئيس الجمهوريّة، محلّ شكّ وريب باعتباره تدخّلا غير مقبول، لما له من تأثير على استقلالية القضاء، بالرّغم من هجرة هذا الحلّ من قبل المؤسّس الدستوريّ الفرنسيّ، طبقا للمادّة 65 من الدّستور الفرنسيّ[2]، الّذي دأب المؤسس الدّستوريّ الجزائريّ على الاستلهام من تجاربه، وعليه يمكن إقتراح تعديل المادّة 180 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، على النّحو الّذي تسند فيه رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، إلى قاضي يتمّ انتخابه من طرف نظرائه، بعد استيفائه شروطا موضوعيّة تؤهّله لتولّي هذه الوظيفة الخطيرة، وهذا لتعزيز وضمان استقلالية السّلطة القضائيّة.

---

1- محمّد هاملي، **آليات إرساء دولة القانون في الجزائر**، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراة تخصص قانون عام)، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 138.

2- تنصّ المادّة 65 من الدّستور الفرنسيّ على أن يتألّف المجلس الأعلى للقضاء من تشكيلة خاصّة بقضاة المحكمة، وتشكيلة خاصّة بقضاة النّيابة العامّة. يرأس الرّئيس الأوّل لمحكمة النّقض التّشكيلة الخاصّة بقضاة الحكم ... أمّا التّشكيلة الخاصّة بقضاة النّيابة العامّة، فيرأسها النّائب العام لدى محكمة النّقض.
Constitution francaise, à la loi constitutionnelle du 03 juin 1958, journal officiel N° 234, publié le 05 octobre 1958, Modifié par la loi constitutionnelle n° 2008-724 du 23 juillet 2008.

**ثانيا- تأثير السّلطة التّنفيذيّة على تشكيلة المجلس**

إنّ النّظام القانونيّ لتعيين أعضاء المجلس يكشف لنا وقوعهم تحت التّأثير المباشر، وغير المباشر للسّلطة التّنفيذيّة، فالرّئيس الأوّل للمحكمة العليا، ورئيس مجلس الدّولة وطبقا لنصّ المادّة 92 الفقرة 03 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، والمادّة 49 من القانون الأساسيّ للقضاء[1]، يعيَّنان بشكل مباشر من قبل رئيس الجمهوريّة، دون أن يكون هذا الأخير مقيَّدا في ذلك بأيّ شرط، فإذا ما أضفنا لهم رئيس الجمهوريّة نفسه وخمسة قضاة نيابة، الّذين يخضعون مباشرة إلى وزير العدل، والشّخصيتان اللّتان يعيّنهما رئيس الجمهوريّة من خارج سلك القضاء، وكذلك رئيس المجلس الوطنيّ لحقوق الانسان، والشّخصيتان اللّتان يعيّنهما رئيس مجلس الأمّة، وتأثّر هذا الأخير بالثّلث الرّئاسيّ وكتلة الموالاة، الّتي تكون عادة السّبب في وصوله إلى رئاسة مجلس الأمّة، وبالتّالي التّأثير في إختياره الّذي لن يخرج عن رضى رئيس الجمهوريّة، واحتمال تأثير والتّأثر بكبار مسؤولي الدّولة الّذين هم أعضاء في تشكيلة المجلس، على الشّخصيتين اللّذين يعيّنهما رئيس المجلس الشّعبيّ الوطنيّ، الّذي تلعب كتلة الموالاة فيه الدّور الرّئيس في وصوله إلى رئاسة المجلس الشّعبيّ الوطنيّ، ليرتفع بذلك عدد الأعضاء الواقعين تحت تأثير السّلطة التّنفيذيّة بشكل أو بآخر، إلى الأغلبية المطلقة، الأمر الّذي ينعكس مباشرة على استقلالية المجلس الأعلى للقضاء، وعليه يمكن اقتراح إفراغ تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء من كلّ عنصر غير قضائي.

1- القانون العضويّ رقم 04-11، المتعلّق بالقانون الأساسيّ للقضاء، المصدر السّابق.

**ثالثا- من حيث اشتراط الكفاءة القانونيّة في أعضاء المجلس الأعلى للقضاء**

يطرح هذا الأمر بشدّة بالنّسبة للشّخصيات السّتّة الّذين يختارون بحكم كفاءاتهم من خارج سلك القضاء، إذ لم يحدّد المشرّع الدّستوريّ نوع الكفاءة الّتي تتوفّر في هذه الشّخصيات، ولا تخصّصهم، ولا الخبرة الّتي يجب أن يمتلكوها.

بالمقابل نلاحظ أنّ الدّستور الفرنسيّ لسنة 1946 اشترط أن يكون العضوان المعيّنان من قبل رئيس الجمهوريّة في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء من رجال القانون، وهو النّهج الّذي سار عليه الدّستور الإيطاليّ لسنة 1947 حينما اشترط في مادّته 104 أن يتمّ اختيار ثلث أعضاء المجلس الأعلى للقضاء من قبل البرلمان من بين أساتذة القانون، أو المحامين الّذين أمضوا خمسة عشر (15) سنة في المهنة[1]، وعليه يمكن أيضا اقتراح تعديل المادّة 180 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، باستبدال الشّخصيات المختارة من خارج سلك القضاء، برجال القانون من محامين وأساتذة القانون، باعتماد آلية الانتخاب دون التّعيين من طرف نظرائهم، لافتراض كفاءتهم القانونيّة بحكم الوظّيفة.

**رابعا- بالنّسبة لعهدة الأعضاء بالمجلس الأعلى للقضاء**

نصّت المادّة 180 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، في الفقرة الأخيرة على إحالة المسائل المتعلّقة بطرق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله للقانون العضويّ، حيث حدّدت المادّة 05 من القانون العضويّ رقم 04-12 المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته مدّة العضوية بالمجلس بأربع سنوات غير قابلة للتّجديد، على أن يجدّد نصف الأعضاء المنتخبين والمعيّنين

1- عمّار بوضياف، **الحماية القانونيّة للقاضي في التّشريع الجزائريّ**، (رسالة لنيل شهادة دكتوراة)، معهد العلوم القانونيّة والإداريّة، جامعة عنابة 1994، ص74.

كلّ سنتين وفق الكيفيات الّتي تمّ تعيينهم بها، وطبقا لنفس المادّة دائما يستفيد الأعضاء خلال عهدتهم من كامل المرتّب المرتبط بالوظّيفة الّتي كانوا يشغلونها حين تعيينهم بالمجلس مع استفادتهم من منحة خاصّة.

يلاحظ أنّ صياغة هذه المادّة جاءت بطريقة يتعذّر من خلالها تطبيق فحواها بشكل صحيح، فعدد القضاة المنتخبين في المجلس الأعلى للقضاء فرديّ، بالنّسبة لقضاة النّيابة، وهذا وفق التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، عشرة قضاة حكم، وخمسة قضاة نيابة، والإشكال نفسه كان واردا بالنّسبة للتّشكيلة السّابقة للمجلس في القانون العضويّ رقم 04-12، حيث كان يتشكّل من خمسة قضاة حكم، وخمسة قضاة نيابة، وبالتّالي يتعذّر تجديد النّصف في هذه الحالة[1]، وهنا يسجّل بأنّ المشرّع كان بإمكانه أصلا تجنّب هذا الإشكال من خلال ضبط التّشكيلة، باعتماد أعداد قابلة للقسمة على اثنين، أو أن يلغي فكرة التّجديد ابتداء، واحتساب عهدة الأعضاء كاملة دعما لفكرة استقرار المجلس، خاصّة وأنّ مدّة العهدة هي أربع سنوات فقط.

ويمكن القول ممّا سبق ذكره بأنّ الأحكام الواردة في نصّ المادّة 180 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، المتعلّقة بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء، تكرّس هيمنة السّلطة التّنفيذيّة على المجلس الأعلى للقضاء، الأمر الّذي يطعن في فكرة استقلاليته.

## الفرع الثّاني

## سير المجلس الأعلى للقضاء

يجتمع المجلس الأعلى للقضاء في دورتين عاديتين في السّنة، ويمكنه أن يجتمع في دورات استثنائية بناء على استدعاء من رئيسه أو من نائبه، وبالتّالي قد

1- محمد هاملي، المرجع السّابق، ص145 و146.

عهد المشرّع بصلاحية دعوة المجلس للانعقاد إلى رئيسه المتمثّل في رئيس الجمهوريّة، أو نائبه الّذي هو رئيس الأوّل للمحكمة العليا[1].

وحسب نصّ المادّة 13 من القانون 04-12، يضبط رئيس المجلس الأعلى للقضاء، أو نائبه جدول الجلسات بعد تحضيره، بالاشتراك مع المكتب الدّائم للمجلس، ولقد بيّنت المادّة 10 من نفس القانون كيفية تأليف هذا المكتب الدّائم، حيث يجري انتخاب أعضائه الأربعة في أوّل جلسة للمجلس الأعلى للقضاء، عن طريق الاقتراع السّريّ والمباشر، وبأغلبية الأعضاء[2]، على أن يتفرّغوا لأداء مهامهم، ويوضَعوا بقوّة القانون في وضعية إلحاق، كون المكتب الدّائم يجتمع كلّما دعت الضّرورة إلى ذلك[3].

ومن خلال المادّة 10 من القانون العضويّ رقم 04-12، نجد أنّ المشرّع قد عهِد بإعداد جدول الأعمال إلى رئيس المجلس أو نائبه، علما أنّ رئيس المجلس هو رئيس الجمهوريّة، حيث لم يحدث أبدا وأن ترأس المجلس الأعلى للقضاء، وبالتّالي فإنّ الرّئاسة ستؤول إلى الرّئيس الأوّل للمحكمة العليا، والّتي كانت في التّشكيلة السّابقة إلى وزير العدل، على أن يساعده في أداء مهامه موظّفان من وزارة العدل يتولّى هو تعيينهما، وبالتّالي كلّهم تحت تأثير السّلطة التّنفيذيّة.

---

1- المادّة 12 من القانون العضويّ 04-12، المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته.

2- المادّة 10 من القانون العضويّ 04-12، المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته.

ونشير إلى أنّه في حال تساوي الاصوات يعدّ منتخبا المترشّح الأكبر سنّا، أما في حل ترشّح أقلّ من أربعة أعضاء فقط يتمّ انتخابهم أعضاء بالمكتب الدّائم بالتّزكية، على حين في حال ترشّح أقل من أربعة أعضاء يتمّم العدد الباقي عن طريق التعيّين من طرف رئيس المجلس، أو من نائبه، أنظر المادّتين 32 و42 من النّظام الدّاخليّ للمجلس الأعلى للقضاء، الجريدة الرّسميّة العدد 15، الصّادرة في 28 فبراير 2007.

3- المادّة 10 من القانون العضويّ رقم 04-12، المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته.

وبالرّجوع إلى المادّة 17 الفقرة 03 من القانون العضويّ رقم 04-12، والّتي تنصّ على ما يلي: "... يكون القاضي أمين المجلس الأعلى للقضاء آمرا بالصّرف...". وهنا يطرح السّؤال حول المركز القانونيّ لأمين المجلس، خصوصا ما تعلّق منه بكيفية تعيينه، تجيبنا على هذا التّساؤل الفقرة 04 من المادّة 11 من نفس القانون، والّتي تنصّ على ما يلي: "يعيّن القاضي أمين المجلس الأعلى للقضاء بقرار من وزير العدل"، وبالتّالي فإنّ الآمر بالصّرف على مستوى المجلس الأعلى للقضاء، يكون تعيينه من اختصاص السّلطة التّنفيذيّة، وهو ما يمس دائما استقلالية القضاء.

أمّا بالنّسبة لمداولات المجلس، وحسب القانون العضويّ 04-12، وطبقا للمادّة 14 منه فإنّه: "لا تصحّ مداولات المجلس الأعلى للقضاء إلاّ بحضور ثلثي 3/2 الأعضاء على الأقلّ"، والإشكال الّذي يطرح هو في حالة ما إذا لم يتحقّق النّصاب القانونيّ المتمثّل في الثّلثين على الأقلّ في المرّة الأولى والثّانية كيف لهذا المجلس أن ينعقد؟ مع العلم أيضا أنّ المشرّع لم يلزم الأعضاء بالحضور، أو قبول مداولات المجلس بعد الاستدعاء الثّاني بأيّ عدد من الحضور مهما كان عددهم، وهو ما يعدّ نقصا تشريعيّا فاحشا، وعيبا تشريعيا جسيما، لأنّ الأمر يتعلّق بجوهر أعمال المجلس، وعليه يكون الحلّ قياسا على الحالات المشابهة، هو إنعقاد المجلس بمن حضر في المرة الثّانية، مع نفاذ كافة القرارات المتّخذة.

كما أنّ قرارات المجلس الأعلى للقضاء تتّخذ بالأغلبية، على أن يُرجّح صوت الرّئيس في حال تساوي الأصوات[1]، فهل يتعلّق الأمر بأغلبية الأعضاء، أم بأغلبية الحاضرين؟ كما أنّه اكتفى باشتراط نصاب الأغلبيّة فقط، ويلاحظ هنا بأنّ المشرّع لم

1- المادتين 14 و15 من القانون العضوي رقم 04-12، المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته.

يحدّد نوع الأغلبية المشترطة في التّصويت[1]، هل هي أغلبيّة بسيطة أم أغلبيّة مطلقة، كونها شرطا لاتّخاذ جميع قرارات المجلس بما في ذلك القرارات الخطيرة مثل قرارات العزل والإحالة على التّقاعد التّلقائيّ[2]، وهذا بخلاف ما كان عليه الحال في ظلّ الأمر رقم 69-27[3] وكذا في ظلّ القانون رقم 89-21، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء، حيث كان هذان النّصّان يشترطان تحقيق نصاب أغلبية الثّلثين لأجل إقرار إحدى العقوبتين المشار إليهما[4]، ونظرا لأنّ نصاب الأغلبية البسيطة من السّهل على السّلطة التّنفيذيّة تحقيقه في ظلّ وجود تأثير، وإن كان غير مباشر للسّلطة التّنفيذيّة على تشكيلة المجلس، وعليه فإنّه يجب على المشرّع أن يُراجع الأحكام المتعلّقة بالتّصويت، فيرفع النّصاب المشترط لإقرار عقوبات العزل، والإحالة على التّقاعد والتّسريح إلى الثّلثين، توفيرا لضمانات أكبر للقضاة[5].

وممّا يؤثّر على استقلالية أعضاء المجلس الأعلى للقضاء أيضا، عدم تخصيص مقرّ مستقلّ للمجلس الأعلى للقضاء، حيث اكتفى المشرّع بالإشارة في المادّة 02 من القانون العضويّ رقم 04-12، إلى ضرورة أن يكون مقرّه في الجزائر العاصمة، وفي ظلّ ذلك جرى العمل على أن يعقد المجلس جلساته بوزارة العدل، وحبّذا لو يحظى بالنّصّ على ضرورة عقد جلساته بمقر مستقلّ خاصّ به.

---

1- محمد هاملي، المرجع السابق، ص147.

2- محمّد هاملي، المرجع السّابق، ص147.

3- الأمر رقم 69-27، مؤرّخ في 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969، يتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء ( الملغى)، الجريدة الرّسميّة العدد 42، الصّادرة في 16 ماي 1969.

4- المادّة 24 من الأمر 69-27 المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء (الملغى) وكذا المادّة 100 من القانون رقم 89-21، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء (الملغى).

5- محمّد هاملي،المرجع السّابق، ص148.

كما تضمّن القانون العضويّ رقم 04-12 العديد من الأحكام الإيجابيّة، ومن جملتها النّصّ لأوّل مرّة على الاستقلالية المالية للمجلس الأعلى للقضاء، ذلك أنّ الاعتمادات المالية للمجلس أصبحت تسجّل في الميزانية العامّة للدّولة، وأصبح القاضي أمين المجلس هو الآمر بالصّرف[1]، وهذا خلافا لما كان عليه الحال في ظلّ قوانين القضاء السّابقة، أين كانت ميزانيته تقيّد ضمن ميزانية وزارة العدل[2]، وطبعا ذلك كان يجعل المجلس في حالة تبعية مالية دائمة للوزارة.

يمكن القول بأن الأحكام المتضمّنة في القانون العضويّ رقم 04-12 والمتعلّقة بسير المجلس الأعلى للقضاء تنطوي على كثير من الإيجابيّة خاصّة ما تعلّق بمنح المجلس استقلاليته المالية، ومع ذلك فإنّنا نهيب بالمشرّع الجزائريّ أن يعيد النّظر في بعض مضامينه الأخرى، على النّحو الّذي يمنح للمجلس مقرّا خاصّا به، ويتيح لأغلبية الأعضاء دعوة المجلس للانعقاد؛ وكذا يمنح صلاحية ضبط جدول أعمال الجلسات وترأُّس المكتب الدّائم وتعيين القاضي الأمين إلى الرّئيس الأوّل للمحكمة العليا[3].

1- المادّة 17 من القانون العضويّ رقم 04-12 المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته.

2- المادّة 12 من القانون التّنظيميّ رقم 64-153، مؤرّخ في 27 محرم 1384 الموافق في 08 يونيو 1964، المتعلّق بالمجلس الأعلى للقضاء (الملغى)، الجريدة الرّسميّة العدد 05 الصّادرة بتاريخ 12 يونيو 1964. والمادّة 20 من الأمر رقم 69-27 المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء (الملغى)، وكذا المادة 77من القانون رقم 89-21 المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء (الملغى).

3- محمد هاملي، المرجع السّابق، ص149

## المطلب الثّاني

## اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء

تحرص التّشريعات المنظّمة للسّلطة القضائيّة على أن تفرّد للقضاة قواعد خاصّة، تنظّم مسارهم المهنيّ بداية من تعيينهم إلى غاية إنهاء مهامهم، وتفتيش أعمالهم ومساءلتهم تأديبيّا وسائر ما يتعلّق بشؤونهم.

ولا شكّ أنّ الهدف من إفراد نظم وقواعد خاصّة يخضع لها القضاة دون سائر العاملين بالدّولة، هو إحاطتهم بضمانات تكفل لهم الاطّمئنان والاستقلال في أداء رسالتهم على نحو يشيع الطّمأنينة في نفوس المتقاضين.

إنّ مكانة السّلطة القضائيّة واستقلالها، متوقّف على المكانة الّتي حضي بها المجلس الأعلى للقضاء وصلاحياته، بقدر ما يكون لهذا المجلس دور في تسيير وتنظيم المسار الوظيفيّ للقاضي بقدر ما يعلو صرح السلطة القضائيّة شامخا، وبقدر ما يجرّد هذا المجلس من ممارسة اختصاصته بقدر ما يفتح المجال واسعا أمام السّلطة التّنفيذيّة لتفرض وصايتها على جهاز القضاء[1]، وفي هذا السياق نلاحظ بأن المادّة 181 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، نصّت على أنّه : "يقرّر المجلس الأعلى للقضاء طبقا للشّروط الّتي يحدّدها القانون، تعيين القضاة، ونقلهم، ومسارهم الوظيفيّ.

يتمّ التّعيين في الوظائف القضائيّة النّوعية بموجب مرسوم رئاسيّ بعد رأي مطابق للمجلس الأعلى للقضاء.

1- مصطفى بن جلول، **استقلالية القضاء الإداريّ في الجزائر**، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام)، كلّية الحقوق، جامعة الجزائر 1، سنة 2013، ص219.

ويسهر على احترام أحكام القانون الأساسيّ للقضاء، وعلى رقابة انضباط القضاة، تحت رئاسة الرّئيس الأوّل للمحكمة العليا".

وهنا يثور التّساؤل حول مدى استجابة المشرّع لما قرّره المشرّع الدّستوريّ، ومدى تمكين المجلس الأعلى للقضاء من الصلاحيات المشار إليها؟ هذا ما ستتمّ الإجابة عليه في الآتي:

## الفرع الأوّل

## المجلس الأعلى للقضاء هيئة لمتابعة المسار المهنيّ للقضاة

تتمثّل هذه الصلاحيات بشكل عام في التّعيين، التّرقية، النّقل، الإلحاق والإحالة على الاستيداع، وفي الآتي سيتمّ بيان نطاق سلطة المجلس في كلّ منها:

**أوّلا- تعيين القضاة**

اختارت العديد من التّشريعات المقارنة تبنّي نظام انتخاب القضاة، رغبة منها في إبعادهم عن تأثير السّلطة التّنفيذيّة، مثل التّشريع السّويسريّ وتشريعات بعض الولايات المتّحدة الأمريكيّة، في حين أنّ هناك تشريعات أخرى تبنّت نظام التّعيين مع إحاطته ببعض الضّمانات، الّتي تحفظ للقاضي استقلاليته تجاه سلطة التّعيين، مثل التّشريع الفرنسيّ والتّشريعات الّتي سارت في فلكه[1]، وقد اختار المشرّع الجزائريّ تبنّي نظام التعيين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، لكن هل أحاطه بضمانات كافية تكفل اختيار أشخاص أكفّاء وجديرين بممارسة هذه المهنة بعيدين عن تأثير سلطة التّعيين؟.

1- محمّد هاملي، المرجع السّابق، ص150.

لقد نصّت المادّة 03 من القانون العضويّ 04-11 على أن سلطة تعيين القضاة تعود لرئيس الجمهوريّة، بموجب مرسوم رئاسيّ وبناء على اقتراح وزير العدل وبعد مداولة المجلس الأعلى للقضاء.

كما نصّت المادّة 06 من القانون العضويّ المذكور أعلاه أنّه يمسك لكلّ قاض على مستوى وزارة العدل، ملفّا إداريّا خاصّا به يشمل على الخصوص: المستندات المتعلّقة بحالته المدنيّة، ووضعيته العائليّة، والوثائق المتعلّقة بالمسار المهنيّ للقاضي.

كان الأولى بالمشرّع إسناد هذه المهمّة إلى المجلس الأعلى للقضاء، عن طريق أمانته العامّة، لأنّ إسناد هذه المهمّة إلى وزارة العدل يشكّل تبعية القاضي إداريّا لوزير العدل، الّذي يمثّل السّلطة التّنفيذيّة وهو ما يؤثّر على استقلالية السّلطة القضائيّة من خلال التّأثير على القاضي[1].

ويتّضح من خلال نصّ المادّة 03 من القانون العضويّ 04-11، أنّ المجلس الأعلى للقضاء، لا يملك سلطة التّعيين في سلك القضاء، إذ هي بيد السّلطة التّنفيذيّة، ولا يعدو دوره في ذلك مجرّد مستشار يدلي برأيه في هذا الشّأن بواسطة مداولاته، أي أنّ عمل المجلس مجرّد إجراء إداريّ محض، فرأيه لا يغيّر من طبيعة القرار الّذي يتّخذ من جانب السّلطة التّنفيذيّة[2]، وهو ما أكّدته أحكام المادّة 18 من القانون العضويّ 04-12، الّتي نصّت بقولها: "يختصّ المجلس الأعلى للقضاء بدراسة

1- أحسن غربي، "المجلس الأعلى للقضاء في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد 15، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2020، ص81.

2- عباس أمال، "المجلس الأعلى للقضاء بين الوجود والاحتواء". **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، العدد 02، كلية الحقوق سعيد حمدين – جامعة الجزائر 01-، الجزائر، 2017، ص56.

المرشّحين للتّعيين في سلك القضاء والتّداول بشأنها"، دون أن يوضّح ما إذا كانت مداولة المجلس الأعلى للقضاء ملزمة لرئيس الجمهوريّة أم لا.

وعلى مستوى الوظائف القضائيّة النّوعية المؤطّرة لجهاز القضاء، وطبقا لنصّ المادّة 181 الفقرة الثّانية من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، يبدي المجلس الأعلى للقضاء رأيا مطابقا بشأن التّعيينات الّتي يقوم بها رئيس الجمهوريّة، إذ يتعيّن أن تتطابق التّعيينات مع الرّأي الّذي أصدره المجلس الأعلى للقضاء، فلا يجوز لرئيس الجمهوريّة أن لا يتطابق المرسوم الّذي يصدره بخصوص التّعيينات المتعلّقة بالوظائف القضائيّة النّوعية، مع الرّأي الّذي أدلى به المجلس، وإلاّ أصبح المرسوم الرّئاسيّ باطلا لتخلّف معيار جوهريّ فيه.

وبالرّجوع إلى المادّة 49 من القانون العضويّ 04-11، الّذي يتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء، الّتي تقضي بأنّه يعيّن بموجب مرسوم رئاسيّ في الوظائف القضائيّة النّوعية الآتية:

* رئيس الأول للمحكمة العليا، رئيس مجلس الدّولة، النّائب العام لدى المحكمة العليا، محافظ الدّولة لدى مجلس الدّولة، رئيس مجلس القضائيّ، رئيس المحكمة الإداريّة، نائب العام لدى مجلس القضائيّ، محافظ الدّولة لدى المحكمة الإداريّة.

وعليه فإنّ باشتراط المطابقة بين المرسوم الرّئاسيّ ورأي المجلس الأعلى للقضاء، يعني أنّ المجلس يشترك في التّعيينات الخاصّة بالوظائف القضائيّة النّوعية، وبالتّالي يشكّل الرّأي المطابق للمجلس الأعلى للقضاء، ضمانة من بين الضّمانات الأساسيّة لاستقلالية السّلطة القضائيّة.

كما إشترط المشرّع الدّستوريّ بموجب نصّ المادّة 181 الفقرة الثّانية للتّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، وجوب توفر الرّأي المطابق للمجلس الأعلى للقضاء، بدلا

من الرّأي الاستشاريّ، للتّعيين في الوظائف القضائيّة النّوعيّة الّذي كان يتمّ بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، والمحدّدة بموجب المادّة 50 من القانون العضويّ 04-11، المتعلّق بالمجلس الأعلى للقضاء، وهذه الوظائف النّوعية هي كالآتي:

* نائب رئيس المحكمة العليا، نائب رئيس مجلس الدّولة، نائب عام مساعد لدى المحكمة العليا، نائب محافظ الدّولة لدى مجلس الدّولة، رئيس غرفا بالمحكمة العليا، رئيس غرفة بمجلس الدّولة، نائب رئيس مجلس قضائيّ، نائب رئيس محكمة إداريّة، رئيس غرفة بمجلس قضائيّ، رئيس غرفة بمحكمة إداريّة، النّائب العام المساعد الأوّل لدى مجلس قضائيّ، محافظ الدّولة المساعد لدى محكمة إداريّة، قاضي تطبيق العقوبات، رئيس محكمة، وكيل الحمهوريّة، قاضي التحقيق.

وبالرّغم من الخطوة المهمّة نحو استقلالية السّلطة القضائيّة، الّتي قام بها المشرّع الدّستوريّ الجزائريّ بموجب الفقرة الثّانية من المادّة 181 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، والمتمثّلة في إشراك المجلس الأعلى للقضاء في التّعيينات المذكوة أعلاه، فإنّه لابدّ من تعزيز هذا المنحى بضمانة أكثر فاعلية، من خلال منح المجلس الأعلى للقضاء سلطة التّعيين بصفة عامّة، وإبعاد السّلطة التّنفيذيّة بشكل كلّيّ.

**ثانيا- ترقية القضاة**

تعدّ التّرقية من أهمّ الحوافز بالنّسبة للقاضي، لأنّها ترفع المرتّب من جهة، وتصعد به في الرّتب والمجموعات والوظائف من جهة أخرى، المشكّلة لسلّم السلك القضائيّ، فتتزايد تبعاته ومهامه.

ويقصد بالتّرقية تغيير وضعية القاضي نحو الأفضل، بتحسين مكانته الماديّة والاجتماعيّة في المسار الوظيفي[1]، كما عرّفتها المادّة الرّابعة من المرسوم الرّئاسيّ 08-311 المحدّد لكيفيات سير مهنة القضاء، وكيفية منح مرتّباتهم على أنّها: "الالتحاق بالمجموعة الأعلى مباشرة، أو عند الاقتضاء إلى مجموعة الرّتبة الأعلى مباشرة...".

وحفاظا على استقلالية القضاء، لجأت معظم التّشريعات إلى وضع ضوابط لترقية القضاة، حتى لا يترك المجال مطلقا للسّلطة التّنفيذيّة[2]، وقد سار المشرّع الجزائريّ على غرار جلّ التّشريعات المقارنة، بتبنّي نظام ترقية القضاة، فقسّمهم إلى ثلاث رتب تضمّ كلّ منها عدّة مجموعات، مراعيا في ذلك قواعد التّنظيم القضائيّ، بحيث أنّ القضاة سيكونون بحاجة إلى العمل في المحاكم الابتدائيّة، والتّدرّج في مناصبها قبل أن تتمّ ترقيتهم للعمل في المجالس القضائيّة، والمحاكم الإداريّة، ومنها الى المحكمة العليا ومجلس الدّولة، وهذا مسلك محمود على اعتبار أنه يسمح للقضاة باكتساب الخبرة والتّجربة اللّازمتين، قبل أن تتمّ ترقيتهم إلى الرّتب الأعلى. غير أنّ عدم وجود درجة استئنافيّة في الموادّ الإداريّة يلقي بظلاله على هذا التّنظيم، ذلك أنّ قضاة المحاكم الإداريّة سيكونون لا محالة من القضاة الّذين مارسوا مهامهم بالمحاكم الابتدائيّة، والّذين جرت ترقيتهم من الرّتبة الثّانية إلى الرتبة الأولى، وبالتّالي سيجدون أنفسهم مجبرين على الفصل في قضايا تتعلّق بالقانون الإداريّ، في حين أنّهم تمرّسوا على الفصل في تخصّصات متعلّقة بالقضاء العادي،

1- بن عبيدة عبد الحفيظ، **استقلالية القضاء وسيادة القانون في ضوء التّشريع الجزائريّ والممارسات**، منشورات بغدادي، الجزائر، ص253.

2- ياسين مزوزي، "دور المجلس الأعلى للقضاء في تعزيز استقلالية السّلطة القضائيّة"، **مجلّة الباحث للدراسات الأكاديميّة**، العدد 11، سنة 2017، ص470.

وهذا ما يؤثّر في نوعية العمل القضائيّ المقدّم من قبلهم، [1] وفي هذا الصّدد جاء الحل من خلال التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، الّذي تكلّم عن اضطلاع مجلس الدّولة بتقويم أعمال الهيئات الفاصلة في الموادّ الإداريّة، هذه الهيئات الّتي نجد منها المحاكم الإداريّة للاستئناف، والّتي تعدّ هيئة جديدة في التّنظيم القضائيّ الجزائريّ، هذه الهيئة الجديدة تمثّل الجهة الطّبيعيّة الّتي يرقى إليها القاضي الإداريّ الآتي من المحكمة الإداريّة.

ووفقا للمعايير ترقية القضاة في القانون الجزائريّ، نصّت المادّة 51 من القانون العضويّ رقم 04-11، على أنّه: "ترقية القضاة مرهونة بالجهود المقدّمة كمّا ونوعا، بالإضافة إلى درجة مواظبتهم"، ليأتي بعدها المرسوم الرّئاسيّ رقم 08-311[2]، المحدّد لكيفيات سير مهنة القضاة، وكيفية منح مرتّباتهم، الّذي جاء في المادّة 47 من القانون العضويّ رقم 04-11، الّتي نصّت على أنّه: "يمكن ترقية القضاة المصنّفين في كلّ رتبة من الرّتب ... ، حسب الشّروط المحدّدة عن طريق التّنظيم..."، والّذي نصّ بدوره على أنّه تتمّ التّرقية من خلال ضرورة التّسجيل في قائمة التّأهيل، حيث إنّ إعداد هذه القائمة يجب أن يراعى فيه طبقا لنصّ المادّة الخامسة منه الآتي:

- استيفاء شرط الأقدميّة الدّنيا المطلوبة المنصوص عليها في الشّبكة الاستدلاليّة،

- التّقييم المتحصّل عليه أثناء الفترة المطلوبة،

1- محمد هاملي، المرجع السّابق، ص156 و157.

2- المرسوم الرئاسي رقم 08-311، المؤرخ في 05 شوال عام 1429 الموافق 05 أكتوبر 2008، المحدّد لكيفيات سير مهنة القضاة وكيفية منح مرتّباتهم، الجريدة الرسمية عدد 57، الصادرة في 05 أكتوبر 2008.

- التّقييم المتحصّل عليه من قبل القضاة، إثر التكوين المستمرّ والتكوين المتخصّص، وبمناسبة الأعمال العلميّة المنجزة.

- المساهمة في التّكوين المستمرّ للقضاة وللموظّفين.

وعليه يمكن القول بأنّ ترقية القضاة في التّشريع الجزائريّ تتحكّم فيها مبدئيا معايير: الأقدميّة، المجهود الكمّيّ والكيفيّ للقاضي، المواظبة، التّكوين المستمرّ والمتخصّص والأعمال العلميّة المنجزة، وكذا الإسهام في التّكوين المستمرّ للقضاة والموظّفين.

يتمّ تقييم القضاة عن طريق تنقيط يكون قاعدة للتّسجيل في قائمة التّأهيل، ويبلّغ القاضي بنقطته[1]، دون الإشارة إلى منحه حقّ الطّعن فيها إذا لم تعجبه.

كما منح القانون العضويّ رقم 04-12، المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحيته، حق البتّ في تظلّمات القضاة حول التّسجيل في قائمة التّأهيل للمجلس الأعلى للقضاء[2]، دون الإشارة إلى حقّ التظلّم من التّنقيط الّذي يعدّ أساس هذا التّسجيل، ومع ذلك فإنّ تظلّم القاضي من قرار تنقيطه ممكن، على اعتبار أنّ المادّة 33 من القانون العضويّ رقم 04-11، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء، تتيح له حقّ إخطار المجلس الأعلى للقضاء مباشرة بعريضة، إذا ما رأى بأنّه متضرّر من حرمانه من حقّ يقرّره القانون.

غير أنّ الإشكال قد يُطرح في حالة رفض المجلس لتظلّمِه، فهل يمكن للقاضي أن يطعن في قرار الرّفض؟، هذا ما أغفله المشرّع الجزائريّ، ولم يتصدّى له مجلس الدّولة لعدم ورود دعاوى ذات صلة، في حين نجد مجلس الدّولة الفرنسيّ قد

1- المادّة 51 فقرة رابعة من القانون العضويّ رقم 04-11، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء.

2- المادّة 20 من القانون العضويّ رقم 04-12، المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحيته.

تصدّى لمثل هذه الحالة، ومنح للقاضي حقّ الطّعن في قرار رفض التّظلّم المتعلّق بتنقيطه وذلك بموجب قرار له بتاريخ 31 يناير 1975[1].

أمّا عن الكيفية الّتي يتمّ بها ترقية القضاة، فطبقا لنصّ المادّتين 04 و07 من المرسوم الرّئاسيّ رقم 08-311، فإنّ التّرقية في الوظائف القضائيّة تتمّ على سبيل الاختيار بناء على التّسجيل في قائمة التّأهيل، الّتي تعدّ سنوياً حسب نظام الاستحقاق، مع العلم أنّ التّسجيل بالقائمة المذكورة متاح لكلّ قاض مصنّف في المجموعة المطابقة للوظيفة المرشّح إليها[2].

ويؤول إلى اختصاص المجلس الأعلى للقضاء، وهو ما تشير إليه المادّة 20 من القانون العضويّ رقم 04-12، النّظر في ملفّات المترشّحين للتّرقية والسّهر على احترام شروط الأقدميّة، وشروط التّسجيل في قائمة التّأهيل، وتنقيط القضاة وتقييمهم، وفقا لما هو محدّد في القانون الأساسيّ للقضاء.

لكن ذلك لا يعني أنّ للمجلس سلطة تقريريّة وحصريّة في ترقية القضاة، ويتأكّد ذلك بما ورد في نصّ المادّتين 49 و50 من القانون العضويّ رقم 04-11، حيث منح لرئيس الجمهوريّة، اختصاص التّعيين بموجب مرسوم رئاسيّ في الوظائف القضائيّة النّوعية، بعد الرّأي المطابق للمجلس الأعلى للقضاء، حيث يلاحظ هنا بأنّ الوظائف المشار إليها في المادّتين 49 و50، تغطّي تقريبا أغلب المناصب القضائيّة في سلك القضاء، الأمر الّذي لا يعني إلاّ كونها ترقية، أو نقل مبطّنين خوّلهما القانون لرئيس الجمهوريّة.

1- عمار بوضياف، **الحماية القانونيّة للقاضي في التّشريع الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص138.

2- المادة 8 من المرسوم الرّئاسيّ رقم 08-311 المحدّد لكيفيات سير مهنة القضاة وكيفية منح مرتّباتهم.

وبالتّالي لابد على المشرّع الجزائريّ، وفي إطار تعزيز استقلالية القضاء، أن يعدّل المادّة 20 من القانون العضويّ رقم 04-12، على النّحو الّذي يمنح للمجلس الأعلى للقضاء، وبشكل صريح سلطة حصريّة في ترقية القضاة، حتّى يضع حدّا لكلّ تدخّل للسّلطة التّنفيذيّة.

**ثالثا- نقل القضاة**

إنّ تدخّل السّلطة التّنفيذيّة في ممارسة صلاحية نقل القضاة، سيؤدّي حتما إلى جعل هؤلاء تحت رحمتها، ما قد يدفع البعض منهم إلى مجاراتها في أحكامهم، أمّا الّذين يخالفون أوامرها، فقد يجدون أنفسهم مبعدين إلى أماكن نائية، ما قد يدفعهم في الأخير إلى الاستقالة، فإذا ما حدث ذلك فإنّ النّقل في هذه الحالة -وكما يقول البعض- لن يكون سوى عزلاً مبطئا[1]، ولمواجهة هذه المخاطر لابدّ من تبنّي حلول تضمن للقضاة حقّهم في الاستقرار، وتمنح صلاحية نقل القضاة إلى هيئة مستقلّة. فهل سار المشرّع الجزائريّ على النّهج ذاته؟ هذا ما ستتمّ الإجابة عنه فيما يلي:

**1. حقّ استقرار القضاة ضمانة وضرورة لحسن سير مرفق العدالة**

لضمان استقلال القاضي لابدّ من بقائه في منصبه، ما لم يصدر منه ما يسئ لمهنة القضاء، وما يضمن استقلال القاضي هو خضوع مساره الوظيفيّ إلى هيئة مستقلّة، تتولّى السّهر على حسن سير الحياة الوظيفية للقاضي.

لقد تمّ دسترة مبدأ استقرار قاضي الحكم في التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، بموجب الفقرة الأولى من المادّة 172 منه، الّتي تنصّ على أنّه: " قاضي الحكم غير قابل للنّقل إلاّ ضمن الشّروط المحدّدة في الفقرة الثّانية أدناه"، وجاء هذا بعد الحركة

1- عمّار بوضياف، **الحماية القانونيّة للقاضي في التّشريع الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص149.

الكبيرة الّتي قامت بها وزارة العدل في سلك القضاة، والّتي جابهتها نقابة القضاة حينها بحركة احتجاجيّة كبيرة[1].

إنّ هذه المادّة الدّستوريّة هي تكريس لنصّ القانون العضويّ 04-11 في المادّة 26 منه، على حقّ القضاة في الاستقرار مقدّما إيّاه على باقي الحقوق، وهو ما يبرز مكانة هذا الحقّ حتّى بالنّسبة للمشرّع نفسه، فقد جاء في نص المادّة المذكورة أعلاه: "مع مراعاة أحكام المادّتين 49 و50 من هذا القانون العضويّ، حقّ الاستقرار مضمون لقاضي الحكم الّذي مارس عشر(10) سنوات خدمة فعليّة، ولا يجوز نقله أو تعيينه في منصب جديد بالنّيابة العامّة أو بسلك محافظي الدّولة، أو بالإدارة المركزيّة لوزارة العدل ومؤسّسات التّكوين، والبحث التّابعة لها، أو المصالح الإداريّة للمحكمة العليا، أو مجلس الدّولة أو أمانة المجلس الأعلى للقضاء إلاّ بناء على موافقته.

غير أنّه يمكن للمجلس الأعلى للقضاء في إطار الحركة السّنويّة للقضاة نقل قضاة الحكم متى توافرت شروط ضرورة المصلحة، أو حسن سير العدالة.

يجوز للقاضي المعنيّ في هذه الحالة بعد الالتحاق بمنصب عمله الجديد، أن يقدّم تظلّما أمام المجلس الأعلى للقضاء، في أجل شهر من تاريخ تنصيبه، ويفصل المجلس في التّظلّم في أقرب دورة له.

كما يجوز لوزير العدل نقل قضاة النّيابة العامّة، أو محافظي الدّولة، أو القضاة العاملين بالإدارة المركزيّة لوزارة العدل، ومؤسّسات التّكوين والبحث التّابعة لوزارة العدل، والمصالح الإداريّة للمحكمة العليا، بالإدارة ومجلس الدّولة، أو تعيينهم في

1- بيان نقابة القضاة، رقم 19/002 المؤرّخ في 2019/10/26، وما يليه من بيانات أخرى تتعلّق بالحركة الاحتجاجيّة المنهاضة لعملية نقل 3000 قاضي.

مناصب أخرى لضرورة المصلحة، مع اطلاع المجلس الأعلى للقضاء بذلك في أقرب دورة له".

ومن خلال هذه النّصّ يتبيّن أنّ المشرّع قد قيد حقّ القضاة في الاستقرار، بالعديد من القيود الّتي من شأنها أن تفرغه من محتواه، فبداية نلاحظ أنّه ربط الحقّ المشار إليه بضرورة مراعاة المادّتين 49 و50 من القانون الأساسيّ للقضاء، وبالرّجوع إلى هاتين المادّتين نجدهما تنظّمان مسألة التّرقية والتّعيين في الوظائف القضائيّة النّوعية، حيث عهدت الأولى بسلطة التّعيين في بعض الوظائف النّوعية، إلى رئيس الجمهوريّة بموجب مرسوم رئاسي، في حين عهدت الثّانية بسلطة التّعيين في البعض الآخر منها إلى رئيس الجمهوريّة، لكن بعد مداولة من المجلس الأعلى للقضاء، وإن التّعيين في كلتا المادّتين ما هو في الواقع إلاّ ترقية أو نقل مبطّنين للقضاة، وبناء عليه يمكن القول بأنّ رئيس الجمهوريّة يستطيع نقل أيّ قاضي إلى إحدى الوظائف النّوعية المذكورة في المادّتين 49 و50، سواء أكان قاضي حكم، أم قاضي نيابة، وبغضّ النّظر عن أقدميته (حتّى لو تجاوزت عشر سنوات أقدميّة)، ولأنّ المادّة 59 من القانون العضويّ رقم 04-11، تُلزم القضاة المستفيدين من التّرقية بقبولها، فإنّ القاضي المعيّن في المناصب المذكورة لا يملك إلاّ الإذعان، والانتقال إلى منصبه الجديد، وهذا تحت طائلة تسريحه من وظيفته[1].

كما جاء في الفقرة الأولى من المادّة 26 من القانون الأساسيّ للقضاء، أنّه يقتصر حقّ الاستقرار على قضاة الحكم، الّذين لهم أقدميّة عشر سنوات كاملة خدمة فعليّة على الأقل، مشترطا موافقتهم على أيّ نقل قد يستهدفهم، ما يعني أنّ القضاة الّذين لا يستوفون هذه المدّة لا يتمتّعون بأيّة ضمانة للاستقرار، بل إنّ الفقرة الثّانية من ذات المادّة أجازت للمجلس الأعلى للقضاء نقل قضاة الحكم، بما فيهم أولئك

1- محمّد هاملي، المرجع السّابق، ص163.

الّذين يحوزون على أقدميّة عشر سنوات خدمة فعليّة، متى توافرت شروط "ضرورة المصلحة" و"حسن سير العدالة". وطبعاً فهاتين العبارتين مرنتين وتحتملان أكثر من معنى، إذ قد تستعملان من قبل السّلطة التّنفيذيّة تعسّفا، لنقل القضاة الّذين لا يسايرونها.

كما استثنى المشرّع قضاة النّيابة، ومحافظي الدّولة والقضاة العاملين بالإدارة المركزيّة، ومؤسّسات التّكوين والبحث التّابعة لوزارة العدل، والمصالح الإداريّة للمحكمة العليا، ومجلس الدّولة، من الاستفادة من حقّ الاستقرار.

وفي انتظار تعديل القانونين 04-11 و04-12 من أجل مواءمتهما مع التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، طبقا لأحكام المادّتين 224 و225 منه نأمل أن يتجسّد مقتضى المادّة 172 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 في القانونين العضويين المتعلّقين على التّرتيب بالقانون الأساسيّ للقضاء، والقانون المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته، بكيفية تضمن تفعيل استقلالية القضاء والقضاة، لاسيما استبعاد تدخل السّلطة التّنفيذيّة، واستبعاد استعمال مواد قانونيّة قابلة للتّأويل بشكل يفرغ المبدأ الدّستوريّ من فحواه، مثل الفقرة الثّانية من المادّة 26 من القانون العضويّ 04-11.

### 2. سلطة المجلس الأعلى للقضاء في ممارسة اختصاص نقل القضاة

من خلال المادّة 19 من القانون 04-12 والّتي تنصّ على أنّه: "يدرس المجلس الأعلى للقضاء اقتراحات وطلبات نقل القضاة، ويتداول بشأنها.

ويأخذ بعين الاعتبار طلبات المعنيين بالأمر، وكفاءتهم المهنيّة وأقدميتهم، وحالتهم العائليّة، والأسباب الصّحيّة لهم، ولأزواجهم وأطفالهم.

ويراعي المجلس كذلك قائمة شغور المناصب، وضرورة المصلحة في حدود الشّروط المنصوص عليها في القانون...."، وبالتّالي لقد حاول المشرّع الجزائريّ توسيع صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء في مجال نقل القضاة، في ظلّ هشاشة الأحكام المنظّمة لحقّ القضاة في الاستقرار.

كما منحه في المادّة 26 فقرة ثانية من القانون الأساسيّ للقضاء، صلاحية نقل قضاة الحكم، متى توافرت شروط ضرورة المصلحة، أو حسن سير العدالة.

وبالرّغم من محاولة المشرّع توسيع صلاحية المجلس الأعلى للقضاء، في مجال النّقل القضاة، غير أنّه تبقى تلك الصّلاحيات ضيّقة إلى حدّ كبير، مقارنة بتلك الّتي تحوزها السّلطة التّنفيذيّة، ذلك أنّ سلطة النّقل في الوظائف النّوعية المنصوص عليها في المادّتين 49 و50 من القانون الأساسيّ للقضاء، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك مخوّلة بشكل صريح وأساسيّ إلى رئيس الجمهوريّة.

زيادة على ذلك، فقد خصّ المشرّع الجزائريّ وزير العدل دون غيره، بنصّ المادّة 26 الفقرة 04 من القانون الأساسيّ للقضاء، بصلاحية نقل قضاة النّيابة ومحافظي الدّولة، والقضاة العاملين بالإدارة المركزيّة لوزارة العدل، ومؤسّسات التّكوين والبحث التّابعة لوزارة العدل، والمصالح الإداريّة للمحكمة العليا، ومجلس الدّولة[1]. إنّ من شأن ذلك أن يدفع وزير العدل إلى استعمال سلطاته هذه، لمعاقبة القضاة الّذين يمتنعون عن مجاراته، فيتحوّل النّقل العادي هنا، إلى نقل تأديبيّ مبطّن مع فرق حرمان القاضي من ضماناته التّأديبيّة.

1- نشير إلى أنّ الفقرة الثّانية من المادّة 16 من القانون رقم 89-21 المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء (الملغى)، كانت قد خصّت وزير العدل بصلاحية نقل قضاة النّيابة وقضاة الإدارة المركزيّة لضرورة المصلحة.

وبالتّالي يمكن اعتبار ضمانات استقرار القضاة في القانون الجزائريّ، ضمانات هشّة إلى حدّ كبير، كما أنّ اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء في هذا المجال ضيّقة، مقارنة بما يملكه رئيس الجمهوريّة ووزير العدل، وهذا طبعاً يصبّ في غير صالح القضاة، ويجعلهم عرضة لخطر النّقل بين الفينة والأخرى، إذا لم يجاروا السّلطة التّنفيذيّة.

**رابعاً- إلحاق القضاة**

تطلق عليه التّشريعات الإلحاق أو الانتداب، والمقصود به تكليف القضاة بأداء عمل غير عملهم، أو بأداء نفس عملهم، ولكن في مكان أخر ولمدّة محدّدة[1]، كما عرفته المادّة 75 من القانون العضويّ رقم 04-011، بأنّه: "الحالة الّتي يكون فيها القاضي خارج سلكه الأصليّ لمدّة معيّنة، ويستمرّ في الاستفادة داخل هذا السلك من حقوقه في التّرقية، ومعاش التّقاعد"[2].

إنّ انتداب القضاة يكون بصفة استثنائيّة وليست دائمة، وقد حدّد المشرّع الحالات الّتي يمكن إلحاق القاضي فيها في نصّ المادّة 76 من القانون العضويّ رقم 04-11، وهي كالآتي:

- الإلحاق لدى الهيئات الدّستوريّة، أو الحكوميّة،
- الإلحاق بالإدارات المركزيّة، أو المؤسّسات، أو الهيئات العموميّة والوطنيّة،
- الإلحاق لدى الهيئات الّتي تكون للدّولة فيها مساهمة في رأس المال،
- الإلحاق للقيام بمهمّة في الخارج في إطار التّعاون التّقني،

1- عمّار بوضياف، **النّظام القضائيّ الجزائريّ**، دار ريحانة، الجزائر، 2003، ص142.

2- المادّة 75 من القانون العضويّ 04-11، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء.

- الإلحاق لدى المنظّمات الدّوليّة.

من خلال التّعريف الوارد في المادّة 75 من القانون العضويّ رقم 04-11 الّذي يشترط أن يكون الالحاق خارج السّلك الأصليّ، نجد أنّ هناك شيئا من التّناقض بينه وبين مقتضى عدّة موادّ أخرى، وهذا دليل على غياب اليقظة التّشريعيّة، ومثال ذلك المادّة 76 من القانون نفسه، والّتي تسمح بإلحاق القضاة لدى الهيئات الدّستوريّة أو الحكوميّة، على اعتبار أنّ القضاء سلطة دستوريّة، وكذلك المجلس الأعلى للقضاء.

كما جاء في الفقرة الثّالثة من المادّة 56 من القانون نفسه، على أنّه: "يمكن أن يُنتدَب القاضي، وبصفة استثنائيّة في وظيفة من وظائف مجموعة أعلى لمدّة تتجاوز سنة واحدة قابلة للتّجديد..."، أي أنّ هذه الفقرة تسمح بإلحاق القضاة في وظيفة قضائيّة أعلى من وظيفتهم الأصليّة، وهذا يتعارض مع التّعريف الوارد في نصّ المادّة 75.

كما جاء في الفقرة الرّابعة من المادّة 10 من القانون العضويّ رقم 04-12 سالف الذّكر وبشكل صريح على أنّ أعضاء المكتب الدّائم بالمجلس الأعلى للقضاء – وهم من القضاة طبعاً- يتفرّغون لممارسة عهدتهم، ويوضعون بقوّة القانون في وضعية إلحاق.

وعليه كان حريّا بالمشرّع أن يعرّف الإلحاق على أنّه الحالة الّتي يكون فيها القاضي خارج وظيفته الأصليّة بدل تعريفه على أنّه الحالة الّتي يكون فيها القاضي خارج سلكه الأصليّ[1].

1- محمّد هاملي، المرجع السّابق، ص166.

كما يلاحظ أيضا من خلال نصّ المادّة 56 الفقرة الثّالثة من القانون العضويّ رقم 04-11، أنّ المشرّع الجزائريّ لم يحدّد مدّة معيّنة للإلحاق، وترك تقدير ذلك للسّلطة الملحِقة، حيث عدّ أنّ إلحاق القاضي بوظيفة قضائيّة في مجموعة أعلى يكون لمدّة لا تتجاوز سنة واحدة قابلة للتّجديد، ولم تذكر المادّة عدد مرّات التّجديد إن كانت مرّة واحدة أم أكثر، وغاب تماما تحديد مدّة الالحاق في المادّتين 57 و58 من القانون نفسه، وهذا ما يطرح التّساؤلات الآتية: هل تطبّق الأحكام نفسها بالنّسبة للمدّة في حالة الالحاق المنصوص عليها في المادّتين أعلاه؟ وهل أغفل المشرّع تحديد مدّة الالحاق فيهما؟ وهنا هل نكون بصدد عيب في الصّناعة التّشريعيّة ؟ أم إنّه قصد السّكوت عن ذكر المدّة حتّى لا يقيّدها بزمن معيّن في هذه الحالات، وهو أمر أيضا يشكّل خطر على استقلالية القاضي.

إنّ الإلحاق قد يؤدّي إلى فقدان القاضي للكثير من معارفه، بسبب انقطاعه عن المهنة، وعدم اطّلاعه على التّعديلات القانونيّة المستجدّة[1]، وهذا سيتطلّب منه جهدا مضاعفا لاستدراك ما فاته عند انتهاء إلحاقه، وعودته إلى منصبه القضائي الأصليّ.

كما نصّت المادّة 56 في فقرتها الأخيرة على إخطار المجلس الأعلى للقضاء في أقرب دورة له، لتسوية وضعية القاضي المعني، تجعلنا نستبعد المجلس كجهة مقرّرة للانتداب، لأنّه تمّ إخطاره فقط، وربط الفقرة الثّالثة من المادّة 56 المادّتين 57 و58 يجعلنا نعتقد أنّ وزير العدل هو الجهة المختصّة بتقرير انتداب القاضي.

كذلك هنالك حالات لإلحاق القضاة، لا يكون الاختصاص فيها لا للمجلس الأعلى للقضاء ولا لوزير العدل، بل تكون بقوّة القانون، وهي حالات إلحاق القضاة

1- عمّار بوضياف، **النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص144.

المنتخبين لعضوية المكتب الدّائم للمجلس الأعلى للقضاء[1]، وبالتّالي فإنّ سلطات المجلس الأعلى للقضاء في مجال الإلحاق ليست حصريّة ولا مطلقة، بل إنّ السّلطة التّنفيذيّة تملك معظمها، وهذا فيه أكبر إهدار لاستقلالية القاضي والمجلس الأعلى للقضاء.

وعليه فإنّه وإن كان يستحسن قيام المشرّع بالنصّ على عدم تجاوز نسبة القضاة الملحقين لـــ 5% من مجموع القضاة[2]، إلاّ أنّه يجب تحديد مدّة قصوى للإلحاق، ولتكن مثلاً ثلاث سنوات غير قابلة للتّجديد[3]، أسوة بالمشرّع المصريّ الّذي منع أن تزيد مدّة ندب القضاة عن ثلاث سنوات متّصلة[4].

**خامسا- الإحالة على الاستيداع**

عرفت المادّة 145 من الأمر رقم 06-03 المتضمّن القانون الأساسيّ للوظيفة العموميّة الإحالة على الاستيداع على أنّها: "تتمثّل الإحالة على الاستيداع في إيقاف مؤقّت لعلاقة لعمل.

وتؤدّي هذه الوضعية إلى توقيف راتب الموظّف، وحقوقه في الأقدميّة، وفي التّرقية في الدّرجات، وفي المقاعد.

1- المادّة 10 من القانون العضويّ رقم 04-12، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء.

2- المادّة 77 من القانون العضويّ رقم 04-11، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء.

3- محمّد هاملي، المرجع السّابق، ص167.

4- المادّة 64 من قانون السّلطة القضائيّة المصريّ رقم 46 لسنة 1972.

غير أنّ الموظّف يحتفظ في هذه الوضعية بالحقوق الّتي اكتسبها في رتبته الأصليّة عند تاريخ إحالته على الاستيداع"[1].

وبدوره وضع القانون العضويّ رقم 04-11، تعريفا للإحالة على الاستيداع، في نصّ المادّة 82، مع الإشارة إلى آثارها حيث نصّ على أنّه: "توقّف القاضي المحال على الاستيداع عن ممارسة وظائفه طيلة مدّة الاستيداع مع بقائه في رتبته.

لا يستفيذ القاضي في هذه الحالة، من حقوقه في التّرقية والمعاش ولا يتقاضى أي مرتّب أو تعويضات".

بينما سرد في المادّة 81 الحالات الّتي يمكن فيها إحالة القاضي على الاستيداع، فنصّ فيه على أنّه: "إضافة إلى حالات الاستيداع القانونيّة و/أو التّلقائيّة المحدّدة في التّشريع الاجتماعيّ المعمول به، يمكن وضع القاضي في حالة استيداع:

- في حالة حادث، أو مرض خطير يصيب الزّوج، أو الطفل،

- للقيام بدراسات أو بحوث تنطوي على فائدة عامّة،

- لتمكين القاضي من إتّباع زوجه، إذا كان هذا الأخير مضطرّا عادة للإقامة، بسبب وظيفته، في مكان بعيد عن المكان الّذي يمارس فيه زوجه وظيفته،

- لتمكين المرأة القاضية من تربية طفل لا يتجاوز سنّه خمس (05) سنوات، أو مصاب بعاهة تتطلّب عناية مستمرة،

- لمصالح شخصيّة، وذلك بعد خمس سنوات من الأقدميّة".

1- المادّة 145 من الأمر 06-03 المؤرّخ في 13 يوليو 2006 المتضمّن القانون الأساسيّ العام للوظيفة العمومية، جريدة الرّسميّة عدد 46، الصّادر بتاريخ 16 يوليو 2006.

ولا تكون الإحالة على الاستيداع، إلاّ لسنة واحدة قابلة للتّجديد مرّتين، في حالات الإحالة لحادث، أو لمرض خطير يصيب الزّوج، أو الطّفل، أو للقيام بدراسات، أو بحوث تنطوي على فائدة عامّة، أو لمصالح شخصيّة، وذلك بعد خمس سنوات من الأقدميّة. بينما تكون قابلة للتّجديد أربع مرّات في حالات الإحالة، لتمكين القاضي من إتّباع زوجه إذا كان هذا الأخير مضطرّا عادة، للإقامة بسبب وظيفته في مكان بعيد عن المكان الّذي يمارس فيه زوجه وظيفته، أو لتمكين المرأة القاضية من تربية طفل لا يتجاوز خمس سنوات، أو مصاب بعاهة تتطلّب عناية مستمرّة[1].

تتّضح أيضا الحماية التّشريعيّة للقاضي، من خلال تقرير حالة الاستيداع من طرف المجلس الأعلى للقضاء، بناء على طلب القاضي[2]، غير أنّ هذه الحماية مرتبطة فقط بالحالات العادية، لأنّه في الحالة الاستعجاليّة يكون وزير العدل هو الّذي يقرّر الاستيداع، على أن يخطر المجلس الأعلى للقضاء في أوّل دورة له[3]، وهنا يبقى التّساؤل قائما فيما يخصّ تدخل وزير العدل في كيفية إقرار حالة الاستعجال من عدمها؟، وفي هذه الحالة هناك مساس بصلاحيات المجلس الأعلى للقضاء بتقرير حالة الاستيداع، لأنّه من المفروض أن يضطلع المجلس الأعلى للقضاء بدراسة حالة الاستيداع، حتّى ولو تعلّقت بأمر مستعجل، ولما لا تستحدث لجنة على مستوى المجلس تتكفّل بحالات الاستعجال، تستدعى للانعقاد متى فرضت

1- المادة 83 من القانون العضوي رقم 04-11 المتضمّن القانون الأساسي للقضاء.

2- أما المشرع الفرنسي وبموجب المادة 72 من الأمر رقم 58-1270 فقد خول سلطة الإحالة على الاستيداع إلى رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من وزير العدل وبعد استشارة التشكيلة المختصة للمجلس الأعلى للقضاء.

Article 72 de lordonnance n° 58-1270, du 22 décembre 1958, portant loi organique relative au statut de la magistrature, Modifié par loi n° 2016-1090 du 08 aout 2016.

3- الفقرة الثانية من المادة 83 من القانون العضوي رقم 04-11، المتضمّن القانون الأساسي للقضاء.

الظّروف ذلك، وهذا كلّه تدعيما لاستقلالية المجلس الأعلى للقضاء والقاضي على حدّ السّواء.

## الفرع الثّاني

## اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء باعتباره هيئة تّأديب القضاة

إنّ حصانة القاضي لا تقف عائقا أمام تأديبه، في حالة إخلاله بالتزاماته المهنيّة وارتكابه لأخطاء مهنيّة، وإهماله لوظيفته، حيث عرّف الخطأ التّأديبيّ بأنّه إخلال القاضي بواجباته بالقول، أو الكتابة، أو العمل، أو مخالفته للقوانين والأنظمة[1]، وبالتّالي لابدّ من وضع الضّوابط، الّتي يجب توفرها والإجراءات الّتي يجب اتّباعها، في محاكمة القضاة عن أخطائهم وإهمالهم[2]، وقد عرّفته المادّة 60 من القانون العضويّ رقم 04-11، على أنّه: "يعتبر خطأ تأديبيّا في مفهوم هذا القانون العضويّ، كلّ تقصير يرتكبه القاضي إخلالاً بواجباته المهنيّة.

ويعدّ أيضا خطأ تأديبيّا بالنّسبة إلى قضاة النّيابة العامّة، ومحافظي الدّولة، الإخلال بالواجبات النّاتجة عن التّبعيّة التّدرّجية". إنّ مبدأ استقلالية القضاء في هذا الصّدد يثير مسألة في غاية الأهميّة، ألا وهي وجوب تولّي المسألة التّأديبيّة للقضاة من جهة مستقلّة تتكوّن من قضاة، وكذا إخضاعهم لنظام تأديبيّ محدد[3].

وقد عدّدت المادّة 62 من القانون العضويّ رقم 04-11، الأخطاء التّأديبيّة الجسيمة، وهي على النّحو الآتي: "

- عدم التّصريح بالممتلكات بعد الإعذار،

---

1- عمّار بوضياف، النّظام القضائيّ الجزائريّ، المرجع السّابق، ص152.

2- عبد الناصر علي عثمان حسين، **استقلالية القضاء الإداريّ**، دار النّهضة العربيّة، مصر، 2008، ص322.

3- عمار بوضياف، **النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السابق، ص153.

- التّصريح الكاذب بالممتلكات،

- خرق واجب التّحفّظ من طرف القاضي المعروضة عليه القضية، بربط علاقات بيّنة مع أحد أطرافها، بكيفية يظهر منها افتراض قويّ لانحيازه،

- ممارسة وظيفة عموميّة، أو خاصّة مربحة خارج الحالات الخاضعة للتّرخيص الإداريّ المنصوص عليه قانونا،

- المشاركة في الإضراب أو التّحريض عليه و/أو عرقلة سير المصلحة،

- إفشاء سرّ المداولات

- إنكار العدالة

- الامتناع العمديّ –عن التّنحّي في الحالات المنصوص عليها في القانون".

أمّا الأخطاء المهنيّة الأخرى غير الجسيمة، فطبقا للمادّة 64 من القانون العضويّ رقم 04 – 11، فقد أحالت في تحديدها على مدوّنة أخلاقيات مهنة القضاء، الّتي يعدها المجلس الأعلى للقضاء، غير أنّه بالرّجوع إلى هذه المدوّنة نجدها تضمّنت النّصّ على جملة من الالتزامات، الّتي تقع على عاتق القاضي، ولم تُضف تعدادا جديداً للأخطاء المهنيّة، ومع ذلك أيّ إخلال بهذه الالتزامات يشكّل ولا محالة أخطاء مهنيّة تستوجب مساءلة مرتكبها.

ونظرا للنّطاق الواسع الّذي يشمل الواجبات المهنيّة الملقاة على عاتق القضاة، فلابدّ من إحاطة المساءلة التّأديبيّة، بضمانات تراعي هيبة القضاء وسموّ رسالته، حتّى لا يتحوّل إلى سيف على رقابهم، يُوجّههم بحسب أهواء السّلطة التّنفيذيّة، ولعل أبرز هذه الضّمانات إسناد المحاكمة التّأديبيّة إلى اختصاص هيئة تتشكّل من القضاة أنفسهم، علاوة على إحاطتها بجملة من الضّمانات الإجرائيّة، الّتي تصبّ في نزاهة

المحاكمة، وهنا يطرح التّساؤل حول مدى توفّر هذه الضّمانات في القانون الجزائريّ ؟ وهل تؤول المتابعة التّأديبيّة للقضاة إلى المجلس الأعلى للقضاءّ أم إلى وزير العدل؟ وهل يتمتّع القاضي الجزائريّ بضمانات تأديبيّة كافية، وكفيلة بالحفاظ على هيبة القضاء واستقلاليته؟[1] هذا ما ستتمّ الإجابة عليه في الآتي:

## أوّلاً- سلطة المجلس الأعلى للقضاء في مجال التّأديب

إنّ مبدأ استقلالية القضاء، يفترض إسناد جميع الشّؤون الإداريّة للقضاة بما في ذلك سلطة التّأديب، إلى هيئة مستقلّة تتكوّن من نظرائهم، وهو الأمر الّذي سارت عليه جلّ الدّساتير والتّشريعات المقارنة، عندما أسندت صلاحية رقابة انضباط القضاة إلى هيئات مستقلّة، اختلفت في مسمّياتها، لكنّها تلتقي كلّها في كونها تتشكّل في مجموعها، أو على الأقل في غالبيتها من القضاة[2].

اعتمد المؤسّس الدّستوريّ الجزائريّ في المادّة 155 من دستور 1996، منح اختصاص رقابة انضباط القضاة إلى المجلس الأعلى للقضاء، الّذي يترأّسه الرّئيس الأوّل للمحكمة العليا، وهو ما كرّسه المشرّع في القانون العضويّ رقم 04-12[3]، وهو ما أبقى عليه التّعديل الدّستوريّ 2020[4] من خلال نص الفقرة الثّانية من المادّة 181 منه.

---

1- محمّد هاملي، المرجع السّابق، ص171.

2- المرجع نفسه، ص171.

3- راجع المادة 21 من القانون العضوي رقم 04-12، المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحيّاته.

4- المرسوم الرئاسي رقم 20-442، يتعلق باصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020.

وبما أنّ الرّئيس الأوّل للمحكمة العليا قد أصبح رئيسا للمجلس الأعلى للقضاء باعتباره هيئة تأديب، وهو اختصاص أصليّ له، وليس عن طريق التّكليف من قبل رئيس الجمهوريّة رئيس المجلس، فإنّه في هذه الحالة لا يتدخّل بصفته نائبا للرّئيس أثناء انعقاد المجلس لرقابة انضباط القضاة، دون أن يحدّد المشرّع الدّستوريّ من يتولّى مهمّة نائب الرّئيس عند انعقاد المجلس باعتباره هيئة تأديبيّة[1]، خصوصا إذا تغيّب الرّئيس، أو حدث له مانع[2]، كما أنّ القانون العضويّ رقم 04-12، لم يحدّد أيضا من يكون نائبا للرّئيس الأوّل للمحكمة العليا، الّذي يرأس التّشكيلة التّأديبيّة للمجلس الأعلى للقضاء.

وبالرّجوع إلى النّظام الدّاخليّ للمجلس الأعلى للقضاء[3]، نجد أنّه تضمّن في نصّ المادّة 27 منه، على وجوب تنحّي رئيس التّشكيلة التّأديبيّة، والّذي هو الرّئيس الأوّل للمحكمة العليا، إذا توفّرت فيه حالة من حالات الرّدّ، يحلّ محلّه قاضي الحكم

---

1- إنّ المجلس الأعلى للقضاء المنعقد كهيئة تأديبيّة يتشكّل في ظلّ التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 بالإضافة إلى رئيس التّشكيلة الّذي هو الرّئيس الأوّل للمحكمة العليا من الأعضاء الآتية:

- رئيس المجلس الدّولة، والّذي أصبح لأوّل مرّة عضو ضمن التّشكيلة العادية والتّأديبيّة،
- خمسة عشر(15) قاضيا ينتخبون من طرف زملائهم حسب التّوزيع الموضّح في نصّ المادّة 180 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، غير أنّ المشرّع الدّستوريّ لم يحقّق التّساوي بين قضاة قضاء العادي وقضاة القضاء الإداريّ،
- ستّ (6) شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم خارج سلك القضاء يتمّ اختيار إثنان من طرف رئيس الجمهوريّة، وإثنان من طرف رئيس مجلس الأمّة، وإثنان من طرف رئيس المجلس الشّعبيّ الوطنيّ، دون أن يشترط فيهم المشرّع الدّستوريّ الكفاءة القانونيّة، وبالتّالي قد يشكّل تواجدهم عائق لعمل المجلس في ظلّ رقابته لانضباط القضاة،
- قاضيان اثنان(2) من التّشكيل النقابيّ للقضاة،
- رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان.

2- أحسن غربي، المجلس الأعلى للقضاء في ظلّ التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، المرجع السّابق، ص77.

3- مداولة تتضمّن النّظام الدّاخليّ للمجلس الأعلى للقضاء، الجريدة الرّسميّة، العدد15، الصّادرة بتاريخ 28 فبراير سنة 2007.

المنتخب الأعلى وظيفة، وفي حالة التّساوي بين أكثر من قاضي، من ذوي الرّتبة والمجموعة الأعلى، يرجّح الأكثر أقدميّة ثم الأكبر سنّا.

لقد أصاب المشرّع الجزائريّ فيما ذهب إليه فيما تعلّق برئاسة هيئة التّأديب، من خلال إسنادها للرئيس الأوّل للمحكمة العليا[1].

وحبّذا لو يقوم المشرّع الجزائريّ باستبعاد كلّ عنصر غير قضائيّ من تشكيلة مجلس التّأديب، فيُعدّل كلّ من المادّة 180 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، والمادّة الثّالثة(3) من القانون العضويّ رقم 04-12، أو على الأقلّ أن تكون الشّخصيات المختارة من خارج سلك القضاء من رجال القانون، من محامين وأساتذة القانون، مع اعتماد آلية الانتخاب دون التّعيين، من طرف نظرائهم، لافتراض كفاءتهم القانونيّة بحكم الوظيفة.

**ثانياً- تدخّل وزير العدل في مجال تّأديب القضاة**

إنّ المشرّع الجزائريّ في ظلّ القانون العضويّ رقم 04-11، والقانون العضويّ رقم 04-12، قد منح لوزير العدل سلطات في مجال التّأديب، تتمثّل في إلى سلطة مباشرة الدّعوى التّأديبيّة، وسلطة إنذار القضاة، أو توقيفهم عند الاقتضاء.

**1. تدخّل وزير العدل من خلال إعمال سلطته في مباشرة الدعوى التّأديبيّة**

يستمدّ وزير العدل هذه السّلطة من أحكام المادّة 22 من القانون العضويّ رقم 04-12، الّتي منحت له هذا الحقّ دون سواه في مباشرة الدّعوى التّأديبيّة أمام

1- راجع المادّة 21 من القانون العضويّ رقم 04-12، المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحيّاته.

المجلس، والّذي يقوم بتعيين ممثّل عنه من بين أعضاء الإدارة المركزيّة لوزارة العدل، لإجراء المتابعات التّأديبيّة[1].

أمّا الحالات الّتي تجعل وزير العدل يباشر الدّعوى التّأديبيّة، فقد حدّدتها المادّة 65 من القانون العضويّ رقم 04-11، الّتي ورد فيها: "إذا بلغ إلى علم وزير العدل أن قاضيا ارتكب خطأ جسيما، سواء تعلّق بالإخلال بواجبه المهنيّ، أو ارتكب جريمة من جرائم القانون العامّ المخلّة بشرف المهنة وبطريقة لا تسمح ببقائه في منصبه، يصدر قرارا بإيقافه عن العمل فورا، بعد إجراء تحقيق أوّليّ يتضمّن توضيحات القاضي المعنيّ، وبعد إعلام مكتب المجلس الأعلى للقضاء".

يتبّن من هذه المادّة أنّ الدّعوى التّأديبيّة لا تباشر في حقّ القاضي، إلاّ في إحدى الحالتين، إذا ارتكب جريمة من جرائم القانون العامّ مخلّة بشرف المهنة، بطريقة لا تسمح ببقائه في منصبه، أو خطأ من الأخطاء التّأديبيّة، فيقوم وزير العدل، أو المخوّل له قانونا صلاحية بتحريك الدّعوى التّأديبيّة ضدّ القاضي، أمام التّشكيلة التّأديبية لمجلس الأعلى للقضاء، والّتي تسقط بمرور ثلاث(3) سنوات، ابتداء من تاريخ ارتكاب الخطأ، ما لم تكن الأفعال المرتكبة تشكّل وصفا جزائيّا، إلاّ أنّه ينقطع سريان أجل ثلاث(3) سنوات بناء على إجراءات التّحقيق التّأديبيّة، أو الجزائيّة[2].

وفي هذا السّياق يطرح الإشكال المتعلّق بمصير القاضي، الّذي قرر وزير العدل حفظ ملّفه التّأديبيّ، المتعلّق بارتكاب جريمة من جرائم القانون العامّ، المخلّة بشرف المهنة، أو ارتكاب خطأ من الأخطاء التّأديبيّة، للضّغط على القاضي قصد

1 – عمّار بوضياف، **النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص151.

2 – المادّة 29 من مداولة تتضمّن النّظام الداخلي للمجلس الأعلى للقضاء، المصدر السّابق.

دفعه إلى مسايرة أهواء السّلطة التّنفيذيّة، وهذا التّدخّل من شأنه أن يؤدّي إلى التّأثير في استقلالية مرفق العدالة، وبالتّالي يتعيّن تدخّل المشرّع الجزائريّ من أجل سحب حقّ مباشرة الدّعوى التّأديبيّة من وزير العدل، ومنحها للمجلس الأعلى للقضاء.

### 2. تدخّل وزير العدل من خلال إعمال سلطته في إنذار القضاة

عمد المشرّع الجزائريّ إلى منح وزير العدل سلطة توقيع عقوبة الإنذار على القاضي، – وذلك بعد ما كان قد سحبها منه بموجب المادّة الأولى من المرسوم التّشريعيّ رقم 92-05[1]–، حيث جاء في نصّ المادّة 71 من القانون العضويّ رقم 04-11 المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء: "يمكن لوزير العدل أن يوجّه إنذارا للقاضي دون ممارسة دعوى تأديبيّة ضده".

بالرّجوع للفقرة الثّانية من المادّة 71 من القانون الأساسيّ للقضاء 04-11، نجدها تنصّ على أن: "...كما يمكن رؤساء الجهات القضائيّة الخاضعة للنّظام القضاء العادي والنّظام القضاء الإداريّ أن يوجّهوا ضمن الشّروط نفسها، إنذارا كلّ فيما يخصّه إلى القضاة التّابعين لهم"، وبالتّالي فإنّ المشرّع اعترف لرؤساء الجهات القضائيّة بسلطة توجيه إنذار للقضاة العاملين تحت سلطتهم، وهذا الأمر جدّ طبيعيّ، لأنّ القضاة يعملون في نفس الجهة القضائيّة، وبحكم قربهم من رؤساء هذه الجهات القضائيّة.

بعدما اعترف المشرّع الجزائريّ لكلّ من وزير العدل، ورؤساء الجهات القضائيّة بإمكانية توجيه إنذار[2] للقضاة، حيث يمكن أن يجد القاضي نفسه أمام

---

1– بموجب المادّة الأولى من المرسوم التّشريعيّ رقم 92–05، مؤرّخ في 27 ربيع الثّاني عام 1413 الموافق 24 أكتوبر سنة 1992، المعدّل والمتمّم للقانون رقم 89–21، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء (الملغى).

2– بالنّسبة لمسألة الجهة المخوّلة بإنذار القضاة، سنجد مثلاً أن المشرّع المصريّ وبموجب المادّة 94 من قانون السّلطة القضائيّة رقم 46 لسنة 1972، المعدّل بموجب القانون 142 سنة 2006، عهد بهذه السّلطة إلى

إنذارين على خطأ واحد، طالما أن المادّة 71 من القانون العضويّ رقم 04-11، لم تذكر التّنسيق بين وزير العدل، ورؤساء الجهات القضائيّة عندما يوجهون إنذارا إلى القاضي، أو تحديد الحالات الّتي يوجّه فيها الوزير، أو رؤساء الجهات القضائيّة، إنذارتهم للقضاة.

وعليه فإنّ ضرورة تدخّل المشرّع الجزائريّ من أجل سحب سلطة الإنذار من وزير العدل، وتركها على سبيل الحصر إلى رؤساء الجهات القضائيّة، على اعتبار أن هذه الجهات أدرى بسلوك القاضي، وبدرجة انضباطه، وهذا ما سيساهم في إبعادهم عن ضغوط السّلطة التّنفيذيّة، كما أنّ في هذا تعزيزا لاستقلالية القضاة.

### 3. تدخّل وزير العدل من خلال إعمال سلطته في إيقاف القضاة:

نصّ المشرّع الجزائريّ على سلطة إيقاف القضاة[1] في المادّة 65 من القانون العضويّ رقم 04-11، مُوكِلا إيّاها إلى وزير العدل، وهذا خلافا لمقتضيات استقلالية القضاء، الّتي هي امتداد لمبدأ الفصل بين السّلطات، الّتي تقتضي إحالة هذه الصّلاحية إلى هيئة مستقلّة تتشكّل من القضاة أنفسهم، لكنّه في المقابل حرص على تقييّد الوزير في نفس المادّة المذكورة أعلاه، بجملة من القيود فمنعه من ممارسة هذه

---

رئيس المحكمة الّتي يتّبعها القاضي المعنيّ إمّا من تلقاء نفسه، أو بقرار من جمعيّتها العامّة، وأيضا إلى مدير إدارة التفتيش القضائيّ.

1- يُقصد بإيقاف القاضي منعه مؤقّتا من مزاولة مهامه بسبب ارتكابه ما يوجب ذلك وهذا إلى حين الفصل في التّهم الموجّهة إليه ضماناً لحسن سير العدالة وحفاظاً على هيبة القضاء، وهذا القرار الضّروري والخطير في آن واحد يجب أن يُحاط ببعض الضّمانات حتى لا يتمّ استعماله تعسّفا وحتى لا تهدر كرامة القاضي الموقوف ما دامت الأفعال المنسوبة إليه لم تثبت بعد. انظر محمد هاملي، آليات إرساء دولة القانون في الجزائر، المرجع السّابق، ص174.

السّلطة إلاّ في حال ارتكب القاضي خطأ جسيما[1]، سواء تعلّق الأمر بإخلاله بأحد واجباته المهنية، أو بارتكاب جريمة من جرائم القانون العام مخلّة بشرف المهنة، بشكل لا يسمح له ببقائه في منصبه.

يمكن القول بأنّ تقدير جسامة الخطأ المرتكب، المستوجب لإيقاف القاضي يرجع إلى وزير العدل وحده، وهو أمر خطير على مسار القاضي لما فيه من إمكانية الخطأ، أو استعمالها وسيلة ضغط، الأمر الّذي يتنافى وفكرة الضّمانات الّتي يجب أن يحظى بها القاضي بمناسبة إحالته إلى التّأديب، ناهيك على أنّه خرق صارخ لمبدأ استقلالية القاضي.

كما أنّ المشرّع الجزائريّ قد قيّد وزير العدل بضرورة إجراء تحقيق قبليّ، يتضمّن إيضاحات من القاضي المعنيّ قبل تقرير إيقافه، وتلك ضمانة مهمّة، كما قيّد الوزير بضرورة إعلام مكتب المجلس الأعلى للقضاء بأمر الإيقاف، طبقا لنصّ المادّة 65 من القانون العضويّ رقم 04-11، فإذا ما صدر قرار إيقاف أحد القضاة دون هذا الإجراء الشّكليّ، فإنّه يكون مشوبا بعيب في ركن الشّكل والإجراءات، ما يجعله قابلا للإلغاء من طرف مجلس الدّولة في حال الطّعن فيه من طرف القاضي.

ويجب إحالة ملفّ المتابعة التّأديبيّة إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء في تشكيلته التّأديبيّة، في أقرب الآجال، ليتسنّى له جدولة القضيّة في أقرب دورة للمجلس، إلاّ أنّ عدم تحديد المشرّع الفترة الزّمنيّة الّتي يلتزم فيها وزير العدل بإحالة الملفّ إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء، فإنّه قد يؤدّي إلى مماطلته.

---

1- عرّفت المادّة 61 من القانون رقم 04-11، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء، الخطأ التّأديبيّ الجسيم على أنّه: يعتبر خطأ تأديبيّا جسيما كلّ عمل، أو امتناع صادر عن القاضي من شأنه المسّاس بسمعة القضاء، أو عرقلة حسن سير العدالة.

هذا وقد حرص المشرّع الجزائريّ على توفير قدر من الضّمانات المالية للقاضي الموقوف بسبب إخلاله بواجبه المهنيّ، تتمثل في تقاضيه مرتّبه كاملاً خلال مدّة الإيقاف، على أن يبتّ المجلس الأعلى للقضاء في قضيّته في أجل ستّة أشهر من تاريخ التّوقيف، وإلاّ عاد هذا القاضي لممارسة مهامّه بقوّة القانون، مع بطلان قرار المجلس التّأديبيّ فيما لو صدر بعد هذا الأجل[1].

أمّا بالنّسبة للقاضي الموقوف بسبب متابعة جزائيّة، فإنّه يستمرّ هو الآخر في تقاضي مرتّبه كاملاً، خلال فترة ستّة أشهر من تاريخ إيقافه، على أن يقرّر المجلس الأعلى للقضاء نسبة المرتّب الّذي يمنح له بعد انقضاء الفترة المذكورة، دون صدور حكم نهائيّ بحقه[2].

كما حظر المشرّع الجزائريّ في الفقرة الثّانية من المادّة 65، التّشهير بالقاضي الموقوف، دون أن يشمل النّصّ أيّة عقوبة جزائيّة للتّشهير الّذي قد يطال القاضي الموقوف.

**ثالثا- الضّمانات المقرّرة للقاضي في الدّعوى التّأديبيّة**

إعتمد القانون العضويّ 04-12، جملة من الضّمانات لصالح القاضي المتابع تأديبيّا، المنصوص عليها في الموادّ 27، 28، 29، 30 منه، تضمّن كفالة محاكمة عادلة للقاضي المتابع تأديبيّا، مع العلم أنّ مجرّد تخويل محاكمة هذا الأخير إلى المجلس الأعلى للقضاء، يعدّ ضمانة في حدّ ذاته، وسيتمّ عرض هذه الضّمانات في الآتي:

1- المادّة 66 من القانون العضويّ رقم 04-11 المتضمّن قانون الأساسيّ للقضاء.

2- المادّة 67 من القانون العضويّ 04-11 المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء.

### 1. ضرورة إرفاق الملف الشّخصيّ للقاضي و/أو ملفّ متابعته الجزائيّة بملف الدّعوى التّأديبيّة

لقد أقرّ المشرّع الجزائريّ في نصّ المادّة 26 من القانون العضويّ رقم 04-12، لكفالة محاكمة عادلة للقاضي المتابع تأديبيّا بضرورة إرفاق ملّفه الشّخصيّ، أو ملفّ المتابعة الجزائيّة -عند الاقتضاء- بملف الدّعوى التّأديبيّة[1]. وهذا الإجراء ينطوي على فائدة كبيرة على اعتبار أنه سيسمح لأعضاء المجلس التّأديبيّ بالوقوف على مدى حسن سيرة القاضي المهنيّة، ومدى براءته من التّهم الجزائيّة الّتي توبع من أجلها، وبالتّالي أخذ فكرة واضحة عن القاضي الماثل أمامهم، من حيث علاقته بالأخطاء التّأديبيّة المنسوبة إليه[2].

### 2. تعيين مقرّر للملف التّأديبيّ وإجراء التحقيق

لقد عمل المشرّع الجزائريّ على تخويل أمر التّحقيق في التّهم والادعاءات المنسوبة إلى القاضي، الّتي يكون وزير العدل قد ساقها ضدّه دون التّحقّق من صحّتها، والّتي قد تكون ناجمة على تقارير كيدية في حقّ القاضي، إلى جهة مستقلّة، حينما ألزم الرّئيس الأوّل للمحكمة العليا في المادّة 27 من القانون العضويّ رقم 04-12، بضرورة تعيين مقرّر من بين أعضاء المجلس لكلّ ملف تأديبيّ، لتقديم تقرير، أو القيام بتحقيق عند الاقتضاء، على أن يتمّ اختياره من بين القضاة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء المرتّبين على الأقل، في الرّتبة نفسها، ومجموعة القاضي المتابع تأديبيّا.

---

1- إنّ الأمر رقم 69-27 (الملغى) لم يكن ينصّ على هذا الإجراء خلافا للقانون رقم 89-21 (الملغى)، الّذي كرّسه في المادّة 93.

2- محمّد هاملي، المرجع السّابق، ص177.

يعاب على المشرّع عدم تكريسه لإلزامية التّحقيق، طالما أنّه منح للمقرّر سلطة الخيار[1] بين الاكتفاء بتقديم تقرير، أو القيام بإجراء تحقيق في الملّف التّأديبيّ، وهنا تظهر جليا بصمة التّشريع الفرنسيّ الّذي جعل بدوره من التّحقيق أمراً جوازيا[2]. وبغضّ النّظر عن موقف المشرّع الفرنسيّ، فإنّنا نحبّذ تدخّل المشرّع الجزائريّ، لمراجعة المادّة 27 من القانون العضويّ رقم 04-12 أعلاه، على النّحو الّذي يقررّ إلزامية التّحقيق، كونه ضمانة لصدور قرار عادل في حقّ القاضي المتابع تأديبيّا.

### 3. حقّ القاضي المتابع في الدّفاع

لقد ضمن المشرّع الجزائريّ للقاضي المتابع تأديبيّا بموجب المادّة 29 من القانون العضويّ رقم 04-12، حقّ الاستعانة بمدافع يختاره من بين زملائه القضاة، أو من بين المحامين، ناهيك عن تلك المنصوص عليها في المادّة 30 من ذات القانون، الّتي تمنح له، أو لمن يتولّى الدّفاع عنه، حقّ الاطّلاع على الملفّ التّأديبيّ الّذي يجب أن يُوضَع تحت تصرّفه لهذا الغرض لدى أمانة المجلس، وهذا قبل خمسة أيّام على الأقل من يوم انعقاد الجلسة المخصّصة للبحث في قضيته، وهذا الإجراء يشكّل ضمانة للقاضي المتابع تأديبيّا، خصوصا أنّه حق معترف به دستوريّا[3].

### 4. سريّة المحاكمة والحكم

خصّ المشرّع الجزائريّ المحاكمة التّأديبيّة للقضاة بالسّرّية، خلافا للقواعد العامّة الّتي تقتضي علانية الجلسات القضائيّة، لأنّ في علانيّتها مساسا وحطّا لهيبة

1- المادّة 27 من القانون العضويّ رقم 04-12، المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته.

2- Art. 51 de l'Ordonnance (française) n° 58-1270, du 22 décembre 1958, portant loi organique relative au statut de la magistrature, Modifié par loi n° 2016-1090 du 08 aout 2016.

3- تنصّ المادّة 175 الفقرة الأولى من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 على أنّ: " الحق في الدّفاع معترف به"

القضاء[1]، فالإحالة إلى مجلس التّأديب، هي في حدّ ذاتها عقوبة نفسيّة للقاضي، فكيف إذا انتشر أمره أمام زملائهّ وأمام المتقاضين الّذين عهدوه فاصلاً في شؤونهم، فإذا به ماثلاً أمام هيئة تأديبيّة، ناهيك عن أنّها تفاقم من الآثار النفسيّة الّتي تصيب القاضي، فيصعب محوها حتّى ولو انتهى المجلس الأعلى للقضاء إلى براءته فيما بعد[2].

وبالمقابل قرّر المشرّع الفرنسيّ في المادّة 57 من الأمر رقم 58-1270، علانية المحاكمة التّأديبيّة للقضاة، باستثناء الحالات الّتي قد تشكّل فيها هذه العلانية مساسا بالحياة الخاصّة للقاضي، أو بالنّظام العام، أو بحسن سير العدالة[3]، ويلاحظ أنّ سريّة المحاكمة والحكم تعدّ جزءا من إجراءات حماية هيبة القضاء[4].

### 5. تسبيب قرارات المجلس

تلزم العديد من التّشريعات مجالس تأديب القضاة بتسبيب قراراتها[5]، حيث ذهب بعض الفقه إلى حدّ اعتبار قاعدة تسبيب القرارات التّأديبيّة من مقتضيات العدالة، الّتي لا يجب إهمالها، ولو لم يرد بشأنها نصّ، وهو ما ذهبت إليه أيضا المحكمة الإداريّة العليا في مصر في بعض أحكامها[6].

---

1- المادّة 32 من القانون العضويّ رقم 04-12، المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته.

2- محمّد الهاملي، المرجع السّابق، ص179.

3- Art. 57 de l'Ordonnance (française) n° 58-1270, du 22 décembre 1958 portant lo organique relative au statut de la magistrature.

4- عبد القادر محمّد القيسي، المرجع السّابق، ص518.

5- المادّة 57 من الأمر رقم 58-1270 المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام القضاء الفرنسيّ.

6- عمّار بوضياف، **النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص171.

وكذلك اشترط المشرّع الجزائريّ في الفقرة الثّانية من المادّة 32 من القانون العضويّ رقم 04-12، أن تكون قرارات المجلس الأعلى للقضاء معلّلة، وهذا أمر منطقيّ على اعتبار أنّ التّوجه التّشريعيّ الحالي، يميل إلى إلزام القاضي بتسبيب جميع أحكامه أثناء فصله في شؤون المتقاضين، فما بالك والأمر يتعلّق بقرار تأديبيّ في حق أحد القضاة.

### 6. ردّ أعضاء المجلس الأعلى للقضاء

المقصود بذلك هو ردّ القاضي الّذي ينظر في الدّعوى التّأديبيّة، ويعرّف الرّدّ هنا بأنّه: "ردّ القاضي عن نظر الدّعوى، والحكم فيها، بمنعه من سماعها كلّما قام سبب يجعله بعيدا عن الحيدة، ويدعو إلى الشّكّ في قضائه بها بغير ميل، أو تحيّز"[1]، وعرّف أيضا بأنّه: "منع القاضي من النّظر في الدّعوى كلّما قام سبب يدعو إلى الشّكّ في قضائه فيها بغير ميل، أو تحيّز إذا لم يمتنع من تلقاء نفسه"[2].

حيث أنّ المشرّع الجزائريّ قد أغفل النّصّ على حقّ القاضي المتابع تأديبيّا، في ردّ أحد أعضاء المجلس الأعلى للقضاء المجتمع في هيئته التّأديبيّة في حال كان بينهما عداوة بيّنة، أو خلافات أخرى شخصيّة من شأنها أن تؤثّر على حياد العضو المعني، ويرى البعض الفقه أنّ هذا الحقّ مضمون دون الحاجة إلى النّصّ عليه في القوانين[3].

---

1- عبد العزيز دهام الرشيدي، **رد القاضيّ**- دراسة مقارنة بين الشّريعة الإسلاميّة والقانون الأردنيّ والكويتيّ-، (رسالة لنيل شهادة ماجيستير)، كلّية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2011، ص14.

2- عبد المنعم الشرقاوي، **شرح قانون المرافعات**، دار النّهضة العربيّة، (دون سنة النّشر)، الجزء الأوّل، مصر، ص213.

3- عقل يوسف مصطفى مقابل، **الحصانات القانونيّة في المسائل الجنائيّة**، (رسالة لنيل شهادة دكتوراة)، كلّية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، سنة 1987، ص475.

### 7. ضمانة الطّعن في القرارات التّأديبيّة

إنّ أيّ خطأ تأديبيّ لا يمكن أن تترتّب عليه إلاّ عقوبة تأديبيّة واحدة، باستثناء عقوبات الدّرجة الثّانية والثّالثة الّتي يمكن أن تكون مصحوبة بالنّقل التّلقائيّ[1]. لكن قبل ذلك هل يستطيع القاضي المعاقب أن يطعن في قرار تأديبه؟ مع العلم أنّ التّوصية رقم 20 من إعلان مبادئ السّلطة القضائيّة المعتمد في ميلانو سنة 1989، أشارت بشكل واضح إلى ضرورة أن تكون قرارات الإيقاف والعزل قابلة لإعادة النّظر، من قبل جهة مستقلّة...[2]. سيتمّ التّفصيل في هذه الجزئيّة في معرض الحديث عن حصانة القاضي من العزل في المبحث الثّاني، الفرع الثّاني من المطلب الثّاني.

أيّا كان الأمر فإن للقاضي الّذي تعرّض لإحدى عقوبات الدّرجة الأولى أو الثّانية أو الثّالثة، أن يتقدّم بطلب إلى المجلس لردّ اعتباره، وذلك بعد مضيّ سنتين (02) من تاريخ النّطق بالعقوبة في حقّه، على أن يكون ردّ الاعتبار بقوّة القانون بعد مضيّ أربع (04) سنوات من التّاريخ المذكور[3].

## المبحث الثّاني
## حصانة قاضي الإلغاء من العزل

لا شكّ أنّ القاضي وهو يبسط العدالة، ويسعى لحفظ الحقوق والحرّيات بصفة عامّة، والحرّيات السّياسيّة محلّ الدّراسة بصفة خاصّة، يكون عرضة لجملة من المخاطر قد تلحقه سواء من جانب السّلطة التّنفيذيّة أو الأفراد، لذا كان من الطّبيعيّ

1- المادّة 69 من القانون العضويّ رقم 04-11، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء.

2- نزيه نعيم شلالا، **مخاصمة القضاة، منشورات الحلبيّ الحقوقيّة**، بيروت، 2009، ص19.

3- المادّة 72 من القانون العضويّ رقم 04-11، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء.

أن يتمتّع بحماية خاصّة من جميع الجوانب، بما يمكنه من أداء رسالته السّامية، لأنّ في حال غياب حماية قانونيّة كافية، سيجد القاضي نفسه تحت رحمة السّلطة التّنفيذيّة، إمّا يغازلها في أحكامه، فيحيد عن الرّسالة الّتي عيّن لأجلها، وإمّا يواجهها، فيكون العزل مصيره[1].

وذهبت الأنظمة القانونيّة المختلفة إلى إحاطة القاضي بقواعد متميّزة في مجال التّعيين، والتّرقية، والنّقل والتّأديب، وخصّصت له أحكاما في مجال المساءلة المدنيّة والجزائيّة، وهو ما تحقّق في التّشريع الجزائريّ، ولا يكفي لتحصين القاضي إحاطته بمختلف هذه القواعد والأحكام، بل ينبغي فضلا عن ذلك تأمينه في رزقه، أو ضمان حقّ بقائه في وظيفته، ما لم يصدر عنه ما يسيء إليها، وكان أهلا لهذا البقاء[2].

حيث عدّ روني جاكلي (Rene gacqulin)، مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل والنّقل، العنصر الأوّل المكوّن للسّلطة القضائيّة، لأنّه هو الّذي يضمن استقلال القضاة[3].

ومن هنا ظهرت الحاجة الماسّة لأحد أهم وسائل الحماية الإداريّة للقاضي، لمجابهة هذه المخاطر، فأضحى مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل من أهمّ المبادئ الّتي تقوم عليها استقلالية القضاء[4]، وفي الآتي سيتم التّعرض لمفهوم مبدأ عدم قابلية القاضي للعزل في المطلب الأوّل، وإلى موقف المشرّع الجزائريّ في المطلب الثّاني.

---

1- محمّد الهاملي، المرجع السّابق، ص183.

2- عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص126.

3- سكاكني باية، **دور القاضي الإداريّ في حماية الحقوق والحرّيات الأساسيّة**، (رسالة لنيل شهادة دكتوراة علوم في القانون)، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2011، ص119.

4- عبد الناصر علي عثمان حسين، مرجع السّابق، ص232.

## المطلب الأوّل
## مبدأ عدم قابلية القاضي للعزل

يعدّ مبدأ عدم قابلية القاضي للعزل، أحد المقومات والضّمانات الأساسيّة الّتي تحدّد الاستقلال الشّخصي للقضاة، بما يوفّر له من الاطمئنان والحكم بكلّ حرّية دون خوف، أو وجل، وتحميه من ضغوط السّلطة التّنفيذيّة الّتي يمكن أن يتّعرض لها، كما تشكّل دعامة أساسيّة لاستقلالية القضاء ولحسن سير العدالة على حد سواء[1]. وفي الآتي سيتمّ التّطرّق إلى تعريف حصانة القاضي، وأهمّيته في الفرع الأوّل، وإلى موقف التّشريعات المقارنة، من مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل في الفرع الثّاني.

### الفرع الأوّل
### حقيقة حصانة القاضي ضدّ العزل

**أوّلا- تعريف الحصانة القضائيّة ضدّ العزل**

عرّف فقهاء حصانة القاضي على أنّها: لا يجوز فصل القاضي، أو إبعاده عن منصبه القضائيّ، أو وقفه عن العمل، أو إحالته إلى التّقاعد قبل الأوان، أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائيّة، إلاّ في الأحوال وبالكيفية الّتي نصّ عليها القانون[2].

وعرّفت أيضا على أنّها عدم جواز عزل القاضي عند ارتكابه ما يستوجب العزل بواسطة السّلطة التّنفيذيّة، وإنّما بواسطة جهة قضائيّة، أو مجلس قضائيّ،

1- محمّد علي عويضه، **مظاهر استقلالية السّلطة القضائيّة وضماناتها**، دراسة مقارنة، دون دار وبلد النّشر، الطّبعة الثّانية، 2018، ص257.

2- محمّد كامل عبيد، المرجع السّابق، ص174.

مستقلّ عن السّلطة التّنفيذيّة، يعود له الحقّ في تقدير ما بدر من القاضي من أفعال تستوجب العزل[1].

كما عرّفت أيضا على أنّها عدم خضوع القاضي لأيّ إجراء فرديّ، يتّخذ في حقّه من قبل الحكومة ( كالعزل، التّوقيف، النّقل أو الإحالة على التّقاعد المبكّر)، خارج الحالات والشّروط المنصوص عليها في القانون[2].

تتّفق هذه التّعريفات في مجموعها على أنّ حصانة القاضي ضدّ العزل هي: عدم إمكان الجهة المستخدمة من إبعاد القاضي محلّ المتابعة التّأديبيّة، عن وظيفته بصفة مؤقّتة أو نهائيّة، أو حتّى نقله إلى وظيفة غير قضائيّة، إلاّ وفق الشّروط والأشكال المنصوص عليها قانونا.

**ثانيا- المقصد من تشريع حصانة القاضي ضدّ العزل**

يرجع الأصل التّاريخيّ لمبدأ عدم قابليّة القضاة للعزل إلى النّظام الفرنسيّ، حيث حقّق قضاة محاكم الاستئناف في النّظام القديم، قبل قيام الثّورة الفرنسيّة، استقلالا حقيقيّا في مواجهة السّلطة الملكيّة، بسبب تأثير المال والوراثة في تولّي مناصب القضاء، إذ كان منصب القضاء قابلا للبيع بأثمان مرتفعة، وكان من يشتري وظيفة القاضي يستردّ ما دفعه، ويحقّق مكسبا كبيرا عن طريق الهدايا والرّسوم من الخصوم، وهذا الطابع أدّى إلى جعل هذه الوظيفة أقرب إلى حقّ الملكيّة[3].

---

1- فاروق الكيلاني، **استقلال القضاء**، الطّبعة الثّانية، دار المؤلف، بيروت، 1999، ص303.

2- Roger PERROT, Institutions judiciaires, Moutchrestien, 9eme édition, Paris, 2000, p293.

3- طلعت يوسف خاطر، **استقلال القضاء حق الانسان في اللّجوء إلى قضاء عادل**، دار الفكر والقانون، مصر، الطّبعة الأولى، 2014، ص137.

وحماية لملكية الوظيفيّة، وضمانا لعدم عزل القاضي من منصبه، صدر مرسوم ملكيّ في 21 أكتوبر1467، يقضي بعدم جواز عزل القاضي، أسوة بالضمان المقرّر للمشتري في عقد البيع[1]. إلاّ أنّ هذا النّظام قد تمّ إلغاؤه بقيام الثّورة الفرنسيّة، ولكن بقي مبدأ حصانة القضاة ضدّ العزل، كونه يحقّق العدالة، ويحمي القضاة من التّدخّل في شؤون وظيفتهم[2].

وتظهر أهمّيّة ضمانة حصانة القضاة ضدّ العزل، والّتي تؤدّي إلى تمكين القضاء من القيام بدوره لتحقيق العدالة في النقاط الآتية:

## 1. حصانة القاضي ضدّ العزل ضمانة للحدّ من سيطرة السّلطة التّنفيذيّة

تعدّ حصانة القاضي من أهمّ ضمانات القضاة في مواجهة السّلطة التّنفيذيّة، ذلك لأنّها تحقّق جوهر استقلالية القضاء، إذ تعدّ بذلك من أهمّ مظاهر مبدأ الفصل بين السّلطات في العصر الحديث، فهذه الضّمانة تحرّر القاضي من الخوف، وتؤمّنه في وظيفته، ولهذا كان حرص جميع التّشريعات على النّصّ عليها في دساتيرها، كونها أهمّ ضمانة إداريّة لحماية القاضي[3].

حيث كانت الحاجة ماسّة إلى هذه الحصانة عبر التّاريخ، خاصة في الأوقات الّتي تدخلت فيها السّلطة التّنفيذيّة في عمل القضاة، حيث كانت وسيلة عزلهم في يد هذه السّلطة[4].

---

1- محمّد كامل عبيد، المرجع السّابق، ص 208.

2- جمال غريسي، "حصانة القاضي ضد العزل في القانون الجزائريّ"، **مجلّة البحوث والدّراسات**، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، صيف 2018، ص185.

3- طلعت يوسف خاطر، المرجع السّابق، ص137، 138.

4- جمال غريسي، المرجع السّابق، ص186.

### 2. حصانة القاضي ضدّ العزل ضرورة لحسن تطبيق القانون وتحقيق العدالة

يعدّ عزل القضاة سلاح خطير يهدّد قيامهم بمهامهم، وينعكس على حسن سير العدالة، ويؤثّر على سلامة الأحكام، إذ يلاحظ أنّه بغير هذه الضّمانة لا يمكن للقاضي أن يطبّق القانون كما تقتضيه العدالة، ولا يمكن للقانون أن يسود على الجميع. فالعبث بمستقبل القاضي عن طريق عزله، لاشكّ أنّ له آثارا خطيرة على سلامة الأحكام وحسن سير الجهاز القضاء[1]، وبالتّالي لابدّ من تمكين القاضي من أداء عمله في طمأنينة، واستقرار وتوفر له الاحترام، وتحافظ على هيبة القضاء، وترسّخ الاحترام للسّلطة القضائيّة[2].

يعدّ هذا المبدأ من أهمّ الضّمانات الّتي تكرّس حقّا استقلال القضاة، حتّى لا يختلّ ميزان العدالة في أيديهم، فضلا على ذلك فإنّ تقرير هذه الضّمانة للقضاة، يكفل لهم حرّية الحكم بلا خوف، ولا وجل، ليقولوا كلمة الحقّ والعدل[3].

### 3. حصانة القاضي ضدّ العزل ضمانة لحياده

لا يمكن للقاضي في ظلّ غياب هذه الحصانة أن يطبّق القانون على أعمال السّلطة التّنفيذيّة، ولا أن يكون محايدا اتّجاه الخصوم، وهذا لأنّه يشعر بأنّ هذه السّلطة تستطيع أن تضغط عليه بالعزل من الوظيفة، الأمر الّذي يفقده الحرّية في

---

1- طلعت يوسف خاطر، المرجع السّابق، ص138.

2- كريمة سيليني، "أثر حصانة القاضي على مسؤوليته في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي"، **مجلة البحوث العلميّة والدّراسات الإسلاميّة**، العدد 16، 2018، ص70.

3- نذير ثابت القيسيّ، "أثر الضّمانات التّأديبيّة للقضاة في تعزيز مبدأ استقلال القضاء -دراسة مقارنة-"، **مجلّة دراسات، علوم الشّريعة والقانون**، المجلّد 44، الأردن، 2017، ص287.

تكوين الرّأي ويجعله غير مستقلّ في مهنته، ممّا يؤثّر ذلك على حسن سير العدالة[1].

## الفرع الثّاني

## موقف التشريعات المقارنة من مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل

سيتمّ في هذا الفرع بيان موقف التّشريعات المقارنة من مبدأ عزل القاضي، في تشريعات بعض الدّول العربيّة أوّلا، وفي تشريعات بعض الدّول الغربيّة ثانيا، وفي التّوصيات الدّوليّة ثالثا.

### أوّلا- حصانة القاضي ضدّ العزل في تشريعات بعض الدّول العربيّة

لقد حرصت التّشريعات المختلفة للدّول، سواء على مستوى الدّستور أو القانون على النّصّ على هذا المبدأ، لكونه ينطوي على أهمّية كبيرة لتحقيق ضمان استقلال القضاء.

فالمشرّع الأردنيّ مثلا، ووفقا للمادّة (1/98) من الدّستور لسنة 1952 نصّ على أنّه: "يعين قضاة المحاكم النّظاميّة والشّرعيّة، ويعزلون بإرادة ملكيّة وفق أحكام القوانين"[2]. كما أنّ قانون استقلال القضاء الأردنيّ رقم (29) لسنة 2014 قد أكّد على هذا المبدأ، ونصّ في المادّة (25/أ) منه على أنّه: " مع مراعاة أحكام المادّة 15 من هذا القانون لا يجوز عزل القاضي، أو الاستغناء عن خدمته إلاّ تأديبيّا وبقرار من المجلس، وإرادة ملكية سامية"[3]، ويتّضح من هذا النّصّ أنّ المشرّع

1- طلعت يوسف خاطر، المرجع السّابق، ص139.

2- الدستور الأردني لسنة 1952، المؤرخ في 01 جانفي 1952، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية العدد 1093، الصادر في 08 جانفي 1952، المعدل.

3- قانون 29 لسنة 2014، المتعلق بقانون استقلال القضاء، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية العدد 5308 الصادرة في 16 أكتوبر 2014، المعدل.

الأردنيّ حرص على تكريس ضمانات للقضاة في مواجهة عزلهم، حيث جعل عزل القاضي يتمّ فقط من خلال الطّريق التّأديبيّ، وضرورة صدور قرار من المجلس القضائيّ، وأن يقترن هذا القرار بإرادة ملكيّة سامية.

كما ذهب المشرّع العراقيّ إلى إقرار هذا المبدأ في الدّستور، فنصّت المادّة (97) منه على أنّ: "القضاة غير قابلين للعزل إلاّ في الحالات الّتي يحدّدها القانون، كما يحدّد القانون الأحكام الخاصّة بهم، وينظّم مساءلتهم تأديبيّا"[1]، ولم يرد في قانون التّنظيم القضائيّ[2] العراقيّ رقم (160) لسنة 1979 المعدّل النّافذ، أيّ نصّ يتضمّن عدم قابلية القضاة للعزل، ولكنّه رسم طرقا معيّنة يجب اتّباعها عند إنهاء خدمة القاضي، وهذا ما نصّت عليه الموادّ (39، 58، 59)[3].

كما اتّجه المشرّع المصريّ إلى إقرار هذا المبدأ، حيث نصّت المادّة (186) من الدّستور على أنّه: "القضاة مستقلّون، غير قابلين للعزل، ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون"[4]، كما أكّد هذا المبدأ في المادّة (67) من قانون السّلطة القضائيّة رقم (46) لسنة 1972 المعدّل بقولها: "رجال القضاء والنّيابة العامّة عدا معاوني النّيابة غير قابلين للعزل"[5].

---

1- الدستور العراقي 2005، المؤرخ في 27 ذو القعدة 1426 الموافق لـــ 28 ديسمبر 2005، الوقائع العراقية العدد 4012، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2005.

2- قانون رقم 160، المتعلق بقانون التنظيم القضائي، المؤرخ في 17 صفر 1399 الموافق لـــ 17 جانفي 1979، الوقائع العراقية العدد 2746، الصادرة في 17 ديسمبر 1979.

3- نذير ثابت القيسيّ، المرجع السّابق، ص288.

4- الدستور المصري العربية لسنة 2014، المؤرخ في 16 ربيع الأول 1435 الموافق لـــ 18 جانفي 2014، الجريدة الرسمية العدد 3 مكرر أ ، الصادرة في 18 جانفي 2014.

5- قانون 46 لسنة 1972، المتعلق بقانون السلطة القضائية، الجريدة الرسمية العدد40 الصادرة في 05 أكتوبر 1972، المعدل.

**ثانيا- حصانة القاضي ضد العزل في تشريعات بعض الدّول الغربيّة**

ورد في الدّستور الفرنسيّ الصّادر في 04 أكتوبر 1958 في مادّته 64 على أنّه: "يضمن رئيس الجمهوريّة استقلال الهيئة القضائيّة، ويساعده في ذلك المجلس الأعلى للقضاء، ويحدّد نظام القضاء بقانون أساسيّ، والقضاة غير قابلين للعزل"، وهو الحكم الّذي أكّدته المادّة الرّابعة من الأمر رقم 58-1270 المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام القضاء الفرنسيّ، حيث نصّت هي الأخرى على أن قضاة الحكم غير قابلين للعزل، يتضح من صياغة المادّة أنّ الحماية الّتي يتضمّنها هذا المبدأ قاصرة على قضاة الحكم، فلا يستفيد منها قضاة النّيابة، كما لا يستفيد منها قضاة الهيئات القضائيّة الإداريّة، باستثناء قضاة مجلس المحاسبة، وإن كان العرف قد جرى على عدم عزل هؤلاء كذلك.

أمّا في الولايات المتّحدة الأمريكيّة فعزل القضاة قد يتمّ: إمّا بأسلوب الاتّهام الجنائيّ "Impeachment" بالنّسبة للقاضي الاتّحاديّ، أي اتّهامه جنائياً وإدانته ثمّ تقرير عزله بعد محاكمته أمام السّلطة التّشريعيّة، أو بأسلوب التّكليف الرّسميّ "Address"، وذلك بقيام أحد مجلسي البرلمان، أو كليهما، بتوجيه رسالة إلى حاكم إحدى الولايات تتضمّن طلب عزل أحد القضاة، في حالة اتّهامه بسوء السّلوك الوظيفيّ، وهنالك أسلوب ثالث للعزل ليس معمّما في كامل الولايات الأمريكيّة، بل تأخذ به بعضها فقط، يتمثّل في إقالة القاضي عن طريق التّصويت من قبل النّاخبين، قبل انتهاء عهدته الانتخابيّة، دون اشتراط إسناد أفعال محدّدة إليه، إذ يكفي أن يفقد ثقة ناخبيه[1].

1- محمد كامل عبيد، المرجع السابق، ص204، 205، 206.

كما اتّجهت بريطانيا بمقتضى قانون التّسوية The Act of Settlement، الصّادر عام 1701، حيث نصّت المادّة الثّالثة منه على أن تستمرّ لجان القضاة طالما حسن عملهم، وتكفل مرتّبات القضاة وتستقرّ، وإن كان من الممكن عزلهم بناء على رسالة من مجلسي البرلمان، وذلك في حالات الإهمال الجسيم، والسّلوك المعيب[1].

يمكن القول بناء على ما سبق بأنّ جلّ النّظم القانونيّة المقارنة، قد حرصت على تكريس مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل بشكل صريح، وإن تباينت فيما بينها من حيث الأهميّة الّتي أولتها له، حيث عمدت بعضها إلى النصّ عليه دستوريّا، في حين اختارت أخرى إدراجه ضمن قوانين القضاء.

**ثالثا- حصانة القاضي ضد العزل في النّصوص والتّوصيات الدّوليّة**

إنّ حصانة القاضي ضدّ العزل لا ينبغي أن يفهم منه بقاؤه في منصبه مهما بلغ من العمر، ومهما بدر منه من سلوكات تخلّ بواجباته المهنيّة، أو تتنافى وشرف المهنة.

وبناء على هذا فقد أوردت النّصوص الدّوليّة حالات يمكن فيها إنهاء مهام القاضي دون أن يكون في ذلك خرق للمبدأ، حيث أتاحت اللّجنة الرّابعة للمؤتمر الدّوليّ لرجال القضاء المنعقدة بنيودلهي سنة 1959، إمكانية فصل القاضي عن منصبه ببلوغه السنّ القانونيّة للتقاعد. وجمعت التّوصية رقم 16 من مشروع مبادئ استقلال القضاء، الصّادر عن مؤتمر إيطاليا سنة 1981 الحالات الموجبة للعزل، حيث تقرّر بموجبها أنّه يجب ألاّ يعزل القاضي، إلاّ لسبب جنائيّ، أو بسبب الإهمال

1- محمد كامل عبيد، المرجع السابق، ص195.

الكبير، أو المتكرّر، أو بسبب عدم الكفاية العقليّة، أو أن يُبدي شكلاً ظاهراً لعدم لياقته شغل وظيفة القضاء[1].

أمّا المبدأ رقم 18 من المبادئ الأساسيّة لاستقلال السّلطة القضائيّة، الصّادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة السّابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المنعقد بميلانو الإيطاليّة سنة 1985، فقد أشار إلى عدم جواز عزل القضاة، إلاّ لدواعي عدم القدرة، أو لدواعي السّلوك الّتي تجعلهم غير لائقين لأداء مهامهم[2].

## المطلب الثّاني

## موقف المشرّع الجزائريّ من مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل

ستهتمّ الدّراسة في الفرع الأوّل برصد النّصوص الدّستوريّة الّتي تناولت مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل، وهذا باستقراء مختلف الدّساتير والقوانين الجزائريّة والتّعديلات الّتي وردت عليها، ثمّ سيتمّ التّطرّق إلى حالات إنهاء مهام القاضي في الفرع الثّاني.

### الفرع الأوّل

### التّنصيص على مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل

بالرّغم من أهمية ومكانة مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل، وهو من أبرز ضمانات مبدأ استقلال القضاء، إلاّ أنّه يلاحظ تأخّر المشرّع الجزائريّ في إقرار هذ المبدأ، سواء على مستوى النّصوص الدّستوريّة، أو على مستوى مختلف القوانين المتعلّقة بالقضاء المختلفة.

1- نزيه نعيم شلالا، المرجع السّابق، ص18.

2- فاروق الكيلاني، المرجع السّابق، ص305.

أغفل الدّستور الجزائريّ لسنة 1963، الّذي كان أول دستور للجزائر مستقلّة، النّصّ على هذه الحصانة، بالرّغم من أن المادّة 62 منه اعترفت بقاعدة استقلال القضاء، بنصّها على أنّه: "لا يخضع القضاة في ممارستهم لوظائفهم إلاّ للقانون ولمصالح الثّورة الاشتراكيّة، واستقلالهم مضمون بالقانون، وبوجود المجلس الأعلى للقضاء".

صدر بعد دستور 1963، الأمر رقم 69-27، المؤرّخ في 26 صفر 1389 الموافق 1969/05/13، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء[1]، والّذي بدوره لم يجسّد مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل، ولم تتضمّن أحكامه النّصّ على عليه، بل إنّ المرسوم رقم 69-162، المتضمّن تحديد القواعد المطبّقة على القضاة المتعاقدين، قد منح بموجب المادّة الثّانية منه، لوزير العدل سلطة إنهاء عقد القاضي المتعاقد بإرادته المنفردة، حتّى دون إعلامه أو تعويضه[2].

كذلك هو الحال بالنّسبة لدستور سنة 1976، الّذي لم تشر نصوصه إلى مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل، وعلى الرّغم من تأكيده في المادّة 173، على أنّ القاضي محميّ من كلّ أشكال الضغوط والتدخّلات والمناورات الّتي قد تضرّ بأداء مهمّته، أو تمسّ احترام نزاهته، إلاّ أنّه لم يشر كذلك إلى عدم جواز عزله من قبل السّلطة التّنفيذيّة.

أمّا دستور سنة 1989، فقد جاء بحكم جديد حينما نصّ في مادّته 129 على أنّ السّلطة القضائيّة مستقلّة، وهو ما غاب في دستوري 1963 و1976، ليضيف

1- الجريدة الرّسميّة العدد 42، الصّادرة بتاريخ 16 ماي 1969.

2- المادة 02 من المرسوم رقم 69-162، المؤرخ في 04 شعبان عام 1389 الموافق 15 أكتوبر 1969، المتضمن تحديد القواعد المطبقة على القضاة المتعاقدين، الجريدة الرسمية العدد 89، الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 1969.

في المادّتين 139 و140، أنّ القاضي محميّ من كلّ أشكال الضغوط والتدخّلات والمناورات الّتي قد تضرّ بأداء مهمّته، أو تمسّ بنزاهة حكمه، وهو مسؤول عن كيفية قيامه بمهمّته أمام المجلس الأعلى للقضاء، ومع ذلك فإنّ المشرّع الجزائريّ لم يشر إلى مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل، ولم يرد كذلك النصّ عليه في القانون الأساسيّ للقضاء لسنة 1989[1].

كما لم يأت دستور سنة 1996 والتّعديلات الّتي أدخلت عليه[2] بأيّ جديد، حيث اكتفى بإعادة نسخ الأحكام الّتي جاء بها دستور سنة 1989 المتعلّقة باستقلال القضاء، واستمر هذا الإغفال حتّى بعد صدور القانون العضويّ رقم 04-11، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء السّاري المفعول حاليا.

وفي سنة 2020 نصّ أخيرا وبصيغة صريحة في التّعديل الدّستوريّ لهذه السّنة، على مبدأ عدم قابلية القاضي للعزل، بموجب الفقرة الثّانية من المادّة 172 منه، على أنّه: "لا يعزل القاضي، ولا يمكن إيقافه عن العمل، أو إعفاؤه..."، ويكون بذلك المشرّع الجزائريّ قد حقّق تعزيزا معتبرا لاستقلالية القضاء، ولحسن سير العدالة، كما يعزّز المشرّع بذلك أيضا حماية قوية للقاضي، الّتي توفر له الاطمئنان والعمل بكلّ حرّية دون خوف أو وجل، من ضغوط السّلطة التّنفيذيّة، الأمر الّذي ينعكس إيجابا على مبدأ حماية الحرّيات السّياسيّة.

1- القانون العضوي رقم 89-21، المتضمن القانون الأساسي للقضاء.

2- التّعديل الدّستوري 2002، التعديل الدّستوري 2008، التعديل الدّستوري 2016.

## الفرع الثّاني
## إنهاء مهام القاضي والطعن في القرارات التّأديبيّة

### أوّلا- حالات إنهاء مهام القاضي

نصّ المشرّع الجزائريّ في القانون العضويّ رقم 04-11، على جملة من الحالات أمكن للجهة المختصّة قانوناً إن توافرت، أن تنهي مهام القاضي بناء عليها، وفي الآتي بيانها:

#### 1. العزل بسبب عدم الصّلاحية

يقصد بعدم الصّلاحية، الحالة الّتي يمكن أن تستخلص من سلوكه في حياته الخاصّة، ومن علاقته بالآخرين، أو من سيرته وسمعته، وما عرف عنه بطريق التّواتر من صفات تناقلتها الألسن وتستقرّ في الأذهان، حتّى ولم يكن لها مصدر ثابت ومعلوم[1]، والّتي تؤدّي إلى جعل القاضي غير صالح للقضاء، إذ يترتّب على عدم صلاحية القاضي، عدم جواز نظره في الدّعوى أو اتّخاذ أي إجراء فيها، وذلك بتنحيته وتكليف قاض آخر بذلك [2]. من خلال هذا التّعريف يلاحظ أنّه قد اهتمّ بسيرة القاضي وسمعته، وأهمل حالة عدم كفاءته القانونيّة.

فالحديث عن العزل بسبب عدم الصّلاحية في التّشريع الجزائريّ، يقتضي ذكر الكيفية الّتي عالجت بها القوانين الأساسيّة للقضاء هذه المسألة.

جاء في المادّة 66 من القانون الأساسيّ للقضاء رقم 69-27 (الملغى)، على الآتي: "إن القاضي الّذي تثبت عدم كفاءته المهنيّة دون أن يرتكب خطأ مهنيّا يبرر اتّخاذ عقوبة تأديبيّة، يمكن أن يرتّب في وظيفة أدنى أو يحال على التّقاعد، أو يسرح

1- عوض أحمد الزّعبيّ، **أصول المحاكمات المدنيّة**، دراسة مقارنة، دار وائل، الأردن، 2003، ص82.

2- عمّار بوضياف، **الحماية القانونيّة للقاضي في التّشريع الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص267.

ويتّخذ المقرّر بهذا الشّأن بعد مشاورة المجلس الأعلى للقضاء وبعد مراعاة الأوضاع المنصوص عليها في الإجراءات التّأديبيّة".

يتبيّن من نصّ المادّة 66 أنّ المشرّع رتّب على عدم كفاءة القاضي في عمله آثارا وظيفيّة، تمثّلت في إعادة ترتيب القاضي، وذلك بتنزيله من الرّتبة، أو إحالته على التّقاعد، أو تسريحه من وظيفته، وهذا لأنّه لم يعد صالحا لوظيفة القضاء، كما يلاحظ على المشرّع في هذه الحالة أنّه لم يكفل أيّة حماية خاصّة للقاضي، حينما جرّد المجلس الأعلى للقضاء من سلطة اتّخاذ القرار، كونه هيئة استشاريّة، وجعله من اختصاص سلطة التّنفيذيّة[1].

أما القانون رقم 89-21، المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء (الملغى)، فإنّه نصّ في مادّته 59 على أنّه: "إنّ القاضي الّذي يثبت عدم كفاءته المهنيّة، دون أن يرتكب خطأ مهنيّا يبرر قيام دعوى تأديبيّة، يمكن قهقرته، أو إعادته إلى السّلك الّذي كان ينتمي إليه قبل تعيينه بصفته قاضيا، أو يحال على التّقاعد أو يسرّح"، ويلاحظ من خلال هذه المادّة، أنّ المشرّع رتّب نفس الآثار الّتي جاءت بها المادّة 66 من القانون الأساسيّ للقضاء لسنة 1969 الملغى، مع وجود تغيير طفيف في المصطلحات.

أما المادّة 87 من القانون العضويّ رقم 04-11 المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء السّاري المفعول، فقد نصّت على أنّه: "إذا ثبت العجز المهنيّ للقاضي أو عدم درايته البيّنة بالقانون دون أن يرتكب خطأ مهنيّا يبرّر المتابعة التّأديبيّة، يمكن المجلس الأعلى للقضاء، بعد المداولة، أن يعيّنه في منصب مناسب، أو يحيله على التّقاعد، أو يسرّحه.

1- جمال غريسي، المرجع السّابق، ص193.

وفي هذه الحالة، يستفيذ من الضّمانات والاجراءات المتّبعة أمام المجلس الأعلى للقضاء في تشكيلته التّأديبيّة.

يستفيذ القاضي الّذي تمّ تسريحه بدون خطأ من تعويض ماليّ يساوي مرتّب ثلاثة(3) أشهر عن كلّ سنة خدمة، يقرّره المجلس الأعلى للقضاء".

لقد تمّ في هذا القانون توضيح معنى عدم الكفاءة الّذي كان مبهما في القوانيين السّابقة، حيث تمّ حصر حالات عدم صلاحية القاضي، الّتي تبرّر عزله بسبب عجزه مهنيّ، وعدم درايته البيّنة بالقانون، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال التّقييم الّذي يجريه رؤساء الجهات القضائيّة، والنّوّاب العامّون للقضاة الّذين يتبعونهم في إطار صلاحياتهم[1] الّتي يستمدّونها من المادّتين 52 و53 من القانون رقم 04-11.

كما إعتمد المشرّع الجزائريّ وبموجب المادّة 87 من القانون العضويّ 04-11، ضمانات أكبر للقاضي الّذي تتوفّر فيه موجبات العزل لعدم الصلاحية، بإسناد سلطة عزله إلى هيئة يضمن حيادها (المجلس الأعلى للقضاء) باعتباره هيئة تقريريّة، وكفل له حقّ الاستفادة من الضّمانات والإجراءات المتّبعة أمام التّشكيلة التّأديبيّة للمجلس[2]، كما منحه أيضا في حالة تسريحه حقّ الحصول على تعويض ماليّ، يساوي مرتّب ثلاثة أشهر عن كلّ سنة خدمة، يقرّره المجلس الأعلى للقضاء، وهذ بمقتضى الفقرة الثّالثة من المادّة 87 من نفس القانون.

### 2 . العزل بسبب تعرضه لعقوبة تأديبيّة أو جنائيّة

إنّ العزل بسبب تعرّض القاضي إلى عقوبة يعدّ من أهمّ أسباب إنهاء مهام القاضي، وأخطرها على الإطلاق، ولذا اشترط المشرّع الجزائريّ في القانون

1- محمد هاملي، المرجع السابق، ص190.

2- المرجع نفسه، ص190.

الأساسيّ للقضاء[1]، بالنّسبة للحالات الّتي يتعرّض فيها القاضي للعزل، ارتكاب القاضي خطأ تأديبيّا جسيما، أو تعرُّضِه إلى عقوبة جنائيّة، أو عقوبة الحبس من أجل جنحة عمديّة، وفي الآتي بيان ذلك:

### 2 . 1 . ارتكاب القاضي خطأ تأديبيّا جسيما

نصّت المادة 61 من القانون العضويّ 04-11، على أنّه: "يعتبر خطأ تأديبيّا جسيما كلّ عمل، أو امتناع صادر عن قاضي من شأنه المساس بسمعة القضاء، أو عرقلة حسن سير العدالة"، كما نصّت المادّة 63 من القانون نفسه على أنّه: "يتعرّض القاضي الّذي ارتكب خطأ تأديبيّا جسيما لعقوبة العزل..."، وعدّدت المادّة 62 من القانون نفسه، بعض صور الأخطاء الجسيمة الّتي تقتضي العزل، وأنّ هذه الأخطاء وردت على سبيل المثال لا حصر[2]، وهي في الآتي:

- عدم التّصريح بالممتلكات بعد الإعذار،
- خرق واجب التّحفّظ من طرف القاضي المعروضة عليه القضية، بربط علاقات بيّنة مع أحد أطرافها، بكيفية يظهر منها افتراض قويّ لانحيازه،
- ممارسة وظيفة عموميّة، أو خاصّة مربحة خارج الحالات الخاضعة للتّرخيص الإداريّ المنصوص عليه قانونا،
- المشاركة في الإضراب، أو التّحريض عليه و/أو عرقلة سير المصلحة،
- إفشاء سرّ المداولات،
- إنكار العدالة،
- الامتناع العمديّ عن التّنحيّ في الحالات المنصوص عليها في القانون.

---

1- المادة 63 من القانون العضوي رقم 04-11 المتضمّن القانون الأساسي للقضاء.

2- وهذا عكس ما كان عليه كل من القانون 69-27 (الملغى) وقانون 89-21 (الملغى)، حيث أغفلا تعداد الأخطاء الموجبة لعزل القاضي، وخوّلا سلطة تقديرها إلى المجلس الأعلى للقضاء.

**2 . 2 . تعرّض القاضي إلى عقوبة جنائيّة، أو إلى عقوبة الحبس من أجل جنحة عمديّة**

تعدّ كذلك من بين حالات الّتي تستوجب توقيع عقوبة العزل على القاضي، طبقا للفقرة الثّانية من نصّ المادّة 63 من القانون العضويّ 04-11، هو تَعَرُّضُه إلى عقوبة جنائيّة، أو عقوبة الحبس من أجل جنحة عمديّة.

**3 . حالة التّسريح**

عدّ المشرّع الجزائريّ التّسريح إحدى حالات إنهاء مهام القاضي، والّذي يؤدّي إلى فصله بصفة نهائيّة من مرفق القضاء، إلاّ أنّه لم يقم بتصنيفها ضمن إحدى الدّرجات الأربع الواردة في المادّة 68 من القانون العضويّ رقم 04-11، بل نصّ عليها في المادّة 86 من القانون نفسه، نظرا إلى الخطأ المرتكب، والمتمثّل في مخالفة إهمال المنصب، حيث نصّت هذه المادّة على أنّه: "يترتّب على كلّ تخلّ عن المهام، خلافا لأحكام المادّة 85 من هذا القانون العضويّ، التّسريح بسبب إهمال المنصب الّذي تقرّره السّلطة الّتي لها الحقّ في التّعيين، بعد مداولة المجلس الأعلى للقضاء".

ويستنتج من هذه المادّة بأنّ القاضي الّذي لا يحترم ضوابط الاستقالة، وينقطع عن أداء مهامه، مهملا بذلك منصبه، فإنّه يتعرّض لعقوبة التّسريح، كأن يستقيل دون أن يقدّم طلبا مكتوبا لدى مصالح وزارة العدل، تاركا وظيفته، أو يقدّم طلب ولكنه لا يحترم المدّة القانونيّة المحدّدة للفصل في طلبه.

يتداول المجلس الأعلى للقضاء بخصوص تخلّي القاضي عن مهام نتيجة إهمال المنصب، إذ يترتّب على ذلك تسريح القاضي، بناء على مداولة المجلس الأعلى للقضاء، ويتّخذ قرار التّسريح من قبل السّلطة الّتي لها حقّ التّعيين طبقا للمادّة 86

من القانون العضويّ رقم 04-11. وهنا يلاحظ أنّه من دون تدخّل السّلطة التّنفيذيّة لا يمكن تنفيذ مداولات المجلس الأعلى للقضاء، وبهذا لا يمكن للمجلس الأعلى للقضاء تجسيد استقلالية حقيقية للقاضي والسّلطة القضائيّة.

### 4 . الإحالة على التّقاعد التلقائيّ

عدّ المشرّع الجزائريّ الإحالة على التّقاعد أحد أشكال إنهاء مهام القاضي، ويكون هذا بصفة طبيعيّة بعد بلوغ السّنّ القانونيّ للتّقاعد، أو بسبب عدم الإنضباط بعد التّرخيص له بالعمل، من خلال التّمديد بعد بلوغ السّنّ القانونيّ للتّقاعد، وذلك طبقا للمادّة 84 من القانون العضويّ رقم 04-11. علما أنّ المادّة 88 من ذات القانون قد حدّدت سنّ تقاعد القضاة في ستّين (60) سنة، تقلّص إلى خمس وخمسين (55) سنة بالنّسبة للمرأة القاضية.

غير أنّ المشرّع أجاز للمجلس الأعلى للقضاء بناء على اقتراح من وزير العدل، وبعد موافقة من القاضي المعنيّ، أو بطلب منه، تمديد مدّة خدمته إلى سبعين (70) سنة، إذا كان من قضاة المحكمة العليا، أو مجلس الدّولة، أو إلى خمس وستّين (65) سنة بالنّسبة إلى باقي القضاة[1].

فإذا ما استفاد القاضي من هذا التّمديد، فإنّه لا يجوز إنهاء مهامه قبل انتهاء المدّة المحدّدة إلاّ لأسباب انضباطيّة، على اعتبار أنّ المادّة 68 من القانون العضويّ رقم 04-11، قد أتاحت للمجلس الأعلى للقضاء حقّ إحالة القاضي على التّقاعد التّلقائي في حال ارتكابه إحدى الأخطاء التّأديبيّة الّتي توجب ذلك، ولما كان المشرّع لم يحدّد هذه الأخطاء خلافاً لعقوبة العزل الّتي اشترط لتوقيعها، ارتكاب القاضي

1- هذا وقد تولّى المرسوم التّنفيذيّ رقم 05-267 المؤرّخ في 18 جمادى الثّانية عام 1426 الموافق 25 يوليو 2005، يحدّد شروط وكيفيات نظام التّقاعد القضاة ، جريدة الرّسميّة عدد 53 الصّادر بتاريخ 31 يوليو 2005.

إحدى الأخطاء التّأديبيّة الجسيمة، أو تعرُّضه إلى عقوبة جنائيّة أو عقوبة حبسيّة عن جنحة عمديّة، فإنّ المجلس الأعلى للقضاء، يتمتّع بكامل السّلطات في تقدير ما إذا كان الخطأ المرتكب من قبل القاضي، يوجب إحالته على التّقاعد التّلقائي من عدمه[1].

**ثانيا- الطّعن في القرارات التّأديبيّة**

كان المشرّع الجزائريّ في القانون الأساسيّ للقضاء لسنة 1989، قد نصّ صراحة في المادّة 99 منه على عدم إمكانية الطّعن في القرارات التّأديبيّة، فإن القانون العضويّ رقم 04-11، لا تعبّر عن موقف صريح وواضح للمشرّع في هذه المسألة. وفي ظلّ غياب النّصّ الصّريح، وسكوت المشرّع، فإنّ الباب مفتوح على مصرعيه للاجتهاد القضائيّ الإداريّ.

قبل استعراض موقف الاجتهاد القضائيّ لمجلس الدّولة على وجه الخصوص، يجب التّنبيه إلى أنّ بعض الدّارسين، يرى أنّ المجلس الأعلى للقضاء ذو طبيعة قضائيّة، فالأستاذ رشيد خلوفي يرى أنّ للمجلس الأعلى للقضاء طبيعة قضائيّة، عندما يبت في المسائل التّأديبيّة، حيث استدلّ في ذلك على موقف مجلس الدّولة الفرنسيّ الّذي اعتبر في كثير من قراراته على أنّ عبارة "غير قابلة لأيّ طعن" لا تستبعد الطّعن بالنّقض، وهكذا، وحسب القانون الفرنسيّ فإنّ المجلس الأعلى للقضاء باعتبارها هيئة تأديبيّة يصبح جهة ذات طابع قضائيّ تابعة للقضاء الإداريّ[2].

وبالرّجوع إلى الاجتهاد القضائيّ لمجلس الدّولة الجزائريّ، عند تفسيره لنصّ المادّة 99 من القانون رقم 89-21 المتضمّن قانون الأساسيّ للقضاء، الّتي جاء فيها

1- محمّد هاملي، المرجع السّابق، ص194.

2- خلوفي رشيد، **قانون المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص247.

أنّ المقرّرات التّأديبيّة للمجلس يجب أن تكون معلّلة، وأنّها لا تقبل أيّ طريق من طرق الطّعن[1].

كما تجدر الإشارة إلى موقف مجلس الدّولة الجزائريّ، ومن خلال القرارات الّتي أصدرها، وتمّ نشرها إلى حدّ الآن بمجلس الدّولة، هو موقف ثابت ومنسجم مع تكيفه لطبيعة القرارات التّأديبيّة، على أنّها قرارات ذات طابع إداريّ، وليست أعمالا قضائيّة حتّى وإن صدرت عن لجان، أو هيئات أغفل المشرّع حسم طبيعتها القانونيّة[2].

كما أنّ المشرّع الدّستوريّ في المادّة 181 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، لم يمنح لمجلس الأعلى للقضاء الصفة القضائيّة، بل جعله هيئة تضطّلع بمهام متابعة المسار المهنيّ للقضاة، والسّهر على احترام القانون الأساسيّ للقضاء، وعلى رقابة انضباط القضاة.

وفي الواقع لا القانون العضويّ المتضمّن القانون الأساسيّ للقضاء، ولا القانون العضويّ المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته، أشار إلى حقّ القاضي في الطّعن في القرارات التّأديبيّة الصّادرة في حقّه عن المجلس الأعلى للقضاء، بالمقابل لم ينصّ على منع الطّعن في هذه القرارات، في الوقت الّذي كان بإمكانه ذلك، حيث أثار ذلك انشغال بعض أعضاء مجلس الأمّة لدى مناقشة مشروعي هذين القانونين سنة 2004، وردّ عليهم وزير العدل حينها بأنّ: "مسألة الطّعن في قرارات التّأديب ممكن أن تمارس وفقا لقواعد الطّعن العامّة المنصوص

1- مصطفى بن جلول، المرجع السّابق، ص230.

2- المرجع نفسه، ص231.

عليها في قانون الإجراءات المدنيّة"[1]، أي أنّ الوزير صرّح بإمكانية الطّعن في هذه القرارات وفقا للقواعد العامّة الّتي تحكم دعوى الإلغاء. ومن جهة أخرى فالمجلس الأعلى للقضاء يعدّ منظّمة مهنيّة وطنيّة، وهذه الفئة من الهيئات جاء ذكرها في أحكام المادّة 09 من القانون العضويّ 98-01 المتعلّق بمجلس الدّولة، والّتي يختصّ فيها كأوّل وآخر درجة للفصل في الطّعون بالبطلان المرفوعة ضدّ قراراتها، لاسيما القرارات التّأديبيّة منها.

وعليه هل نتوقع في التّعديل القادم للقانون الأساسيّ للقضاء بمناسبة مواءمته مع التّعديل الدّستوريّ أن تصبح قراراته قابلة كلّها للطّعن أمام مجلس الدّولة.

1- الجريدة الرّسميّة لمداولات مجلس الأمّة، الفترة التّشريعيّة الثّانية، السنة الأولى، الدورة الربيعة 2004، عدد 11، ص07.

## خلاصة الفصل الأوّل

من خلال هذا الفصل المعنون باستقلالية قاضي الإلغاء في الرّقابة على السّلطات المختصّة، يمكن القول بأنّ النّظام الدّستوريّ الجزائريّ لا يكرّس مبدأ الفصل بين السّلطات بالمفهوم المتعارف عليه، ذلك أنّه قرّر للسّلطة التّنفيذيّة سلطات ضخمة، حيث عملت الدّراسة على تبيان مواطن تدخّل السّلطة التّنفيذيّة في عمل وسير القضاء، ممّا أدى إلى المسّ باستقلاليته.

ففي المبحث الأوّل من هذا الفصل الّذي عنوانه المجلس الأعلى للقضاء كآلية لاستقلالية قاضي الإلغاء، وهي الهيئة المشرفة على مسار الوظيفيّ للقضاة، والّتي تعدّ الضّمانة الكبرى لاستقلال القضاة، حيث اقتضى الأمر التّطرّق لهذه المؤسّسة الدّستوريّة، ومدى تأثير السّلطة التّنفيذيّة فيها، ومن ثمّة مدى تكريس استقلال القاضي، حيث تمّ التّعرُّض في البداية إلى تشكيل المجلس الأعلى للقضاء ونظام سيره، ثمّ تمّ التّطرّق فيما بعد إلى الحديث عن صلاحياته، أين تلمّست الدّراسة من – خلال المسار الوظيفيّ للقاضي – مواطن تدخّل السّلطة التّنفيذيّة، بدءا بعضوية عناصر من السّلطة التّنفيذيّة في المجلس الأعلى للقضاء، وانعكاسات ذلك على استقلالية القاضي والقضاء، وكذلك مسك ملفّ القاضي الخاصّ به، وبمساره المهنيّ على مستوى وزارة العدل، بالإضافة إلى سلطة وزير العدل في مجال تأديب القضاة، وأثره في استقلالية القضاء.

كما تناولت الدّراسة في المبحث الثّاني، والمعنون بحصانة قاضي الإلغاء من العزل، وعلى الرّغم من التّنصيص على هذا المبدأ في التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، والّذي عدّ خطوة مهمّة نحو استقلالية السّلطة القضائيّة، إلاّ أنّ المشرّع الجزائريّ لم

يوفّر لمبدأ عدم قابلية القضاة للعزل الضّمانات الكافية، وهذا يعني أنّ لبنة مهمّة، ودعامة أساسيّة في استقلال القضاء، في النّظام القانونيّ الجزائريّ لا تزال منقوصة.

# الفصل الثّاني

## مراجعة الأحكام القضائيّة ضرورة حتميّة لتفعيل رقابة القضاء

### ـ الرّقابة القضائيّة على أعمال السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات نموذجا ـ

## الفصل الثّاني

## مراجعة الأحكام القضائيّة ضرورة حتميّة لتفعيل رقابة القضاء

## – الرّقابة القضائيّة على أعمال السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات نموذجا–

يكتسي مبدأ التّقاضي على درجتين أهمّية خاصّة في المادة الإداريّة خصوصا، لكونها تتميّز بعدم توازن المراكز القانونيّة بين أطرافها (شخص من أشخاص القانون العامّ مدعم بامتيازات السّلطة العامّة، وشخص طبيعي مثلا)، ونظرا لاختلاف طبيعة النّشاط الإداريّ عن النّشاط العادي، تختلف طبيعة المنازعة الإداريّة عن المنازعة المدنيّة القائمة على مبدأ المساواة بين أطرافها، وهنا تظهر ضرورة مراجعة أحكام الدّرجة الأولى من طرف قضاة الدّرجة الثّانية، وذلك عبر آلية الطّعن بالاستئناف الّتي تمثّل التّرجمة العملية لمبدأ التقاضي على درجتين، وهذا بهدف ضمان لتحقيق العدالة، الّتي تشكّل حماية الحرّيات السّياسيّة من تعسّف الإدارة، واستبدادها موضوعا من موضوعاتها المهمّة.

وتأتي السّلطة المستقلّة، لتشكّل نموذجا يلخّص فكرة التّدافع السّياسيّ بين السّلطة التّنفيذيّة والمعارضة، وضرورة ضبطه في إطار تجسيد دولة القانون، حيث جاء التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، في سياق سياسيّ، واجتماعيّ أساسه إعادة بعث دولة القانون، وعنوانه وقف العبث السّياسيّ، ومكافحة الفساد.

ونظرا لاعتبارات سياسيّة وقانونيّة (الّتي يتمّ التّفصيل فيها لاحقا) كان من اللّازم أن تخضع أعمال السّلطة المستقلّة، للرّقابة القضائيّة (لاسيما فكرة التّقاضي على درجتين)، بالرّغم من نصّ القانون على استقلاليتها، وهذا بهدف ضمان تحقيق الأهداف الدّستوريّة الّتي تخدم النّظام الدّيمقراطيّ للدّولة.

وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، خصّص المبحث الأوّل لدراسة التّقاضي على درجتين في القضاء الإداريّ، أمّا المبحث الثّاني فقد خصّص للرّقابة القضائيّة على أعمال السّلطة المستقلّة.

## المبحث الأوّل

## التّقاضي على درجتين في قضاء الإلغاء

يعدّ التّقاضي على درجتين من أهمّ الحقوق الّتي نصّت عليها المبادئ العامّة، الّتي يقوم عليها التّنظيم القضائيّ في الجزائر، فالنّظر في النّزاع ذاته لأكثر من مرّة يعدّ أحد الضّمانات لتحقيق العدالة، وترسيخ حقوق الخصوم، والوصول إلى حكم قضائيّ عادل.

ويمكن مبدأ التّقاضي على درجتين من عرض النّزاع على هيئة ثانية، لإعادة النّظر فيه، وهذا من شأنه أن يؤدّي إلى التّطبيق السّليم والصّحيح للقانون، فإن أخطأ قاضي الدّرجة الأولى يستدرك هذا الخطأ، سواء في الوقائع أو القانون هيئة القضاء بالدّرجة الثّانية، الّتي يعود لها صلاحية إلغاء الحكم الأوّل أو تعديله، والتّصديّ من جديد بما تراه ملائما لحسم النّزاع، ممّا يعمل على تفعيل الرّقابة القضائيّة، وبالتّالي يحقّق كفالة للحرّيات السّياسيّة.

ومن هذا المنطلق تمّ تخصيص المطلب الأوّل للإطار المفاهيميّ لمبدأ التّقاضي على درجتين في المادّة الإداريّة، أمّا المطلب الثّاني فخصّص لمدى تكريس مبدأ التّقاضي على درجتين في المادّة الإداريّة.

## المطلب الأوّل
## الإطار المفاهيميّ لمبدأ التّقاضي على درجتين

يعدّ مبدأ التّقاضي على درجتين من المبادئ الأساسيّة في النّظام القضائيّ، وهو على قدر كبير من الأهمّيّة، سواء بالنّسبة للقضاء العادي، أو القضاء الإداريّ، لأنّ المبدأ واحد حتّى ولو أنّ هناك اختلافا في تطبيقه بالنّسبة للقضاء الإداريّ.

وقصد رسم وتحديد الإطار المفاهيميّ لمبدأ التّقاضي على درجتين، تمّ تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث خصّص الفرع الأوّل لتوضيح السّياق التّاريخيّ لمبدأ التّقاضي على درجتين في المادّة الإداريّة، أمّا الفرع الثّاني فخصّص لتأصيل مفهوم التّقاضي على درجتين من خلال بيان مضمون المبدأ، ومقاصده.

### الفرع الأوّل
### السّياق التّاريخيّ لمبدأ التّقاضي على درجتين
### في القضاء الإداريّ الجزائريّ

عرفت فرنسا سنة 1953 إصلاحا قضائيّا مهمّا في تحويل مجالس الأقاليم إلى محاكم إداريّة، وقد طبّق هذا الإصلاح في الجزائر المستعمرة، وذلك بإنشاء ثلاث محاكم إداريّة في كلّ من الجزائر، وقسنطينة ووهران، وكانت المحاكم الإداريّة تقوم بدور هيئات قضائيّة من الدّرجة الأولى، لأنّ الأحكام الصّادرة عنها كانت قابلة للطّعن فيها بالاستئناف أمام مجلس الدّولة بباريس[1].

أمّا في فترة ما بعد الاستقلال، يلاحظ التّغيير الّذي حدث بين مرحلتين، أين طرأ تحوّل على مستوى التّنظيم القضاء الجزائريّ، وذلك بالانتقال من الوحدة نحوى الازدواجيّة القضائيّة، والّتي سيتمّ التّفصيل فيه في الآتي:

---

1- عمّار بوضياف، **القضاء الإداريّ في الجزائر**، المرجع السّابق، ص55.

## أوّلا- وضع القضاء الإداريّ بعد الاستقلال وقبل 1996

بعد استعادة السّيادة الوطنيّة سنة 1962، بدأ التّنظيم القضائيّ الجزائريّ يتّخذ اتّجاها خاصّا به، متميّزا عن التّنظيم القضائيّ الفرنسيّ، مع احتفاظه ببعض الخطوط العريضة للتّنظيم السّابق، وذلك طبقا للقانون 62-157[1]، الّذي قضى باستمرارية تطبيق التّشريع الفرنسيّ، إلاّ ما كان يتنافى منه مع السّيادة الوطنيّة، وامتدّت هذه المرحلة الانتقاليّة من 1 مارس 1962 إلى غاية 16 نوفمبر1965، فأوّل إجراء قام به المشرّع خلال هذه المرحلة، هو محاولة استبدال نظام ازدواجيّة القضاء بنظام وحدة القضاء، وذلك بإلغاء الجهاز القضائيّ الإداريّ الّذي كان سائدا قبل استعادة السّيادة الوطنيّة، والمتمثّل في المحاكم الإداريّة، ومجلس الدّولة الفرنسيّ، وإدماجه ضمن هياكل قضائيّة جديدة، ولقد تميّزت هذه المرحلة الانتقاليّة بظهور المجلس الأعلى للقضاء ابتداء من 1963، ثمّ إحداث المجالس القضائيّة عام 1965 [2].

فبموجب الأمر رقم 63-218[3]، تم تأسّيس أوّل هيكل قضائيّ جزائريّ، تمثّل في المجلس الأعلى (بدلا من مجلس الدّولة، ومحكمة النّقض القائمة في النّظام الفرنسيّ)، حيث أصبح يمارس مهام النّقض بالنّسبة للقضاء العادي ومجلس الدّولة بالنّسبة للنّزاعات الإداريّة، وكانت المحاكم الإداريّة صاحبة الولاية العامّة في المنازعات الإداريّة، تصدر أحكاما قابلة للطّعن فيها بالاستئناف بالغرفة الإداريّة

---

1- قانون رقم 62-157، المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، يقضى باستمرارية تطبيق التشريع الفرنسي، الجريدة الرسمية العدد 02، ( بالغة الفرنسية ) الصادرة في 11 جانفي 1963.

2- جازية صاش، **نظام مجلس الدولة في القضاء الجزائري**، ( أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الحقوق)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2008، ص83.

3- قانون رقم 63-218، المؤرخ في 18 جوان 1963، يتضمن إنشاء المحكمة العليا، الجريدة الرسمية العدد43، الصادرة في 28 يونيو 1963.

لمجلس الأعلى[1]، وبذلك تحقّقت الازدواجيّة في النّظام القضائيّ الجزائريّ على مستوى أدنى درجات التّقاضي.

حيث شهدت هذه الفترة دخول البلاد مرحلة التّغيير الجذريّ، على مستوى الهياكل والنّصوص، حيث جاء في ميثاق الجزائر الصّادر عام 1964، أنّه: "يجب أن تدخل على العدالة كسائر هياكل الدّولة الأخرى الموروثة عن الاستعمار إصلاحات عميقة في نصوصها وهياكلها ومكوّناتها الاجتماعيّة والانسانيّة، وكذا في مصادرها الّتي تسقى من تراثنا، وأن تكون مطابقة لمستلزمات الثّورة الاشتراكيّة، وعليها أن تتلخّص من الإجراءات الثّقيلة، ومن الهيئات العديدة للجهاز القضائيّ الحالي الّذي قد صيغ كأداة في خدمة أصحاب الامتيازات"، من خلال هذه الفقرة يتّضح أنّ الرّغبة كانت قائمة لدى السّلطة في الجزائر في إحداث إعادة الهيكلة للنّظام القضائيّ[2]، فشكّل هذا الميثاق في محتواه لائحة اتّهام للهياكل المتعدّدة الموروثة عن الاستعمار، ويفهم منه أنّ المشرّع يريد أن يتبنّى نظاما قضائيّا بسيطا موحّدا قليل الهياكل، يخالف في تقنياته وإجراءاته وتنظيمه ذلك النّظام القضائيّ الموروث عن الإدارة الاستعماريّة، وهو ما حمله الأمر رقم 65-278[3]، حيث تضمّن في طياته إصلاحا هيكليّا جديدا، إذ ألغى المحاكم الإداريّة الثّلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة)، واستحدث بالمادّة الأولى خمسة عشر (15) مجلسا قضائيّا، حلّت محلّ محاكم الاستئناف المدنيّة الّتي كانت سائدة في مرحلة الاستعمار الفرنسيّ، ونقلت المادّة الخامسة من الأمر المتعلّق بالتّنظيم القضائيّ، اختصاصات المحاكم

1- عمّار بوضياف، **القضاء الإداريّ في الجزائر**، المرجع السّابق، ص56.

2- عمّار بوضياف، **النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص198.

3- الأمر رقم 65-278، المؤرّخ في 22 رجب عام 1385، الموافق لــ 16 نوفمبر 1965، يتضمّن التّنظيم القضائيّ، الجريدة الرّسميّة العدد 96، الصّادرة في 23 نوفمبر 1965.

الإداريّة الثّلاث الملغاة إلى المجالس القضائيّة، حيث اقتصرت على ثلاث مجالس قضائيّة أنشأ بها المشرّع غرفا إداريّة، وهم: مجلس قضاء الجزائر، وهران وقسنطينة [1].

ويعود سبب قصر نظام الغرف الإداريّة على ثلاث مجالس حسب بعض الدّارسين، إلى أسباب اقتصاديّة، وإلى التّأثّر بالنّظام القضائيّ الفرنسيّ، القائم على توزيع المحاكم الإداريّة على أساس "جهوي"، بمعنى أنّ المحاكم توجد على مستوى مناطق، وليس على مستوى كلّ ولاية[2]. فيما يرى آخرون أنّ ذلك راجع لجملة من الأسباب، تمثّلت في العدد المحدود للقضاة ذوي الكفاءة والخبرة، وإلى قلّة الاعتمادات الماليّة نتيجة حداثة خروج البلاد من مخلّفات الاستعمار، وإلى التّأثّر بالتّجربة الفرنسيّة الّتي أنشأت ما يسمّى بالمحاكم الجهويّة[3].

تجسّدت الوحدة القضائيّة بشكل كبير من خلال هذا الإصلاح، الّذي حوّل المحاكم الإداريّة المذكورة أعلاه، إلى مجرّد غرف إداريّة داخل المجالس القضائيّة، وأسند إلى هذه الغرف مهمّة الفصل في المنازعات الإداريّة أساسا، فكانت صاحبة الولاية العامّة ويكون الاستئناف أمام الغرفة الإداريّة بالمجلس الأعلى[4].

وبهذا الشّكل يكون إصلاح 1965، قد جمّع درجتي التّقاضي في المادّة الإداريّة داخل القضاء العادي، فعهد بقضاء الدّرجة الأولى للغرف الإداريّة على

---

1- عمّار بوضياف، **القضاء الإداريّ في الجزائر**، المرجع السّابق، ص60.

2- مسعود شيهوب، **المبادئ العامّة للمنازعات الإداريّة** -الهيئات والإجراءات-، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزء الأوّل، الطّبعة السّادسة، 2013، ص204.

3- عمّار بوضياف، **القضاء الإداريّ في الجزائر**، المرجع السّابق، ص68.

4- بوحميدة عطاء الله، **الوجيز في القضاء الإداريّ**- تنظيم عمل واختصاص-، دار هومة، الجزائر، 2011، ص26.

مستوى المجالس القضائيّة، وأسند قضاء الدّرجة الثّانية للغرفة الإداريّة على مستوى المجلس الأعلى، الّتي تختصّ كذلك بالنّظر كدرجة أولى وأخيرة في المنازعات الإداريّة، الّتي تكون من اختصاص المجلس الأعلى.

وقد تميّز النّظام القضائيّ في الفترة الممتدّة ما بين سنوات (1963 - 1996) بالوحدة من الجانب الهيكليّ والتّنظيميّ، والازدواجيّة من حيث السّير بحكم الإجراءات الخاصّة والاختصاص، الّذي تتمتّع به الغرف الإداريّة ضمن الهيكل القضائيّ الواحد[1].

وباعتبار أنّ الهياكل الّتي تفصل في المنازعات الإداريّة اقتصرت فقط على ثلاث مناطق، بينما عرفت هياكل القضاء العادي والمنازعات العادية توسّعا أكثر، فشملت خمسة عشر مجلسا قضائيّا، كما لم يجسّد إصلاح 1965 على صعيد المنازعات الإداريّة مبدأ تقريب العدالة من المتقاضين، فالمتقاضي وحده يتحمّل عبء التّنقل لرفع دعواه على مستوى إحدى الغرف الثّلاث (الجزائر، قسنطينة ووهران)، كما كانت لهذا الإصلاح انعكاسات سلبيّة على مبدأ التّقاضي على درجتين لبعد القضاء على المتقاضين، لأنّ تقريب القضاء يساهم في تفعيل مبدأ التّقاضي على درجتين[2].

بتاريخ 28 جانفي 1986 صدر القانون رقم 86-01[3]، الّذي قضى بإنشاء غرف إداريّة في كلّ المجالس القضائيّة، وكان عددها واحدا وثلاثين مجلسا، لكنّ

---

1- رشيد خلوفي، **قانون المنازعات الإدارية** -تنظيم واختصاص القضاء الإداري-، المرجع السابق، ص39.

2- عمار بوضياف، **النظام القضائي الجزائري**، المرجع السابق، ص208 و210.

3- قانون رقم 86-01، المؤرخ في 18 جمادى الأول عام 1406، الموافق لـ 28 يناير 1986، الجريدة الرسمية العدد04، الصادرة في 29 يناير 1986، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-154، المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون الاجراءات المدنية.

ذلك لم يتمّ عمليّا، لأنّ المرسوم رقم 86-107[1]، نصّ على تأسيس عشرين (20) غرفة إداريّة فقط، إذ بقي إحدى عشرة (11) مجلسا دون غرف إداريّة، ولذلك كان الاختصاص الإقليميّ للغرفة الإداريّة في مجلس قضائيّ واحد قد يشمل ولايتين، ورغم أنّ عدد الولايات أصبح 48 ولاية منذ التّقسيم الإداريّ الحاصل سنة 1984، غير أنّ التّنظيم القضائيّ لم يساير ذلك، وبقيت ولايات كثيرة دون مجالس قضائيّة[2].

ثمّ بمقتضى الإصلاح القضائيّ لسنة 1990، المكرّس لما جاء في الدّستور 1989 من مبادئ جديدة، حيث تمّ تعديل قانون الإجراءات المدنيّة بموجب القانون 90-23[3]، الّذي يقضي بإنشاء غرف إداريّة جهويّة، في خمسة مجالس قضائيّة (الجزائر، وهران، قسنطينة، بشار، ورقلة) [4]، أين تمّ تعديل المادّة السّابعة من الأمر 66-154، ثمّ أضاف المادّة (7) مكرر، وإن كان الأكثر أهمّيّة هو التّغيير الّذي طرأ على مستوى الاختصاص النوعيّ، الهادف للتّيسير على المتقاضين، باعتماد لامركزية دعوى الإلغاء، بعدما كانت ممركزة على مستوى الغرفة الإداريّة بالمجلس الأعلى (المحكمة العليا حاليا)، وكذا التّمييز بين نوعين من الغرف على

1- المرسوم رقم 86-107، المؤرّخ في 20 شعبان عام 1406، الموافق لــ 29 أبريل 1986، يحدد قائمة المجالس القضائيّة واختصاصها الاقليميّ، الجريدة الرّسميّة العدد 18، الصّادرة في 30 أبريل 1986، في إطار المادّة 07 من الأمر رقم 66-154، المتضمّن قانون الاجراءات المدنيّة.

2- عمر صدوق، تطوّر التّنظيم القضائيّ الإداريّ في الجزائر، دار الأمل للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2010، ص30.

3- قانون 90-23، مؤرّخ في 27 محرم عام 1411، الموافق لــ 18 غشت 1990، الجريدة الرّسمية العدد36، الصّادرة في 22 غشت 1990، يعدّل ويتمّ الأمر رقم 66-154، المتضمّن قانون الاجراءات المدنيّة.

4- عمر صدوق، المرجع السابق، ص31.

المستوى القاعديّ، حيث تمّ توزيع دعوى الإلغاء على ثلاث مستويات الموضّحة في الآتي:

- تنظر الغرفة الإداريّة بالمحكمة العليا في طلبات إلغاء القرارات الإداريّة المركزيّة.
- تنظر الغرف الإداريّة الجهويّة بالمجالس القضائيّة الخمسة (الجزائر، وهران، قسنطينة، ورقلة، بشّار) بالنّظر في طلبات إلغاء قرارات الولايات.
- تنظر الغرف الإداريّة المحلّية في طلبات إلغاء قرارات البلديات والمؤسّسات العموميّة ذات الصّبغة الإداريّة.[1]

وعليه يكون إصلاح 1990 قد وزّع قواعد الاختصاص بين المجالس المحلّية والجهويّة من جهة، والغرفة الإداريّة بالمحكمة العليا من جهة أخرى، مخفّفا بذلك عبئ التّنقل على المتقاضين.

وبالرّغم من أهمّية هذه الخطوات، إلاّ أنّه لا يشكّل الحلّ النّهائيّ لإشكاليات النّظام القضائيّ الجزائريّ في مجال المنازعات الإداريّة، حيث يرى البعض أنّ استحداث غرف جهويّة يخلوا من كلّ حكمة، ويفتقد لأدنى أساس[2]. حيث استند المشرّع في وجود الغرف الجهويّة، إلى اعتبار مفاده استبعاد تأثير الولّاة على القضاء، هو الأمر الّذي ليس له أي مبرر قانونيّ، أو منطقي، فما هو إلاّ تعقيدا لإجراءات التّقاضي أمام القضاء الإداريّ[3].

---

1- محمّد الصّغير بعلي، الوسيط في المنازعات الاداريّة، المرجع السّابق، ص71و72.

2- عمّار بوضياف، **القضاء الإداريّ في الجزائر**، المرجع السّابق، ص79.

3- محمّد الصّغير بعلي، **النّظام القضائيّ الإداريّ الجزائريّ**، دار العلوم للنّشر والتّوزيع، عنابة، الجزائر، 2009، ص41.

**ثانيا- وضع القضاء الإداريّ بعد 1996 (الازدواجية القضائيّة)**

اعتمد دستور 1996 نظام القضاء المزدوج، حيث نصّ في المادّة 152 منه على تأسيس مجلس دولة باعتباره هيئة مقوّمة لأعمال الجهات القضائيّة الإداريّة، وكذلك توحيد الاجتهاد القضائيّ بينها.

ويكون بذلك المشرّع قد كرّس قاعدة التّقاضي على درجتين على مستوى القضاء العادي، والقاعدة نفسها بصورة منقوصة على مستوى الهرم القضائيّ الإداريّ، ويعود سبب ذلك إلى غياب رؤية واضحة لتنظيم القضاء الإداريّ، لكن رغم ذلك فإنّ عبارة "الجهات القضائيّة الإداريّة"، تعني في نفس الوقت الجانب الكمّيّ والنّوعيّ، وبالتّالي فإذا لم تشر الفقرة الثّانية من المادّة 152 إلى الجهات القضائيّة الإداريّة الدّنيا فإنّها لم تبعد قاعدة التّقاضي على درجتين.

وتطبيقا لهذا النصّ الدّستوريّ تمّ إنشاء مجلس الدّولة طبقا للنّموذج الفرنسيّ، بموجب القانون العضويّ رقم 98-01[1]، وكذا محاكم إداريّة بموجب القانون رقم 98-02[2]، وتبعا لهذا الإصلاح صدر المرسوم التّنفيذيّ رقم 98-356[3]، حيث

1- قانون العضويّ 98-01 المؤرّخ في 04 صفر1419، الموافق لـــ 30 ماي 1998، المتعلّق باختصاصات مجلس الدّولة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرّسميّة العدد رقم 37، الصّادر أوّل جوان 1998. المعدّل والمتمّم بالقانون العضويّ رقم 11-13 مؤرّخ في 24 شعبان عام 1432 الموافق لـــ 26 يوليو 2011، الجريدة الرّسميّة عدد 43، الصّادر في 3 غشت 2011.

2- قانون 98-02 المؤرّخ في 04 صفر1419، الموافق لـــ 30 ماي 1998، يتعلّق بالمحاكم الإداريّة، جريدة الرّسميّة عدد 37، الصّادرة في 01 جوان 1998.

3- مرسوم التّنفيذيّ رقم 98-356 مؤرّخ في 24 رجب عام 1419 الموافق 14 نوفمبر سنة 1998، يحدّد كيفية تطبيق أحكام القانون رقم 98-02، والمتعلّق بالمحاكم الإداريّة، جريدة الرّسميّة عدد 85 الصّادرة في 14 نوفمبر 1998، المعدّل والمتمّم.

نصّت المادّة الثّانية منه: "تنشأ عبر كامل التّراب الوطنيّ إحدى وثلاثون (31) محكمة إداريّة كجهات قضائيّة للقانون العامّ في المادّة الإداريّة ".

وتتويجا للنّظام المزدوج كان لابدّ من إنشاء محكمة تنازع، الّتي تفصل في حالات التّنازع السّلبيّ والايجابيّ بين هيئات القضاء الإداريّ والقضاء العادي، وهو ما تمّ بموجب القانون العضويّ رقم 98-03[1].

وفي إطار تقريب القضاء من المتقاضين صدر المرسوم التّنفيذيّ رقم 11-195[2]، الّذي يعدّل المرسوم التّنفيذيّ رقم 98-356، حيث نصّت المادّة الثّانية منه على أنّه: "يرفع عدد المحاكم الإداريّة إلى ثمانية وأربعون (48) محمكة عبر كامل التّراب الوطنيّ"، وبالتّالي تدعمت قاعدة الهرم القضائيّ الإداريّ هيكليّا، بتوسيع قاعدة الدّرجة الأولى لتشمل كامل التّراب الوطنيّ.

وبمقابلة هرم القضاء العادي بهرم القضاء الإداريّ، نجد الأوّل مشكّلا من ثلاث مستويات (محاكم، مجالس قضائية، محكمة عليا)، فتشكّل المحاكم والمجالس القضائيّة درجتي التّقاضي، في حين يعدّ المستوى الثّالث المحكمة العليا كونها "محكمة النّقض"، مستوى مكمّلا لدرجتي التّقاضي. في حين نجد هرم القضاء الإداريّ مشكّلا من مستويين فقط (محاكم إداريّة، مجلس الدّولة)، وبالتّالي يمكن القول أنّ هرم القضاء الإداريّ منقوصا، نتيجة غياب محاكم استئناف إداريّة موازية للمجالس القضائيّة، فمجلس الدّولة هو المختصّ كونه جهة استئناف في الموادّ

1- قانون العضويّ رقم 98-03 مؤرّخ في 8 صفر عام 1419 الموافق 3 يونيو سنة 1998، يتعلّق باختصاصات محكمة التّنازع وتنظينها وعملها، الجريدة الرّسميّة عدد39، الصّادرة في 7 يونيو سنة 1998.

2- المرسوم التّنفيذيّ رقم 11-195 مؤرّخ في 19 جمادى الثّانية عام 1432 الموافق 22 مايو سنة 2011، يعدّل المرسوم التّنفيذيّ رقم 98-356، الجريدة الرّسميّة عدد 29، الصّادرة في 22 مايو سنة 2011.

الإداريّة، فتعدّدت بذلك اختصاصاته القضائيّة (قضاء نقض، قضاء استئناف والقضاء الابتدائيّ النّهائيّ)[1]. وفي هذا الصّدد يتبادر إلى الذّهن التّساؤل حول عدم ترقية الغرف الإداريّة الجهويّة إلى محاكم استئنافيّة، فالمتقاضي الّذي لا يستفيد من ازدواج درجات التّقاضي[2].

## الفرع الثّاني
## تأصيل مبدأ التقاضي على درجتين

يندرج مبدأ التّقاضي على درجتين في القضاء الإداريّ كما في القضاء العادي، في نطاق فتح السبيل لممارسة الحقّ في التّقاضي، وأكثر من ذلك فإنّه يدعم هذا الحقّ عبر آلية الطّعن، ليعطيه امتداده الضّروريّ، وتوسّعه الزّمنيّ.

وقد ركّزت الدّراسة من خلال البحث في مضمون مبدأ التّقاضي على درجتين، على تعريفه والأسس القانونيّة الّتي يقوم عليها، وكذا كشف مبرّراته وأوجه النّقد الموجّهة إليه.

1- عمّار بوضياف، "مجلس الدولة الجزائري بين مهمة الاجتهاد وتعددية الاختصاصات القضائية"، **مجلة الفكر البرلماني**، العدد 13، الصادرة في جوان 2006، ص 48 وما بعدها.

2- عبد الكريم بن منصور، **الازدواجية القضائية في الجزائر**، (رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص139.

## أوّلا- مضمون مبدأ التّقاضي على درجتين

### 1 . تعريف المبدأ التّقاضي على درجتين وأساسه القانونيّ

#### 1 . 1 . تعريف مبدأ التّقاضي على درجتين

اكتفى المشرّع الجزائريّ بالنّصّ على مبدأ التّقاضي على درجتين، في الدّستور ثمّ كرّس ذلك في القوانين، وترك مهمّة التّعريف للاجتهاد الفقهيّ، إذ تجد أنّ الدّارسين قد اختلفوا في تعريفهم للمبدأ، إلاّ أنّهم اتفقوا على الغاية منه، كونه أحد المبادئ الأساسيّة الّتي يقوم عليها النّظام القضائيّ العادل.

فعرّفه عمّار بوضياف بأنّه: "مبدأ التّقاضي على درجتين يهدف إلى عرض النّزاع مجدّدا على هيئة الدّرجة الثّانية كي تعيد النّظر في الحكم، أو القرار أو الأمر الدّرجة الأولى، سواء من زاوية الوقائع، أو زاوية القانون، والطّعن بالاستئناف هو المظهر العمليّ لمبدأ التّقاضي على درجتين"[1].

- وجاء في تعريف عبد الرّزاق مختار: "بأنّه الحقّ المخوّل لكلّ من صدر ضدّه حكم ابتدائيّ من محكمة درجة أولى، في أن يطلب إعادة النّظر في النّزاع موضوع ذلك الحكم من حيث الوقائع والقانون، من محكمة موضوع أخرى أعلى درجة، متركّبة من قضاة أكثر أقدميّة، وأوسع علما قصد الحصول على إلغائه، أو تعديله أو محو آثاره"، فعلاقة التّقاضي على درجتين تتحدّد بالاستئناف باعتبار أنّ هذا الأخير هو الآلية الّتي تنزل المفهوم من مستوى

1- عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص356.

القوّة إلى مستوى الفعل، بمعنى أنّه الرّابطة الّتي تقرن تقنيّا المفهوم بالوظيفة القضائيّة[1].

كما عرّفه رشيد خلوفي بقوله: "يقصد بمبدأ التّقاضي على درجتين السّماح لقضاة الاستئناف المتمتّعين بخبرة وتجربة وأقدميّة لا يملكها قضاة الدّرجة الأولى بالفصل مرّة ثانية في نفس القضية، كما أنّ الاستئناف مرتبط بالاقتناع الرّاسخ لضرورة النّظر مرّتين في نزاع ما"[2].

أمّا مفلح عوّاد القضاة فعرفه بأنّه: "رفع الدّعوى أوّلا إلى محكمة تسمّى محكمة الدّرجة الأولى، ثمّ يكون للمحكوم عليه حقّ التّظلّم من حكمها باستئنافه إلى محكمة عليا تسمّى محكمة الدّرجة الثّانية، أو الاستئنافيّة، حيث يطرح النّزاع أمامها من جديد لتفصل فيه بحكم نهائيّ"[3].

فبالرّغم من تعدّد التّعريفات، إلاّ أنّها تشترك في اعتبار مبدأ التّقاضي على درجتين من المبادئ الجوهريّة الّتي يقوم عليها النّظام القضائيّ، من خلال مراجعة الأحكام من طرف محكمة أخرى ذات تشكيلة جماعيّة. كما يمكن ملاحظة أنّها تختلف في الأوصاف الجوهريّة الّتي تشكّلها، فنجد مثلا من ركّز على الهدف من وراء إعمال المبدأ، وتجد منهم من ركّز على المحكمة والتّشكيلة، ومنهم من ركّز على طبيعة المبدأ كونه آلية استئناف، ومنهم من ركّز على خصائص تشكيلة قضاة

---

1- عبد الرزّاق المختار، التّقاضي على درجتين في النّزاع الإداريّ التونسيّ، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراة في القانون العام)، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة تونس المنار، 2005، ص05.

2- رشيد خلوفي، **قانون المنازعات الإداريّة**-الدّعوى وطرق الطّعن الإداريّ-، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، 2011، ج 2 ص197.

3- مفلح عواد قضاة، **أصول المحاكمات المدنيّة والتّنظيم القضائيّ**، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، عمان، الطّبعة الأولى 2004، ص50.

المستأنف أمامهم، في حين هناك من ركّز على مراحل إعمال مبدأ التّقاضي على درجتين (الإجراءات)، وعليه من خلال ماسبق يمكن أن يصاغ تعريف لهذا المبدأ على أنّه: آلية استئناف للنّظر في الأحكام القضائيّة الإبتدائيّة بغية مراجعتها، والفصل فيها من جديد أمام محاكم استئنافيّة ذات تشكيلة جماعيّة يتّصف قضاتها بالأقدميّة والخبرة، أين يتوّج عملها بحكم نهائيّ. وهذا ما يشكّل تعزيزا لفكرة العدالة من خلال تفعيل آليات الرّقابة القضائيّة.

## 2 . 1 . الأساس القانونيّ لمبدأ التّقاضي على درجتين في القانون الجزائريّ

### 2 . 1 . 1 . أساس المبدأ في الدّساتير الجزائريّة

إنّ الأهمّية البالغة لمبدأ التّقاضي على درجتين، دفعت المشرّع الدّستوريّ الجزائريّ إلى تعزيزه، بإعطائه بعدا دستوريّا مستمدّا من المكانة السّامية للدّستور في حدّ ذاته، وهذا بالنّصّ عليه صراحة، وبلفظ عامّ يشمل القضاء ككلّ، العادي منه والإداريّ، حيث جاء في الفقرة الثّالثة من المادّة 165 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، أنّه: "يضمن القانون التّقاضي على درجتين، ويحدّد شروط وإجراءات تطبيقه"، والّذي كرّس أيضا بمقتضى المادّة 179 منه في فقرتها الثّانية الّتي تنصّ على أنّه: "يمثّل مجلس الدّولة الهيئة المقوّمة لأعمال المحاكم الإداريّة للاستئناف، والمحاكم الإداريّة..."، وهذا بخلاف ما كان منصوصا عليه في التّعديل الدّستوريّ لسنة 2016[1]، الّذي نصّ صراحة على هذا المبدأ في المسائل الجزائيّة فقط، من خلال المادّة 160 الّتي ورد فيها: "يضمن القانون مبدأ التّقاضي على درجتين في المسائل الجزائيّة، ويحدّد كيفيات تطبيقها"، والّذي تمّ أيضا تكريسه بصفة ضمنيّة في

1- القانون رقم 16-01 المؤرّخ في 26 جمادى الأوّل عام 1437 الموافق 6 مارس 2016، يتضمّن التّعديل الدّستوريّ.، الجريدة الرّسميّة عدد 14، الصّادرة بتاريخ 07 مارس 2016.

المادّة 171 الّتى تنصّ على ما يلي: "تمثّل المحكمة العليا الهيئة المقوّمة لأعمال المجالس القضائيّة والمحاكم".

**2 . 1 . 2 . الأساس التّشريعيّ لمبدأ التّقاضي على درجتين في القضاء الإداريّ**

**2 . 1 . 2 . 1 . التّقاضي على درجتين في القوانين العضويّة**

**- القانون العضويّ رقم 05-11 المتعلّق بالتّنظيم القضائيّ**

طبقا للمادّة 03 من القانون العضويّ 05-11[1] المتعلّق بالتّنظيم القضائيّ الّتي تنصّ على أنّه: "يشمل النّظام القضائيّ العادي المحكمة العليا، والمجالس القضائيّة والمحاكم"، ونصّت المادّة 04 منه على أن: "يشمل النّظام القضائيّ الإداريّ مجلس الدّولة والمحاكم الإداريّة".

تبيّن من خلال المادّة 03 و04، أن مبدأ التّقاضي على درجتين أخذ صورته الهيكليّة بالنّسبة للقضاء العادي، في حين كانت ترجمته الهيكليّة مبتورة بالنّسبة للقضاء الإداريّ، نتيجة غياب محاكم استئناف إداريّة موازية للمجالس القضائيّة، الّتي شرع في تنصيبها تجسيدا لمقتضى التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 لاسيما ما تعلّق منها بالمادّتين 165 و179 منه سابقتي الذكر.

1- القانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 10 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 17 يوليو 2005، المتضمن قانون التنظيم القضائي، جريدة رسمية عدد51، الصادرة في 20 يوليو 2005.

**- القانون العضويّ رقم 98-01، المتعلّق باختصاصات مجلس الدّولة وتنظيمه وعمله**

جاء في نصّ المادّة 10 من قانون العضويّ رقم 98-01، المتعلّق باختصاصات مجلس الدّولة، الآتي: "يفصل مجلس الدّولة في استئناف القرارات الصّادرة ابتدائيّا من قبل المحاكم الإداريّة، في جميع الحالات ما لم ينصّ القانون على خلاف ذلك".

فهذه المادّة عرفت تعديلا بموجب القانون العضويّ رقم 11- 13 – في إنتظار تعديلها مجدّدا لتلائم مقتضيات التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020-، الّذي يعدّل ويتمّم القانون العضويّ رقم 98-01، وأصبحت على النّحو الآتي: "يختصّ مجلس الدّولة بالفصل في استئناف الأحكام والأوامر الصّادرة عن الجهات القضائيّة الإداريّة.

ويختصّ أيضا كجهة استئناف في القضايا المخوّلة له بموجب نصوص خاصّة".

فإدراج الأوامر في نصّ المادّة أعلاه، يشكّل زيادة نوعيّة، كونها أزالت الغموض وأنهت الجدل الفقهيّ، حول مدى قابلية، أو عدم قابلية الأوامر للطّعن فيها بالاستئناف.

من خلال نصّ المادّة أعلاه نلاحظ مركزيّة جهة الاستئناف، وإنفرادها بالنّسبة للقضاء الإداريّ، وهو مجلس الدّولة، ويعود اعتماد مجلس الدّولة باعتباره جهة استئناف لطبيعة الهرم القضائيّ الإداريّ، المشكّل من طبقتين فقط: محاكم إداريّة، ومجلس الدّولة، في حين يتميّز القضاء العادي باللّامركزية فيما يخصّ الاستئناف، نتيجة لتعدّد جهاتها (المجالس القضائيّة).

### 2 . 1 . 2 . 2 . في القوانين العادية

وسيتمّ التّطرّق لمكانة مبدأ التّقاضي على درجتين ضمن القانون 98-02، المتعلّق بالمحاكم الإداريّة، والقانون 08-09، المتضمّن قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة.

**- قانون 98-02 المتعلّق بالمحاكم الإداريّة**

بالرّجوع إلى أحكام القانون 98-02، المتعلّق بالمحاكم الإداريّة، ولاسيما الفقرة الثّانية من المادّة 02 منه، الّتي تنصّ على أنّ: "أحكام المحاكم الإداريّة قابلة للاستئناف أمام مجلس الدّولة ما لم ينصّ القانون على خلاف ذلك"، فهذه المادّة تكرّس مبدأ التّقاضي على درجتين، من خلال السّماح بمراجعة الحكم الصّادر عن المحاكم الإداريّة، ذلك أنّ الحكم قد يكون مشوبا بعيب، يجعل منه محلّا للمراجعة، من الطّرف من له مصلحة في ذلك، عن طريق الطّعن بالاستئناف.

**- قانون 08-09 المتعلّق بالإجراءات المدنيّة والإداريّة**

يتّضح من خلال قراءة أحكام القانون 08-09[1] المتعلّق بالإجراءات المدنيّة والإداريّة، أنّ المشرّع الجزائريّ قد كرّس إحدى المبادئ الجوهريّة في الإجراءات المدنيّة والإداريّة، وهو مبدأ التّقاضي على درجتين، حيث جاء في نصّ المادّة 06 منه: "المبدأ أن التّقاضي يقوم على درجتين، ما لم ينصّ القانون على خلاف ذلك".

يتّضح من خلال أحكام المادّة 06 أنّها عزّزت من مبدأ الفصل بين السّلطات من جهة ومبدأ التّقاضي على درجتين من جهة أخرى، وهذا بأن جعلت الإستثناء

1- القانون 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429، الموافق لـ 25 فبراير 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جريدة رسمية عدد 21، الصادرة في 23 أفريل 2008.

على مبدأ التّقاضي على درجتين بمقتضى القانون حصرا، في الوقت الّذي كانت تنص المادّة 277 من الأمر رقم 66-154[1] المتعلّق بالإجراءات المدنيّة (الملغى) على أنّه: "تختص الغرفة الإداريّة كذلك بالفصل في الاستئناف المرفوع ضدّ الأحكام الابتدائيّة الصّادرة من المجالس القضائيّة في المسائل الإداريّة ما لم تنصّ القوانين والقرارات على خلاف ذلك"، فكانت عبارة "ما لم تنصّ القوانين والقرارات على خلاف ذلك"، تجعل من مبدأ التقاضي على درجتين تحت تأثير السّلطة التّنفيذيّة، الأمر الّذي يرتّب مساس بالمبدأ.

ونصّت الفقرة الثّانية من المادّة 800 قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة على أنّ "المحاكم الإداريّة هي جهات الولاية العامّة في المنازعات الإداريّة.

تختصّ بالفصل في أوّل درجة، بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا، الّتي تكون الدّولة أو الولاية أو البلدية، أو إحدى المؤسّسات العموميّة ذات الصّبغة الإداريّة طرفا فيها".

نلاحظ أنّ هذه المادّة قد كرّست ووسعت من نطاق إعمال مبدأ التّقاضي على درجتين، وذلك من خلال عبارة "بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا".

إنّ قضاء الدّرجة الثّانية قد عهد به إلى مجلس الدّولة، كونه جهة استئناف وحيدة بموجب نصّ المادّة 902 من القانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة – الّتي تنتظر بدورها التّعديل بما يوافق مقتضى التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020-، والّتي نصّت على أنّه: "يختصّ مجلس الدّولة بالفصل في استئناف الأحكام والأوامر الصّادرة عن المحاكم الإداريّة.

1- الأمر رقم 66-154، المؤرخ في 18 صفر عام 1386، الموافق لـ 08 يونيو 1966، يتضمن قانون الاجراءات المدنية، الجريدة الرسمية العدد47، الصادرة في 09 يونيو 1966.

كما يختصّ أيضا كجهة استئناف بالقضايا المخوّلة له بموجب نصوص خاصّة".

يظهر جليّا من خلال نصّ المادّتين 800 و902 من قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة، تكريس المشرّع لمبدأ التّقاضي على درجتين على مستوى النّصوص الإجرائيّة.

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك العديد من الموادّ الّتي سبق ذكرها والّتي أرفقت بملحوظة حول ضرورة تعديلها بما يوافق مقتضى التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، غير أنّه وبعد مرور سنتين على التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، لم ير النّور بعد بالرّغم من أنّ مقتضى المادّة 224 يقضي بأنّ تعويض المؤسّسات والهيئات الجديدة الّتي طرأ على نظامها القانونيّ في هذا التّعديل الدّستوريّ تعديل أو إلغاء يكون في أجل أقصاه سنة واحدة من تاريخ نشر هذا الدّستور في الجريدة الرّسميّة، كما تقضي المادّة 225 من التّعديل الدّستوريّ نفسه، بضرورة مواءمة القوانين القديمة الّتي أصبحت تخالف مضمون التّعديل الدّستوريّ، في أجل معقول، وهنا يلاحظ أنّ مرور مدّة أكثر من سنتين يخلّ بشرط معقولية الأجل الّذي وضعه التّعديل الدّستوريّ، لإضفاء صفة الدّستوريّة على كافّة قوانين الجمهوريّة، لاسيما وأنّ استحقاقات انتخابيّة كان يجب أن تخضع القوانين ذات الصّلة بها، لمقتضى التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، مثل الاستئناف في الأحكام المتعلّقة بأعمال السّلطة المستقلّة أمام المحاكم الإداريّة للاستئناف بدل مجلس الدّولة.

**ثانيا- مقاصد تكريس مبدأ التقاضي على درجتين والانتقادات الموجّهة له**

استند الفقه في تقريره لمبدأ التقاضي على درجتين لجملة من المبرّرات، ومع ذلك فقد تعرّض لجملة من الانتقادات نوضحها في الآتي:

### 1 . مبررات تكريس مبدأ التّقاضي على درجتين

يقوم إقرار مبدأ التّقاضي على درجتين على عدّة مبرّرات واعتبارات، تتعلّق أهمّها بتحقيق عدالة الأحكام والقرارات القضائيّة، عن طريق التّطبيق السّليم للنّصوص القانونيّة، مع ضمان حقّ الدّفاع، بيانها في الآتي:

#### 1 . 1 . تحقيق عدالة الأحكام والقرارات القضائيّة:

تعدّ وظيفة القضاء من أصعب الوظائف، فليس من السّهل بالنّسبة للقاضي أن يصل إلى حكم عادل بين طرفي النّزاع، وبما أنّه عمل إنسانيّ قد يشوبه خطأ وقصور، فقد يحدث أن يحيد القضاة عن الصّواب، أو تكون هناك نقص في العناية بتمحيص الوقائع، أو يكون هناك عدم إلمام بقواعد الأنظمة، وكيفية تطبيقها[1]، وفي كلّ الحالات تفرض مبادئ العدالة استدراك الوضع، وذلك من خلال نظام طعن يجيز للمتقاضي عرض طعنه وملّفه على مستوى هيئة معيّنة، لتعيد النّظر في حكم الدّرجة الأولى وفحصه وتقييمه وتقدير سلامته ومطابقته للقانون[2].

والطّعن الّذي يمكن من خلاله تكريس مبدأ التّقاضي على درجتين، حتّى يتمّ تحقيق عدالة الأحكام، والقرارات القضائيّة، هو الطّعن بالاستئناف الّذي يسمح بإعادة الفصل في النّزاع مرة ثانية، قصد إصلاح ما به من عيوب، ذلك أنّ وظيفة الاستئناف تقف عند مراقبة صحّة الحكم المستأنف، الّذي يسمح بدراسة القضية من جديد، من حيث الوقائع والقانون أمام محكمة الدّرجة الثّانية، فتصدر محكمة

---

1- عمّار بوضياف، **القضاء الإداريّ في الجزائر**- دراسة وصفية تحليلية مقارنة-، جسور للنّشر والتّوزيع، المحمديّة، الجزائر، الطّبعة الثّانية، 2008، ص23.

2- عمّار بوضياف، **النّظام القضائيّ الجزائريّ**، المرجع السّابق، ص 19.

الاستئناف حكما في موضوع القضية الّذي يحل محل حكم أوّل درجة، ويكون الحكم الوحيد في القضية، وهذا من شأنه أن يضمن عدالة الأحكام[1].

ففي القضية الاستئنافيّة ينظر في النّزاع بكل عناصره، مستفادا من النّظرة الأولى فيه، والّتي قامت بها محكمة الدّرجة الأولى، فلن يبقى لمحكمة الدّرجة الثّانية سوى تقييم عمل محكمة الدّرجة الأولى، والقيام بالفحص الدّقيق لكلّ عناصر القضية، والتزام العدالة في أحكامهم[2]، أين يتمّ تأييد حكم المحكمة الابتدائيّة، أو إصدار قرار جديد مغاير لمضمون حكم المحكمة الإبتدائيّة.

### 1 . 2 . التّطبيق السّليم والصّحيح للقانون

إنّ نصوص القانون لا تكون دائما، وفي كلّ الحالات واضحة جلّية، يسهل الوصول إلى معناها الحقيقيّ، ومدلولها الّذي قصده المشرّع، بل تحمل أحيانا نصوص القانون مصطلحا، أو لفظا يحتمل أكثر من تفسير واحد، كما أنّ المشرّع أحيانا قد يقصد الإطلاق والتّعميم، وفي جميع هذه الحالات ليس من السهل الوصول إلى المعنى الحقيقي للنصّ، إلاّ بعد عناء وجهد متميّز، وقراءة مستفيضة، وبحث جاد في التّراث القضائيّ والفقهيّ[3]، وبالتّالي يستدرك هذا الخطأ سواء في الوقائع أو القانون، من خلال مراجعة هيئة القضاء بالدّرجة الثّانية التّي يعود لها صلاحية ذلك،

---

1- عوض أحمد الزعبي، **أصول المحاكمات المدنيّة** – دراسة مقارنة، التّنظيم القضائيّ الاختصاص–، دار وائل للنّشر، الأردن، الطّبعة الثّانية 2006، ص980.

2- بوبشير محند أمقران، **قانون الإجراءات المدنيّة**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2001، ص45.

3- عمّار بوضياف، **القضاء الإداريّ في الجزائر**، المرجع السّابق، ص24.

ولذلك فإنّ مبدأ التّقاضي على درجتين بما يكفله من إمكانية عرض النّزاع على هيئة ثانية، لإعادة النّظر فيه، من شأنه أن يؤدّي إلى التّطبيق السّليم، والصّحيح للقانون[1].

### 1 . 3 . ضمان حماية حقوق الدّفاع

يعدّ حقّ الدّفاع من الأسس المهمّة الّتي يستند عليها نظام التّقاضي، إذ أصبح من أبرز السّمات الّتي تمتاز بها التّشريعات الإجرائيّة، فأصبحت تتضمّن نصوصا تكفل حقّ الدّفاع. ويقصد بهذا المبدأ أنّ للخصوم حقّ الدّفاع أمام القضاء، سواء كانوا مدّعين، أو مدّعى عليهم، أو متدخّلين في الدّعوى، ما دام أنّ لهم صفة الخصم في الدّعوى[2].

وبالتّالي فإنّ عرض النّزاع من جديد على مستوى قضاء الدّرجة الثّانية، سيترتّب عليه إعطاء فرصة جديدة لأطراف النّزاع، كي يقدّم كل طرف طلباته، ودفوعاته أمام قضاء الدّرجة الثّانية[3].

### 2 . الانتقادات الموجّهة لمبدأ التّقاضي على درجتين

على الرّغم من وجاهة الاعتبارات والمبرّرات الّتي يستند إليها مبدأ التقاضي على درجتين، إلاّ أنّه واجه نقدا شديدا، أين أخذ عليه الآتي:

---

1- فريد علواش، ماجدة شهيناز بودوح، "مبدأ التّقاضي على درجتين في المادّة الإداريّة حالة الجزائر"، **مجلّة الاجتهاد القضائيّ**، العدد الثّاني، 2005، ص262.

2- عباس العبودي ، **شرح أحكام القانون أصول المحاكمات المدنيّة**، الطّبعة الأولى، دار الثّقافة، دون بلد النّشر، 2006، ص47.

3- عمّار بوضياف، **القضاء الإداريّ في الجزائر**، المرجع السّابق، ص25.

### 2 . 1 . نظام التّقاضي على درجتين يطيل أمد النّزاع

إنّ مراجعة الأحكام والقرارات القضائيّة، من خلال عرض النّزاع من جديد على مستوى قضاء درجة ثانية من قبل أطرافه، سيطيل دون شكّ من عمر النّزاع، من خلال الفارق الزّمنيّ بين الحكم، أو القرار القضائيّ، الصّادر من الدّرجة الأولى، إلى غاية بتّ هيئة الدّرجة الثّانية، في الطّعن المرفوع أمامها.

غير أنّ هذا النّقد مردود عليه، ذلك أنّ التّقاضي على درجتين، وإن كان يترتّب عليه إطالة أمد النّزاع، فإنّ تحقيق العدالة أمر يقتضيه، إذ لا يتصوّر ألاّ تتاح للمتقاضين وسيلة لتصحيح أخطاء قاضي أوّل درجة، كما أنّ الأحكام الّتي يتّفق الخصوم على عدم استئنافها[1]، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأجال والمدد تكون قصيرة، في مجال قضايا الحرّيات السّياسيّة، أين نجد آجالا، ومددا تقدّر بأيّام قليلة، ولا تتجاوز الأسبوع، مثل ما هو موضّح في المبحث الثّاني من الفصل الثّاني من الباب الثّاني من الدّراسة، المتعلّق بالسّلطة المستقلّة.

### 2 . 2 . مبدأ التّقاضي على درجتين يؤدّي إلى انتشار ظاهرة تناقض الأحكام القضائيّة

إنّ العمل بنظام التّقاضي على درجتين، يعني أن يتحوّل أطراف الحقّ في عرض نزاعهم من جديد على مستوى قضاء الدّرجة الثّانية، لتنظر هيئة الاستئناف في سلامة حكم الدّرجة الأولى، لهذا فإنّ هذا النّظام من شأنه أن يخلّف لنا على الصّعيد العمليّ تناقضا في الأحكام، فقد تقضي جهة الدّرجة الأولى بحكم، وتقضي

1- محمّد يوسف علام، **مبدأ التّقاضيّ على درجتين بين القوانين الوضعيّة والشّريعة الإسلاميّة**، المركز القوميّ للإصدارات القانونيّة، القاهرة ، مصر، الطّبعة الأولى 2012، ص4.

جهة الدّرجة الثّانية في ذات الملّف بحكم آخر مخالف، بخصوص الأطراف نفسها، والموضوع، وهذا أمر من شأنه يهزّ مركز القضاء لدى المتقاضين[1].

إذ أنّ تكريس هذا المبدأ يتيح الفرصة لصدور أحكام متعارضة مما، يمكن أن يزعزع ثقة المتقاضين في أحكام القضاء[2].

والقول بأنّ حكم الدّرجة الثّانية يناقض حكم الدرجة الأولى قول مردود، ذلك أنّ قيمة وفائدة أحكام، والقرارات محاكم الدّرجة الثّانية، لا تتأتّى فقط من كونها صادرة من محاكم أعلى درجة، بل من كونها تصدر في خصومة سبق مناقشتها ودراستها وبحثها أمام محكمة أوّل درجة، أي أنّ مصدر قوّة أحكام محاكم الدّرجة الثّانية، تتأتّى من دراستين للقضيّة[3].

### 2 . 3 . قضاء الدّرجة الثّانية ليس بعيد عن الخطأ

عدّ بعض الدّارسين أنّ مراجعة الأحكام القضائيّة على مستوى الدّرجة الثّانية، لا يجسّد فكرة العدالة المطلقة للأحكام والقرارات الفضائيّة، ولا شيء يضمن صدور الحكم من المحكمة الدّرجة الثّانية على نحو أفضل من حكم محكمة الدّرجة الأولى، فقد يكون حكم محكمة الدّرجة الأولى أكثر مطابقة للقانون[4].

ومثلما أنّ الحكم الدّرجة الأولى قد ينطوي على خطأ في فهم الوقائع وتكييفها، أو في تطبيق القانون، فإنّ قرار الدّرجة الثّانية ليس بعيدا عن الخطأ، سواء فيما

---

1- عمار بوضياف، **القضاء الإداريّ في الجزائر**، المرجع السّابق، ص26.

2- بوبشير محند أمقران، **قانون الإجراءات المدنيّة**، المرجع السّابق، ص44.

3- جهاد القضاة، **درجات التّقاضي وإجراءاتها أمام المحكمة الجنائيّة الدّوليّة**، دار وائل للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى، 2010، ص 26.

4- محمّد يوسف علام، المرجع السّابق، ص04.

تعلّق بتكييف الوقائع، أو بتطبيق القانون، وأبعد من ذلك فإنّ عرض النّزاع على درجة ثالثة أو رابعة لا يجعل الحكم محصّنا بالضّرورة ضدّ الخطأ[1].

لكن هذا الانتقاد بالرّغم من وجاهته، فإنّ الرّدّ عليه أنّ خطأ محكمة الدّرجة الثّانية يكون أقل احتمالا من الدّرجة الأولى، لأنّها مكوّنة من قضاة أكثر عددا وخبرة، فضلا عن ذلك أنّ نظر النّزاع أمام محكمتين من درجتين مختلفتين، يقلّل من فرض وقوع الخطأ، وهذا كله من أجل أن تكون الأحكام القضائيّة أقرب ما تكون إلى الحقيقة والواقع، وليست عدالة إجرائيّة شكليّة بعيدة عن واقع الحال[2].

## المطلب الثّاني

## مدى تكريس مبدأ التّقاضي على درجتين في القضاء الإداريّ

يعدّ بدوره الطّعن بالاستئناف ضدّ الأحكام والأوامر الصّادرة عن المحاكم الإداريّة، ضمانة جسّد من خلالها المشرّع قاعدة التّقاضي على درجتين. في مقابل ذلك يمكن أن تصدر أحكاما ابتدائيّة نهائيّة لا يمكن الطّعن فيها، ممّا يؤدّي إلى وقوع أضرار، سببها غياب مبدأ التّقاضي على درجتين، وهذا ما سيتمّ توضيحه في فرعين، حيث يخصّص الفرع الأوّل لمبدأ التقاضي على درجتين، بالنّسبة لأحكام المحاكم الإداريّة، ثمّ يخصص الفرع الثّاني لمبدأ التّقاضي على درجتين بالنّسبة لاختصاص مجلس الدّولة، كونه أوّل وآخر درجة.

1- عمّار بوضياف، **القضاء الإداريّ في الجزائر**، المرجع السّابق، ص27.

2- عباس العبودي، المرجع السّابق، ص50.

## الفرع الأوّل
## مبدأ التّقاضي على درجتين بالنّسبة للأحكام المحاكم الإداريّة

تشكّل المحاكم الإداريّة الدّرجة الأولى لتجسيد مبدأ التقاضي على درجتين، كونها صاحبة الولاية العامّة في المنازعات الإداريّة، وتنقضي ولايتها على النّزاع بصدور حكم في موضوع القضية.

والقول بأنّ المحاكم الإداريّة هي صاحبة الولاية العامّة في المنازعات الإداريّة، يعني أن كلّ المنازعات الإداريّة يتمّ عرضها عليها أوّلا، تفصل فيه بحكم ابتدائي قابل للطّعن فيه بالاستئناف، وهو ما يضمن احترام مبدأ التّقاضي على درجتين[1].

والقاعدة العامّة أنّ الأحكام الصّادرة عن المحاكم الإداريّة تكون قابلة للاستئناف، إلاّ أنّ هناك بعض الأحكام تكون غير قابلة للاستئناف، بالرّغم من صدورها عن محكمة الدّرجة الأولى، وبذلك تمّ تقسيم هذا الفرع إلى قسمين، الأحكام والأوامر القابلة للاستئناف (أولا)، والأحكام والأوامر غير القابلة للاستئناف (ثانيا).

### أوّلا- الأحكام والأوامر القابلة للاستئناف

#### 1 . الأحكام الّتي يجوز فيها الطعن بالاستئناف

إنّ المحاكم الإداريّة صاحبة الاختصاص العام، بالنّظر والفصل في المنازعات الإداريّة وفقا للمعيار العضويّ، والّذي يتمثّل في وجود إحدى الجهات الإداريّة،

1- ماجد شهيناز بودوح، "قواعد الاختصاص الإداريّ في ظلّ قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة 08-09"، **مجلّة المنتدى القانونيّ**، العدد السّادس، بسكرة، ص239.

المذكورة في المادّتين 800 و801 من قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة، طرفا في النّزاع.

نصّ المشرّع الجزائريّ في المادّة 333 من القانون 08-09 المتعلّق بالإجراءات المدنيّة والإداريّة، على الآتي: "تكون الأحكام الصّادرة في جميع الموادّ قابلة للاستئناف، عندما تفصل في موضوع النّزاع أو في دفع شكليّ، أو في دفع بعدم القبول أو أيّ دفع عارض آخر ينهي الخصومة، ما لم ينصّ القانون على خلاف ذلك".

### 1 . 1 . الأحكام الفاصلة في موضوع النّزاع

الأحكام الفاصلة في موضوع النّزاع، هي تلك الأحكام الّتي تنهي الخصومة، وذلك بالفصل في الموضوع، أو الحقّ الّذي من أجله رفعت الدّعوى، وفي جميع الموادّ ما عدا تلك الّتي نصّ عليها القانون بنص خاصّ، بعدم جواز استئنافها[1].

وجاء في نصّ المادّة 296 من قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة، تعريف الحكم الفاصل في الموضوع، على أنّه: "الحكم الفاصل كلّيّا أو جزئيّا في موضوع النّزاع، أو في دفع شكليّ، أو في دفع بعدم القبول أو في أيّ طلب عارض"، فصفة الحكم واحدة في كلّ الحالات، سواء تعلّق بالفصل كلّيّا، أو جزئيّا في موضوع النّزاع، أو بدفع شكليّ، أو بدفع بعدم القبول، وبعبارة أخرى الحكم في الموضوع هو كلّ حكم لا يسبق حكما آخر حول نفس النّزاع[2].

---

1- يوسف دلاندة، **طرق الطعن العادية وغير العادية في الأحكام والقرارات الصّادرة عن القضاء العادي والقضاء الإداريّ**، دار هومة للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2009، ص34.

2- عبد الرّحمان بربارة، **شرح قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة**، الطبعة ثانية، دار بغدادي، الرّويبة، الجزائر،2009 ، ص214.

وأكّدت المادّة 952 من القانون 08-09 المتعلّق بالإجراءات المدنيّة والإداريّة، بأنّه: "لا تكون الأحكام الصّادرة قبل الفصل في الموضوع قابلة للاستئناف، إلاّ مع الحكم الفاصل في موضوع الدّعوى، ويتمّ الاستئناف بعريضة واحدة"، محافظة بذلك على وحدة القضية، وربحا للوقت والجهد.

وبالتّالي فالقاعدة العامّة أنّه لا يجوز الطّعن إلاّ في الأحكام المنهية للخصومة، وهو الحكم الّذي يفصل في موضوع الدّعوى برمّتها، أو ينهي الخصومة بغير حكم في موضوعها، مثل الحكم ببطلان عريضة الدّعوى أو بعدم قبولها، والحكم بسقوط الخصومة أو يتركها[1].

### 1 . 2 . الأحكام الفاصلة في دفع إجرائيّ

جاء في نصّ المادّة 49 من القانون 08-09 المتعلّق بالإجراءات المدنيّة والإداريّة، أنّ: "الدّفوع الشّكليّة هي كلّ وسيلة تهدف إلى التّصريح بعدم صحّة الإجراءات، أو انقضائها، أو وقفها"، لكن لم يبيّن بدقّة نوعية الأحكام الصّادرة في دفع إجرائيّ، إذ وكما هو مستقرّ عليه فقها وقضاء، فإنّ مثل هذه الأحكام لا تكتسي الحجية، إذ يجوز تصحيح الإجراء، وإعادة رفع الدّعوى من جديد إذا كان ذلك جائزا، والدّفوع الإجرائيّة تثار دائما من طرف المدّعى عليه، أو المدّعى عليهم في الدّعوى، وحال استدراك الدّفع يتمّ قبول الدّعوى، وفي حالة عدم القبول وصدر بشأن الدّعوى حكم، جاز إعادة رفع الدّعوى من جديد بعد إصلاح، أو استدراك الإجراء

1- نبيل صقر، **الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص223.

الّذي تمّ خرقه، حتّى وإن كان ذلك يتعلّق بشروط رفع الدّعوى كالصّفة والمصلحة[1].

وبالتّالي فإنّه يمكن للطّرف المدّعي في الخصومة بعد إثبات صفته ومصلحته، بالطّرق المقرّرة قانونا، إعادة رفع دعواه من جديد، غير أنّ المشرّع الجزائريّ، وطبقا للمادّة 333 من القانون 08-09، أجاز استئناف الأحكام الفاصلة في دفع إجرائيّ، لإثبات وجود خطأ في تطبيق القانون، في الحكم المستأنف، أو خطأ في الوصف القانونيّ.

**2 . الأوامر الّتي يجوز فيها الطّعن بالاستئناف (الأوامر الاستعجاليّة)**

طبقا لنصّ المادّة 10 من القانون العضويّ 98-01 المعدّل والمتمّم، "يختصّ مجلس الدّولة في استئناف الأحكام والأوامر الصّادرة عن الجهات القضائيّة الإداريّة"، يتّضح من التّعديل الّذي مسّ المادّة 10 الإضافة النّوعية والمتميّزة الّتي حملها من خلال إضافة كلمة "الأوامر"، والّتي يقصد بها الأوامر الصّادرة في المادّة الاستعجاليّة، حيث أقرّ المشرّع قاعدة قابليتها للطّعن بالاستئناف، تكريسا لمبدأ التّقاضي على درجتين، فحسم بذلك جدلا فقهيّا وقضائيّا، اتّسع مجاله في مرحلة سابقة بشأن قابلية، أو عدم قابلية الأوامر الاستعجاليّة للطّعن فيها، بالاستئناف أمام مجلس الدّولة[2].

وجاءت المادّة 902 من قانون الاجراءات المدنيّة والإداريّة، تؤكّد وتدعم توجّه المشرّع في تجسيد مبدأ التّقاضي على درجتين في المادّة الاستعجاليّة، حيث نصّت

1- يوسف دلاندة، المرجع السّابق، ص35.

2- عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص149.

على أنّه: "يختصّ مجلس الدّولة بالفصل في استئناف الأحكام، والأوامر الصّادرة عن المحكمة الإداريّة".

**ثانيا- الأحكام والأوامر غير القابلة للاستئناف**

حدّد المشرّع الجزائريّ في القانون 08-09 المتعلّق بالإجراءات المدنيّة والإداريّة، الأحكام والأوامر القابلة للاستئناف أمام مجلس الدّولة، ثمّ أورد على ذلك استثناءً يحدّ من نطاق اختصاصه والمتمثّل في الأحكام والأوامر غير القابلة للاستئناف.

**1 . الأحكام غير القابلة للاستئناف**

تتمثّل الأحكام غير القابلة للاستئناف وفقا لقانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة، كالآتي:

**1 . 1 . الأحكام الصّادرة قبل الفصل في الموضوع[1]**

ميّز المشرّع الجزائريّ في ظلّ قانون الإجراءات المدنيّة[2] (الملغى)، بين الأحكام التّمهيديّة والتّحضيريّة، ولم يجز الطّعن بالاستئناف ضدّ أحكام هذه الأخيرة[3]، في حين تجاوز قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة هذا التّقسيم، حيث لم

1- طبقا للمادّة 298 من القانون 08-09 فإنّ الحكم الصّادر قبل الفصل في الموضوع هو الحكم الآمر بإجراء تحقيق أو بتدبير مؤقت، كما لا يحوز هذا الحكم حجية الشّيء المقضي فيه، ولا يترتّب عن هذا الحكم تخلّي القاضي عن النّزاع.

2- أمر رقم 66-154، يتضمّن قانون الإجراءات المدنيّة، المصدر السّابق.

3- تنصّ للمادّة 106 من القانون 66-154(القديم) على أنّه: "يجوز استئناف كلّ حكم تمهيديّ قبل الحكم القطعيّ في الدّعوى. أمّا استئناف الحكم التحضيريّ فلا يجوز رفعه إلاّ مع الحكم القطعيّ".

تجز المادّة 952[1] والّتي تنصّ على أنّه: لا تكون الأحكام الصّادرة قبل الفصل في الموضوع قابلة للاستئناف إلاّ مع الحكم الفاصل في موضوع الدّعوى، ويتمّ الاستئناف بعريضة واحدة"، أي أنّ استئناف الأحكام الصّادرة قبل الفصل في الموضوع غير وارد قبل الفصل في دعوى الموضوع، ولا تكون الأحكام الصّادرة قبل الفصل في الموضوع قابلة للاستئناف إلاّ مع الطّعن بالاستئناف في حكم دعوى الموضوع.

كما أنّه قد قرّر عدم جواز الطّعن ليس فقط عن طريق الاستئناف، بل كذلك عن طريق كلّ من المعارضة والنّقض، وهذا ما قد تكرّس فعلا من خلال المادّة 81[2] من قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة.

ومن جهة أخرى أكّدت المادّة 145 من القانون 08-09، عدم جواز الطّعن بالاستئناف، أو الطّعن بالنّقض في الأحكام الآمرة بالخبرة، إلاّ مع الحكم الفاصل في موضوع النّزاع، كما أحالت المادّة 858 من القانون نفسه، فيما يخصّ المنازعات الإداريّة على مقتضيات المادّة 145 من نفس الأحكام.

وفي هذا يتّضح أنّ الأصل في الطّعن بالاستئناف يكون في منطوق الحكم فقط، ولا يتعدّاه إلى الأسباب الّتي بني عليها، إلاّ في حالة ارتباطها بمنطوق الحكم ارتباط السّبب بالنّتيجة[3].

---

1- تنصّ المادّة 952 من القانون 08-09 أنّه: "لا تكون الأحكام الصّادرة قبل الفصل في الموضوع، قابلة للاستئناف إلاّ مع الحكم الفاصل في موضوع الدّعوى، ويتمّ الاستئناف بعريضة واحدة.

2- نصّت المادّة 81 من القانون 08-09 أنّه: "لا تقبل المعارضة في الأوامر والأحكام والقرارات، الّتي تأمر بإجراء من إجراءات التّحقيق، ولا يقبل استئنافها، أو الطّعن فيها بالنّقض، إلاّ مع الحكم الّذي فصل في موضوع الدّعوى".

3- جازية صاش، المرجع السّابق، ص350.

### 1 . 2 . القرارات الفاصلة في الموضوع

إنّ الحكم النّهائي هو ذلك الحكم الّذي لا يقبل الطّعن فيه بالاستئناف، ولو كان قابلا للطّعن فيه بالمعارضة، وكذا بطرق الطّعن غير العادية. كما يكون الحكم نهائيّا إذا ما تمّ استئنافه، وصدر قرار من مجلس الدّولة، كما يكون الحكم نهائيّا إذا كان قابلا للاستئناف إلاّ أنّه فات أجل استئنافه[1].

فإذا كان الأصل أن المحاكم الإداريّة تصدر قرارات ابتدائيّة، بما يعني أنّها قابلة للطّعن بالاستئناف أمام مجلس الدّولة، غير أنّه قد يصدر عنها قرارات نهائيّة، ولكن في حالات استثنائيّة محدّدة على سبيل الحصر[2].

ومن هذه المنازعات نذكر على سبيل المثال لا الحصر المنازعات الانتخابيّة، الّتي سيتمّ التّفصيل فيها في المبحث الثّاني، من الفصل الثّاني، من الباب الثّاني، حيث سيتمّ الحديث عنها بمناسبة تناول موضوع السّلطة المستقلّة الّتي جاء بها التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، والّذي بمقتضاه أصبحت الجهة المكلّفة بتنظيم والإشراف ومراقبة الانتخابات وتوابعها.

### 2 . الأوامر غير القابلة للاستئناف

لابدّ من التّمييز بين أوامر وقف تنفيذ القرارات الإداريّة من طرف قاضي الموضوع، وفقا لما نصّت عليه الموادّ 833 و837 من قانون 08-09 المتعلّق بالإجراءات المدنيّة والإداريّة، والّتي تكون قابلة للطّعن بالاستئناف فقط، والأوامر الصّادرة في طلبات وقف التّنفيذ، المقدّمة أمام قاضي الاستعجال في حال الاستعجال

---

1- إسماعيل بوقروة، **الحكم في دعوى الإلغاء**، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراة علوم في الحقوق)، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص105.

2- عمّار بوضياف، المرجع في المنازعات الإداريّة، المرجع السّابق، ص157.

الفوريّ، والّتي لا تخضع لأيّة طريقة من طرق الطّعن، حيث أنّه وبالرّجوع إلى أحكام المادّة 936 من القانون نفسه نجدها نصّت على أنّ: "الأوامر الصّادرة تطبيقا للموادّ 919 و921 و922، غير قابلة لأيّ طعن".

ومن خلال المادّة 936 يتّضح بأنّ الأوامر غير القابلة للطّعن هي:

**- أوامر قاضي الاستعجال بوقف التّنفيذ في مواجهة قرار إداري ولو بالرّفض**

طبقا للمادّة 919 من قانون 08-09 المتعلّق بالإجراءات المدنيّة والإداريّة[1]، فإنّه يجوز لقاضي الاستعجال أن يأمر بوقف تنفيذ هذا القرار متّى كانت ظروف الاستعجال تبرّر ذلك، حيث إنّ مفعول وقف التّنفيذ ينتهي بمجرّد الفصل في موضوع الطّلب دون أن يكون قابلا للطّعن[2].

**- أوامر قاضي الاستعجال في حالة الاستعجال القصوى أو حالة التّعدي أو الاستيلاء أو الغلق الإداريّ**

طبقا للمادّة 921 من قانون لإجراءات المدنيّة والإداريّة، والّتي نصّت على أنّه: "في حالة الاستعجال القصوى يجوز لقاضي الاستعجال، أن يأمر بكلّ التّدابير الضّروريّة الأخرى، دون عرقلة تنفيذ أيّ قرار إداريّ، بموجب أمر على عريضة ولو في غياب القرار الإداريّ المسبق.

---

1- تنصّ المادّة 919 من القانون 08-09 على أنّه: "عندما يتعلّق الأمر بقرار إداريّ ولو بالرفض، ويكون موضوع طلب إلغاء كليّ أو جزئيّ، يجوز لقاضي الاستعجال، أن يأمر بوقف تنفيذ هذا القرار أو وقف آثار معينة منه متّى كانت ظروف الاستعجال تبرّر ذلك، ومتّى ظهر له من التّحقيق وجود وجه خاص من شأنه إحداث شكّ جدي حول مشروعية القرار".

2- سائح سنقوقة، **شرح قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، الجزء الثّاني، ص125.

وفي حالة التعدّي، أو الاستيلاء أو الغلق الإداريّ، يمكن أيضا لقاضي الاستعجال أن يأمر بوقف تنفيذ القرار الإداريّ المطعون فيه"، وعليه متى توفّرت حالات الاستعجال جاز لقاضي الاستعجال أن يأمر باتّخاذ أيّ تدبير ضروريّ دون عرقلة تنفيذ أيّ قرار إداريّ متّخذ من طرف الإدارة بهذا الخصوص[1].

**- الأوامر الّتي يتّخذها قاضي الاستعجال بمناسبة تعديل التّدابير الّتي أمر بها**

طبقا للمادّة 922 من القانون رقم 08-09، المتعلّق بالإجراءات المدنيّة والإداريّة[2]، فإنّه يجوز لقاضي الاستعجال، وبناء على طلب كلّ من له مصلحة، وفي أيّ وقت، وبناء على مقتضيات جديدة، مراجعة ما سبق ممّا اتّخذه من تدابير، سواء بتعديلها، أو وضع حدّ لها.

إنّ الحكمة من عدم قابلية هذه الأوامر الاستعجاليّة للطّعن، كونها مجرّد تدابير تحفّظيّة مؤقّتة سرعان ما ينتهي أثرها عند الفصل في دعوى الموضوع، ومنه تخرج من دائرة اختصاص مجلس الدّولة كهيئة استئناف، أحكام وأوامر المحاكم الإداريّة الصّادرة نهائيّا[3].

---

1- سائح سنقوقة، المرجع السّابق، ص1127.

2- نصّت المادّة 922 على أنّه: "يجوز لقاضي الاستعجال، بطلب من كلّ ذي مصلحة، أن يعدّل في أي وقت وبناء على مقتضيات جديدة، التّدابير الّتي سبق أن أمر بها، أو يضع حدّا لها".

3- عفيف بهية، **القواعد الإجرائيّة الإداريّة بين النّصوص القانونيّة والتّطبيق في الجزائر**، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام)، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص314.

## الفرع الثّاني
## مبدأ التّقاضي على درجتين بالنّسبة لاختصاص مجلس الدّولة كأوّل وآخر درجة

يجب توضيح اختصاصات مجلس الدّولة كدرجة أولى وأخيرة (أوّلا)، بغية الوصول إلى معرفة ما إذا كان هناك مساس بمبدأ التّقاضي على درجتين، من خلال عدم تجسيده عند انعقاده باعتباره قاضي ابتدائيّ نهائيّ (ثانيا).

### أولا- اختصاصات مجلس الدولة باعتباره أول وآخر درجة

الأصل أنّه لا يجوز اللّجوء إلى مجلس الدّولة لأوّل مرة، فهو محكمة استئنافيّة بالنّسبة للأحكام الصّادرة عن المحاكم الإداريّة، وجهة نقض بالنّسبة للأحكام النّهائيّة، إلاّ أنّ المشرّع الجزائريّ أورد استثناء على هذه القاعدة، وجعل مجلس الدّولة جهة للقضاء الابتدائيّ النّهائيّ، في حالات رأى عدم جواز، أو ملائمة ازدواجيّة درجة التّقاضي بالنّسبة لها[1].

فبالرّجوع إلى نصّ المادّة 901 من قانون 08-09، المتعلّق بالإجراءات المدنيّة والإداريّة، نجدها أكّدت على المعيار العضويّ بنصّها على ما يلي: "يختص مجلس الدّولة كدرجة أولى وأخيرة، بالفصل في دعاوى الإلغاء والتّفسير وتقدير المشروعيّة في القرارات الإداريّة الصّادرة عن السّلطات الإداريّة المركزيّة"، وهو ما أكّده أيضا القانون العضويّ 98-01 المعدّل والمتمّم عندما أقرّ بأنّه: "يختص مجلس الدّولة كدرجة أولى وأخيرة، بالفصل في دعاوى الإلغاء، والتّفسير، وتقدير المشروعيّة في القرارات الإداريّة الصّادرة عن السّلطات الإداريّة المركزيّة والهيئات العموميّة الوطنيّة والمنظّمات المهنيّة الوطنيّة.

1- جازية صاش، المرجع السّابق، ص289.

ويختصّ أيضا بالفصل في القضايا المخوّلة له بموجب نصوص خاصّة"[1].

يستنتج ممّا سبق أن مجلس الدّولة عندما ينظر في الدّرجة الأولى والأخيرة بالنّسبة للطّعون الموجّهة ضدّ هذه القرارات، فإنّه لا يكون للنّزاع سوى درجة قضاء واحدة، فلا يجوز الطّعن بالاستئناف أو النّقض ضدّ قرارات مجلس الدّولة، وهذا يشكّل إنقاصا لضمانات المتقاضي من خلال عدم مراجعة القرارات الصّادرة على مستوى الدّرجة الأولى، وفي هذا إهدار لمبدأ التّقاضي على درجتين.

**ثانيا- مبدأ التّقاضي على درجتين بالنّسبة لمنازعات الأحزاب السّياسيّة**

إنّ مجلس الدّولة يفصل في بعض المنازعات الّتي ترفع إليه بصفة نهائيّة، بحيث لا يقبل الطّعن فيها، وفي هذه الحالة يباشر اختصاصه كونه هيئة قضائيّة عليا لا معقّب بعد ذلك على أحكامها، ومن أمثلة هذه المنازعات نجد في منازعات الأحزاب السّياسيّة عديد الصّور الّتي يفصل فيها كدرجة ابتدائيّة نهائيّة منها.

**1 . منازعات رفض التّرخيص بعقد مؤتمر**

بعد استكمال الأعضاء المؤسسون للحزب كلّ الإجراءات المتعلّقة بالإيداع والإشهار، يسمح لهم بالدّعوة لعقد المؤتمر التّأسيسيّ بغرض المصادقة على وثائقه، وهذا ما يحتمل وجود منازعة في حالة رفض وزير الدّاخليّة التّرخيص للحزب بعقد مؤتمره التّأسيسيّ، ويكون ذلك بقرار معلّل تعليلا قانونيّا[2].

1- المادّة 02 من القانون العضويّ 11-13 المعدّل ومتمّم للقانون العضويّ رقم 98-01 المتعلّق باختصاصات مجلس الدّولة وتنظيمه وعمله.

2- المادّة 21 من القانون العضويّ رقم 12-04، المؤرّخ في 18 صفر 1433 الموافق لـــ 12 يناير 2012، المتضمّن قانون الأحزاب السّياسيّة، الجريدة الرّسميّة العدد الثّاني، الصّادرة بتاريخ 15 يناير 2012.

وفي حالة رفض التّرخيص[1] بعقد المؤتمر التّأسيسيّ للحزب، حقّ لهذا الأخير رفع دعوى قضائيّة أمام مجلس الدّولة ضدّ السّلطة الإداريّة المركزيّة والممثّلة في وزارة الدّاخلية صاحبة القرار المعلّل، حيث يفصل فيه بقراره بصفة ابتدائيّة نهائيّة، خلال 30 يوما من تبليغ الرّفض، وهو ما أكّدته الفقرة الرّابعة من المادّة 21 من القانون العضويّ 12-04، حيث كان من الأولى للمشرّع الجزائريّ إسناد هذا الاختصاص إلى محكمة إداريّة مختصّة إقليميّا بحكم موطن، أو المقرّ الرّئيس للحزب، للنّظر في الدّعوى كدرجة أولى قابلة للمراجعة في تصويب، واستدراك ما قد يشوب الأحكام المحاكم الإداريّة من أخطاء، من طرف مجلس الدّولة كدرجة ثانية، وهذا الّذي تستوجبه مبادئ العدالة والإنصاف من خلال تكريس مبدأ التّقاضي على درجتين.

### 2 . منازعات رفض الاعتماد

حسب المادّة 27 من القانون العضويّ 12-04، فإنّه إذا انعقد المؤتمر التّأسيسيّ فوّض هذا الأخير أحد أعضائه بغرض إيداع ملف طلب الاعتماد لدى وزارة الدّاخليّة، وهذا خلال 30 يوما من انعقاد المؤتمر مقابل وصل استلام، وفي حالة رفض الاعتماد حسب المادّة 30 من القانون المذكور أعلاه، لا بدّ لوزير الدّاخليّة من تسبيب قرار الرّفض، كما نصّت الفقرة الثّانية من المادّة نفسها أنّه يمكن الطّعن في قرار الرّفض أمام قضاء مجلس الدّولة، أين يفصل فيه هذا الأخير بصفته قاضي أوّل وآخر درجة، الأمر الّذي يشكل عيبا قانونيّا، وخرقا للضّمانات الأساسيّة، لحماية الحرّيات السّياسيّة من خلال إهدار مبدأ التّقاضي على درجتين.

إذا فمنح الدّور الابتدائيّ النّهائيّ لمجلس الدّولة، يكون قد أثقل كاهل القضاة بهذه المهمة، وأغرقهم في مجال كان من الأحرى إبعادهم عنه، ليتفرّغوا لمهمّة

1- المادّة 22 من القانون العضويّ رقم 12-04، المتضمّن قانون الأحزاب السّياسيّة.

أعظم، وهي مهمة النّقض والاجتهاد[1] طبقا لمقتضيات المادّة 179 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020[2].

## المبحث الثّاني

## السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات[3] والرّقابة القضائيّة على أعمالها

تعدّ العمليّة الانتخابيّة من أهمّ جوانب الحرّيات السّياسيّة، والأسلوب الوحيد لإسناد السّلطة في الأنظمة الدّيمقراطيّة، ومن أجل جعل هذه الانتخابات حرّة ونزيهة وذات مصداقيّة، وضمان سلامة مراحلها من مختلف الشّوائب الّتي تعكرها، يجب على الدّول إنشاء آليات تعمل على ذلك، ولهذا السّبب فقد تمّ في الجزائر استحداث السّلطة المستقلّة باقتراح من هيئة الوساطة والحوار المعيّنة من طرف رئيس الدّولة، وهذا تكريسا لنضال سياسيّ طويل في مجال السّعي إلى انتخابات حرّة ونزيهة.

لقد جاءت السّلطة المستقلّة في ظرف استثنائيّ، نتيجة تراكم الممارسات الّتي تدخل في سياق الفساد، وأيضا ترشّح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، أدّى كلّ هذا إلى تأزّم الوضع، الأمر الّذي كان سببا ودافعا إلى انفجار شعبيّ في شكل مظاهرات سلميّة عارمة، عبر كامل التّراب الوطنيّ، والّتي أصطلح عليها فيما بعد بحراك الشّعب الجزائريّ، المنطلق منذ 22 فيفري 2019، قصد إنشاء آليات قانونيّة جديدة بديلة عن الإدارة، وتدخّلها بصفة عامّة، الّتي لطالما اتّهمت بتزوير الانتخابات، وذلك من أجل تجسيد قواعد الشفافيّة، ونزاهة الانتخابات، وبالتّالي إقامة دولة القانون.

---

1- عمّار بوضياف، **المرجع في المنازعات الإداريّة**، المرجع السّابق، ص147.

2- المرسوم الرّئاسيّ رقم 20-442، يتعلّق بإصدار التّعديل الدّستوريّ المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020.

3- تذكير: ستختصر الدراسة بتسميتها بالسّلطة المستقلّة على طريقة المشرّع الجزائريّ، طبقا لنصّ المادّة 08 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم.

حيث ينبني على كلّ هذا أن تنتقل المسؤوليّة أيضا، من الإدارة إلى السّلطة المستقلّة، لتصبح بذلك هذه السّلطة ضمانة أساسيّة لحماية ممارسة الحرّيات السّياسيّة، في شقّها المتعلّق بالانتخابات، مع خضوعها للرّقابة القضائيّة الّتي تعدّ أهمّ ضمانة لحماية الحرّيات العامّة.

ومن هذا المنطلق تمّ تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث تمّ تخصيص الأوّل للنّظام القانونيّ للسّلطة المستقلّة، أمّا المطلب الثّاني فخصص إلى رقابة القضاء على أعمال السّلطة المستقلّة.

## المطلب الأوّل
## النّظام القانونيّ للسّلطة المستقلّة

لقد أحدث المشرّع بموجب التّعديل الدّستوريّ لسنة 2016 هيئة عليا مستقلّة لمراقبة الانتخابات، بموجب القانون العضويّ رقم 16-11[1] المتعلّق بالهيئة العليا المستقلّة لمراقبة الانتخابات، وتتمثّل مهمّتها الأساسيّة في رقابة العمليّة الانتخابيّة إلى جانب الإدارة، وبعد الظّروف المذكورة سابقا، تمّ تكريس السّلطة المستقلّة من خلال القانون العضويّ رقم 19-07[2]، الّذي جعلها سلطة مكلّفة بتنظيم وإجراء الانتخابات وإدارتها، والإشراف عليها من البداية إلى إعلان النّتائج، ليأتي بعدها التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، أين تمّت دسترتها، والنّصّ عليها في الفصل الثّالث من الباب الرّابع منه تحت اسم السّلطة الوطنية المستقلّة للانتخابات، ليأتي الأمر رقم

1- القانون العضويّ رقم 16-11، المؤرّخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، يتعلّق بالهيئة العليا المستقلّة لمراقبة الانتخابات، الجريدة الرّسميّة العدد 50، الصّادرة بتاريخ 28 غشت سنة 2016.

2- القانون العضويّ رقم 19-07، المؤرّخ في 14 محرم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر سنة 2019، يتعلّق بالسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات، الجريدة الرّسميّة العدد 55، الصّادرة بتاريخ 15 سبتمبر سنة 2019.

21-01[1] المعدّل والمتمّم، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، ليحدّد تشكيلتها وصلاحياتها وسيرها.

ولتوضيح ما سبق تمّ تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث تمّ تخصيص الأوّل إلى البناء الهيكليّ للسّلطة المستقلّة، أمّا الثّاني فخصّص لبيان صلاحياتها ومهامها.

## الفرع الأوّل

## البناء الهيكليّ للسّلطة المستقلّة وشروط العضويّة فيها

بعد تراجع المشرّع الجزائريّ عن آلية انتخاب أعضاء السّلطة المستقلّة، المنصوص عليها في المادّة 26[2] من القانون 19-07 الملغى، والّتي جاء فيها: "يتم اختيار أعضاء مجلس السّلطة المستقلّة عن طريق الانتخاب من طرف النظراء"، وفي هذا الصّدد أعتبر خيار المشرّع الجزائريّ للتّعيين[3] كآلية بدل آلية الانتخاب، تراجعا يطرح الكثير من التّساؤلات، لأنّ آلية الانتخاب تعدّ من أنجع الآليات المكرّسة للشّفافية كونها ضمانة، وللدّيمقراطية باعتبارها أساسا لنظام الحكم في الجزائر، خصوصا وأنّنا بصدد موضوع الانتخابات الّذي يشكّل وسيلة أساسيّة للتّداول على السّلطة، والّذي تقوم فيه السّلطة المستقلّة بدور جوهريّ، باعتبارها المشرف العام على كلّ العمليّات الانتخابيّة بجميع مراحلها والحامي لها. إن ما ذهب إليه المشرّع من خلال تراجعه وفق ما سبق ذكره، قد أثار لغطا كبيرا يتعلّق بمدى

1- الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

2- تجدر الإشارة هنا بأنّ المشرّع الجزائريّ في المادّة 320 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، وبصفة انتقاليّة، أبقى على تشكيلة مجلس السّلطة المستقلّة المنصوص عليها في المادّة 26 من القانون العضويّ رقم 19-07 الملغى، إلى حين مطابقة تشكّيلته لأحكام الأمر رقم 21-01.

3- المادّة 201 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، والّتي نصّت على أنّه : "يعيّن رئيس الجمهوريّة رئيس السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات وأعضاءها...".

استقلال السّلطة الّتي سمّيت "مستقلّة" إذ أعيد في هذا الصّدد إثارة مشكلة الولاءات بسبب فكرة التّعيين، الأمر الّذي أعادنا إلى مربع سابق من مربّعات النّضال السّياسيّ في مجال ضمانات العمليّة الانتخابيّة، وهو الأمر الّذي تأسّف لأجله فصيل من السّياسيّين والأكاديميّن. فعوض التّقدم في مجال ضمانات الحرّيات السّياسيّة، نجد المشرّع الجزائريّ بعد أن حقّق خطوة متميّزة، قد تراجع- وللأسف- بطريقة تتنافى مع الأهداف المذكورة سابقا.

من جهة أخرى نجد أنّ المشرّع الجزائريّ أيضا قد تراجع عن فكرة تنوع الفئات المشكّلة للسّلطة المستقلّة، هذه الفئات الّتي كانت تتشكّل من كفاءات وطنيّة لها احتكاك مباشر بالقانون، وخبرة في التّنظيم، لاسيما تنظيم العمليّات الانتخابيّة في نطاق وظائفهم ومهنهم ونشاطاتهم.

وقبل الحديث عن أيّ إصلاح تشريعيّ في مجال الحرّيات السّياسيّة، يعود بنا الأمر للحديث عن الإرادة السّياسيّة، الّتي تبقى الضّامن الأساسيّ، والفعليّ للحرّيات بصفة عامّة، والسّياسيّة منها بصفة خاصّة، والّتي يفترض أن تحترم في إطار دولة القانون المبادئ الدّستوريّة الّتي يقوم عليها النّظام في الجزائر، لاسيما المبادئ الجديدة الّتي جاءت ضمن التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، والّتي نخصّ بالذّكر منها احترام مبدأ الأمن القانونيّ في مجال الحقوق والحرّيات، لاسيما فيما تعلّق ببعدي التّوقّع والاستقرار، حيث تنصّ الفقرة الرّابعة من المادّة 34 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 على أنّه: "تحقيقا للأمن القانونيّ، تسهر الدّولة، عند وضع التّشريع المتعلّق بالحقوق والحرّيات، على ضمان الوصول إليه، ووضوحه واستقراره".

وقبل التّطرّق إلى تشكيلة السّلطة المستقلّة على المستوى المركزيّ، أو المحلّيّ لابدّ من التّعرّف أوّلا على شروط الواجب توافرها في كلّ عضو منها.

**أوّلا- شروط العضويّة في السّلطة المستقلّة، والالتزامات النّاشئة عنها**

تضمّن الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، في المادّة 40 منه جملة من الشّروط لابدّ أن تتوفّر في عضو السّلطة المستقلّة، وهي كالآتي:

- أن يكون مسجّلا في قائمة انتخابيّة، لأنّ المسجّل في القائمة الانتخابيّة يجب أن يفي بشروط قانونيّة معينة من أجل ممارسة حقّ الانتخاب.
- أن لا يكون شاغلا وظيفة عليا في الدّولة، وهذا لتفادي أيّ تأثير، أو توجيه بحكم الوظيفة، أو المسؤولية على للمسار الانتخابيّ.
- أن لا يكون عضوا في أحد المجالس الشّعبيّة المحلّيّة، أو البرلمان، وهذا تفعيلا لحالات التّنافي.
- أن لا يكون منخرطا في حزب سياسيّ خلال خمس (05) سنوات السابقة لتعيينه، وهذا لتفادي الضّغوطات والتّوجيهات الحزبيّة على أعضاء السّلطة المستقلّة.
- أن لا يكون محكوما عليه بحكم نهائيّ لارتكاب جناية، أو جنحة بعقوبة سالبة للحرّية، ولم يردّ له اعتباره، باستثناء الجنح غير العمديّة،
- أن لا يكون محكوما عليه بسبب الغشّ الانتخابيّ، وهذا شرط طبيعيّ وموضوعيّ، على أساس لا يصلح أن يؤتمن من سبق له أن قام بالمساس بشفافية ونزاهة العمليّة الانتخابيّة، وعوقب على ذلك.

كم أضافت المادّة 41 من نفس الأمر على أن يلتزم أعضاء السّلطة المستقلّة بواجب التّحفظ والحياد، والامتناع أثناء عهدتهم عن استعمال مراكزهم الوظيفيّة

لأغراض غير تلك الّتي ترتبط بمهامهم، كما يتوقّف أعضاء السّلطة المستقلّة بمجرّد من تعيينهم عن ممارسة أيّة وظيفة، أو أي نشاط آخر، أو أيّة مهنة حرّة.

كم منعت أيضا المادّة 42 من الأمر نفسه أن يترشّح أي عضو من السّلطة المستقلّة خلال عهدتهم.

كما يلتزم أعضاء السّلطة المستقلّة طبقا للمادّة 43 من الأمر نفسه، بأداء اليمين بالنّسبة لرئيس وأعضاء السّلطة المستقلّة، والأمر نفسه بالنّسبة لأعضاء المندوبيات الولائيّة والبلديّة.

**ثانيا- تشكيلة السّلطة المستقلّة**

تتشكّل السّلطة المستقلّة من هيئات موجودة على المستوى الوطنيّ، وأخرى موجودة على المستوى المحلّيّ.

حيث تحدّد مدّة العضويّة في السّلطة المستقلّة طبقا للمادّة 201 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 بعهدة واحدة، مدّتها ستّ سنوات، غير قابلة للتّجديد،

**1. تشكيلة السّلطة المستقلّة على المستوى الوطنيّ**

تتشكّل السّلطة المستقلّة على المستوى الوطنيّ من جهاز تداوليّ ممثّلا في المجلس، وجهاز تنفيذيّ ممثلا في رئيس السّلطة.

**1.1 . مجلس السّلطة المستقلّة**

نصّت المادّة 21 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، على أنّ مجلس السّلطة المستقلّة يتكوّن من عشرين(20) عضوا، يعينهم رئيس الجمهوريّة من بين الشّخصيات المستقلّة، من بينهم عضو واحد (1) من الجالية الجزائريّة المقيمة بالخارج.

### 2.1 . رئيس السّلطة المستقلّة

يعيّن رئيس السّلطة المستقلّة من طرف رئيس الجمهوريّة، طبقا للمادّة 27 من الأمر 21-01 المعدّل والمتمّم، الّذي كان في ظلّ القانون العضويّ 19-07 الملغى ينتخب من طرف أعضاء مجلس السّلطة المستقلّة خلال انعقاد اجتماعه الأوّل بعد تعيين أعضائه.

### 2. تشكيلة السّلطة المستقلّة على المستوى المحلّيّ

للسّلطة المستقلّة امتداد على المستوى المحلّيّ يتمثّل في مختلف المندوبيات الولائيّة، الّتي تساعدها مندوبيات على المستوى البلديّات، المنتشرة عبر جميع الإقليم الوطنيّ.

### 1.2.المندوبيات الولائيّة:

تتشكّل المندوبيّات الولائيّة حسب المادّة 33 من الأمر 21-01 المعدّل والمتمّم من ثلاث (03) إلى خمسة عشر (15) عضوا، بما فيها منسّق المندوبيّة، وذلك تبعا لعدد البلديّات الموجودة في كلّ ولاية، ولتوزيع الهيئة النّاخبة فيها، وتحدّد تشكيلة المندوبيات الولائيّة بقرار من رئيس السّلطة المستقلّة، بعد مصادقة مجلسها.

### 2.2. المندوبيّات البلديّة

تحدّد تشكيلة المندوبيّة البلديّة طبقا للفقرة الثّانية للمادّة 36 من الأمر 21-01 المعدّل والمتمّم، بمناسبة كلّ استشارة انتخابيّة بقرار من رئيس السّلطة المستقلّة، حيث تسيّر هذه المندوبيّة من طرف منسّق بلديّ يمارس مهامه بالتّنسيق مع المندوبيات الولائيّة المختصّة إقليميّا، وهنا يلاحظ تراجعا آخر للمشرّع الجزائريّ، يخصّ تطبيقات مبدأ الشّفافية فيما يتعلّق منها بتشكيل مندوبيات البلبديّة، حيث كان

القانون العضويّ رقم 19-07 الملغى، ينصّ على تحديد تشكيلة مندوبيات البلديات بناء على اقتراح من منسقي المندوبيات الولائيّة، وبعد مصادقة مكتب السّلطة. ففي هذه الطّريقة الّتي تكون فيها مداولات للمصادقة على التّشكيلة، والّتي يتكرّس من خلالها مبدأ الاشتراك في اتّخاذ القرار الّذي يعطي انطباعا حسنا عن طريقة اختيار التّشكيلة، وهنا يطرح السّؤال عن سبب التّخلّي عن هذه الآلية.

### 3.2. المندوبيات لدى الممثليّات الدّيبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج:

تنشأ على مستوى الممثّليّات الدّيبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج مندوبيات، طبقا لنصّ المادّة 39 من الأمر 21-01 المعدّل والمتمّم تابعة للسّلطة المستقلّة، حيث يحدّد رئيس السّلطة تشكيلتها. تضطلع هذه المندوبيات بممارسة الصّلاحيات المخوّلة للسّلطة المستقلّة، في نطاق الدّائرة الانتخابيّة محلّ اختصاصها، تحت سلطة رئيس السّلطة المستقلّة. إنّ ما قيل من انتقادات حول منهج المشرّع الجزائريّ في سنّ القواعد المنظّمة لتشكيلة المندوبيات البلديّة، يعاد إثارته فيما يتعلّق بكيفية تشكيل المندوبيات لدى الممثّليّات الدّيبلومسيّة، والقنصليّة بالخارج.

## الفرع الثّاني
## مهام وأساليب عمل السّلطة المستقلّة

لابدّ على السّلطة أن تسعى جاهدة إلى حماية حقّ التّصويت بكلّ حرّية، كما تسعى إلى تجسيد المبادئ الدّستوريّة، المتعلّقة باستقلاليتها وحيادها وعدم انحيازها[1]، عند إدارة وتنظيم وتسيير العمليات الانتخابيّة، والاستفتاء والإشراف عليها، كما تقوم بتجسيد وترسيخ الدّيمقراطيّة، والتّداول على السّلطة، وأخلقة الحياة

1- المادّة 202 من المرسوم الرّئاسيّ رقم 20-442، المتعلّق بإصدار التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020.

السّياسيّة[1]، وأيضا لابدّ على السّلطة المستقلّة أن تحتكم لمبدأ سيادة الشّعب عن طريق الانتخابات، وتضمن لكلّ مواطن تتوفّر فيه الشّروط القانونيّة للانتخاب حقّ التّصويت[2].

لقد أعطى المشرّع الجزائريّ للسّلطة المستقلّة صلاحيات واسعة، ترتبط بمراحل العمليّة الانتخابيّة، وبالتّالي هناك مهام تمارس أثناء المرحلة التّمهيديّة للانتخابات، وأخرى تمارسها أثناء، وبعد يوم الاقتراع، نذكر أهمّها في الآتي:

**أوّلا- مهامّ السّلطة المستقلّة أثناء المرحلة التّحضيريّة للانتخابات**

إنّ المرحلة التّمهيديّة للعمليّة الانتخابيّة، تمتدّ من لحظة استدعاء رئيس الجمهوريّة للهيئة النّاخبة إلى غاية نهاية الحملة الانتخابيّة، حيث تعدّ الإجراءات التّمهيديّة للانتخابات أساس العملية الانتخابيّة، نظرا للارتباط الوثيق بينها وبين عملية التّصويت[3]، إذ لا يكمن مباشرة أيّ عملية انتخابيّة دون تهيئة الظّروف الملائمة لها، من خلال جملة من التّحضيرات السابقة على أيّ عملية اقتراع، وبهذا الصّدد منحت السّلطة المستقلّة الصّلاحيات الكاملة، سواء ما تعلّق بمرحلة التّسجيل في القوائم الانتخابيّة، أو مرحلة التّرشّح، أو مرحلة الحملة الانتخابيّة، وأهمّ هذه الصّلاحيات هي:

1- المادّة الأولى من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

2- عمر زرقط، "الإطار النّاظم للسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات في الجزائر"، **مجلّة الاجتهاد القضائيّ**، المجلّد 13، العدد 02، جامعة محمّد خيضر بسكرة، 31 أكتوبر 2021، ص958.

3- أحمد بنيني، **الإجراءات المّمهدة للعملية الانتخابيّة**، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراة دولة في العلوم القانونيّة)، كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006، ص37.

### 1. التّسجيل في القوائم الانتخابيّة ومراجعتها

جاء في الفقرة الثّانية من المادّة 202 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، أنّه تتولّى السّلطة المستقلّة عملية التّسجيل في القوائم الانتخابيّة ومراجعتها، وهي عملية جدّ معقّدة، إذ تكون القوائم الانتخابيّة محلّ مراجعة خلال الثّلاثيّ الأخير من كلّ سنة، كما يمكن مراجعتها استثنائيّا بموجب مرسوم رئاسيّ يتضمّن استدعاء الهيئة النّاخبة، والّذي يحدّد فترة افتتاحها واختتامها[1]، هذا ما كرّسته المادّة 63 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، الّتي نصّت على أنّه: "يتمّ إعداد القوائم الانتخابيّة ومراجعتها الدّوريّة، أو بمناسبة كلّ استحقاق انتخابيّ، أو استفتائيّ في كلّ بلدية من طرف لجنة بلديّة لمراجعة القوائم الانتخابيّة، وتعمل تحت إشراف السّلطة المستقلّة.

تتكوّن اللّجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابيّة من:

- قاض يعيّنه رئيس المجلس القضائيّ المختصّ إقليميّا، رئيسا
- ثلاثة(3) مواطنين من البلديّة تختارهم المندوبيّة الولائيّة للسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات من بين النّاخبين المسجّلين في القائمة الانتخابيّة للبلديّة المعنية".

كما نصّت المادّة 64 من الأمر نفسه على أنّه: "يتمّ إعداد القوائم الانتخابيّة ومراجعتها قي كلّ دائرة دبلوماسيّة، أو قنصليّة، تحت مسؤولية السّلطة المستقلّة من قبل لجنة لمراجعة القوائم الانتخابيّة الّتي تتكوّن من:

- رئيس الممثّلية الدّبلوماسيّة، أو رئيس المركز القنصليّ، أو ممثّله، رئيسا،
- ناخبين (2) اثنين مسجّلين في القائمة الانتخابيّة للدّائرة الدّبلوماسيّة، أو القنصليّة، تعينّهما السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات، عضوين،

1- المادّة 62 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

- موظّف قنصليّ، عضوا.

وتعيّن اللّجنة أمينا لها من بين أعضائها".

وهذا لضبط الهيئة النّاخبة، من خلال العمل على تقنية جداول النّاخبين، وذلك بشطب النّاخبين الّذين غيّروا مقرّ سكناهم، أو المتوفّين[1]، فإذا توفي مثلا أحد النّاخبين فإنّ المصالح المعنية في البلديّة، والمصالح الدّبلوماسيّة، والقنصليّة، تطلع السّلطة المستقلّة بذلك، أين تقوم هذه الأخيرة بشطبه من قائمة النّاخبين.

ومن مخرجات التّسجيل في القوائم الانتخابيّة ومراجعتها، إعداد بطاقات النّاخبين وتسليمها لأصحابها، وهذا بموجب الفقرة الثّانية من المادّة 10 من القانون العضويّ رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، والمادّة 72 من القانون نفسه، حيث نجد النّصّ على أنّه تعدّ السّلطة المستقلّة بطاقة النّاخب الّتي تكون صالحة لكلّ الاستشارات الانتخابيّة والاستفتائيّة (رئاسيّة، تشريعيّة، محلّيّة)، حيث تكون هذه البطاقة صالحة لثماني(8) استشارات انتخابيّة، أي ثمانية مرّات يفترض أنّها متتالية، طبقا للمادّة الثّانية من قرار رئيس السّلطة المستقلّة رقم 2021/67[2]، وتسلّم لكلّ ناخب مسجّل في القائمة الانتخابيّة. وفي هذا الصّدد تستفيد السّلطة المستقلّة من مساعدة مختلف الإدارات العموميّة، والممثّليات الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج، حيث تحدّد كيفيات إعداد هذه البطاقة، وتسليمها واستبدالها وسحبها، بموجب قرار من رئيس السّلطة المستقلّة، وهذا ما تجلّى في القرار نفسه المذكور أعلاه لرئيس السّلطة المستقلّة.

---

1- الموادّ من 50 إلى 71 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

2- قرار رقم 67 مؤرّخ في 08 شعبان عام 1442 الموافق 22 مارس سنة 2021، يحدّد كيفيات إعداد بطاقة النّاخب وتسليمها واستبدالها وسحبها، موقع الرّسميّ للسّلطة المستقلّة.

### 2. مسك البطاقيّة الوطنيّة للهيئة النّاخبة

بغرض تصفية القوائم من الأخطاء والعيوب المادّية الّتي يمكن أن تعتريها، تحدث بمقتضى الفقرة الثّانية من المادّة 10 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، وتحت مسؤولية السّلطة المستقلّة، بطاقية وطنيّة للهيئة النّاخبة تتشكّل من مجموع القوائم الانتخابيّة للبلديات، والمراكز الدّبلوماسيّة، والقنصليّة في الخارج. إنّ مسك البطاقيّة هو نتيجة لعملية ضبط ومراجعة القوائم الانتخابيّة، كان من الضّمانات الأولى لتحقيق نزاهة الانتخابات، حيث إنّ التّعداد الصّحيح والمطابق هو البداية الصّحيحة لضمان صدقية العملية الانتخابيّة، وصون تعبير الشّعب عن إرادته بأمانة.

### 3- استقبال ملفّات التّرشّح لانتخابات والفصل فيها:

لقد ألزم المشرّع الجزائريّ كلّ مواطن أبدى نيّته للتّرشّح لرئاسة الجمهوريّة بإيداع التّصريح بالتّرشّح بصفة شخصيّة [1] لدى رئيس السّلطة المستقلّة، طبقا للمادّة

---

1- حيث نصّت المادّة 26 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن قانون عضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم أنّه: " يستقبل ملفّات التّرشّح لانتخابات رئيس الجمهوريّة دون المساس بأحكام الفقرة 3 من المادّة 121 من الدّستور، وبعد الإطّلاع على مضمون المادّة المذكورة أعلاه، لم نجد لها أيّ علاقة مع الإحالة، وأكثر من ذلك حاولت البحث عن مقصد المشرّع من خلال هذه الفقرة بالبحث في موادّ الدّستور وقانون الانتخابات فلم أجد تأويلا، الأمر الّذي يستلزم إعادة صياغة هذه المادّة. حيث يعدّ هذا الخطأ خطأ ماديّا جسيما، على أساس أنّ القانون العضويّ يخضع لرقابة قبليّة لفحص مدى دستوريته من طرف المجلس الدستوريّ (سابقا)، الأمر الّذي يعدّ إخلالا بمبدأ الأمن القانونيّ في مجال الحقوق والحرّيات، المنصوص عليه في المادّة 34 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020.

ومن الأخطاء الّتي صادفتها في هذا الصّدد في بعض المقالات المحكمة، هو القول بأنّ: "السّلطة المستقلّة تختصّ فقط بالتّنظيم والرّقابة على الانتخابات الرّئاسيّة، وعملية الاستفتاء دون باقي العمليّات الأخرى كالانتخابات المحلّيّة والتّشريعيّة"، واالقول أيضا بأنّ السّلطة المستقلّة تستقبل ملفّات التّرشّح للانتخابات رئيس الجمهوريّة، الأمر الّذي يوحي بأنّه اختصاص وحيد دون باقي التّرشيحات في الانتخابات التّشريعيّة والمحلّيّة. أنظر على سبيل المثال كلّ من: الرّقابة القضائيّة على أعمال السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات،

249 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، أو لدى من يفوّضه رئيس السّلطة المستقلّة من أعضاء المجلس، للقيام بتلك المهمّة مقابل تسليم وصل، وهذا بغية التّأكّد من توفر أصحابها على الشّروط القانونيّة المطلوبة، لاسيما ما تعلّق منها بمقتضى المادّة 87 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020.

أما بالنّسبة لعضوية المجلس الشّعبيّ الوطنيّ يعدّ تصريحا بالتّرشّح، إيداع القائمة الّتي تتوفّر فيها الشّروط المطلوبة قانونا، على مستوى المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة، حيث يسلّم للمصرّح بالتّرشّح وجوبا وصل يبين تاريخ وساعة الإيداع، أمّا بالنّسبة للدّوائر الانتخابيّة في الخارج، فإنّه يتمّ إيداع التّرشيحات وفق الأشكال نفسها، على مستوى مندوبيات السّلطة المستقلّة لدى الممثّليات الدّبلوماسيّة، أو القنصليّة بالخارج، المعنية بهذا الغرض لكلّ دائرة انتخابيّة، طبقا لنصّ المادّة 201 من الأمر رقم 21-01، المعدّل والمتمّم.

أمّا التّرشّح لعضوية في مجلس الأمّة، فإنّه يتمّ التّصريح بإيداع المترشّح على مستوى المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة نسختين (2) من استمارة التّصريح، والّتي يلزم المترشّح قانونا، بملئها، والتّوقيع عليها. أمّا بالنّسبة للمترشّحين تحت رعاية حزب سياسيّ، فيجب أن يرفق تصريحهم بالتّرشّح بشهادة تزكية، يوقّعها المسؤول الأوّل عن هذا الحزب، طبقا للمادّة 222 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم.

---

مجلّة النبراس للدراسات القانونيّة، المركز الجامعيّ تيسمسيلت، العدد 02، أكتوبر 2020، المجلّد 05، ص102. كذلك: الإطار النّاظم للسّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات في الجزائر، مجلّة الاجتهاد القضائيّ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 02، أكتوبر 2021، المجلّد 13، ص959. كذلك: السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات – نظامها القانونيّ، مهمها وتنظيمها–، مجلّة الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 13، جانفي 2020، ص247.

وبخصوص الانتخابات الخاصّة بأعضاء المجالس الشّعبيّة البلديّة والولائيّة، الّتي جاءت أحكامها ضمن الأحكام المشتركة، فطبقا للمادّة 177 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، فإنّه يعدّ تصريحا بالتّرشّح إيداع القائمة، الّتي تتوفر فيها الشّروط المطلوبة قانونا على مستوى المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة، حيث يسلّم للمصرّح وصلا يبين تاريخ وساعة الإيداع.

### 4. صلاحيات السّلطة المستقلّة أثناء مرحلة الحملة الانتخابيّة

يعتمد المتّرشّحون، أحرارا كانوا، أو ضمن الأحزاب السّياسيّة، في ممارسة أنشطتهم المرتبطة بالحملة الانتخابيّة، على الوسائل المسموحة قانونا، كالإعلام والإعلان واللّوحات الإشهاريّة، والتّجمعات الانتخابيّة، لإصال أفكارهم، وشرح برامجهم إلى الناخبين، بهدف استمالتهم للظّفر بأصواتهم يوم الاقتراع، فحقّ التّرشّح وحرّية الاختيار، ونزاهة الانتخابات، تقتضي المساواة بين المترشّحين في استعمال الوسائل اللّازمة لإجراء الحملة الانتخابيّة، حيث لن تتحقّق تلك المساواة ما لم تلتزم السّلطة المستقلّة بمبدأ الحياد[1]، كما لن تتحقّق النّزاهة ما لم يلتزم المرشّحون وأنصارهم، بمناسبة القيام بأنشطتهم الدّعائيّة باتّباع الوسائل المشروعة، وتلافي الممنوعات.

ولضمان إجراء الحملة الانتخابيّة في ظلّ المساواة بين المتنافسين، وتحت إشراف وتنظيم ورقابة السّلطة المستقلّة، وضع المشرّع الجزائريّ جملة من القواعد المنظّمة لإجراء الحملة الانتخابيّة، بدءا بضبط مدّة الحملة الانتخابيّة، حيث تكون طبقا لنصّ المادّة 73 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، مفتوحة قبل ثلاثة وعشرين(23) يوما من تاريخ الاقتراع، وتنتهي قبل ثلاثة(3) أيام من تاريخ

1- المادّة الأولى من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

الاقتراع. أمّا في حالة وجود دور ثاني للاقتراع، فإنّها تفتح قبل اثني عشر(12) يوم من تاريخ الاقتراع، وتنتهي قبل يومين(2) من تاريخه. كما لابدّ من تحديد أماكن إجراء الحملة الانتخابيّة، بالإضافة إلى أستفاذة كلّ مترشّح للانتخابات المحلّيّة، أو النّشريعيّة أو الرّئاسيّة، بشكل منصف من الوصول إلى وسائل الإعلام السمعية البصريّة المرخّص لها قانونا[1]، حيث يتعيّن على الوسائل الإعلام المشاركة في تغطية الحملة الانتخابيّة، والتّوزيع المنصف للحيّز الزّمنيّ للمترشّحين، حيث تضمن السّلطة المستقلّة بالتّنسيق مع سلطة ضبط السّمعيّ البصريّ احترام ذلك[2]. وممّا تعمل أيضا السّلطة المستقلّة على ضبطه، مراقبة مصادر وحدود تمويل الحملة الانتخابيّة. حيث تنشأ لدى السّلطة المستقلّة لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابيّة، تتشكّل من[3]:"

- قاض تعيّنه المحكمة العليا من بين قضاتها، رئيسا،
- قاض يعيّنه مجلس الدّولة من بين قضاته،
- قاض يعيّنه مجلس المحاسبة من بين قضاته المستشارين،
- ممثّل عن السّلطة العليا للشّفافية والوقاية من الفساد ومكافحته،
- ممثّل عن وزارة الماليّة".

حيث يتمّ إيداع الحساب لدى اللجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابيّة في أجل شهرين(2) ابتداء من تاريخ إعلان النّتائج النّهائيّة، وبالتّالي لا يمكن لأيّ مترشّح أو

1- المادّة 77 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

2- المادّة 78 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

3- المادّة 115 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

قائمة المترشّحين الاستفاذة من تعويض نفقات حملتهم الانتخابيّة خارج هذه الآجال[1].

**ثانيا- مهام السّلطة المستقلّة أثناء مرحلة الاقتراع، وتوابعها**

إنّ عملية الاقتراع تعدّ من أهمّ المراحل الّتي تمرّ بها العملية الانتخابيّة، لأنّها تمثّل ركنا أساسيّا في بناء الدّيمقراطيّة، وتجسيد معنى اشتراك إرادة الشّعب قي صنع القرار، وعلى هذا الأساس منح المشرّع الجزائريّ السّلطة المستقلّة عدّة صلاحيات، لتمكينها من ضبط هذه المرحلة الحسّاسة من مراحل العملية الانتخابيّة، حيث تتولّى بالإشراف على الاقتراع، وفرز الأصوات، وتمكين ممثّلي المرشّحين من استلام صور من مختلف المحاضر، سواء على مستوى مراكز ومكاتب التّصويت، وكذا على مستوى اللّجان الانتخابيّة البلديّة والولائيّة، كما أنّها المسؤولة والمخوّلة بإعلان النّتائج المؤقّتة للاقتراع.

**1. الاقتراع**

طبقا للفقرة الأولى من للمادّة 132 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، يبدأ الاقتراع في السّاعة الثّامنة (8) صباحا، ويختتم في السّاعة السّابعة (7) مساء من اليوم نفسه، ويدوم بذلك يوما واحدا كقاعدة عامّة، غير أنّه يمكن لرئيس السّلطة المستقلّة طبقا للفقرة الثّانية من المادة نفسها والقانون، وبطلب من منسّق المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة، أن يقرّر تقديم افتتاح الاقتراع باثنتين وسبعين(72) ساعة على الأكثر في البلديات الّتي يتعذّر فيها إجراء عمليّات التّصويت في يوم الاقتراع نفسه، لأسباب ماديّة تتّصل ببعد مكاتب التّصويت، وتشتّت السّكّان، أو لأيّ سبب آخر في بلديّة معيّنة، وذلك كلّه بموجب قرار من رئيس السّلطة.

1- المادّة 116 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

كما يمكن لرئيس السّلطة المستقلّة وبالتّنسيق مع الممثّليات الدّبلوماسيّة والقنصليّة والمندوبيّات المعنية، اتّخاذ قرار تقديم تاريخ افتتاح الاقتراع بمئة وعشرين (120) ساعة.

والشيء نفسه عند الاقتضاء يمكن لرئيس السّلطة، بناء على طلب من منسّق المندوبيّة الولائيّة، تأخير توقيت غلق مكاتب التّصويت على أن لا يتجاوز ذلك الثّامنة(8) مساء.

### 2. عملية فرز الأصوات

إنّ عملية فرز الأصوات تبدأ فور اختتام وقت الاقتراع، حيث يتواصل دون انقطاع إلى غاية انتهائه تماما[1]، حيث نصّت الفقرة الثّانية من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 على أن تتولّى وتشرف السّلطة المستقلّة على عملية التّصويت والفرز، حيث يجرى هذا الفرز علنا، ويتمّ بمكتب التّصويت إلزاما كأصل عام، واستثناء يمكن أن يجرى بالنّسبة لمكاتب التّصويت المتنقّلة في مركز التّصويت الّذي تلحق به[2].

يقوم بفرز الأصوات أعضاء يتمّ تعيينهم من بين أعضاء مكتب التّصويت، ومن بين النّاخبين المسجّلين في هذا المكتب، بحضور ممثّلي المترشّحين، أو ممثّلي قوائم المترشّحين، وذلك تحت رقابة أعضاء مكتب التّصويت[3]. وبعد ضبط محاضر

---

1- الفقرة الأولى من المادّة 152 من الأمر 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

2- الفقرة الثّانية والثّالثة من المادّة 152 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

3- المادّة 153 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

الفرز يتعيّن تمكين ممثّلي المترشّحين، من استلام نسخ من مختلف المحاضر[1]، سواء ما تعلّق منها بمكاتب الاقتراع أو المراكز، أو محاضر الإحصاء البلديّ، أو الولائيّ.

## 3. اللّجان الانتخابيّة البلديّة والولائيّة، ودورها في العملية الانتخابيّة

### 1.3. اللّجنة الانتخابات البلديّة

طبقا للمادّة 264 من الأمر 21-01 المعدّل والمتمّم، تنشأ على مستوى كلّ بلدية لجنة انتخابيّة بلديّة، بمناسبة كلّ اقتراع وتتشكّل من:"

- قاض يعيّنه رئيس المجلس القضائيّ المختصّ إقليميّا، رئيسا،
- نائب رئيس ومساعدين اثنين يعيّنهم منسق المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة من بين ناخبي البلديّة، ما عدا المترشّحين والمنتمين إلى أحزابهم وأقاربهم وأصهارهم إلى غاية الدّرجة الرّابعة.

أمّا بالنّسبة لانتخابات أعضاء المجالس الشّعبيّة البلديّة والولائيّة، تنشأ لجنتان انتخابيتان بلديتان، تتكفّل إحداهما بانتخابات المجلس الشّعبيّ البلديّ، والأخرى بانتخابات المجلس الشّعبيّ الولائيّ بالتّشكيلة نفسها المذكورة أعلاه.

يعلّق القرار المتضمّن تعيين أعضاء اللّجان الانتخابيّة البلديّة فورا بمقرّ المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة والولاية والبلديّات المعنية...".

تجتمع اللّجنة الانتخابيّة البلديّة بمقر البلديّة، وعند الاقتضاء بمقرّ آخر رسميّ معلوم يحدّده منسق المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة، حيث تقوم بإحصاء نتائج

1- الفقرة الخامسة من المادّة 155 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

التّصويت المحصّل عليها في كل مكاتب التّصويت على مستوى البلديّة، وتسجيلها في محضر رسميّ في ثلاث (3) نسخ، بحضور الممثّلين المؤهّلين قانونا للمترشّحين، أو قوائم المترشّحين. كما تحفظ بمقرّ المندوبيّة البلديّة للسّلطة المستقلّة أوراق التّصويت للقوئم الفائزة في أكياس معروفة ومشمّعة، ولا يمكن بأي حال تغيير النّتائج المسجّلة في كلّ مكتب تصويت، والمستندات الملحقة بها[1].

### 2.3. اللّجنة الانتخابيّة الولائيّة

طبقا للمادّة 266 من الأمر 21-01 المعدّل والمتمّم، تتشكّل اللّجنة الانتخابيّة الولائيّة الّتي تعمل تحت إشراف السّلطة المستقلّة من :"

- قاض برتبة مستشار، يعيّنه رئيس المجلس القضائيّ المختصّ إقليميّا، رئيسا،
- عضو من المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة يعيّنه رئيس السّلطة المستقلّة، نائبا للرّئيس،
- ضابط عموميّ عضوا، يسخّره رئيس السّلطة المستقلّة، ليقوم بمهام أمانة اللّجنة...". وتجتمع اللّجنة الانتخابيّة الولائيّة بمقر المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة.

كما تنشأ كذلك لجان انتخابيّة لدى الممثّليات الدّبلوماسيّة، أو القنصليّة، طبقا للمادّة 274 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، يحدّد عددها، وتشكيلة كلّ منها بموجب قرار من رئيس السّلطة المستقلّة، بالتّنسيق والتّشاور مع مصالح وزارة الشّؤون الخارجيّة، لإحصاء النّتائج المحصّل عليها في مجموع مكاتب التّصويت التّابعة لها.

1- المادّة 265 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

**4 . إعلان نتائج الانتخابات**

إنّ للسّلطة المستقلّة صلاحية إعلان النّتائج المؤقّتة للانتخابات حسب ما تضمّنته المادّة 30 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، حيث إنّ لرئيس السّلطة المستقلّة أن يعلن عن النّتائج المؤقّتة للانتخابات الرّئاسيّة والتّشريعيّة ونتائج الاستفتاء، أما بالنّسبة للانتخابات المجالس الشّعبيّة البلديّة والولائيّة، فحسب ما جاء في نصّ المادّة 186 من الأمر نفسه، فإنّه يعلن منسّق المندوبيّة الولائيّة عن النّتائج المؤقّتة لانتخابات، في أجل ثمان وأربعين (48) ساعة من تاريخ استلام المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة محاضر اللّجنة الانتخابيّة الولائيّة، ليتمّ الإعلان النّتائج النّهائيّة من طرف المحكمة الدّستوريّة طبقا للمادّة 191 من التّعديل الدّستوريّ 2020.

## المطلب الثّاني
## رقابة القضاء على أعمال السّلطة المستقلّة

لقد أسند المشرّع الجزائريّ للسّلطة المستقلّة مهمّة الإشراف على العمليّة الانتخابيّة إلى غاية إعلان النّتائج، وكان هذا تحوّلا تشريعيّا يحمل طابع الضّمانة الدّستوريّة للعمليّة الانتخابيّة، ومع ذلك فإنّ المشرّع لم يكتفي بذلك، إذ عزّز هذه الضّمانة بإخضاع أعمال السّلطة المستقلّة للرّقابة القضائيّة، طبقا للمادّة 202 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، وهذا ما كرّسه الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، بلإضافة إلى الرّقابة القضائيّة على هذه العمليّة، بيان ذلك في الآتي :

لمّا كانت العمليّة الانتخابيّة عمليّة مركّبة من عدّة مراحل، كان من الطّبيعيّ أن تطرأ عليها عدّة نزاعات في أيّ مرحلة منها، من خلال توجيه طعون ضدّ أعمال السّلطة المستقلّة، والّتي تتمثّل أساسا في مختلف القرارات الصّادرة بمناسبة عملية

من العمليّات الانتخابيّة، أو العمليّة برمّتها، حيث ترفع الشّكاوى من طرف من له مصلحة من المنتخبيّن، والمترشّحين، أو من طرف الأحزاب السّياسيّة، أو ممثّليهم القانونيين أمام القضاء، ضدّ القرارات غير المشروعة للسّلطة المستقلّة، الّتي تكون قد ألحقت أضرار بمراكزهم، ومصالحهم القانونيّة.

وفي هذا الصّدد يثار إشكال يتعلّق بالجهة القضائيّة المختصّة بالنّظر هذه المنازعات، والّتي تتعدّد بين القضاء العادي، والقضاء الإداريّ، والمحكمة الدّستوريّة، وفق ما جاء به الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، والّذي نجده ينصّ على خضوع أعمال السّلطة المستقلّة للرّقابة القضائيّة بكلّ أنواعها، وسبب التّطرق لهذا الإشكال، هو ما التزمت به الدّراسة بالتّركيز على قضاء الإلغاء، حيث إنّ ما جاء في الأمر 21-01 المعدّل والمتمّم، من استثناءات تتعلّق بالعمليّة الانتخابيّة، يفرض التّطرق إليها بالتّفصيل والتّحليل في ضوء الإشكاليّة الأساسيّة للأطروحة.

## الفرع الأوّل
## الرّقابة القضائيّة في المرحلة التّمهيدية للاقتراع

حيث يتمّ التّطرق في هذه المرحلة إلى عملية مراجعة القوائم الانتخابيّة، تعيين أعضاء مكتب التّصويت، كذلك عملية التّرشيح.

### أوّلا- الرّقابة القضائيّة على عملية مراجعة القوائم الانتخابيّة

إنّ المشرّع الجزائريّ قد عهد إلى السّلطة المستقلّة بتنظيم العمليّة الانتخابيّة من البداية إلى النّهاية، حيث تعدّ عملية التّسجيل في القوائم الانتخابيّة أوّل مرحلة من مراحل العمليّة التّمهيديّة للاقتراع، إذ يتمّ إعداد القوائم الانتخابيّة، ومراجعتها خلال الثّلاثيّ الأخير من كلّ سنة، كما يمكن مراجعة القوائم الانتخابيّة استثنائيّا عندما يتمّ استدعاء الهيئة النّاخبة، بموجب مرسوم رئاسيّ طبقا للمادّة 62 من الأمر 21-01

المعدّل والمتمّم، من طرف لجنة مراجعة القوائم الانتخابيّة في كلّ بلدية ودائرة دبلوماسيّة أو قنصليّة السّالف ذكر تشكيلتها، والّتي تعمل تحت إشراف السّلطة المستقلّة.

لقد ألزم المشرّع الجزائريّ طبقا للمادّة 70 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، السّلطة المستقلّة بوضع القائمة الانتخابيّة، سواء على مستوى البلديات، أو على مستوى المرّاكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج، بمناسبة كلّ انتخاب تحت تصرّف الممثّلين المؤهلين قانونا للأحزاب السّياسيّة المشاركة في الانتخابات، والمترشّحين الأحرار، وأعطى المشرّع الجزائريّ لكلّ ناخب الحقّ في الاطّلاع على القائمة الانتخابيّة الّتي تعنيه متى طلب ذلك.

يمكن لكلّ مواطن أغفل تسجيله في قائمة الانتخابيّة أن يقدّم تظلّمه إلى رئيس اللّجنة البلديّة لمراجعة القوائم الانتخابية[1] بالنّسبة للمواطنين المقيمين داخل الوطن، أمّا بالنّسبة للمواطنين المقيمين بالخارج، فيسجّل سهو المشرّع عن ذكر الهيئة الّتي ترفع لها تظلّماتهم عند إغفال تسجيلهم في القوائم الانتخابيّة، هته الهيئات تكون منطقيّا رئيس اللّجنة الانتخابيّة على مستوى الممثّليّات الدّيبلوماسيّة أو القنصليّة، قياسا على المادّة 66 من الأمر 21-01 المعدّل والمتمّم، وما نصّت عليه المادّة 67 الّتي تحدّثت عن الدّوائر الانتخابيّة بصفة عامّة، سواء أكانت داخل الوطن أو خارجه، وهو ما أكّدته الفقرة الرّابعة من المادّة 68 من الأمر نفسه.

كما يمكن لكلّ مواطن مسجّل في إحدى قوائم الدّائرة الانتخابيّة، حقّ تقديم اعتراض معلّل لشطب شخص مسجّل بغير حقّ، أو لتسجيل شخص أغفل تسجيله

1- المادّة 66 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

في الدائرة نفسها[1]، حيث يتمّ تقديم الاعتراضات خلال الأيّام (10) العشرة الموالية لتعليق إعلان اختتام المراجعة الانتخابيّة، حيث تخفض هته الآجال إلى خمسة (5) أيّام في حالة المراجعة الاستثنائيّة. تحال هذه الاعتراضات على كلّ من لجنة البلديّة، أو لجنة كلّ دائرة دبلوماسيّة أو قنصليّة، تبت فيها بقرار في أجل أقصاه ثلاثة (3) أيّام، ويجب على رئيس كلّ لجنة أن يبلّغ قرار اللّجنة إلى الأطراف المعنية في ظرف ثلاثة (3) أيّام كاملة، بكل الوسائل القانونيّة[2].

يمكن للأطراف المعنية طبقا للمادّة 69 من الأمر 21-01 المعدّل والمتمّم، رفع الطّعن عن طريق التّصريح لدى أمانة ضبط المحكمة التّابعة للنّظام القضائيّ العادي المختصّ إقليميّا، أو المحكمة التّابعة للنّظام القضائيّ العادي بالجزائر العاصمة بالنّسبة للجالية الجزائريّة المقيمة بالخارج، في ظرف خمسة (5) أيّام كاملة، ابتداء من تاريخ تبليغ القرار، وفي حالة عدم التّبليغ يمكن تسجيل الطّعن في أجل ثمانية (8) أيّام كاملة ابتداء من تاريخ الاعتراض، الّتي تبتّ فيه بحكم في أجل أقصاه خمسة (5) أيّام دون مصاريف الإجراءات، ودون إلزامية توكيل محام، وبناء على إشعار عاد يرسل إلى الأطراف المعنيّة قبل ثلاثة (3) أيام، حيث يكون حكم المحكمة غير قابل لأيّ شكل من أشكال الطّعن.

ممّا سبق يمكن تسجيل ملاحظتين مهمّتين، تتعلّقان بمدى فاعلية الضّمانات القضائيّة للعمليّة الانتخابيّة، فيما تعلّق منها بعملية مراجعة القوائم الانتخابيّة، بيانها في الآتي:

1- المادّة 67 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

2- المادّة 68 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

– يلاحظ ممّا سبق أنّ القضاء العادي هو المختصّ بالفصل في المنازعات المتعلّقة بالتّسجيل، أو الشّطب من القائمة الانتخابيّة، والّتي تشرف عليها السّلطة المستقلّة، بعدما كان هذا الاختصاص معقودا للقضاء الإداريّ، بمقتضى المادّة 05 من القانون العضويّ رقم 04-01[1]، والّذي عدّل أحكام الأمر 97-07، ولعلّ سبب إسناد الفصل في هذه المنازعات للقضاء العادي دون الإداريّ، أمر يوجد تفسيره حسب بعض الدّارسين، في كون مثل هذه المنازعات يطبّق عليها القاضي أحكام القانون المدنيّ، أو الأسرة بحكم أنّ منازعاتها تتعلّق بالأهليّة، أو الموطن، أو الجنسيّة، وهي المسائل الّتي يستأثر عادة الفصل فيها القاضي العادي. إنّما ذهب إليه المشرّع الجزائريّ في هذا الصّدد لا يستقيم مع الطّبيعة الإداريّة للعمليّة الانتخابيّة، ولعمل السّلطة المستقلّة الّذي يتلاءم معه اسناد كلّ المنازاعات المتعلّقة بجميع مراحل العملية الانتخابيّة للقضاء الإداريّ، وهنا يكون من غير المألوف إسناد المنازعات المتعلّقة بمراجعة القوائم الانتخابيّة إلى القضاء العادي، على حين باقي المنازعات الانتخابيّة تسند إمّا إلى القضاء الإداريّ، أو القضاء الدّستوريّ، ناهيك عن أنّه تشتيت للاختصاص يترتّب عنه إرباك للمتعاملين بقانون الانتخابات.

– يلاحظ أيضا غياب أهمّ ضمانة قضائيّة بخصوص الرّقابة على المرحلة المتعلّقة بعملية مراجعة القوائم الانتخابيّة، وهي مراجعة الأحكام الصّادرة عن المحاكم الإبتدائيّة، وذلك من خلال الفقرة الرّابعة للمادّة 69 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، الّتي نصّت على أن يكون حكم المحكمة غير قابل لأيّ شكل من أشكال الطّعن. إذ بالرّغم من وجود قاضي في تشكيلة لجنة البلديّة لمراجعة القوائم

1- القانون العضويّ رقم 04-01 المؤرّخ في 16 ذي الحجة عام 1424 الموافق 7 فبراير سنة 2004، يعدّل ويتمّم الأمر رقم 97-07 المؤرّخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، الجريدة الرّسميّة عدد09 الصّادرة بتاريخ 11 فبراير سنة 2004.

الانتخابيّة، وهو السّبب الّذي يفترض أنّ المشرّع الجزائريّ على أساسه اكتفى بأنّ الحكم الصّادر من المحكمة غير قابل لأيّ شكل من أشكال الطّعن، فكأنّ عمل اللّجنة هو بمنزلة الدّرجة أولى من التّقاضي، بسبب عضوية القاضي، وترؤسه لها، وحكم المحكمة الإبتدائيّ بمنزلة درجة ثانية، ومع ذلك يبقى الاشكال مطروح حول لجنة مراجعة القوائم الانتخابيّة الخاصّة بالجالية الجزائريّة المقيمة بالخارج، والّتي لا يوجد ضمن تشكيلتها قاضي. وبالتّالي يبقى غياب التّقاضي على درجتين بالنّسبة للرّقابة القضائيّة على عملية مراجعة القوائم الانتخابيّة غير مبرّر.

**ثانيا- الرّقابة القضائيّة على صحة التّرشيح الانتخابيّ**

**1. بالنّسبة الانتخابات الرّئاسيّة:**

يتمّ انتخاب رئيس الجمهوريّة في ظرف ثلاثين (30) يوما السّابقة لانقضاء عهدة رئيس الجمهوريّة[1]، حيث تستدعى الهيئة النّاخبة بموجب مرسوم رئاسيّ في ظرف تسعين (90) يوما قبل تاريخ الاقتراع[2]. ويعدّ تصريحا بالتّرشّح لرئاسة الجمهوريّة إيداع طلب تسجيل من قبل المترشح شخصيا مع مستلزمات التّصريح بالتّرشّح[3]، لدى رئيس السّلطة المستقلّة، في ظرف أربعين (40) يوما على الأكثر، الموالية لنشر المرسوم الرّئاسيّ المتضمّن استدعاء الهيئة النّاخبة[4]، مقابل وصل استلام، حيث تفصل السّلطة المستقلّة في صحّة التّرشيحات لرئاسة الجمهوريّة بقرار معلّل تعليلا قانونيّا، في أجل أقصاه سبعة (7) أيّام من تاريخ إيداع التّصريح

1- المادّة 245 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

2- المادّة 246 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

3- الفقرة الثّانية من المادّة 249 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

4- المادّة 251 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

بالتّرشّح[1]، حيث تقوم السّلطة المستقلّة بتبليغ المترشّح بالقرار فور صدوره، أين يحقّ له في حالة الرّفض، الطّعن في القرار لدى المحكمة الدّستوريّة في أجل أقصاه ثمان وأربعين (48) ساعة من ساعة تبليغه، حيث تعتمد المحكمة الدّستوريّة بقرار القائمة النّهائيّة للمترشّحين لانتخاب رئيس الجمهوريّة بما في ذلك الفصل في الطّعون، في أجل أقصاه سبعة (7) أيّام من تاريخ إرسال آخر قرار للسّلطة المستقلّة[2].

قد يتمّ توجيه ملحوظة في هذا الخصوص مفادها أنّنا في باب مقتضيات تفعيل رقابة قاضي الإلغاء، في حين أن الانتخابات الرّئاسيّة تكون الطّعون المتعلّقة برفض التّرشيح فيها أمام المحكمة الدّستوريّة. ولتوضيح هذا الاشكال يمكن القول بأنّ وظيفة إلغاء القرارات الصّادرة عن السّلطة المستقلّة لا تزال قائمة هنا، وإنّما اسندت فقط بمناسبة الانتخابات الرّئاسيّة إلى المحكمة الدّستوريّة لخصوصية وحساسية منصب رئيس الجمهوريّة. لقد كان من الأولى اسناد الفصل في الطّعون الخاصّة بقرار رفض التّرشيح للانتخابات الرّئاسيّة لمجلس الدّولة، كونه الهيئة القضاء الإداريّ العليا في الدّولة، على أن يكون الاستئناف أمام المحكمة الدّستوريّة، وهذا لتحقيق نوع من الملائمة فيما يخصّ مراعاة الاختصاص الإداريّ بمناسبة النّظر في قرارات السّلطة المستقلّة من جهة، ولضمان كفالة مراجعة القرارات القضائيّة وفقا لمبدأ التّقاضي على درجتين.

1- المادّة 252 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

2- الفقرة 02، 03، 04 المادّة 252 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

## 2. بالنّسبة الانتخابات البرلمانيّة

### 1.2. التّرشح لعضوية المجلس الشّعبيّ الوطنيّ

لقد نصّ المشرّع الجزائريّ في الفقرة 05 من المادّة 191 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، على أنّه تجرى انتخابات أعضاء المجلس الشّعبيّ الوطنيّ في ظرف ثلاثة (3) أشهر التي تسبق انقضاء العهدة الجارية، وينتخب فيها أعضاء هذا المجلس لعهدة مدّتها خمسة (5) سنوات، بطريقة الاقتراع النّسبيّ على القائمة المفتوحة، وبتصويت تفضيلي دون مزج.

يعدّ تصريحا بالتّرشّح إيداع القائمة[1] الّتي تتوفّر فيها الشّروط المطلوبة قانونا[2]، على مستوى المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة، حيث يقوم بتقديم هذا التّصريح الجماعيّ مترشّح موكّل من طرف الحزب، أو من طرف مترشّحي القائمة المستقلّة، وفي حالة رفض السّلطة المستقلّة أيّ ترشيح، أو قائمة مترشّحين، حسب الحالة، طبقا للمادّة 206 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، لابدّ من تعليل قرار الرّفض تعليلا قانونيّا صريحا من منسّق المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة، أو منسّق السّلطة لدى الممثّلية الدّبلوماسيّة، أو القنصليّة بالخارج، ويبلّغ قرار الرّفض تحت طائلة البطلان خلال ثمانية (8) أيّام ابتداء من تاريخ إيداع التّصريح بالتّرشّح، ويمكن لرئيس السّلطة المستقلّة عند الاقتضاء تمديد هذا الأجل بأربعة (4) أيّام على الأكثر، ويعدّ التّرشيح مقبولا بالانقضاء هذا الأجل.

يكون قرار الرّفض قابلا للطّعن أمام المحكمة الإداريّة المختصّة إقليميّا، خلال ثلاثة (3) أيّام ابتداء من تاريخ تبليغه، أمّا قرار الرّفض بالنّسبة لمترشّحي الدّوائر

1- المادّة 201 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

2- المادّة 200 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

الانتخابيّة بالخارج، فيكون قابلا للطّعن أمام المحكمة الإداريّة بالجزائر العاصمة، خلال ثلاث (3) أيّام ابتداء من تاريخ تبليغه، حيث تفصل المحكمة في الطّعن الخاصّ بالحالتين خلال يومين (2) ابتداء من تاريخ إيداعه، ويمكن أيضا الطّعن في حكم المحكمة الإداريّة أمام محكمة الإداريّة الاستئنافيّة[1] المختصّة إقليميّا، في أجل يومين (2) ابتداء من تاريخ تبليغ الحكم، الّتي تفصل فيه في أجل يومين (2) ابتداء من تاريخ إيداعه، حيث لايمكن الطّعن في حكم المحكمة الإداريّة الاستئنافيّة بأيّ شكل كان.

### 2.2. الترشح لانتخاب ثلثي (3/2) أعضاء مجلس الأمة

ينتخب ثلثا أعضاء مجلس الأمّة لعهدة مدّتها ستّ (6) سنوات، حيث يجدّد النصفهم كلّ ثلاث (3) سنوات[2]، في دور واحد على مستوى الولاية، من طرف هيئة انتخابيّة مكوّنة من مجموع أعضاء المجالس الشّعبيّة البلديّة، وأعضاء المجلس الشّعبيّ الولائيّ للولاية[3]. يتمّ هذا الأمر بعد استدعاء الهيئة النّاخبة بموجب مرسوم رئاسيّ بخمسة وأربعين (45) يوما[4]، حيث يمكن لكلّ عضو في مجلس شعبيّ بلديّ، أو ولائيّ، تتوفّر فيه الشّروط القانونيّة، أن يترشّح لعضوية مجلس الأمّة بإيداع التّصريح بالتّرشّح، في أجل أقصاه عشرون (20) يوم قبل تاريخ الاقتراع.

---

1- وتجدر الإشارة بأنّ المشرّع الجزائريّ قد نصّ ضمن الأحكام الانتقاليّة والختاميّة في المادّة 314 على أنّ لا يعمل بالأحكام المتعلّقة بالاستئناف المنصوص عليه في المواد 129، 183، 186، 206، إلاّ بعد تنصيب المحاكم الإداريّة للاستئناف، طبقا لأحكام المادّة 224 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، حيث في هذه الفترة تكون أحكام المحاكم الإداريّة قابلة للاستئناف أمام مجلس الدّولة.

2- المادّة 217 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

3- المادّة 218 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

4- المادّة 219 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

تفصل المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة في صحّة التّرشيحات، حيث يمكنها أن ترفض أيّ ترشّح لم تتوفّر فيه الشّروط بموجب قرار معلّل، ويجب أن يبلّغ قرار الرّفض إلى المترشّح في أجل يومين (2) كاملين، ابتداء من تاريخ إيداع التّصريح، حيث يمكن الطّعن في قرار الرّفض وفق ما تمّ بيانه، بالنّسبة لانتخاب أعضاء المجلس الشّعبيّ الوطنيّ بمقتضى المادّة 206 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم.

### 3. التّرشّح لعضويّة المجالس الشّعبيّة البلديّة والولائيّة[1]

ينتخب أعضاء المجالس الشّعبيّة البلديّة والولائيّة لعهدة مدّتها خمسة (5) سنوات، بطريقة الاقتراع النّسبيّ على القائمة المفتوحة، وبتصويت تفضيليّ دون مزج، في ظرف الأشهر الثّلاثة (3) الّتي تسبق انقضاء العهدة الجارية[2].

حيث يعدّ تصريحا بالتّرشّح، إيداع القائمة من طرف مترشّح يوكّله الحزب، أو مترشحي القائمة المستقلّة، والّتي يجب أن تتوفّر فيها الشّروط المطلوبة قانونا، على مستوى المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة، مقابل تسليمه وصل يبيّن تاريخ وساعة الإيداع[3]، حيث يشترط أن يكون تقديم هذه التّصريحات قبل خمسين (50) يوما كاملة من تاريخ الاقتراع[4]، حيث لا يمكن القيام بأيّ تعديل، سواء إضافة أو إلغاء بعد إيداع القوائم، ماعدا في حالة الوفاة، أو حصول مانع شرعيّ، وفي هذه الحالة

---

1- سيتمّ التّطرّق لهما معا، لأنّ المشرّع الجزائريّ نصّ عليهما في القسم الأوّل من الفصل الأوّل للباب الخامس تحت أحكام مشتركة.

2- المادّة 169 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

3- المادّة 177من الأمر رقم 21-01، المتضمنّ القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

4- المادّة 179 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

يمنح أجل آخر لإيداع ترشيح جديد، على ألاّ يتجاوز هذا الأجل الثّلاثين (30) يوما السّابقة لتاريخ الاقتراع[1].

في حالة رفض المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة أيّ ترشيح، أو قائمة مترشّحين، لابدّ أن يكون قرار الرّفض معلّلا تعليلا قانونيّا صريحا، وأن يبلّغ هذا القرار في أجل ثمانية (8) أيّام كاملة ابتداء من تاريخ إيداع التّصريح بالتّرشّح، وتحت طائلة البطلان، وإلّا عدّ التّرشّح مقبولا بانقضاء هذا الأجل[2].

يمكن أن يكون قرار الرّفض قابلا للطّعن أمام المحكمة الإداريّة المختصّة إقليميّا، خلال ثلاثة (3) أيّام كاملة من تاريخ تبليغ القرار، أين تفصل المحكمة الإداريّة المختصّة في الطّعن في أجل أربعة (4) أيّام كاملة من تاريخ إيداع الطّعن، ويمكن أيضا الطّعن في حكم المحكمة الإداريّة أمام المحكمة الإداريّة للاستئناف المختصّة إقليميّا، في أجل ثلاثة (3) أيّام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم، حيث تفصل المحكمة فيه في أجل أربعة (4) أيّام كاملة من تاريخ إيداع الطّعن، ويكون قرارها غير قابل لأيّ شكل من أشكال الطّعن[3].

وفي هذا الصّدد تم مراجعة حكم ابتدائيّ صادر من محكمة الإداريّة بسكيكدة من طرف مجلس الدّولة، وهذا في إطار تفعيل آليات الرّقابة القضائيّة لحماية الحرّيات السّياسيّة، حيث فصل مجلس الدّولة بإلغاء الحكم المستأنف، والقضاء من

1- المادّة 180 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

2- المادّة 183 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

3- المادّة نفسها.

جديد بإلغاء قرار الرّفض المطعون فيه، في القضية رقم 209958 بين السّيد (ج ت) ضد السّلطة المستقلّة، وبالتّالي تمّ قبول ملفّ ترشّحه[1].

**ثالثا- رقابة القضاء على تعيين أعضاء مكاتب التصويت**

تجرى عملية التّصويت في مكاتب ثابتة وآخرى متنقلة، حيث يتكوّن كلّ مركز من عدّة مكاتب تصويت، تعمل تحت مسؤولية أعضاء مراكز ومكاتب التّصويت، والّذين يتصرّفون بدورهم تحت رقابة السّلطة المستقلّة[2].

يتكوّن كلّ مكتب تصويت من: رئيس، نائب رئيس، كاتب، ومساعدين اثنين[3] - ويستثنى من هذه التّشكيلة والرّقابة عليها تشكيلة مكتب التّصويت الخاصّ بانتخابات ثلثي مجلس الأمّة، والّذي يتكوّن من: رئيس ونائب رئيس ومساعدين اثنين (2) وأربعة (4) أعضاء إضافيين، جميع أعضاء هذه التشكيلة قضاة يعيّنهم رئيس المجلس القضائيّ المختصّ إقليميّا-[4].

حيث يقوم رئيس مركز التّصويت بالآتي[5]:

- ضمان إعلام النّاخبين والتكفّل بهم إداريّا داخل المركز
- مساعدة أعضاء مكاتب التّصويت في سير عمليات التّصويت
- السّهر على حسن النّظام خارج مكاتب التّصويت بتسخير القوّة العموميّة داخل مركز التّصويت

1- لمزيد من التفصيل أنظر في الصفحة 44 من الفصل الأوّل، والملحق رقم 01.

2- المادّة 126 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

3- المادّة 128 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

4- المادّة 288 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

5- المادّة 127 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

- السّهر على حسن النّظام في الضّواحي القريبة من مكان مركز التّصويت، بالاستعانة عند الحاجة بالقوّة العموميّة.

يعيّن منسّق المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة أعضاء مكتب التّصويت، والأعضاء الإضافيون، ويسخّرون بموجب مقرّر، من بين النّاخبين المقيمين في إقليم الولاية، باستثناء المترشّحين، وأقاربهم وأصهارهم إلى غاية الدّرجة الرّابعة، والأفراد المنتمين إلى أحزابهم[1]، بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين، ولابدّ أن تنشر القائمة بمقرّ المندوبيّة الولائيّة، والمندوبيّة البلديّة للسّلطة المستقلّة، ومقرّ الولاية، والمقاطعة الإداريّة والدّوائر والبلديّات المعنية، لمدّة خمسة عشر (15) يوما على الأكثر، بعد قفل قائمة المترشّحين.

تسلّم قوائم أعضاء مكاتب التّصويت إلى الممثّلين المؤهّلين قانونا للأحزاب السّياسيّة المشاركة في الانتخابات، وللمترشّحين الأحرار، بطلب منهم مقابل وصل استلام، كما يجب تعليقها في مكاتب التّصويت يوم الاقتراع.

يمكن أن تكون هذه القائمة محلّ تعديل في حالة اعتراض مقبول، أمّا إذا كان الاعتراض مرفوضا، فلابدّ من أن يبلّغ قرار الرّفض إلى الأطراف المعنية في أجل ثلاثة (3) أيّام كاملة، ابتداء من تاريخ إيداع الاعتراض.

وطبقا للفقرة السّابعة من المادّة 129 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، يمكن أن يكون القرار رفض الاعتراض محلّ الطّعن أمام المحكمة الإداريّة المختصّة إقليميّا، في أجل ثلاثة (3) أيّام كاملة، من تاريخ تبليغه، حيث تفصل فيه

1- طبقا للمادّة 129 من الأمر رقم 21-01 المعدّل والمتمّم، وهنا يسجل على المشرّع الجزائريّ عدم النّصّ على كيفية تعيين رؤساء مراكز التّصويت، إلاّ أنّه يفهم من خلال المواد 126 و127 و128 و129 من الأمر نفسه، أنّهم يعينون من طرف السّلطة المستقلّة، بالكيفيات والأشكال نفسها الّتي يعن بها رؤساء المكاتب.

في أجل خمسة (5) أيّام كاملة، ابتداء من تاريخ إيداع الطّعن، وهنا يمكن مراجعة أحكام المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية المختصة إقليميا، في أجل ثلاثة (3) أيام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم، والتي يجب أن تفصل في الحكم المستأنف في أجل خمسة (5) أيّام كاملة، من تاريخ تسجيل الطّعن في الحكم، حيث يكون قرار المحكمة الإداريّة للاستئناف غير قابل لأيّ شكل من أشكال الطّعن. كما لابدّ أن يبلّغ الحكم أو القرار، حسب الحالة فور صدوره إلى الأطراف المعنية، وإلى منسق المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة قصد تنفيذه.

## الفرع الثّاني

## الرّقابة القضائيّة في مرحلة ما بعد الاقتراع

بعد تدوين اعتراضات النّاخبين الخاصّة بانتخابات المجالس الشّعبيّة البلديّة والولائيّة، في محضر مكتب التّصويت، الّذي عبر فيه النّاخب عن صوته، ترسل هذه الاعتراضات مع المحضر إلى اللّجنة الانتخابيّة الولائيّة، حيث تركّز هذه الآخيرة وتجمع النّتائج الّتي سجّلتها، وأرسلتها اللّجان الانتخابيّة البلديّة، ثمّ تقوم بإيداع محاضر النّتائج مرفقة بالاعتراضات لدى أمانة المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة، في أجل أقصاه ستّ وتسعون (96) ساعة من تاريخ اختتام الاقتراع، ويمكن لرئيس السّلطة المستقلّة عند الاقتضاء تمديد هذا الأجل بثمان وأربعين (48) ساعة كحدّ أقصى[1].

تبتّ المندوبيّة الولائيّة للسّلطة المستقلّة في الاعتراضات، ويعلن منسّقها النّتائج المؤقّتة لانتخابات المجالس الشّعبيّة البلديّة والولائيّة، في أجل ثمان وأربعين (48)

1- المادّة 185 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

ساعة من تاريخ استلامها محاضر اللّجنة الانتخابيّة الولائيّة، ويمكن تمديد هذا الأجل عند الحاجة بأربع وعشرين (24) ساعة، بموجب قرار من منسّقها.

يمكن لكلّ قائمة مترشّحين لانتخابات المجالس الشّعبيّة المحلّيّة، ولكلّ مترشّح ولكلّ حزب مشارك في هذه الانتخابات، الحقّ في الطّعن في النّتائج المؤقّتة أمام المحكمة الإداريّة المختصّة إقليميّا، خلال الثّماني والأربعين (48) ساعة الموالية لإعلان النّتائج المؤقّتة. تفصل المحكمة الإداريّة في الطّعن في أجل خمسة (5) أيّام كاملة من تاريخ إيداع الطّعن، حيث يمكن أيضا الطّعن في حكم المحكمة الإداريّة أمام المحكمة الإداريّة للاستئناف المختصّة إقليميّا، في أجل ثلاثة (3) أيّام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم، والّتي تفصل في الطّعن في أجل خمسة (5) أيّام كاملة من تاريخ إيداعه، ويكون قرار المحكمة الإداريّة للاستئناف غير قابل لأيّ شكل آخر من الطّعن، حيث تصبح النّتائج نهائيّة بقوّة القانون، بانقضاء آجال الطّعن القضائيّ، أو بصدور أحكام نهائيّة في حالة الطّعن القضائيّ في النّتائج، ولا يمكن الطّعن في النّتائج النّهائيّة، بأيّ شكل من أشكال الطّعن[1].

أمّا بالنّسبة لانتخابات المجلس الشّعبيّ الوطنيّ، وبعدما يعلن رئيس اللسّلطة المستقلّة عن النّتائج المؤقّتة للانتخابات التّشريعيّة، في أجل أقصاه ثمان وأربعون (48) ساعة من تاريخ استلام السّلطة المستقلّة محاضر اللّجان الانتخابيّة الولائيّة، واللّجنة الانتخابيّة للمقيمين بالخارج، والّتي عند الحاجة يمكنها تمديد هذا الأجل بموجب قرار من رئيس اللسّلطة المستقلّة بأربع وعشرين (24) ساعة، حيث لكلّ قائمة مترشّحون للانتخابات، ولكلّ مترشّح، ولكلّ حزب مشارك فيها، الحقّ في الطّعن في النّتائج المؤقّتة بتقديم طلب، في شكل عريضة يودعها لدى المحكمة

1- المادّة 186 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

الدّستوريّة، في أجل الثّمانيّ والأربعين (48) ساعة الموالية لإعلان النّتائج المؤقّتة، حيث تقوم المحكمة الدّستوريّة بإشعار القائمة المعترض على فوزها، أو المترشّح المعترض على فوزه، لتقديم مذكّرة كتابيّة إلى المحكمة الدّستوريّة في أجل اثنتين وسبعين (72) ساعة من تاريخ إيداع الطّعن[1]، أين تبدأ بالفصل في الطّعن بعد انقضاء هذا الأجل خلال ثلاثة أيّام، وإذا تبيّن للمحكمة الدّستوريّة أنّ الطّعن مؤسّس، يمكنها أن تصدر قرارا معلّلا يقضي بإلغاء الانتخاب المتنازع فيه، أو بإعادة صياغة محضر النّتائج المعدّ، وإعلان المترشّح المنتخب قانونا[2].

تقوم بعده المحكمة الدّستوريّة بضبط النّتائج النّهائيّة للانتخابات التّشريعيّة، وتعلنها في أجل أقصاه عشرة (10) أيّام من تاريخ استلامها النّتائج المؤقّتة من السّلطة المستقلّة، كما يمكنها تمديد هذا الأجل عند الحاجة بموجب قرار من رئيس المحكمة الدّستوريّة بثمان وأربعين (48) ساعة[3].

أمّا فيما يتعلّق بانتخاب ثلثي (3/2) أعضاء مجلس الأمّة، وبعدما يعلن رئيس السّلطة المستقلّة عن النّتائج المؤقّتة، خلال ثمان وأربعين (48) ساعة من استلام السّلطة المستقلّة محاضر الفرز، وتركيز النّتائج، يقوم بإرسال النّتائج المؤقّتة ومحاضر الفرز والتّركيز النّتائج إلى المحكمة الدّستوريّة دون أجل[4]، حيث يعلن منتخبا، المترشّح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات، وفقا لعدد المقاعد المطلوب

1- المادّة 209 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

2- المادّة 210 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

3- المادّة 211 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

4- المادّة 238 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

شغلها، وفي حالة تساوي عدد الأصوات المحصّل عليها، يعلن منتخبا المترشّح الأكبر سنّا[1].

يحقّ لكلّ مترشّح أن يعترض على نتائج الاقتراع، بتقديم طعن لدى كتابة ضبط المحكمة الدّستوريّة في الأربع والعشرين (24) ساعة، الّتي تلي إعلان النّتائج المؤقّتة، حيث تبتّ المحكمة الدّستوريّة في الطّعن في أجل ثلاثة (3) أيّام كاملة، وإذا ارتأت أنّ الطّعن مؤسّس، يمكنها بموجب قرار معلّل، أن تقضي بإلغاء الانتخاب المعترض عليه، أو تقضي بتعديل محضر النّتائج المحرّر، وتعلن نهائيّا المترشّح المنتخب قانونا، في أجل عشرة (10) أيّام من تاريخ استلامها النّتائج المؤقّتة.

وفيما يخصّ الانتخابات الرّئاسيّة، وبعد إعلان رئيس السّلطة المستقلّة عن النّتائج المؤقّتة، في أجل أقصاه اثنتان وسبعون (72) ساعة، ابتداء من تاريخ استلام السّلطة المستقلّة محاضر اللّجان الانتخابيّة الولائيّة واللّجنة الانتخابيّة للمقيمين في الخارج، تودع الطّعون المتعلّقة بالنّتائج المؤقّتة لدى أمانة ضبط المحكمة الدّستوريّة، في أجل ثمان وأربعين (48) ساعة الموالية لإعلان النّتائج المؤقّتة، حيث تشعر المحكمة الدّستوريّة المترشّح المعلن منتخبا، الّذي اعترض على انتخابه ليقدّم مذكّرة كتابية، خلال أجل اثنتين وسبعين (72) ساعة ابتداء من تاريخ تبليغه، حيث تقوم المحكمة الدّستوريّة بالفصل في الطّعون خلال ثلاثة (3) أيّام، وإذا تبيّن أنّ الطّعون مؤسّسة، تعيد بقرار معلّل صياغة محاضر النّتائج المعدّة، وتعلن النّتائج النّهائيّة للانتخابات الرّئاسيّة في أجل عشرة (10) أيّام، ابتداء من تاريخ استلامها المحاضر من قبل رئيس السّلطة المستقلّة.

1- المادّة 239 من الأمر رقم 21-01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات، المعدّل والمتمّم.

## خلاصة الفصل الثّاني

يمكن القول ممّا سبق بيانه في هذا الفصل أنّ مراجعة الأحكام القضائيّة بالنّظر في النّزاع ذاته لأكثر من مرّة يعدّ من مقتضيات تفعيل رقابة قاضي الإلغاء، وهذا بالسّعي إلى استصدار حكم قضائيّ يراه منصفا له، وهنا تتجلّى مراجعة أحكام الدّرجة الأولى من طرف قضاة الدّرجة الثّانية ضرورة حتميّة، وهذا بإعمال آلية الطّعن بالاستئناف، الّتي تشكّل تجلّيّا لمبدأ التّقاضي على درجتين، وتفعيلا لوظيفة القضاء في حماية الحرّيات السّياسيّة من تعسّف السّلطات المختصّة واستبدادها. حيث سجّلت الدّراسة نقصا واضحا في إمكانية مراجعة العديد من الأحكام الّتي تصدر إبتدائيّة نهائيّة، أو أنّها غير قابلة للطّعن إبتداء.

كما شملت الدّراسة الحديث عن السّلطة المستقلة، الّتي تشكّل وأعمالها نموذجا لنتائج التّدافع السّياسيّ القائم بين السّلطة التّنفيذيّة والفاعلين السّياسيين، حيث نصّ عليها التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 الّذي يشكّل بدوره نتيجة لذلك التّدافع، إذ شكّل فيه إنشاء السّلطة المستقلّة تحوّلا تشريعيّا لضمان تطبيق القانون، حيث تضمن هذه السّلطة تطبيق مبدأ الحياد والشّفافية في العمليّات الانتخابيّة، الّتي تشكّل أحد أهمّ الآليات الدّيمقراطيّة من جهة، ومن جهة أخرى أحد أهمّ مقوّمات تجسيد دولة القانون.

ولمّا كان القضاء هو الجهة الأخيرة في حماية الحرّيات السّياسيّة أخضع المشرّع أعمال هذه السّلطة للرّقابة القضائيّة كونها ضمانة لكفالة هذه الحرّيات، ولعلّ ما يؤكد ذلك مخاوف بعض الفاعلين السّياسيين والدّارسين جرّاء العدول عن آلية تشكيل السّلطة المستقلّة، من آلية الانتخاب إلى آلية التّعيين، بلإضافة إلى التّطبيقات العمليّة الّتي سجّلت الدّراسة من خلالها كيف تدخّل القضاء لإنصاف أشخاص في قضايا ضدّ السّلطة المستقلّة.

# الخـــاتمـــة

## الخاتمة

إنّ رقابة الإلغاء أكثر أنواع الرّقابة القضائيّة تأثيرا، إذ تهدف إلى إعدام القرار السّلطات المختصّة الّتي انحرفت به عن أهداف المسطّرة قانونا، سواء كانت هذه الأهداف محدّدة، أو كان الهدف هو المصلحة العامّة بصفة عامّة، وإزالة ما يترتّب عليه من آثار. حيث ترفع الدّعوى لقاضي الإلغاء للبحث عن الحقيقة، من خلال بسطه رقابته على قرارات السّلطات المختصّة الّتي تصدر عنها بمناسبة إعمالها لسلطاتها التّقديريّة أو بمقتضى اختصاصها المقيّد، بغية تحقيق العدل عموما، وكفالة وحماية الحرّيات السّياسيّة خصوصا. فالشّخص العادي الّذي يفتقد امتيازات السّلطة العامّة، والّذي يسعى لحماية حرّيّته السّياسيّة، يقف في دعوى الإلغاء وجها لوجه أمام السّلطات المختصّة، الّتي تمثّل المصلحة العامّة، والمزودة بامتيازات السّلطة العامّة المقرّرة قانونا، والّتي تستطيع بموجب ما لها من صلاحيات أن تفرض إرادتها عليهم، هذه الإرادة يمكن أن تكون في بعض الأحيان مشوبة بعيب الانحراف عن الأهداف المسطّرة قانونا، الأمر الّذي يشكّل ضررا كبيرا، لاسيما إذا كان القرار المشوب بعيب الانحراف واردا على الحرّيات السّياسيّة.

وباعتبار قاضي الإلغاء هو حامي للحرّيات السّياسيّة، يقع على عاتقه رسالة سامية في إرساء دعائم العدل والفصل في المنازعات، ولهذا كان لابدّ من دعمه بالضّمانات الّتي تكفل له أكبر قدر من الاطمئنان والاستقلاليّة، حتّى يتمكّن من الوقوف على الحقيقة، ووقف تعسّف وتقويم انحراف السّلطات المختصّة.

وكون النّظر في النّزاع ذاته لأكثر من مرّة يعد من مقتضيات تفعيل رقابة قاضي الإلغاء، وتمكينه من إصدار حكم قضائيّ عادل، تظهر مراجعة أحكام الدّرجة الأولى من طرف قضاة الدّرجة الثّانية كضرورة حتميّة، من خلال آلية الطّعن بالاستئناف،

الّتي تمثّل التّرجمة العمليّة لمبدأ التّقاضي على درجتين، وذلك لتفعيل وظيفة القضاء في حماية الحرّيات السّياسيّة من تعسّف السّلطات المختصّة، واستبدادها.

وتأتي السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات لتشكّل وأعمالها نموذجا يتلخّص من خلاله التّدافع السّياسيّ بين السّلطة التّنفيذيّة والفاعلين السّياسيين، حيث نصّ عليها التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، الّذي جاء في سياق سياسيّ واجتماعيّ، أساسه إعادة بعث دولة القانون، وعنوانه وقف العبث السّياسيّ، ومكافحة الفساد، إذ شكّلت فيه السّلطة المستقلّة، مطلبا أساسيّا كونها حكما بين الفاعليين في السّاحة السّياسيّة بوصفها سلطة دستوريّة محايدة، تسهر على تطبيق القانون، وتضمن مبدأ الحياد والشّفافية في العمليّات الانتخابيّة، الّتي تشكّل أحد أهمّ الآليات الدّيمقراطيّة من جهة، والّتي تشكّل من جهة أخرى أحد أهمّ مقوّمات تجسيد دولة القانون.

وفي خضمّ ما سبق يبقى قضاء الإلغاء هو الملاذ الضّامن والآمن لحرّيات السّياسيّة للأشخاص، حيث يلتجئون إليه إذا مسّت هاته الحرّيات من طرف السّلطات المختصّة بمناسبة أدائها عملها، خصوصا إذا كانت هذه الأعمال مشوبة بعيب الانحراف عن الأهداف القانونيّة، باعتبار قضاء الإلغاء المرجع النّهائيّ لتمكين الأشخاص من حقوقهم وحرّياتهم، والحفاظ على النّظام العامّ.

ومن خلال ما سبق توصّلت الدّراسة إلى جملة من النّتائج، واجتهدت لوضع عدد من المقترحات، من أجل محاولة ايجاد حلول ممكنة، لتقوية وتفعيل الدّور الرّقابيّ لقاضي الإلغاء من أجل حماية وكفالة الحرّيات السّياسيّة في النّظام القانونيّ الجزائريّ.

## أوّلا- النّتائج

- يعد قضاء الإلغاء المظهر العمليّ الفعّال لمبدأ المشروعية، إذ هو الّذي يحدّد معالم الحريّة التّقديريّة الّتي تتمتّع بها السّلطات المختصّة، ويحدّد نطاقها.

- تمثّل رقابة قاضي الإلغاء على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة مطلبا أساسيّا في دولة القانون، لحماية الحريّات السّياسيّة من انحراف وتعسّف السّلطات المختصّة، وفي سبيل ذلك رسم قضاء الإلغاء مبادئ متنوّعة للرّقابة على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، ففي بعض الأحيان تخضع للرّقابة العادية أو لرقابة الحدّ الأدنى، وأحيانا أخرى لأساليب خاصّة وأخرى حديثة، قامت على تطوّر الرّقابة على الحدّ الأدنى، الّذي يقوم على مبادئ حديثة، منها مبدأ الخطأ الظّاهر

- أدّى استئثار السّلطة التّنفيذيّة بالمبادرة بالتّشريع في الجزائر إلى السّيطرة على مصدر السّلطة التّقديريّة الأمر الّذي حيّد دور القضاء الإداريّ كمنشئ للقاعدة القانونيّة، حيث أدّى هذا التّحييد إلى إفقاد القضاء الإداريّ دوره في تفعيل خصائص القانون الإداريّ لاسيما سرعة تطوّره ومرونته، الأمر الّذي انعكس سلبا على نطاق رقابة قاضي الإلغاء على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة.

- كلّما كانت صلاحيات قاضي الإلغاء في الرّقابة على نشاط السّلطات المختصّة واسعة، كانت السّيطرة على النّطاق الواسع للسّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة ممكنة، وهذا لعدم عرقلة السّلطات المختصّة بمناسبة إعمالها سلطتها التّقديريّة في تحقيق المصلحة العامّة من جهة، ولضمان الحريّات السّياسيّة وحمايتها.

– إنّ القيود الّتي تفرضها الرّقابة العادية على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، ليست كافية من النّاحية العمليّة للحد من تعسّف السّلطات المختصّة، كما أنّها ليست كافية أيضا لتوفير الضّمانات الضّرورية لحماية الحرّيات السّياسيّة.

– تشكّل نظرية الخطأ الظّاهر في التّقدير كأسلوب حديث في الرّقابة على السّلطة التّقديريّة للسّلطات المختصّة، نقلة نوعية في تطوّر رقابة قاضي الإلغاء، لتشمل الرّقابة على التّكييف القانونيّ للوقائع ذات الطّابع الفنّيّ كاستثناء لرقابة الحدّ الأدنى، لتقييد صلاحيات السّلطات المختصّة التّقديريّة، حيث تلزم متّخذ القرار بالمعقولية والموضوعيّة والحذر من ارتكاب أخطاء ظاهرة عند التّكييف القانونيّ للوقائع، أو تقديرها، وهو ما لم يتأثّر به قاضي الإلغاء في الجزائر.

– بسبب كون الانحراف أكثر ورودا على قرارات السّلطات المختصّة بمناسبة سلطتها التّقديريّة، وخطورة ذلك، كان الاختصاص المقيد هو النّموذج القانونيّ الأنجع والأمثل، لحماية الحرّيات السّياسيّة للأشخاص، وذلك بالتّحديد القانونيّ الدّقيق لصلاحيات السّلطات المختصّة، والتّحكّم في إرادتها.

– يلاحظ على قضاء الإلغاء في الجزائر إنتهاجه السّهولة والتّعميم في صياغة الأحكام القضائيّة، بوصفه بطلان التّصرّف المؤسّس على عيب تجاوز السّلطة، بدل تحديد سبب البطلان بدّقة كعيب الاختصاص الجسيم مثلا. وكذلك باكتفائه بعبارة "مخالفة القانون"، بدل الخوض في تحديد عيب السّبب، أو عيب الغاية، نظرا لصعوبة ذلك.

– لا يزال مبدأ الفصل بين السّلطات يعانى أزمة حادّة في الجزائر، إذ يمكن القول بأنّ النّظام الدّستوريّ الجزائريّ لا يكرّس هذا المبدأ بالمفهوم المتعارف عليه، ذلك أنّه قرّر للسّلطة التّنفيذيّة سلطات ضخمة، حيث عملت الدّراسة على تبيان مواطن تدخّل

السّلطة التّنفيذيّة في عمل وسير القضاء، لاسيما فيما تعلّق بكيفية تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، المسار المهنيّ للقاضي.

- بالرّغم من الخطوة المهمّة الّتي قام بها المشرّع الدّستوريّ الجزائريّ بموجب الفقرة الثّانية من المادّة 181 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، في إشراك المجلس الأعلى للقضاء في التّعيينات الخاصّة بالوظائف القضائيّة النّوعية الّتي لابدّ أن يكون فيها المرسوم الرّئاسيّ متطابقا مع رأي المجلس الأعلى للقضاء، وهو الجديد الّذي لم يحرز تقدّما ملحوظا في حلّ أزمة مبدأ الفصل بين السّلطات في الجزائر.

- على الرّغم من التّنصيص على المبدأ عدم قابلية القضاة للعزل في التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، والّذي يعدّ خطوة مهمّة نحو استقلالية السّلطة القضائيّة، إلاّ أنّه مازال يتوجّب على المشرّع الجزائريّ تعزيز هذا المبدأ، لاسيما فيما تعلّق بدور السّلطة التّنفيذيّة في هذه المسألة.

- تبقى مكانة السّلطة القضائيّة، وتعزيز استقلالها، متوقّفة على المكانة الّتي يحضى بها المجلس الأعلى للقضاء وصلاحياته، فقدر ما يكون لهذا المجلس من دور في تسيير وتنظيم المسار الوظيفيّ للقاضي، يعلو صرح السّلطة القضائيّة شامخا، والعكس بالعكس.

- بالرّغم من نصّ التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 على التّقاضي على درجتين في الفقرة الثّالثة من المادّة 165 من الدّستور، بعدما كانت الفقرة الثّانية من المادّة 160 التّعديل الدّستوريّ لسنة 2016 تخصّ بالذّكر التّقاضي على درجتين في المسائل الجزائيّة، يبقى غياب التّقاضي على درجتين في مجال الحرّيات السّياسيّة خصوصا أمرا معيبا. حيث يشكّل التّقاضي على درجتين كونه مظهرا مهمّا لمراجعة الأحكام والقرارات القضائيّة، ضمانة جوهريّة لقيام الحرّيات السّياسيّة وحمايتها. إذ بعد مرور

فترة زمنيّة معقولة تجاوزت السّنة، وفق مقتضى المادّتين 224 و225 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، لم يبادر بتشريع القوانين الّتي تجسّد مضمون الفقرة الثّالثة من المادّة 165 من الدّستور المذكور أعلاه.

– استحدث المشرّع الجزائريّ هيئة دستوريّة جديدة تتمثّل في السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات، بمقتضى التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020 وتوابعه الّذي جاء تتويجا لسياق تدافع سياسيّ سمي في ديباجة الدّستور " الحراك الشّعبي الأصيل".

– شكّل إنشاء السّلطة الوطنيّة المستقلّة للانتخابات تحوّلا دستوريّا كبيرا في مجال دعم المسار الدّيمقراطيّ، وذلك بتحييد الإدارة عن العمليّة الانتخابيّة. ومع ما تملكه من صلاحيات، ومن إمكانية لتسخير أيّة وسيلة، والإستعانة بأيّة مؤسّسة يجعلها الأقدر على تحقيق الهدف المنشود من إنشائها.

– هذه السّلطة، وبالرّغم من النّصّ على استقلاليتها، وبالرّغم من الصّلاحيات الّتي تتمتّع بها، إلاّ أنّ احترازات كثيرة، وانتقادات عديدة طالتها، بسبب التّراجع عن طريقة تشكيلها، وما اعترى أعمالها من عيوب، يؤكّد ذلك كلّه ضرورة خضوعها لرقابة القضاء.

**ثانيا– الاقتراحات**

بناء على ما تمّ سرده من نتائج، في ظلها يمكن عرض مجموعة من الاقتراحات الرّئيسة، تضاف إلى الاقتراحات الّتي وردة في متن الدّراسة، والّتي تشكّل إضاءات لبعض نقاط الظّلّ الّتي تمّ رصدها في الدّراسة، وهذا من خلال النّقاط الآتية:

– ضرورة إعادة النّظر في المادّتين 184 و200 من الأمر رقم 21–01، المتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخاب وفق مقتضى مبدأ الأمن القانونيّ

المنصوص عليه في ديباجة التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، الّتي كرّست في الفقرة الرّابعة المادّة 34 منه، إذ بالرّغم من تحفّظ المجلس الدّستوريّ عليهما، بسبب الغموض الوارد فيهما، فإنّه ينبغي صدور تفسير قضائيّ، أو تشريع تفسيريّ، أو تعديلها بالمرّة بما يرفع اللّبس والغموض، وهذا للحدّ من الانحراف الحاصل من طرف السّلطة المستقلّة، عند إعمالها لسلطتها التّقديريّة، بمناسبة تطبيق المادّتين 184 و200 من قانون الانتخابات السّابق ذكرهما.

– تماشيا مع التّطوّرات الحاصلة، وتأثيرها في الأنظمة القضائيّة، يجدر بقضاء الإلغاء توسيع إعمال رقابة الحدّ الأدنى للتّكييف القانونيّ للوقائع بالنّسبة للخطأ الظّاهر والفادح ليشمل قرارات السّلطات المختصّة الواردة على الحرّيات السّياسيّة، كونه من الضّمانات الفعّالة في حمايتها.

– احتراما لمبدأ الفصل بين السّلطات، وتفعيلا فكرة التّعاون والتّكامل القائم عليها، تجدر مراجعة الأحكام القانونيّة بما يضمن تحجيم دور السّلطة التّنفيذيّة، بإحداث إصلاحات جدّية تشمل النّظام القانونيّ للمجلس الأعلى للقضاء.

– ضرورة إسراع في إصدار التّشريعات الضّروريّة لتطبيق مقتضى الفقرة الثّالثة من المادّة 165 من التّعديل الدّستوريّ لسنة 2020، المتضمّنة مبدأ التّقاضي على درجتين، وهذا إعمالا لمقتضى المادّتين 224 و225 من التّعديل الدّستوريّ المذكور أعلاه.

– ضرورة احترام القضاة لمعايير جودة صياغة الأحكام القضائيّة، لاسيما ما تعلّق منها بالدّقة والوضوح، واحترام مبدأ الأمن القضائيّ في مجال الحرّيات السّياسيّة.

يتوقّف كلّ ما سبق على توافر إرادة سياسيّة حقيقيّة وجادّة، إزاء إرساء دولة القانون وفق المبادئ المتّفق عليها دوليّا.

# الملاحق

# الملاحـــق

## ملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

المحكمة الإدارية سكيكدة

مكتب السيد : محافظ الدولة

رقم : 00301/ ب و م د/2020

## محضر تبليـــغ

بتاريخ الرابع من شهر جانفي الفين و واحد و العشرين

نحن حليفة عبد الحميد، محافظ الدولة لدى المحكمة الإدارية سكيكدة

و بمساعدة السيدة معاليم فريدة أمينة ضبط رئيسية لدى نفس المحكمة

و تبعا للإرسال الوزاري الصادر عن المدير الفرعي للقضاء المدني المؤرخ في 2020/12/31

تحت رقم 2020/921

حضر(ت) أمامنا السيد/ **يزلي خالد طالب دكتوراه في الحقوق بجامعة البليدة** بعد استدعائه بخصوص طلبه للحصول على أحكام قضائية لإعداد رسالة دكتوراه التي يحضرها بعنوان الضمانات القضائية لكفالة الحريات السياسية في النظام الدستوري الجزائري و ابلغناه بعدم الاستجابة لطلبه.

و إثباتا لذلك حرر هذا المحضر في اليوم و الشهر و السنة المذكورين أعلاه و أمضي معنا نحن و أمين الضبط.

المعني

أمين ضبط رئيسي

أمين ضبط رئيسي

ف. معـــاليـــم

محافظ الدولة

# ملحق رقم 02

**الجمهوريـــة الجـزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة**

**مجلس الدولـة**
**أمانة الضبط**

## إشهـــاد بمنطـــوق قـــرار

رقم : **209958**

نحن **إخلوفي يمينة** أمين ضبط الغرفة الخامس بمجلس الدولة :

بناءا على الطلب المكتوب المقدم في : **2021/10/28**

رقم الفهرس: **21/05838** من طرف

الذي يلتمس الإشهاد له بمنطوق القرار الذي أصدره مجلس الدولة في القضية المسجلة تحت رقم : **209958**

بين :

وبين : **السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المندوبية الولائية سكيكدة ممثلة برئيسها**

وبعد مراجعة سجل الجلسات الخاص بالغرفة الخامسة

نشهـد على أنه بتاريخ : **2021/10/26** أصـدر مجلس الدولة قرارا في

في القضية المذكورة أعلاه و هذا منطوقـه .

## منطوق القـرار

**قرر مجلس الدولـة :**

إلغاء الحكم المستأنف والقضاء من جديد بإلغاء قرار الرفض المطعون فيه .

**سلم هذا الإشهاد للمعني المذكور أعلاه للإدلاء به عند الحاجة في حدود ما يسمح به القانون .**

توقيع أمين الضبط

## ملحق رقم 03

نسخة عادية

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## باسم الشعب الجزائري

## حكم

المحكمة الادارية: سكيكدة
الغرفة رقم: 01

رقم الفضية: 21/01506
رقم الفهرس: 21/01344
جلسة يوم: 21/10/18

مبلغ الرسم/ 1500 دج

إن المحكمة الادارية سكيكدة بجلستها العلنية المنعقدة بقاعة الجلسات لقصر العدالة
في الثامن عشر من شهر أكتوبر سنة ألفين و واحد و عشرون

برئاسة السيد (ة): بوعروج عبد الحكيم رئيسا
بحضور السيد (ة): هلالي نوال مستشارا
و بحضور السيد(ة): بن مسعود كريمة مستشارا
وبمحضر السيد (ة): حليفة عبد الحميد محافظ الدولة
وبمساعدة السيد (ة): ليتيم بلال أمين الضبط

صـــدر الـحكم الآتي بيـــانه في الـقضـــية المـنشورة لـــديه تحت رقم:21/01506

المدعي:
. مدير مدرسة دخيل الطاهر الابتدائية بالحدائق

المدعى عليه:
السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ممثلة برئيسها الممثل محليا بالمنسقة الولائية للمندوبية الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات بسكيكدة

بين:
1 . مدير مدرسة دخيل الطاهر الابتدائية بالحدائق المدعي
العنوان: بحي بوحوش بلقاسم الحدائق سكيكدة
المباشر الخصومة بواسطة الأستاذ (ة):

من جهـــة

وبين
1 ): السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ممثلة برئيسها الممثل محليا بالمنسقة الولائية للمندوبية الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات بسكيكدة المدعي عليه
العنوان : مقرها بنهج رزقي كحال بمحاذة المحطة البحرية لميناء سكيكدة
المباشر الخصام بنفسه

من جهة ثانية

و بحضور:
): السيد/ محافظ الدولة

21 أكتوبر 2021
21/35445

إن المحكمة الإدارية بسكيكدة

في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ: 2021/10/18

بمقتضى القانون رقم 98-02 المؤرخ في 04 صفر 1419 الموافق لـ 1998/05/30 و المتعلق بالمحاكم الادارية.

بمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق لـ 2008/02/25 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، لا سيما المواد 876، 884، 885، 888، 889، 896 منه.

بعد الاستماع إلى السيد(ة) بوعروج عبد الحكيم المقرر في تلاوة تقريره(ها) المكتوب

بعد الإطلاع على التقرير المكتوب للسيد(ة) خليفة عبد الحميد محافظ الدولة والإستماع إلى ملاحظاته(ها) الشفوية.

**وبعد المداولة القانونية أصدر الحكم الآتي:**

**الوقائع والاجراءات :**

انه و بموجب العريضة الافتتاحية المودعة و المسجلة بكتابة ضبط المحكمة الإدارية بسكيكدة بتاريخ 16/10/2021 تحت رقم 1506/2021 قام المدعي تبسي جمال المباشر لخصام بواسطة محاميه الاستاذ صليلع سعد برفع دعوى إدارية ضد المدعى عليها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المندوبية الولائية سكيكدة ممثلة من طرف رئيسها الكائن مقره بسكيكدة و المتضمن رفض ترشح المدعي لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي البلدي المقرة ليوم السبت 27/11/2021 ضمن القائمة المنتسب إليها .

و تتلخص وقائع القضية فيما يلي :

انه و بالرجوع لقرار محل الطعن نجد انه يستند على نص المادة 184 من الأمر 21/01 المتعلق بقانون الانتخابات المعدل و المتمم كأساس قانوني له من جهة فانه من جهة أخرى جاء خرقا لأحكام المادة 183 من ذات القانون بافتقاره للتعليل الكافي الصريح .

انه فضلا عن إنكار المدعي ما هو منسوب إليه من خلال مضمون القرار محل الطعن فان الأخير جاء مبهما بعنوانه الصلة مع أوساط المال و الأعمال المشبوهة مفتقرا للتعليل الكافي الذي يستوجبه القانون إذ انه لم يوضح لا طبيعة الصلة التي تربط المدعي بهده الأوساط و لا أساس الشبهة مما يجعله محلا للطعن بالإلغاء .

حيث ان المدعى عليها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المندوبية الولائية سكيكدة ممثلة من طرف رئيسها التمست من المحكمة الحكم برفض دعوى المدعي لعدم التأسيس .

حيث ان القضية أحيلت على السيد محافظ الدولة لتقديم التماساته النهائية و التي بموجبها تقدم بمذكرة مكتوبة مؤرخة في 16/10/2021 التمس فيها الحكم برفض الدعوى لعدم التأسيس .

حيث ان القضية جدولت لجلسة 16/10/2021 وضعت في المداولة بعد حين لجلسة 18/10/2021 ليصدر فيها الأمر التالي .

**** وعليه فإن المحكمة ****

بعد الاستماع إلى الرئيس المقرر في تلاوة تقريره المكتوب الذي تلاه بجلسة المداولة المقررة يوم 18/10/2021 .

بعد الاطلاع على ملف القضية و الوثائق المرفقة .

بعد الاطلاع على أحكام المادة من 815 إلى غاية 828 من ق أ م أ.

بعد الاطلاع على الأمر رقم 21/01 المؤرخ في 10/03/2021 المتعلق بالقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات .

بعد الاطلاع على الأمر رقم 21/05 المؤرخ في 22/04/2021 المعدل و المتمم بعض أحكام الأمر رقم 21/01 المؤرخ في 10/03/2021 و المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات

بعد الاستماع إلى طلبات السيد محافظ الدولة .

بعد المداولة القانونية .

في الشكل : ان دعوى الطعن جاءت وفقا للأوضاع و الأشكال القانونية و في الآجال مما يتعين معه قبولها شكلا

في الموضوع :

حيث ان المدعي التمس من المحكمة الحكم بإلغاء مقرر رفض ترشيح المدعي الصادر عن المندوبية الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات سكيكدة و القضاء من جديد بقبول ترشحه ضمن القائمة المنتسب إليها لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي المزمع إجرائها يوم

27/11/2021 و الفصل في المصاريف القضائية .
حيث ان أصل النزاع يتعلق بالمطالبة بإلغاء مقرر رفض الترشح و القضاء من جديد بقبول الترشح .
حيث يستخلص لهيئة المحكمة و من أوراق ملف القضية انه بموجب المقرر الإداري الصادر عن المنسق الولائي للمندوبية الولائية للسلطة المستقلة لولاية سكيكدة تم تقرير رفض ترشح المدعي في دعوى الحال لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي البلدي المزمع إجرائها يوم 27/11/2021 ضمن القائمة المنتسب إليها بسبب ثبوت صلته بالمال الفاسد حسب التحقيق الإداري طبقا للمادة 184 فقرة 06 من الأمر 01/21 المؤرخ في 10/03/2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات .
حيث انه من المقرر قانونا و طبقا لفقرة الأولى من المادة 183 من الأمر 01/21 المؤرخ في 10/03/2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات يجب ان يكون رفض أي مترشح او قائمة مترشحين حسب الحالة معللا تعليلا قانونيا و صريحا بقرار من منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة .
حيث انه بالرجوع إلى مقرر الرفض يتضح انه بني على ما توصل إليه التحقيق الإداري بثبوت صلة المترشح بالوسط الفاسد .
حيث انه بالرجوع إلى نص المادة 184 من الأمر 01/21 المؤرخ في 10//03/2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات و التي تضمنت على سبيل الحصر الشروط العامة المطلوبة في جميع المترشحين نصت في فقرتها السابعة على شرط ان لا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال و الأعمال المشبوهة و تأثيره بطريقة مباشرة او غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين و حسن سير العملية الانتخابية .
حيث و عليه و بناءا على الأسباب المذكورة أعلاه ترى المحكمة ان مقرر رفض الترشح المطعون فيه جاء مسببا تسبيبا كافيا و قانونيا مما يجعله مشروعا و منه فان طعن المدعي غير مؤسس و يتعين رفضه بدون مصاريف قضائية .

** لهذه الأسباب **

تقرر المحكمة الإدارية حال فصلها في الطعون الإنتخابية المحلية علنيا إبتدائيا حضوريا
في الشكل : قبول الدعوى
في الموضوع : رفض الدعوى لعدم التأسيس .
إعفاء المدعي من المصاريف القضائية .
بذا صدر هذا الحكم و أفصح به بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه و أمضاه الرئيس المقرر و أمين الضبط .

الرئيس(ة) المقرر

أمين الضبط

2021 نوفمبر 21

أمين الضبط

ص. بسلام

# ملحق رقم 04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات

إنتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي

ليوم السبت 27 نوفمبر 2021

محضر تبليغ رفض ملف الترشح

رقم القرار: 45../2021

الدائرة الإنتخابية : الحدائق

- نحن منسق المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة سكيكدة ،

- وبعد دراسة ملف الترشح لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي المودع من طرف قائمة المترشحين حركة مجتمع السلم للدائرة الإنتخابية المذكورة اعلاه والمحتوية على المعلومات التالية :

- الانتماء السياسي : حركة مجتمع السلم
- لقب مودع الملف وإسمه(ها):
- تاريخ إيداع الملف : 2021/10/07
- ساعة الإيداع: 18:45:00

**:نبلغكم برفض ملف الترشح للاسباب التالية**

رفض ترشيح السيد ( أذكر الاسم و اللقب ) / أو رفض ملف قائمة المترشحين المنوه عنها أعلاه للأسباب التالية: .

: التأثير على الإختيار الحر للناخبين وسير الإنتخابات :

طبقا لنص المادة 184 الأمر 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم

ختم وتوقيع

منسق المنطقة الوطنية المستقلة

15-10-2021

المنسقة الولائية للسلطة المستقلة للإنتخابات

الدكتورة : عمروش نسرين

## ملحق رقم 05

نسخة تنفيذية

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## باسم الشعب الجزائري

## حـــكـــم

المحكمة الادارية: سكيكدة
الغرفة رقم: 01

إن المحكمة الادارية سكيكدةبجلستها العلنية المنعقدة بقاعة الجلسات لقصر العدالة
في التاسع من شهـــر أفـريـــل سنـــة ألفين و إثنى عشر

رقم القضية: 12/00272
رقم الفهرس: 12/00237
جلسة يوم: 12/04/09

برئاسة السيد (ة): داود العربي رئيسا مقررا
بحضورية السيد (ة): بوراي رضا مستشارا
و بحضورية السيد(ة): بوشريط حسيبة مستشارا
وبمحضر السيد (ة): جبارة عمر محافظ الدولة
وبمساعدة السيد (ة): معطى الله ريمة أمين الضبط

المدعي:

صـــدر الـــحكم الآتي بيـــانه في الـقضـــية المـنشورة لـــديه تحت رقم 12/00272

المدعى عليه: ولاية سكيكدة ممثلة من طرف الوالي

بين:

1 ): المدعي

العنوان: حي أول نوفمبر 1954 عمارة 04 رقم 04 سكيكدة

المباشر الخصومة بواسطة الأستاذ (ة):

من جهـــة

وبين

1 ): ولاية سكيكدة ممثلة من طرف الوالي المدعى عليه

المباشر الخصومة بواسطة الأستاذ (ة):

من جهة ثانية

تنفيذية سلمت إلى:
في: 09 أفريل 2012
تسجيل:

و بحضور:

1): السيد محافظ الدولة

إن المـحـكـمـة الإداريـة بـسكيكدة

فـي الجلسـة العلنيـة المنعقـدة بتاريـخ: 2012/04/09

بمقتضى القـانون العضوي رقم 98-02 المـؤرخ في 04 صفـر 1419 المـوافـق لـ 1998/05/30 و المتعلـق بالمحـاكـم الاداريـة.

بمقتضى القـانـون رقم 08-09 المـؤرخ في 18 صفـر 1429 المـوافـق لـ 2008/02/25 المتضمن قانـون الإجـراءات المدنيـة والإداريـة، لا سيما المواد 876، 884، 885، 888، 889، 896 منـه.

رقم: 12/00272
رمز: 12/00237

بعد الاستماع إلى السيد(ة) داود العربي المقـــرر .
في تلاوة تقـــريره(ها) المكتـــــوب
بعد الإطلاع على التقرير المكتوب للسيـــد(ة) جبارة عمر محـــافظ الدولـــة
والإستماع إلى ملاحظـــــاته(ها) الشفوية.

**وبعـــــد المـــــداولة القـــانونيـــــة أصـــــــدر الحـــــكم الآتـــي:**

**الوقـــــــائـــــع والاجـــــــــراءات :**

بموجب عريضة افتتاح دعوى مودعة لدى كتابة ضبط المحكمة الإدارية بتاريخ : 05/04/2012 و مسجلة تحت رقم : 00272/12 من طرف المدعي إبراهيم بواسطة محاميه الاستاذ . المدعي عليها و لاية سكيكدة ممثلة من طرف الوالي المباشر للخصام بواسطة محاميها الاستاذ خديش علي بحضور محافظ الدولة و أن المدعي يلتمس في عريضته في الشكل : قبول الدعوى و في الموضوع : القضاء بإلغاء القرار الصادر عن المدعي عليها المتضمن رفض ملف ترشحه لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني المقررة يوم : 10/05/2012 ضمن قائمة تكتل الجزائر الخضراء في المرتبة رقم 02 و المبلغ له بموجب وصل تبليغ رفض ملف الترشح بتاريخ : 04/04/2012 تحت رقم 10 و أمر المدعي عليها بتقديم نسخة من القرار المطعون فيه في أول جلسة و يوضح في الشكل : أن الدعوى جاءت مستوفية لكافة القواعد الإجرائية لا سيما المواد : 815 ، 816 ، 819 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و المادة : 96/03 من القانون العضوي 12/01المتعلق بنظام الانتخابات و في الموضوع انه ترشح في المرتبة الثانية لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني المزمع إجراءاها يوم : 10/05/2012 ضمن قائمة تكتل الجزائر الخضراء المودعة لدى المدعي عليها بتاريخ : 26/03/2012 من طرف المكلف بالإيداع المسمى بوزيان صالح على مستوى الدائرة الانتخابية بسكيكدة هذا الأخير تم تبليغه بتاريخ : 04/04/2012 مساء من طرف المدعي عليها برفض ملف الترشح الخاص به أي المدعي على أساس أن نتائج التحقيق سلبية و انه رفقة ممثل القائمة الانتخابية سعيا لدى عليها لغرض الحصول على نسخة من قرار الرفض محل الطعن بالإلغاء غير أنهما لم يتمكنا من ذلك و أكدت المدعي عليها بأنه لا يوجد إي قرار إداري آخر بخلاف الوصل بالتبليغ المسلم لممثل القائمة الانتخابية .
وان القرار المطعون فيه جاء مخالف للقانون تجاوزت فيه المدعي عليها حدود السلطة المخولة لها قانونا ، و بالفعل و بالرجوع إلى نص المادة 90 من القانون العضوي 12/01 المتعلق بنظام الانتخابات يتضح انه قد استوفي كافة الشروط المتطلبة للترشح الى عضوية المجلس الشعبي الوطني و بمعاينة السبب الظاهر الذي تفتعله المدعي عليها قرارها فانه لا يدخل ضمن الشروط الواجب توافرها في المترشح إلى عضوية المجلس الشعبي الوطني الأمر الذي يجعل القرار المطعون فيه مخالف لنص المادة 90 من القانون 12/01 كما أن القرار المطعون فيه جاء قاصرا من حيث الأسباب إذا بالرجوع إلى نص المادة 96/01 من القانون العضوي 12/01 . يتضح منها إنها تلزم بان يكون رفض أي مترشح أو قائمة مترشحين بموجب قرار معللا تعليلا قانونيا و بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يتضح و أن المدعي عليها عللت قرارها بكون النتائج كانت سلبية و ا ن قرارها لم يكن معللا تعليلا قانونيا إذ لم توضح طبيعة التحقيق الذي كانت نتائجه سلبية هل هو تحقيق إداري أم تحقيق أمني ؟ لاسيما و أن المادة 96/01 من القانون 12/01 تلزمها بان تسبيب قرار رفض الترشح يكون تسبيبا قانونيا ، و بالنتيجة لا يجوز أن يكون التسبيب بموجب عبارات عامة الأمر الذي يجعل القرار محل الطعن بالإلغاء قاصرا من حيث الأسباب ، و انه من باب التوضيح فإنه سبق له و أن ترشح ضمن صفوف حزب حركة الإصلاح الوطني و تصدر القائمة في الانتخابات التشريعية التي جرت في : 17/05/2007 ضمن الدائرة الانتخابية سكيكدة دون أن يلاقي أي مشكل " الوثائق المرفقة من رقم 01 إلى رقم 08

الجدول: 12/00272
الفهرس: 12/00237

-و بمذكرة التمست المدعي عليها بواسطة محاميها وردت انه بعد دراسة ملفات المترشحين من طرف الإدارة للتأكد من مدى توافر الشروط القانونية في المترشحين و فقا للقانون العضوي رقم 12/01 المتعلق بالانتخابات اتضح أن ملف المترشح المعني بالطعن غير مستوفي للشروط المنصوص عليها في المادة 90 من القانون سالف الذكر و ان نتائج التحقيقات الأمنية توصلت إلى نتائج سلبية و انه من هذا المنطلق فان القرار المطعون فيه شرعي و قانوني .

** وعـــــلـــيه فـــإن المـــحـــكـــمة **

- بعد الاطلاع على عريضة افتتاح الدعوى
-بعد الاطلاع على المواد : 13 ، 800 ، 801 ، 899 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و المواد : 92 و 90 و 96 و 154 من القانون العضوي رقم 12/01 المؤرخ في : 12/01/2012 المتعلق بنظام الانتخابات
- بعد الاطلاع على مذكرة رد المدعي عليها و و الوثائق المرفقة بالملف
- بعد الاستماع إلى رئيس المحكمة المقرر داود العربي في تلاوة تقريره المكتوب
- بعد المداولة و فقا للقانون
- من حيث الشكل حيث أن العريضة الافتتاحية جاءت مستوفية للشروط الشكلية و الإجراءات و الأجال القانونية مما يتعين قبولها .
- من حيث الموضوع ك حيث أن المدعي يلتمس القضاء بإلغاء القرار الصادر عن المدعي عليها المتضمن رفض ملف ترشحه لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني المقرر يوم : 10/05/2012 ضمن تكتل الجزائر الخضراء في المرتبة الثانية بحجة أن القرار المطعون فيه جاء مخالف للقانون تجاوزت فيه المدعي عليها حدود السلطة المخولة لها قانونا و بالرجوع إلى نص المادة 90 من القانون العضوي 12/01 يتضح انه قد استوفى كافة الشروط المتطلبة للترشح إلى عضوية المجلس الشعبي الوطني و بمعاينة السبب الطاهر الذي بنت عليه المدعي عليها قرارها فانه لا يدخل ضمن الشروط الواجب توفرها في المترشح إلى عضوية المجلس الشعبي الوطني و أن قرارها غير معلل تعليلا قانونيا طبقا للمادة 96 /01 من القانون العضوي 12/01 .
- حيث أن المدعي عليها تلتمس رفض الطعن و تدفع بان ملف المترشح المعني بالطعن غير مستوفي للشروط المنصوص عليها في المادة 90 من القانون العضوي رقم 12/01 و أن نتائج التحقيقات الأمنية توصلت إلى نتائج سلبية .
- حيث ان محافظ الدولة لدى المحكمة خلال جلسة : 08/04/2012 قدم ملاحظاته الشفوية حول القضية و التمس النظر للمحكمة .
- حيث انه من خلال ادعاءات المدعي و دفوع المدعي عليها و دراسة الوثائق المرفقة بالملف فان ادعاءات المدعي منتجة لآثارها القانونية و أن المدعي عليها لم تذكر الشروط التي لم تتوفر في المدعي كما أن القرار المطعون فيه غير معلل تعليلا قانونيا كما توجبه المادة 96 من القانون العضوي 12/01
- حيث أن شهادة السوابق القضائية بطاقة رقم 02 للمدعي الصادرة بتاريخ : 05/04/2012 لا تحتوي على أية مخالفة أو جنحة أو جناية
- حيث أن القرار المطعون فيه غير مشروع لمخالفة للقانون مما يتعين القضاء بإلغائه وإعفاء المدعى عليها من المصاريف القضائية وفقا لنص المادة 22 من القانون العضوي رقم: 01/12

نسخة من الأصل

** هـــــذه الأســـــبـــاب **

قررت المحكمة الإدارية حال فصلها في قضايا الانتخابات حضوريا علنيا نهائيا.



الجدول: 12/00272
الفهرس: 12/00237

- من حيث الشكل: قبول العريضة
- من حيث الموضوع: القضاء بإلغاء القرار الصادر عن المدعى عليها المتضمن رفض ترشح المدعي ضمن قائمة تكتل الجزائر الخضراء بتاريخ: 04-04-2012 وإعفاء المدعى عليها من المصاريف القضائية مع الأمر بتسليم نسخة من هذا الحكم قبل التسجيل وتبليغه فورا إلى الأطراف المعنية وإلى الوالي قصد تنفيذه.

الرئيس(ة) المقرر

أمين الضبط

نسخة طبق الأصل
سكيكدة في : 09 أفريل 2012
رئيس أمناء الضبط

معفى من الرسوم

ص. بـــــلام

رقم الجدول: 12/00272
رقم الفهرس: 12/00237

صفحة 4 من 5

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## باسم الشعب الجزائري

المحكمة الادارية: سكيكدة
رقم الفهرس: 12/00237
تاريخ الحكم: 2012/04/09

نسخة تنفيذية سلمت إلى: ـــ
بتاريخ: 09 فيفري 2012
برقم التسجيل: 0042/12

## صيغـــــة تنفيـــــذية

المادة 601 من ق.إ.م.إ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تدعو وتأمر الوزير أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي، وكل مسؤول إداري آخر، كل فيما يخصـــه، وتدعو وتأمر كل المحضرين المطلوب إليهم ذلك، فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة ضد الخصوم الخواص، أن يقوموا بتنفيذ هذا الحكم

رئـــيس أمانة الضبط

ص. بـــــــلام

## ملحق رقم 06

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني
ليوم الخميس 10 ماي 2012

## وصـل تبليغ رفض ملف التـرشح

رقـم الـوصـل :...مكلف... 04 أفريل 2012

الدائـــــرة الإنتخابيـــة : سكيكـــــدة .
نحن والـــــي ولايـــــة سكيكـــــدة .
و بعد دراسة ملف الترشح لإنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني المودع من طرف قـائمـة المترشحيـن تكتل الجزائـر الخضـراء للدائرة الإنتخابية المذكورة أعلاه و المحتوية على المعلومات التالية :

الإنتماء الـسياسي : تكتل الجزائـر الخضـراء
لقب و إسم مودع الملف :
رتبة مودع الملف في القائمة : الأول ( 01 )
تاريخ الإيداع : 2012/03/26
ساعة الإيداع : 08.48 صباحـا

نبلغكم برفض ملف الترشح الخاص بالسيـد / المرشـح في الرتبة الثانية .
(02) وذلك بسبب نتائج التحقيق السلبية:

إمضاء المسؤول المشرف و توقيعه

# قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع

## أولا- قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

**التشريعات:**

**أ- التشريعات الوطنية:**

**أ.1 . الدساتير**


- دستور 1963 الصادر بموجب إعلان 10 سبتمبر 1963، والموافق عليه في استفتاء شعبي يوم 8 سبتمبر1963، الجريدة الرسمية عدد 64، سنة 1963.
- الأمر رقم 76 – 97 المؤرخ في 30 ذي القعدة عام 1390 الموافق 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 94 الصادرة بتاريخ 24 نوفمبر1976.
- المرسوم الرئاسي رقم 89–18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409 الموافق 28 فبراير 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، الجريدة الرسمية العدد 9 الصادرة بتاريخ 01 مارس 1989.
- المرسوم الرئاسي رقم 96–438 المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق 07 ديسمبر1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية العدد 76 الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر1996.
- القانون رقم 16–01 المؤرخ في 26 جمادى الأول عام 1437 الموافق 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، عدد 14، مؤرخة في 07 مارس 2016.

- المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442، الموافق 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في الاستفتاء أول نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة 30ديسمبر 2020.

**أ.2 . القوانين العضوية**

- القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 4 صفر عام 1419 الموافق 30 مايو سنة 1998 والمتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية العدد 37، الصادرة بتاريخ 01 يونيو1998.
- القانون العضوي رقم 04-01 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1424 الموافق 7 فبراير سنة 2004، يعدل ويتمم الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية عدد09 الصادرة بتاريخ 11 فبراير سنة 2004.
- القانون العضوي رقم 04-11، المؤرخ في 21 رجب 1425، الموافق 06 سبتمبر 2004، يتضمن القانون الأساسي للقضاء، الجريدة الرسمية عدد 57، الصادرة بتاريخ 08 سبتمبر 2004.
- القانون العضوي رقم 04-12، مؤرخ في 21 رجب عام 1425 الموافق 06 سبتمبر 2004، يتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته، الجريدة الرسمية العدد 57 ، الصادرة بتاريخ 08 سبتمبر 2004.
- القانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 10 جمادى الثانية 1426 الموافق ل 17 يوليو 2005، المتضمن قانون التنظيم القضائي، جريدة رسمية عدد51، الصادرة بتاريخ 13 جمادى الثانية الموافق ل 20 يوليو 2005.

- قانون عضوي رقم 11-13، المؤرخ في 24 شعبان عام 1432 الموافق 26 يوليو سنة 2011، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، جريدة رسمية عدد43، الصادرة بتاريخ 03 غشت سنة 2011.
- القانون العضوي رقم 12-04، المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد02، الصادرة في 15 يناير 2012.
- القانون العضوي رقم 16-11، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، الجريدة الرسمية العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 غشت سنة 2016.
- القانون العضوي رقم 19-07، المؤرخ في 14 محرم عام 1441 الموافق 14 سبتمبر سنة 2019، يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الجريدة الرسمية العدد 55، الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر سنة 2019.
- الأمر رقم 21-01، المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية العدد 17، الصادرة بتاريخ 10 مارس 2021، المعدل والمتمم بالأمر رقم 21-05 مؤرخ في 10 رمضان عام 1442 الموافق 22 أبريل سنة 2021، الجريدة الرسمية العدد 30، الصادرة بتاريخ 22 أبريل 2021.

**أ.3. القوانين العادية**

- قانون رقم 62-157، المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، يقضي باستمرارية تطبيق التشريع الفرنسي، الجريدة الرسمية العدد 02، (بالغة الفرنسية) الصادرة في 11 جانفي 1963.

- قانون رقم 63-218، المؤرخ في 18 جوان 1963، يتضمن إنشاء المحكمة العليا، الجريدة الرسمية العدد43، الصادرة في 28 يونيو 1963.
- القانون التنظيمي رقم 64-153، مؤرخ في 27 محرم 1384 الموافق في 08 يونيو 1964، المتعلّق بالمجلس الأعلى للقضاء (الملغى)، الجريدة الرسمية العدد 05 الصادرة بتاريخ 12 يونيو 1964.
- الأمر رقم 65-278، المؤرخ في 22 رجب عام 1385، الموافق ل 16 نوفمبر 1965، يتضمن التنظيم القضائي، الجريدة الرسمية العدد 96، الصادرة في 23 نوفمبر 1965.
- الأمر رقم 69-27، مؤرخ في 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969، يتضمن القانون الأساسي للقضاء، الجريدة الرسمية العدد 42، الصادرة في 16 ماي 1969.
- قانون رقم 86-01، المؤرخ في 18 جمادى الأول عام 1406، الموافق ل 28 يناير 1986، الجريدة الرسمية العدد04، الصادرة في 29 يناير 1986، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-154، المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون الاجراءات المدنية.
- القانون رقم 89-21، مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1410، الموافق في 12 ديسمبر 1989، يتضمن القانون الأساسي للقضاء، الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة في 13 ديسمبر 1989.
- قانون 90-23، مؤرخ في 27 محرم عام 1411، الموافق ل 18 غشت 1990، الجريدة الرسمية العدد36، الصادرة في 22 غشت 1990، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-154.

- القانون رقم 91-05، المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16يناير سنة1991، المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، الجريدة الرسمية عدد03 الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1990، المعدل والمتمم بالأمر رقم 96-30، المعدل والمتمم بالأمر رقم 96-30، المؤرخ في 10 شعبان عام 1417 الموافق 21 ديسمبر1996، الجريدة الرسمية عدد81، الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر1996.
- قانون 98-02 المؤرخ في 04 صفر1419، الموافق ل 30 ماي 1998، يتعلق بالمحاكم الإدارية، جريدة الرسمية عدد 37، الصادرة 01 جوان 1998.
- الأمر رقم 06-03، المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427، الموافق 15 جويلية 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة في 16 جويلية 2006.
- القانون رقم 08-09، المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جريدة الرسمية عدد 21، الصادرة في 23 أفريل 2008.
- قانون 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37، الصادرة في 03 يوليو سنة 2011.
- قانون 12-07، المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433، الموافق 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد 12، الصادرة بتاريخ 29 فبراير 2012.

### أ.4. المراسيم

- المرسوم الرئاسي رقم 89-67، المؤرخ في 11 شوال 1409، الموافق 16 ماي 1989، الذي يتضمن مصادقة الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة في 17 ماي 1989.
- المرسوم الرئاسي رقم 08-311، المؤرخ في 05 شوال عام 1429 الموافق 05 أكتوبر 2008، المحدّد لكيفيات سير مهنة القضاة وكيفية منح مرتّباتهم، الجريدة الرسمية عدد 57، الصادرة في 05 أكتوبر 2008.
- المرسوم التشريعي رقم 92-05، مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1413 الموافق 24 أكتوبر سنة 1992، المعدل والمتمّم للقانون رقم 89-21، المتضمّن القانون الأساسي للقضاء (الملغى).
- المرسوم تنفيذي رقم 98-356 مؤرخ في 24 رجب عام 1419 الموافق 14 نوفمبر سنة 1998، يحدد كيفية تطبيق أحكام القانون رقم 98-02، والمتعلق بالمحاكم الإدارية، جريدة الرسمية عدد 85، الصادرة في 14 نوفمبر 1998، المعدل والمتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 05-267 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 25 يوليو 2005، يحدد شروط وكيفيات نظام تقاعد القضاة ، جريدة رسمية عدد 53، الصادر بتاريخ 31 يوليو 2005.
- المرسوم رقم 69-162، المؤرخ في 04 شعبان عام 1389 الموافق 15 أكتوبر 1969، المتضمن تحديد القواعد المطبقة على القضاة المتعاقدين، الجريدة الرسمية العدد 89، الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 1969.

- المرسوم رقم 86-107، المؤرخ في 20 شعبان عام 1406، الموافق ل 29 أبريل 1986، يحدد قائمة المجالس القضائية واختصاصها الاقليمي، الجريدة الرسمية العدد 18، الصادرة في 30 أبريل 1986.
- المرسوم 88-131، مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1408 الموافق 04 يوليو، سنة 1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 06 يوليو 1988.

**ب- التشريعات الأجنبية:**

**ب-1: التشريعات المصرية**

- الدستور المصري لسنة 2014، المؤرخ في 16 ربيع الأول 1435 الموافق ل 18 جانفي 2014، الجريدة الرسمية العدد 3 مكرر أ ، الصادرة في 18 جانفي 2014.
- قانون السلطة القضائية رقم 46 لسنة 1972، الجريدة الرسمية العدد40 الصادرة في 05 أكتوبر 1972، المعدل.

**ب-2: التشريعات الأردنية**

- الدستور الأردني لسنة 1952، المؤرخ في 01 جانفي 1952، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية العدد 1093، الصادر في 08 جانفي 1952، المعدل.
- قانون 29 لسنة 2014، المتعلق بقانون استقلال القضاء، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية العدد 5308 الصادرة في 16 أكتوبر 2014، المعدل.

**ب-3: التشريعات العراقية**

- الدستور العراقي 2005، المؤرخ في 27 ذو القعدة 1426 الموافق ل 28 ديسمبر 2005، الوقائع العراقية العدد 4012، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2005.
- قانون رقم 160، المتعلق بقانون التنظيم القضائي، المؤرخ في 17 صفر 1399 الموافق ل 17 جانفي 1979، الوقائع العراقية العدد 2746، الصادرة في 17 ديسمبر 1979.

**2- الكتب:**

- إبراهيم المنجي، إلغاء القرار الإداري، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، مصر، 2004.
- إبراهيم عبد العزيز شيحا، القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006.
- أبو بكر أحمد عثمان النعيمي، حدود سلطات القضاء الإداري في دعوى الإلغاء، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
- أحمد أحمد الموافي، بعض ملامح الاتجاهات الحديثة في الرقابة القضائية على السلطة التقديرية، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
- أحمد السيد الصاوي، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، مصر، 1981.
- أحمد عبد الزهرة الفتلاوي، استقلال السلطة القضائية وأثره في نظام دولة القانون (دراسة مقارنة)، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2018.
- أحمد علي أحمد محمد الصغيري، القرار الإداري في كل من فرنسا والإمارات ودور المحاكم في إلغائه، دار الفكر العربي، مصر، 2008.

- أحمد هندي، مبدأ التقاضي على درتين، حدوده وتطبيقه في القانون المصري والفرنسي ( دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، 1991.
- بن عبيدة عبد الحفيظ، استقلالية القضاء وسيادة القانون في ضوء التشريع الجزائري والممارسات، منشورات بغدادي،2008، الجزائر.
- بوبشير محند أمقران، قانون الإجراءات المدنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- بوحميدة عطاء الله، الوجيز في القضاء الإداري، تنظيم عمل واختصاص، دار هومة، الجزائر، 2011.
- جهاد القضاة درجات التقاضي وإجراءاتها أمام المحكمة الجنائية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- جورج قوديل، بيار لقولقيه، القانون الإداري، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى 2008.
- حمد عمر حمد، السلطة التقديرية للإدارة ومدى رقابة القضاء عليها، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2003.
- حمدي ياسين عكاشة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.
- خالد سمارة الزعبي، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 1999.
- خلوفي رشيد، قانون المنازعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2019.

- رمضان محمد بطيخ، الاتجاهات المتطورة في قضاء مجلس الدولة الفرنسي للحد من سلطة الإدارة التقديرية وموقف مجلس الدولة المصري منها، دار النهضة العربية، 1996.

- سائح سنقوقة، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011.

- سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، الطبعة السادسة، مطبعة جامعة عين شمس، 1991.

- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القضاء الإداري، دار الفكر العربي، مصر، 1985.

- سليمان محمد الطماوي، محمود عاطف البنا، النظرية العامة لقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008.

- سليمان محمد الطماوي، نظرية التعسف في استعمال السلطة، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة عين الشمس، مصر، 1968.

- السيد محمد إبراهيم، رقابة القضاء الإداري على الوقائع في دعاوى الإلغاء، الطبعة الأولى، مطابع جريدة السفير، الاسكندرية، مصر، 1963.

- طعيمة الجرف، رقابة القضاء على أعمال الإدارة العامة، قضاء الإلغاء، دار النهضة العربية، مصر، 1977.

- طلعت يوسف خاطر، استقلال القضاء حق الانسان في اللجوء إلى قضاء عادل، دار الفكر والقانون، مصر، الطبعة الأولى، 2014.

- عباس العبودي ، شرح أحكام القانون أصول المحاكمات المدنية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، دون بلد النشر، 2006.

- عبد الرحمان بربارة ، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الطبعة ثانية، دار بغدادي، الرويبة، الجزائر، 2009.
- عبد العزيز الجوهري، القضاء الإداري (دعوى الإلغاء، دعوى التعويض)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- عبد القادر محمد القيسي، الحصانة القضائية ومبدأ استقلالية القضاء في التشريع الإسلامي، دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، سنة 2017.
- عبد الله طلبة، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، القضاء الإداري، المطبعة الجديدة، سوريا، 1976.
- عبد المنعم الشرقاوي، شرح قانون المرافعات، دار النهضة العربية، (دون سنة النشر)، الجزء الأول، مصر.
- عبد الناصر علي عثمان حسين، استقلالية القضاء الإداري، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
- عدنان عمرو، القضاء الإداري، قضاء الإلغاء، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، مصر، 2004.
- عزيزة بغدادي، مراقبة شرعية أعمال المجموعات المحلية من طرف القضاء الإداري، ملتقى قضاة الغرف الإدارية، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1992.
- عصام سليمان، القضاء الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات، الكتاب السنوي، المجلد الخامس، المجلس الدستوري اللبناني، 2011.

- علي الدين زيدان، محمد السيد، الموسوعة الشاملة في شرح القضاء الإداري، الجزء الثالث، القرارات الإدارية، أركانها، الرقابة عليها، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2005.

- علي حطار شطناوي، موسوعة القضاء الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزء الأول، 2008

- عمار بوضياف، القرار الإداري، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

- عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

- عمار بوضياف، النظام القضائي الجزائري، دار ريحانة، الجزائر، 2003.

- عمار عوابدي، الجوانب القانونية لفكرة البوليس الإداري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 04، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 1987.

- عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، الجزء الثاني، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2014.

- عمار عوابدي، عملية الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة في النظام الجزائري، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

- عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، دار هومة، الجزائر، دون سنة النشر.

- عمر صدوق، تطور التنظيم القضائي الإداري في الجزائر، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- عوض أحمد الزعبي، أصول المحاكمات المدنية –دراسة مقارنة، التنظيم القضائي الاختصاص–، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية 2006.
- عوض أحمد الزعبي، أصول المحاكمات المدنية، دراسة مقارنة، دار وائل، الأردن، 2003.
- فاروق الكيلاني، استقلال القضاء، دار المؤلف، الطبعة الثانية، بيروت، 1999.
- فتحي فكري، وجيز دعوى الإلغاء طبقا لأحكام القضاء، شركة ناس للطباعة، مصر، 2004.
- لحسين بن الشيخ آث ملويا، النتقى في قضاء الاستعجال الإداري – دراسة قانونية، فقهية، مقارنة–، دار هومة، الطبعة الثالثة، 2011.
- لحسين بن شيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2002.
- لحسين بن شيخ آث ملويا، دروس في المنازعات الإدارية، وسائل المشروعية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2006.
- لحسين بن شيخ آث ملويا، دعوى تجاوز السلطة، الطبعة الأولى، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، 2000.
- ماجد راغب حلو، القضاء الإداري، منشأة المعارف، مصر، 2000.
- محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2005.
- محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري، دعوى الإلغاء، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.

- محمد الصغير بعلي، النظام القضائي الإداري الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2009.
- محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- محمد بشير الشافعي، قانون حقوق الانسان، دار الفكر العربي، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة، مصر، 1998.
- محمد حسنين عبد العال، الرقابة القضائية على قرارات الضبط الإداري، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، 1991.
- محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري، الكتاب الأول، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- محمد رفعت عبد الوهاب، المحاكم الإدارية الاستئنافية في فرنسا، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2012.
- محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، دون تاريخ.
- محمد صلاح عبد البديع السيد، الحماية الدستورية للحريات العامة بين المشرع والقضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009.
- محمد عبد العال السناري، دعوى التعويض ودعوى الإلغاء، مطبعة الإسراء، دون سنة النشر، القاهرة، مصر.
- محمد علي عويضه، مظاهر استقلالية السلطة القضائية وضماناتها، دراسة مقارنة، دون دار وبلد النشر، الطبعة الثانية، 2018.

- محمد فؤاد عبد الباسط، أعمال السلطة الإدارية – القرار الإداري، العقد الإداري–، دار الفكر الجامعي، مصر، 1989.

- محمد مصطفى بطيخ، الاتجاهات المتطورة في قضاء مجلس الدولة الفرنسي للحد من سلطة الإدارة التقديرية وموقف مجلس الدولة المصري منها، دار النهضة العربية، 1996.

- محمد يوسف علام، مبدأ التقاضي على درجتين بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2012.

- مراد بدران، الرقابة القضائية على الإدارة في ظل الظروف الاستثنائية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2008.

- مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الهيئات والإجراءات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة السادسة، 2013.

- مفلح عواد قضاة، أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2004.

- نبيل صقر، الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.

- نذير أوهاب، السلطة التقديرية للإدارة ، دراسة مقارنة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة 1412هجرية، الموافق ل 1992.

- نذير ثابت القيسي، أثر الضمانات التأديبية للقضاة في تعزيز مبدأ استقلال القضاء – دراسة مقارنة–، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 44، الأردن، 2017.

- نصر فريد واصل، السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام، المكتبة التوفيقية، مصر، الطبعة الثانية، 1983.
- نواف كنعان، القضاء الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- يوسف دلاندة، طرق الطعن العادية وغير العادية في الأحكام والقرارات الصادرة عن القضاء العادي والقضاء الإداري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

**3- الأطروحات والمذكرات**

**أ- الأطروحات**

- أحسن غربي، القرار المنعدم، رسالة دكتورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2015.
- إسماعيل بوقروة، الحكم في دعوى الإلغاء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
- باية سكاكني، دور القاضي الإداري في حماية الحقوق والحريات الأساسية، رسالة لنيل شهادة دكتوراة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011.
- جازية صاش، نظام مجلس الدولة في القضاء الجزائري، أطروحة دكتوراة دولة في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2008.
- جمال قروف، دور القاضي الإداري في دعوى الإلغاء، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، سنة 2019.

- عبد الرزاق المختار، التقاضي على درجتين في النزاع الإداري التونسي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس المنار، 2004-2005.
- عبد الكريم بن منصور، الازدواجية القضائية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015.
- عفيف بهية، القواعد الإجرائية الإدارية بين النصوص القانونية والتطبيق في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
- عمار بوضياف، الحماية القانونية للقاضي في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراة دولة في القانون، كلية الحقوق، جامعة عنابة، الجزائر، 1994.
- محمد بشير، إجراءات الخصومة أمام مجلس الدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2008.
- محمد هاملي، آليات إرساء دولة القانون في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
- مصطفى بن جلول، استقلال القضاء الإداري في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر -1-، 2013.
- نادية بونعاس، خصوصية الإجراءات القضائية الإدارية في الجزائر وتونس ومصر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة علوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

- نسيغة فيصل، الرقابة على الجزاءات الإدارية العامة في النظام القانوني الجزائري، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة 2013.

**ب- مذكرات الماجستير**

- إسماعيل قريمس، محل دعوى الإلغاء - دراسة في التشريع والقضاء الجزائريين-، مذكرة ماجستير، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013.
- أمزيان كريمة، دور القاضي الإداري في الرقابة على القرار المنحرف عن هذفه المخصص، مدكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.
- سلام عبد الحميد محمد زنكنة، الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الإدارية – دراسة مقارنة – رسالة ماجيستير، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، نوقيشت بألمانيا في سبتمبر 2008.
- سمير دادو، الانحراف في استعمال السلطة في القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير، فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2012.
- عبد العزيز دهام الرشيدي، رد القاضي: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الأردني والكويتي، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2011.

- لطفاوي محمد عبد الباسط ، دراسة تحليلية لمضمون السلطة التقديرية للإدارة ومدى خضوعها للرقابة القضائية، مدكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.
- مليكة بطينة، الاختصاص القضائي لمجلس الدولة في النظام القضائي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.
- نويري سامية، الرقابة القضائية على السلطة التقديرية للإدارة، مدكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

**ج- المقالات العلمية**

- أحسن غربي، المجلس الأعلى للقضاء في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2020.
- أحمد إسماعيل، أثر تغير الظروف القانونية والواقعية في القرارات الإدارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة دمشق.
- أحمد حافظ عطية نجم، السلطة التقديرية للإدارة ودعاوى الإنحراف بالسلطة في الأحكام الحديثة لمجلس الدولة الفرنسي، مجلة العلوم الإدارية، السنة 23، العدد 01، القاهرة، مصر، 1982.
- أمال المشرفي، حماية الحقوق والحريات بالتقييد القضائي لسلطة الإدارة التقديرية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد13، المغرب، 1995.

- بجاق، مبدأ التقاضي على درجتين ودوره في تحقيق الأمن القضائي، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي، عدد 04، جوان 2017.
- بنجلون عصام السلطة التقديرية للإدارة بين قواعد التشريع واجتهاد القضاء الإداري، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 80، 2008.
- جمال غريسي، حصانة القاضي ضد العزل في القانون الجزائري، مجلة البحوث والدراسات، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، صيف 2018.
- حسين فريجة، السلطة التقديرية واجتهاد القاضي الإداري، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 02، بسكرة، الجزائر، 2007.
- خالد محمد العتريس، دور مجلس الدولة المصري في التصدي للمسائل المتعلقة بالوظيفة العامة، مجلة مجلس الدولة، عدد خاص بمنازعات الوظيفة العامة، 2007.
- صدراتي صدراتي، القاضي الجزائري غريب عن الإدارة التي يراقبها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد03، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 1991.
- عباس أمال، المجلس الأعلى للقضاء بين الوجود والاحتواء، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 02، كلية الحقوق سعيد حمدين – جامعة الجزائر 01–، الجزائر، سنة 2017.
- عبد الحميد بن علي، الرقابة القضائية على ركن السبب في قرار التأديب، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2014.

- عبد العالي حاحة، آمال يعيش تمام، الرقابة على تناسب القرار الإداري ومحله في دعوى الإلغاء، مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- العربي زروق، التطور القضائي لمجلس الدولة الفرنسي في رقابة السلطة التقديرية للإدارة ومدى تأثر القضاء الجزائري بها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد01، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
- العربي زروق، التطور القضائي لمجلس الدولة الفرنسي في رقابة السلطة التقديرية للإدارة ومدى تأثر القضاء.
- العربي زروق، مبدأ الموازنة بين التكاليف والمزايا- بين المنافع والأضرار-، النظرية التقييمية كأسلوب حديث لمراقبة ملائمة القرارات الإدارية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد01، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007.
- عمار عجابي، رقابة القاضي الإداري على أوجه إلغاء قرارات الترخيص بالبناء، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد 04، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014.
- فريد علواش، ماجدة شهيناز بودوح، مبدأ التقاضي على درجتين في المادة الإدارية حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثاني، 2005.
- فريدة أبركان، رقابة القاضي الإداري على السلطة التقديرية للإدارة، مجلة مجلس الدولة، العدد01، 2002.

- كريمة سيليني، أثر حصانة القاضي على مسؤوليته في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد 16، 2018.
- ماجد شهيناز بودوح، قواعد الاختصاص الإداري في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08-09، مجلة المنتدى القانوني، العدد السادس، بسكرة.
- محمود سامي جمال الدين، القرار الإداري والسلطة التقديرية للإدارة – دراسة مقرنة– بين دولة الإمارات ومصر وفرنسا، مجلة الشريعة والقانون، العدد03، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 1989.
- مصلح الصرايرة، مدى تطبيق محكمة العدل العليا للمبادئ التي أقرها القضاء الإداري في رقابته على السلطة التقديرية للإدارة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول 2009.
- نابي عبد القادر، حدود التشابه والاختلاف بين السلطة التقديرية والسلطة المقيدة للإدارة، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد الثالث عشر، سنة 2015.
- ياسين مزوزي، دور المجلس الأعلى للقضاء في تعزيز استقلالية السلطة القضائية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11، سنة 2017.

## ثانيا- قائمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

### 1- التشريعات

- Constitution francaise, à la loi constitutionnelle du 03 juin 1958, journal officiel N°234, publié le 05 octobre 1958, Modifié par la loi constitutionnelle n° 2008- 724 du 23 juillet 2008.
- L'ordonnance n° 58- 1270, du 22 décembre 1958, portant loi organique relative au statut de la magistrature, Modifié par loi n° 2016- 1090 du 08 aout 2016.

### 2- الكتب

- Alain, HERAUD, André MAURIN, Institutions judiciaires, Editions Sirey, 2ème éditions Paris, 1998, p 93, Isabelle BOUCOBZA, op, cité, p 57. Abderrahim fatahine, op, cité, p 105.
- Jacqueline Morand- Devili, Cours, de droit Administratif. Montchrestien, 6éme édition, paris, 1999, p 278.
- Roger PERROT, Institutions judiciaires, Moutchrestien, 9eme édition, Paris, 2000.

## Abstract

Since the first and basic function of the judiciary is to ensure the correct implementation of the law in accordance with the constitution, this study came to shed light on the issue of judicial guarantees to ensure political freedoms, by addressing in detail the issue of the role of the oversight judge in protecting these freedoms, as it is the effective guarantee in protecting and restoring political freedoms. And to ward off aggression in the event of its violation or infringement. Since this oversight constitutes, in fact, the most influential type of judicial oversight, as it aims to execute the decisions of the violator of the law, especially those related to political freedoms, and to remove the consequences thereof, this was the focus of this study.

And according to the fact that the annulment judge is the protector of political freedoms, and a lofty mission falls upon him in establishing the foundations of justice, it was necessary to support him with sufficient guarantees, which would guarantee him the greatest degree of reassurance and independence, so that he could stand on the truth, stop the abuse of the competent authorities, and correct their deviation.

In the context of activating the requirements of judicial oversight mechanisms, it was necessary to review the rulings of the first instance through the appeal mechanism, which represents the practical translation of the principle of litigation on two levels, with the aim of ensuring the protection of political freedoms from the arbitrariness and tyranny of the administration and the independent national authority for elections.

The Independent National Electoral Authority, which constitutes an applied model in this study, which came in the context of a political scramble that culminated in the constitutional amendment of the year 2020 and its consequences, highlighted by the amendment of the election law, and despite the stipulation of its independence, in addition to the powers it enjoys, many precautions And many criticisms of it, due to the retreat from the way it was formed and the flaws in its work, stressed the

need for it to be subject to judicial oversight, which is what was addressed in this study.

**key words :**

Political Freedoms - Judicial Guarantees - The Independent National Electoral Authority.